

# النظرية السياسية المعاصرة

دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت

لهمم وتحليل عالم السياسة

دكتور

عادل فتحي ثابت عبد الحافظ

أستاذ العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

# منتدى سور الأزبكية

[WWW.BOOKS4ALL.NET](http://WWW.BOOKS4ALL.NET)

# النظرية السياسية المعاصرة

دراسة فى النماذج والنظريات التى قدمت

لفهم وتحليل عالم السياسة

(1)

دكتور

عادل فتحي ثابت عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

2007/2006

الدور الجامعية

84 شارع زكريا غنيم - الإبراهيمية - الإسكندرية

ص.ب 35 الإبراهيمية - رمل الإسكندرية

[m20ibrahim@yahoo.com](mailto:m20ibrahim@yahoo.com) - mail:

☎ 5917882 - 5907466

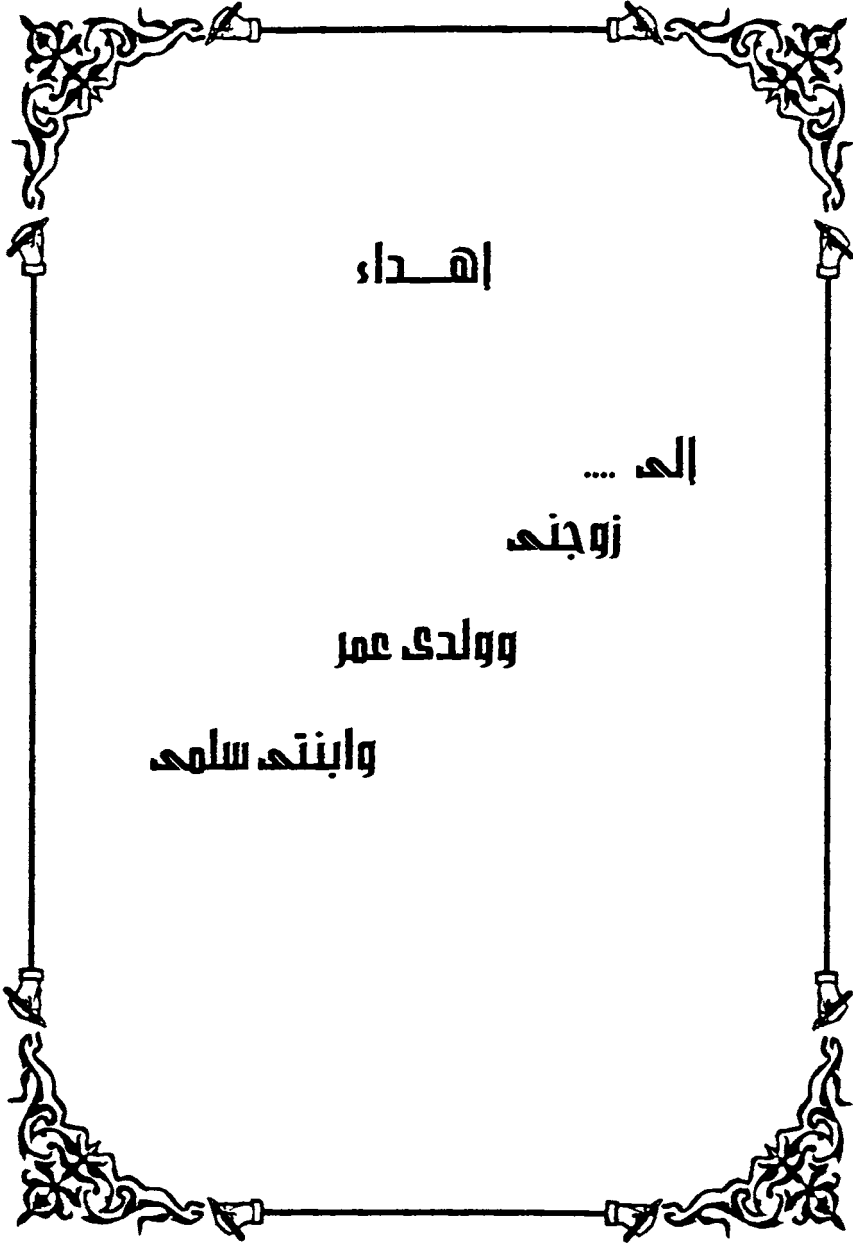


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الرحمن ﴾ علم القرآن  
﴿ خلق الإنسان ﴾ علمه البيان

صدق الله العظيم  
[ سورة الرحمن : الآيات من 1 . 4 ]





اهداء

الى ...

زوجتي

وولدي عمر

وابنتي سلمى





# استهلال

## حول التعريف بعنوان الكتاب

تشير عبارة " النظرية السياسية " : *Theorie Politique* -  
*Political Theory* إلى مجموعة المعارف التي توصل إليها العقل الإنساني  
من ثنايا المنهج الاستنباطي أو المنهج التجريبي على السواء في شأن  
الظواهر والنشاطات السياسية عامة، فلا تقتصر على نشاط سياسي أو ظواهر  
سياسية معينة مكاناً أو زماناً، أو زماناً ومكاناً، أو على مفكر معين كأن نقول  
نظرية الدولة عند " هوبز " أو عند " ابن خلدون " أو عند " هيجل " وهكذا.  
غير أن تسرب المنهج العلمي التجريبي منذ فكر " مونتسكيو " الفرنسي في  
القرن الثامن عشر، والذي انتهى بتوطيد أقدامه بقطاع الظواهر والنشاطات  
السياسية في القرن العشرين (وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية) كان  
من شأنه أن راحت عبارة " النظرية السياسية " ترتبط بصفة أصلية - في أيامنا -  
بالمنهج العلمي التجريبي حتى باتت تعني لدى الباحثين المتقدمين : النظرية  
السياسية العلمية : " *Scientific Political Theory* " .

إن ربط النظرية السياسية المعاصرة بالمنهج العلمي التجريبي لا يعنى  
تخليصها نهائياً من النظرات الفلسفية ومن الأحكام القيمة. ذلك أنه ما من  
" نظام سياسى " إلا وللفكر الذاتى وللقيم والتقاليد وبصفة عامة لواقع مجتمعه  
الحضارى والثقافى والروحى دور فعال فى بناءه، ونفس الشئ بالنسبة  
للسلوك السياسى للأفراد والجماعات. بل إن المنهج العلمى التجريبي ذاته  
يقتضى لفهم الظواهر والنشاطات السياسية - ولتفسير الأحداث السياسية  
تفسيراً علمياً - إماماً واعياً بتلك العوامل جميعاً فنحن لا نستطيع أن نفهم  
نشاطاً سياسياً أو ظاهرة سياسية ما (أو حدثاً سياسياً معيناً) إلا فى ضوء

واقعتها الاجتماعى والاقتصادى والحضارى والثقافى والروحى وهكذا. ومن هنا نستطيع القول بأن ربط "النظرية السياسية" فى عصرنا بالمنهج العلمى التجريبي لا يعنى تجريدها من كل ما ليس علمياً تجريبياً، ذلك أن العلم التجريبي ذاته يعنى بالضرورة ولمجرد كونه "موضوعياً" أن يكون ملماً بكل عناصر الواقع الاجتماعى الذى يبدأ منه، وهى عناصر يشيع فيها "القيمية". بل إن فى مجالات "السياسة" مجالات لا دور للعلم التجريبي فيها، من ذلك أن العلم لا يحدد للمجتمعات أهداف نظمها السياسية فهذه من عمل الفكر الذاتى- من عمل الإيديولوجيات والعقائد. إن المؤمنين بأيديولوجية معينة أو عقيدة معينة هم الذين يتصورون أهداف النظام السياسى لمجتمعهم مستوحين ذلك من تلك الأيديولوجيات أو العقائد، فلا يتحكمون فى هذا التصور لنتائج المعرفة العلمية. هذا إلى جانب ما يلجأ إليه علماء السياسة فى تفسيرهم للظواهر السياسية تفسيراً علمياً باتخاذ بعض الأفكار الذاتية للفلاسفة فروضاً أولية يعملون على تحقيق صحتها أو رفضها بعرضها على الواقع عن طريق الملاحظة والتجريب.

وجملة القول هنا : أن وصف النظرية السياسية فى أيامنا بأنها علمية لا يعنى أكثر من التنبيه إلى ما أصبح للمعرفة العلمية من صدارة فى معالجة الظواهر والنشاطات السياسية.

لقد كان الباحثون التقليديون يعالجون موضوع "النظرية السياسية" على طول القرن التاسع عشر تحت عنوان "نظرية الدولة : Theory of the State" وكان فى هذه التسمية ذاتها إحياء بربط "النظرية السياسية" بالصورة التاريخية المعاصرة للمجتمع السياسى والتى هى "الدولة" ويوصفها أمثل صور المجتمع السياسى، وفى هذا ابتعاد عن النظرية العلمية الشاملة، حيث يتعين الانطلاق من الحقيقة الثابتة التى لا يلحقها التغيير رغم ما يتراكم عليها من صور تاريخية بعامل التغيير الحضارى والثقافى والروحى كمفهوم أساسى "Basic Concept" تدور حوله دراسة أى علم من العلوم. إن الذى يظهر

الدولة على أى صورة من صور المجتمع السياسى السابقة عليها هو مجرد خضوع السلطة فيها لقانون مسبق-أى كون السلطة فيها منظمة كبديل للسلطة المشخصة فى الإمبراطوريات القديمة، وخضوع السلطة للقانون مسألة قيمة بحتة لا تمس فى شئ حقيقة السلطة. ذلك أن السلطة فى صورتها : المشخصة والمنظمة هى فى جوهرها واحدة : احتكار فعلى لأدوات الإكراه المادى. ومن هنا راح المعينون بالنظرية السياسية المعاصرة يتخلون عن التسمية التقليدية للنظرية السياسية "نظرية الدولة" إمعاناً فى ربط موضوع الدراسة بالمنهج العلمى الذى يعنى بالدرجة الأولى بالكشف عن الحقائق الثابتة فلا يتناول القيم المتغيرة إلا فى سياق محاولة التعرف على تلك الحقائق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كانت دراسة " نظرية الدولة " أشد ما تكون ارتباطاً بالمنهج الفلسفى (فى القرن التاسع عشر)، لقد كانت تدور حول قضية رئيسية تتمثل فى : ما هى أفضل أشكال الحكومات ؟ ومن ثم حول الإجابة على سؤال فلسفى بحت : ما هو النظام السياسى الأفضل؟ الأمر الذى لا يستقيم معه إلا أن ترتبط هذه الدراسة بما يجب أن يكون، فلا تعنى بما هو كائن إلا للحكم عليه فى ضوء ما يجب أن يكون، وتبعاً لذلك كان الإنطلاق من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية أو أخلاقية أو فى شكل مسلمات فى شأن الخير والشر والعدل والحق والباطل والمرغوب فيه والمكروه وهكذا.. أو فى شكل أفكار سياسية "ذاتية" شائعة ورثها القرنان السابع عشر والثامن عشر- فى أوربا- للقرن التاسع عشر، أو الإنطلاق من أحكام القوانين الوضعية أو الدساتير المصول بها وهكذا.

هذا عن التعريف بالشق الأول من عنوان الكتاب (النظرية السياسية المعاصرة)، أما عن الشق الثانى "النماذج والنظريات التى قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة" : فتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع النماذج والنظريات ينتمى بأصوله إلى قضايا فلسفة العلوم، ومن ثم إلى قضايا مناهج عملية المعرفة وهى تظل على المعرفة السياسية بالذات، وهى إذ تتجه إلى علم السياسة تثير

العديد من القضايا المنهجية المنبثقة من طبيعة هذا العالم : من درجات الدونة التي يتسم بها كنه ظواهر ذلك العالم، ومما تتسم به الحدود فيما بين ظواهره من ميوعة تكاد تخلع على تحليلها تحليلاً علمياً موضوعياً درجة من الاستعصاء، لا بصدد استخدام أدوات الملاحظة العلمية فحسب وإنما كذلك بشأن دقة النتائج، ومن هنا كان تأخر تسرب المنهج العلمى التجريبي بأدواته القياسية، إلى تحليل الظواهر والنشاطات السياسية.

وإذا كان مجرد انتماء موضوع هذه الدراسة بأصوله إلى فلسفة العلوم يخلع عليه صعوبة يشق حتى على الراسخين فى العلم خوضها بثبات ويقين، فإن هذه المشقة تشتد بدهاء بالنسبة لقضايا مواجهة ظواهر عالم السياسة بليونتها وميوعتها حين تواجه منهج المعرفة التجريبية نقلاً عن الظواهر الطبيعية القابلة بطبيعتها لاستقبال ذلك المنهج. من هنا فإن صعوبة هذه الدراسة تكمن فى تناولها بالتمحيص موضوعاً جدلياً بالنسبة لعلوم السياسة بالذات بكل جوانبه : " النماذج النظرية " لتحليل عالم السياسة: دورها ومنهج بنائها، ومدى فاعليتها كأدوات للفهم بالنسبة لعالم السياسة، وتقويمها، مع رد تلك الجدلية إلى طبيعة ظواهر عالم السياسة حيث الغلبة لظواهر غير القابلة للقياس الكمي بسبب ما يكتنفها من لدونة فى جوهرها وميوعة فى حدودها. الأمر الذى يحيط موضوع الدراسة بمجموعة من القضايا المنهجية الجدلية بالنسبة لذلك العالم، فما يزال يكتنف الأبعاد المنهجية المختلفة لهذا الموضوع من خلاف بل ومن غموض.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب يمثل الرسالة التى تقدمت بها لنيل درجة دكتور الفلسفة فى العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية بكلية التجارة- جامعة الإسكندرية (فى يناير 1993) بإشراف الدكتور / محمد طه بدوى- أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية رحمه الله. كما يعتبر هذا الكتاب امتداداً لفكر ومدرسة هذا الأستاذ الكبير فى مجال تنظير عالم السياسة فى جملته (النظرية السياسية الكلية).

هذا ويبقى لنا هنا في هذا الاستهلال أن نوضح أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في الغرب (وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) قد سعوا سعياً حثيثاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو تقديم نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل قطاعات المجتمع - وذلك في مواجهة النظرية الماركسية كنظرية عامة شاملة على المستوى النظري على الأقل. ولقد كان هذا الأمر هو الهدف الرئيسي للاتجاه السلوكي - كاتجاه ليبرالي - ساد في الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ولكن أخفقت كل محاولات أصحاب هذا الاتجاه في الوصول إلى نظرية ليبرالية عامة شاملة تفسر شتى علاقات المجتمع، وانتهى بهم الأمر إلى تقديم نماذج نظرية (نظريات مصغرة)، وفي بعض الأحيان إلى نظريات جزئية تعنى بقطاع معين من قطاعات عالم السياسة، حتى أصبحت هذه النماذج والنظريات الجزئية هي السمة الغالبة في التحليلات السياسية المعاصرة.

ومن هنا كان التركيز في هذا الكتاب على " النماذج النظرية " بالذات، على أساس أنها أهم ما أنتجه الاتجاه السلوكي في الغرب (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية)، رغم ما يعانيه التيار السلوكي من تردد في خواصه المنهجية، وكل ذلك في الجزء الأول من الكتاب، على أن يعنى الجزء الثاني منه إن شاء الله بمعالجة تنظير عالم السياسة في الفترة من منتصف السبعينات من القرن العشرين وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وذلك من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل، وما قدم في هذه المرحلة من نماذج ونظريات لفهم وتحليل عالم السياسة.



## تقديم :

هذا التحليل هو محاولة للتعريف بالنماذج النظرية: "Les Modeles Théoriques" التي قدمت في أيامنا من جانب المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في الغرب، كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيه الوطني والدولي، ومن ثم تناول هذه النماذج المعاصرة من حيث هي أدوات تحليل تتخذ كمرشد لفهم أحداث عالم السياسة بقطاعيه، وكأساس لتفسير سيره وانتظامه، ولكي ننتهي بعد ذلك إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً،<sup>(1)</sup> وذلك في ضوء الدور الذي تؤديه.

### والنموذج النظري: "Theoretical Model" فيما هو متفق عليه

بين المشتغلين بالتحليل العلمي المعاصر لعالم السياسة يعني من حيث هو "نموذج": الصورة الذهنية المصغرة لواقع سياسي ما أو للحياة السياسية في جملتها أو للحياة الدولية في جملتها، أو لعالم السياسة في جملته. ويعني النموذج من حيث هو "نظري" بناءً ذهنياً يتكون من مجموعة من فروض ومفاهيم صورت من الواقع بالملاحظة وحقت صحتها بالتجريب، لكي يتخذ أداة لفهم الواقع المستهدف وتفسيره بل والتوقع في شأنه، وباعتباره إذن نظيراً للواقع أو إن شئنا تنظيراً له<sup>(2)</sup>.

### إن المنهج العلمي التجريبي "Experimental Method" الذي

راح يستقر في الغرب المعاصر منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية في مجال

---

(1) ويعني الباحث هنا بتقويمها منهجياً - أي تقويمها في ضوء ملبجها، وموضوعياً - أي إلى أي مدى تعبر هذه النماذج عن الواقع المستهدف.

(2) راجع بصدد التعريف بالنموذج النظري: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي - إجراءاته ومستوياته - مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي، من مطبوعات مجلة كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، عدد خاص 1979، ص 101، وراجع كذلك :

- Duverger, Maurice, Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1973, PP. 338-341.  
- William Lapierre, Jean. L'Analyse des Systèmes Politiques. Presses Universitaires de France, Paris. 1973, PP. 9-21.

الدراسات السياسية، ومتراكماً عليه " النظرة السلوكية" استدعى استخدام مفاهيم منقولة عن العلوم الطبيعية حال مفهوم "القوة Power" كمفهوم أساس "Basic Concept" للدراسات السياسية، وحال مفاهيم التحليل "Analytical Concepts" كمفهوم " البنية : Structure"، ومفهوم "الوظيفة : Function"، ومفهوم " النسق : System "...، وتواكب مع هذا استخدام " النماذج النظرية" التي جاءت كمحاولات جادة من جانب المعنيين بالنظرية السياسية في الغرب في الطريق إلى فهم وتفسير عالم السياسة (بل والتوقع في شأنه).

### موضوع الدراسة :

وهكذا يتحدد موضوع الدراسة في تناول " النماذج النظرية" بمنهجها العلمي التجريبي، وقد تراكت عليه "النظرة السلوكية" وبمفاهيم التحليل التي ارتبطت بها كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة، وتناول موضوع الدراسة على هذا النحو يقتضى منا عملاً أكاديمياً جاداً بأبعاد مبرامية نظراً لما يلي :

**أولاً :** تباين الاتجاهات والتيارات السلوكية (والتي كانت من وراء بناء هذه النماذج) في الغرب وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا خطوط رئيسية واضحة متفقاً عليها من قبل أصحاب هذه الاتجاهات السلوكية، فكل من يكتب فيها له أسسه الخاصة وكان له اتجاهه الخاص به.

**ثانياً :** تباين مفاهيم التحليل المستخدمة في بناء هذه النماذج، فمن هذه النماذج ما اقتصر على مفهوم واحد كمفهوم "البنية" فيصبح نموذجاً بنيوياً، أو على مفهوم "الوظيفة" فيسمى نموذجاً وظيفياً، ومنها ما يجمع بين هذين المفهومين إلى جانب مفهوم " النسق" فيسمى نموذجاً نسقياً، ومنها ما يجمع بين كل هذه المفاهيم إلى جانب مفهوم الاتصال : "Communication" فيسمى نموذجاً نسقياً اتصالياً، وهكذا.



وفى هذا المجال بالذات سنتحمل مسئولية مواجهة هذه النماذج بطبيعة عالم السياسة، وبمدى صلاحيتها واستجابتها له ولمراميتها، وذلك من حيث هي أدوات التحليل.

وانطلاقاً مما سبق تبدو صعوبة هذه الدراسة كدراسة منهجية وموضوعية وذلك لاعتبارات كثيرة منها أن هذه الاتجاهات السلوكية والتي كانت من وراء بناء النماذج النظرية فى الغرب حديثة النشأة ومتعددة المناحي بشكل يشق معه أحياناً حصرها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتجاهات السلوكية نفسها محل نقد شديد من جانب أصحابها، فمن آن إلى آخر يشكك فيها أصحابها حال "ديفيد إيستن : David Easton " و" ألمان : Almond " و" دويتش : Deutsch " وغيرهم فى كتاباتهم، هذا إلى جانب ندرة المراجع التى تتناول هذا الموضوع مباشرة، فى تلك الفترة.

وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن موضوع الدراسة لم يعالج مباشرة من قبل بإحاطة شاملة بنفس مضمونه هذا، فهو موضوع ينتمى لدراسات متعددة لأنه متشعب الجوانب، فهو يقع ضمن دراسات الاتجاه السلوكى، وضمن دراسات التحليل العلمى للحياة السياسية، وضمن دراسات النماذج بصفة عامة...، ولعل فى تشعبه هذا ما يهين لنا أن نقدم دراسة مترامية بكل أبعاد التحليل العلمى لعالم السياسة (الوطنى والدولى) فى أيامنا، وهى دراسة تفتقر لها المكتبة العربية، وتعطى فرصة للباحثين للإمام بكل القضايا المنهجية الخاصة بتحليل عالم السياسة.

كما نشير هنا إلى أن هذه النماذج التى سنتناولها بالدراسة والتقويم هى نماذج قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الوطنى أو عالم السياسة الدولى فى جملته، ومن ثم لن نعنى بتلك النماذج التى تفسر قطاعاً معيناً من قطاعات عالم السياسة الوطنى أو عالم السياسة الدولى (كالنماذج التى قدمت بصدد تفسير عملية " المشاركة السياسية "، أو لتفسير عملية " التفاوض " بين

الدول....)، ونشير كذلك إلى أن فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين هي الفترة التي غلب فيها تقديم نماذج لتحليل عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملته، على حين أنه منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين وحتى الآن لم تقدم نماذج نظرية تفسر عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملته كاتجاه عام، فما قدم منها في هذه الفترة قدم لكي يفسر قطاعاً من قطاعات عالم السياسة الوطني أو الدولي.

### هيكلة الدراسة :

وإذ عرفنا بموضوع الدراسة يتبقى لنا هنا أن نوضح أننا نهدف من وراء هذه الدراسة (والتي تتمثل في دراسة النماذج النظرية التي قدمت لتفسير عالم السياسة) إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً، وتبعاً لذلك فإن موضوع الدراسة لن يقتصر على تصنيف النماذج المعاصرة في ضوء مفاهيمها وإنما يجاوز ذلك إلى نقدها من حيث بناؤها وأيضاً من حيث فاعليتها في دورها كأدوات للتحليل.

ومن هنا فإن هذه الدراسة هي دراسة في الاتجاهات والتيارات السلوكية المعاصرة وما قدمته هذه التيارات من " نماذج نظرية " استهدفت بها فهم وتفسير عالم السياسة، وهي نقدية لها في معنى أنها تبحث في هل أفضلت هذه النماذج في تفسير عالم السياسة تفسيراً يتلائم مع طبيعته أم لا ؟ وهكذا فإن هذه الدراسة هي دراسة تقويمية للنماذج النظرية السياسية المعاصرة بمنهجها وأدواتها ومفاهيمها في ضوء مدى قدرتها على كونها أداة صحيحة لفهم وتحليل عالم السياسة، وتبعاً لذلك فإن دورنا هنا يتحدد في تقديم عمل قوامه عرض شامل في وحدة أكاديمية واحدة لكل الاتجاهات السلوكية المعاصرة بأدواتها ومفاهيمها المتباينة والتي استخدمت في بناء النماذج النظرية كأدوات ذهنية يستعان بها في فهم هذا العالم وفي تفسير أحداثه.

## خطة الدراسة :

هذا وحتى نصل للهدف من تلك الدراسة فقد رأينا معالجة موضوع الدراسة من ثانيا التقسيمات التالية فى الجزء الأول من الكتاب :

\* أولاً : فصل تمهيدى : نعرض فيه لموقع " النماذج النظرية" من الأدوات الذهنية للتحليل السياسى المعاصر، فنعرف هنا بالأدوات الذهنية للتحليل السياسى بصفة عامة (وهى تتمثل فى المفاهيم والنماذج والنظريات)، ثم نعرض للمفاهيم ثم للنظريات فللنماذج بعد ذلك فنعرف بها، وبتصنيفها فى ضوء مفاهيم التحليل التى ارتبط بها أصحابها فى بنائها.

\* ثانياً : الباب الأول : ونعرض فيه للسياق المنهجى للنماذج النظرية المعاصرة وذلك من ثانيا الفصلين التاليين :

**الفصل الأول :** ونقوم فيه بعرض الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية- فى الغرب- فى تحليلهم لعالم السياسة (وذلك فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكى) وذلك من ثانيا مبحثين:

**المبحث الأول :** ونتناول فيه منهج التحليل الذى يلتقى عليه المعنيون بالنظرية السياسية وهو المنهج العظمى التجريبي الذى أصبح المنهج السائد- لديهم- فى تحليل عالم السياسة تبعاً لما ينفرد به فى مواجهة المناهج الأخرى بخاصتين متمثلتين فى : " الموضوعية : Objectivism " و " النسبية : Relativism ."

**المبحث الثانى :** ونعرض فيه لمادة التحليل، حيث تمثل صلب عالم السياسة لدى المعنيين بالنظرية السياسية فى "القوة" كمفهوم أساس، وتمثلت "وحدة التحليل : Unit of Analysis " -لديهم- فى " الجماعة: Group ". ومن هنا نعرض لمفهوم الأساس الذى ارتبط به المعنيون بالنظرية السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة ولوحدة التحليل المستخدمة، ثم ننتقل لمسألة مدى

ملائمة المنهج العلمى التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة،  
ولدراسة الظواهر السياسية بصفة خاصة.

**الفصل الثانى :** ونعرض فيه بالتفصيل لأبعاد الاتجاه السلوكى فى  
التحليل السياسى المعاصر لأنه كان من وراء بناء النماذج المعاصرة وذلك من  
ثنايا المباحث التالية :

**المبحث الأول :** ونعرض فيه لنشأة وتبلور الاتجاه السلوكى ولأهدافه  
حيث كان يستهدف بناء نظرية عامة شاملة تفسر شتى قطاعات المجتمع إلى  
جاناب استهدافه التلطيف من معالجة القيم التى وقف منها المنهج العلمى  
التجريبي موقفاً سلبياً، كما أنه استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديناميكى من  
عالم السياسة وذلك فى مواجهة التحليل التقليدى الذى يعنى بما يجب أن  
يكون.

**المبحث الثانى :** ونتناول فيه أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل  
السياسى، وذلك من حيث :  
أولاً : المادة.  
ثانياً : المنهج.  
ثالثاً : أدوات التحليل المستخدمة.

**المبحث الثالث :** ونقوم فيه بعرض للردة السلوكية نتيجة المغالاة فى  
استخدام أدوات التحليل من جانب أصحاب الاتجاه السلوكى، وهى الردة التى  
عرفت باتجاه " ما بعد السلوكية : Post Behavioralism " .

**المبحث الرابع :** وفيه نعرض لأبعاد الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم  
السياسة الدولى ونعرض أيضاً للردة السلوكية فى هذا الصدد.

**المبحث الخامس :** ونعرض فيه تقويم الاتجاه السلوكى من حيث:  
أولاً : أهدافه.

ثانياً : المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

• **ثالثاً : الباب الثاني :** وفيه نتناول النماذج التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، من خلال الفصلين التاليين :

**الفصل الأول :** ونعرض فيه بالدراسة والتقييم للنماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني، وذلك من ثانياً المباحث التالية :

**المبحث الأول :** ونتناول فيه النماذج البنوية : فنقدم تعريفاً للتحليل البنوي لعالم السياسة الوطني ثم نعرض لأبرز النماذج البنوية التي قدمت في هذا الصدد وهو نموذج الدكتور محمد طه بدوي.

**المبحث الثاني :** ونتناول فيه النماذج الوظيفية، فنعرف أولاً بالتحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني ثم نعرض لنموذج " ألموند Almond " وهو يأتي في مقدمة النماذج الوظيفية التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني.

**المبحث الثالث :** وفيه نعرض للنماذج النسقية، فنقدم تعريفاً للتحليل النسقي لعالم السياسة الوطني ثم نعرض لنموذج " إيستن : Easton " الذي يعد أكثر النماذج النسقية انتشاراً في تحليل عالم السياسة الوطني.

**المبحث الرابع :** ونعرض فيه للنماذج النسقية الاتصالية، حيث نعرف أولاً التحليل النسقي الاتصالي لعالم السياسة الوطني، ثم نعرض لنموذج " دويتش : Deutsch " الذي يعد في مقدمة المعنيين بالتحليل النسقي الاتصالي لعالم السياسة الوطني.

**الفصل الثاني :** وفيه نتناول بالدراسة والتقييم النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي، وذلك من ثانياً المباحث التالية :

**المبحث الأول :** ونتناول فيه مجموعة النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي من ثانياً مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العظمي، وهنا نشير إلى أن المعنيين بالنظرية العامة للعلاقات الدولية لم يعنوا بتقديم نماذج تستند إلى مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العظمي، لذلك فقد رأينا أن نعرض لنظريات قدمت في هذا الشأن وعلى اعتبار أن النظرية أوسع نطاقاً

من النموذج، ولأن شمولية عرض موضوع الدراسة تقتضى ذلك، فنعرض هنا لنظريتي : " مورجانثو " الأمريكى و " آرون " الفرنسى.

**المبحث الثانى :** ونعرض فيه لمجموعة النماذج والنظريات التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى من ثانيا مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله النمطى، حيث نعرض هنا لنموذج " كابلان " الأمريكى، ولنظرية " دويتش " الأمريكى أيضاً.

**المبحث الثالث :** وفيه نعرض لمجموعة النماذج التى لم تستند إلى مفهوم " ميزان القوة " فى تحليل عالم السياسة بمدلوله العلمى أو النمطى، بل لنماذج تفسر علاقات عالم السياسة الدولى من ثانيا سلوك صناع القرارات الخارجية للوحدات السياسية، وفى مقدمة هذه النماذج : نموذج " سنايدر " الأمريكى، الذى سنعرض بالدراسة والتقويم له.

**رابعا : الخاتمة :** وتتمثل فى تقرير " Report " نعرض فيه لما قدمناه بصدد موضوع الدراسة، وما انتهينا إليه من تقويم فى شأنه فى هذا الجزء الأول من الكتاب.

## الفصل التمهيدي





## "موقع النماذج النظرية من الأدوات الذهنية"

### "للتحليل السياسي المعاصر"

في هذا الفصل التمهيدي نعرض للتعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة، والتي تتمثل في " المفاهيم : Concepts " و" النماذج : Models " و" النظريات : Theories " ، ثم نتناول كلاً منها بالتفصيل فنعرض أولاً : للمفاهيم، ثم للنظريات. فللنماذج بعد ذلك كتمهيد لموضوع الباب الأول.

### التعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة :

إن التفسير العلمي للظواهر والنشاطات السياسية يقتضى استخدام أدوات للتحليل من بينها أدوات التحليل الذهنية، وهى تلك الأدوات القابعة فى ذهن الباحث، والتي يرتبط بها فى بحثه من البداية فيستعين بها على تصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية، وفى تحديد غايته من بحثه من ناحية أخرى.

وأدوات التحليل التى نعى بها هنا هى تلك " الأدوات الذهنية البحتة " (وليسست أدوات الاختبار المعملية، أو أدوات الاستقراء الحى كالمقابلة أو الاستبيان)، ومن ثم المفاهيم، والنماذج النظرية والنظريات التى يستعين بها الباحث على فهمه لعلاقات الواقع المستهدف وعلى تحليله له. إن هذه الأدوات جميعاً لا تمثل أكثر من أدوات ذهنية- أى من عمل الذهن، فهى إما مجرد مفاهيم يتمثل بها الباحثون ما عليه بالفعل علاقات الواقع المستهدف فيستعينون بها على تحليله، كمفهوم " البنية : Structure " ومفهوم " النسق " System " ...<sup>(1)</sup>. وإما هى بناء ذهنى للواقع فيستعان به على فهمه وتفسيره، وهذا حال " النظريات "، وإما هى بناء ذهنى (مصغر) للواقع يستعان به ليس فقط على فهمه وتفسيره بل والتوقع فى شأنه، وهذا حال " النماذج النظرية ".

(1) انظر فى هذا الصدد : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 87.

وهكذا فإن كل هذه الأدوات الذهنية هي مجرد أدوات ذهنية يستعان بها على فهم الواقع المستهدف أو تفسيره، ومن ثم فهي أدوات للتفسير، ومن هنا كان ارتباط موضوعها بمستوى التفسير العظمى والذي هو الهدف النهائي للعلم، فالتفسير يمثل أعمق درجات التحليل العظمى وأعلى مستوياته. ذلك أن وصف الحالة التي عليها ظواهر الواقع مثلاً، وتصنيف معطيات هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائي للعلم، وإنما يتمثل الهدف النهائي للعلم في تفسير الظاهرة والكشف عن حقيقتها، وهنا نؤكد على أن هذه الأدوات التفسيرية لا تمثل وصفاً للواقع أو تسمية له، وإنما هي أدوات تتمثل بها ما عليه الواقع على وضع معين<sup>(1)</sup>، وفيما يلي تعريف بتلك الأدوات :

أولاً : التعريف بالمفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثانياً : التعريف بالنظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثالثاً : التعريف بالنماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

• أولاً : المفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي :

وبدئ ذي بدء نشير هنا إلى أن لفظة " المفهوم " Concept " تعنى فيما هو متفق عليه في " فلسفة العلوم : Epistemology " (2) تصوراً ذهنياً لواقع معين، ومن ثم فالمفهوم أداة ذهنية نتصور بها الواقع السياسي على

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوي " النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية "، المكتب المصري الحديث، 1986، ص 315، وص 350.

(2) وفلسفة العلوم : هي التي تعنى بالقضايا العامة للمعرفة الإنسانية وبصرف النظر عن طبيعة المادة المستهدفة، ومن ثم تعنى بقضايا مناهج البحث في مستواها التجريدي الصرف -كقضايا فلسفية بحثية- وهي تمثل لذلك قضايا عامة مشتركة لثنتي مناهج فروع المعرفة، ومن ثم فهي من العلوم جميعاً (طبيعية كانت أم اجتماعية) بمثابة الجزع المشترك أو علم العلوم، حيث تعنى فلسفة العلوم بقضايا عملية المعرفة والتي تتمثل بصفة أصلية في قضايا طبيعة العلاقة بين طرفي هذه العملية وهما : " الكائن المتفكر " و " المادة المستهدفة "، من ناحية وفي مسائل إجراءات هذه العملية من ناحية أخرى. راجع في هذا الصدد : المرجع السابق، ص 243، وص 244.

صورة معينة، فحين يذكر هذا المفهوم يستدعي لدى المشتغلين بالتحليل السياسي مجموعة من عناصر وعلاقات من علاقات الواقع السياسي المستهدف في البحث، ونؤكد هنا على أن "المفهوم" ليس هو تسمية لمادة البحث ولا وصفاً لها (على نحو ما سلف)، وإنما هو مجرد تصور لهذه المادة على صورة معينة، أو بعبارة أخرى فإن "المفهوم ليس هو الظاهرة السياسية محل البحث بعينها. وإنما هو كأداة ذهنية للتحليل السياسي فكرة أو تجريد أو صورة ذهنية يتمثل بها الباحث شتى الحالات الخاصة للظاهرة السياسية" (1) (لأحداث النوع كله)، فالسلطة السياسية -مثلاً- تعني كمفهوم كل حالات الاحتكار الشرعي لأدوات العنف في المجتمع بصرف النظر عن تباينها في الخصائص الذاتية، كأن تكون السلطة السياسية مشخصة أو منظمة، ومن هنا فالمفهوم أداة ذهنية يستعان بها في فهم وتفسير الواقع السياسي وظواهره، وهذا مؤداه أن الباحث "ينتقل بالمفهوم من المحسوس إلى "التجريد Abstraction" حيث يغطي المفهوم طائفة من المحسوسات ذات خواص عامة مشتركة وبصرف النظر عن الخصائص الذاتية لكل حالة منها. وجملة القول هنا بشأن المفهوم أنه يعنى لدى المغنيين بالتحليل السياسي التمثل الذهني لطائفة من المحسوسات من ثنايا خواصها الرئيسية المشتركة" (2).

(1) د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 63، و ص 64.  
(2) وهنا تجدر الإشارة إلى التمييز بين : "المفهوم" و "التعريف : Definition"، فالتعريف بالنسبة لظاهرة معينة (أحداث النوع كله) يكون من ثنايا خصائصها المشتركة فنقول - مثلاً - إن كل مجتمع سياسي يقوم على مجموعة من عناصر كيفية تراكمت على صلب السلطة السياسية أظهرها تجانس أفرادها تجانساً قوياً، وخضوع السلطة فيه للقانون... يعرف بأنه "دولة"، ومن ثم تعرف الدولة من ثنايا خصائصها (أو إن شئنا من ثنايا عناصرها)، أما "الدولة" كمفهوم فهي لفظة حينما تذكر تستدعي لذهن المشتغلين بالدراسات السياسية هذه المجموعة من الخصائص. من هنا كان التقارب بين "المفهوم" وبين "التعريف" فكلاهما يعنى : "التعميم : Generalization" من ثنايا الخواص العامة الأساسية المشتركة بين أفراد النوع. لمزيد من التفصيل في هذا الصدد انظر : د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص 63 إلى ص 65، وانظر كذلك :  
Grawitz Madeleine, Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, Paris, 1974, PP. 23-25.  
وأيضاً : د. السيد نفاذ ود. على عبد المعطى محمد، المنطق وفلسفة العلم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 85.

## دور المفاهيم في التحليل السياسي :

وحتى نستطيع أن نقف على دور المفاهيم في التحليل السياسي، نشير في البداية إلى أهمية المفاهيم في تحليل عالم السياسة، فعالم السياسة هو في حقيقته عالم التصورات الذهنية، وأن محسوساته لا تعنى في ذاتها شيئاً، ولتوضيح ذلك فإن " السلطة السياسية " -مثلاً - كظاهرة سياسية تعنى واقعاً سياسياً مركباً من عنصرين هما : السيطرة الفعلية المتمثلة في الاحتكار الغفلي لعوامل الإكراه المادي في المجتمع، وهذا عنصر محسوس، مع تمثنا الجماعي (الضميري) لهذا الاحتكار كأداة لتحقيق الخير العام، وهذا عنصر معنوي. إن هذا العنصر الضميري البحث هو الذي يجعل من ذلك العنصر المادي ظاهرة سياسية هي " السلطة السياسية". وكذلك بالنسبة لمفهوم " السيادة : Souverainte " فهو وإن كان يقبع وراءه واقع محسوس إلا أن عناصر هذا الواقع لم تتجمع في مفهوم إلا بفضل أعمال ذهنية خلاقة بدأها الفقيه الفرنسي "بودان". إن السيادة كمفهوم هنا هي إذن لفظة تستدعي إلى الذهن واقعاً بعناصر معينة<sup>(1)</sup>، وهكذا.

هذا وإطلاقاً من تلك الأهمية للمفاهيم في مجال الدراسات السياسية نعرض هنا لدورها في التحليل السياسي من ثنأيا النقطتين التاليتين :

**أولاهما : التعريف " بمفاهيم الأساس : Basic Concepts " ودورها**  
في تحليل عالم السياسة، وفي هذا الإطار نعرض للتساؤل التالي : متى يكون المفهوم علمياً ومتى لا يكون علمياً؟.

**ثانيتها : التعريف " بمفاهيم التحليل : Analytical Concepts "**  
وبدورها في التحليل السياسي.

(1) لمزيد من التعميل في هذا الشأن انظر : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 32 .  
وأيضاً لنفس المؤلف : رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة، المكتب المصري الحديث، 1967، ص 14.

## أولاً : مفاهيم الأساس : Basic Concepts :

لكل علم من العلوم مفهوم أساس لدراسته متفق عليه بين المشتغلين به، يتمثلون به صلب عالمهم وينطلقون منه في شتى بحوثهم ونظرياتهم، ويعنى مفهوم الأساس للمعرفة السياسية : نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمام الذى تدور حوله الدراسات السياسية<sup>(1)</sup>. وهنا يتعين التنبيه إلى دور " المنهج : Method " فى تصوير مفهوم الأساس، فحينما كان المنهج الفلسفى (الاستنباطى) سائداً فى الدراسات السياسية حتى نهاية القرن التاسع عشر (وهو منهج فلاسفة السياسة وفقهاء القانون) كانت موضوعات المعرفة السياسية تعالج فى ضوء ما يجب أن يكون. ذلك أن " الدولة " (وهى الصورة الأخيرة لتطور المجتمع السياسى، والتي تنظم فيها السلطة السياسية تنظيماً قانونياً مسبقاً) بدت لدى فلاسفة السياسة وفقهاء القانون أنها أمثل صور التنظيم السياسى للمجتمعات وأكثرها تحقيقاً لتكاملها، وأنها لذلك جديرة بأن تكون مركز الاهتمام للدراسات السياسية. هذا ولا يزال لذلك التحليل التقليدى (الذى يركز أصحابه من فلاسفة السياسة وفقهاء القانون إلى "الدولة" كمفهوم أساس للدراسات السياسية) أنصار حتى اليوم وإن كانوا قلة فى مواجهة الاتجاه التجريبي المعاصر<sup>(2)</sup>.

وحينما ارتبطت الدراسات السياسية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بالمنهج العلمى التجريبي تغير مركز الاهتمام ومحور الدراسات السياسية تبعاً لتغير منهج التحليل، فانبثاقاً من كون علم السياسة علم تجريبي، ولا يعنى إلا بالواقع وجوهه راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرفضون "الدولة" من حيث هى "التنظيم الأمثل للقوة" كمفهوم أساس لعلمهم الجديد، ويربطون هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعى بحث هو "القوة" وذلك

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 255، وص 256.

(2) المرجع السابق، ص 133، ص 134.

على أساس ما تبين لهم-عن طريق الملاحظة والتجريب - من أن القوة وعلاقتها هي صلب عالم السياسة<sup>(1)</sup>. كما سيأتى ذلك تفصيلاً فى حينه.

وانطلاقاً مما سبق نستطيع أن نميز هنا بين نوعين من المفاهيم " المفهوم الفلسفى "، و" المفهوم العلمى "، ويتمثل أساس التمييز هنا فى المنهج المستخدم فى تصوير المفهوم، فإذا كان المنهج المستخدم فى تصوير المفهوم منهجاً فلسفياً كان المفهوم تبعاً لذلك مفهوماً " فلسفياً "، ويكون المفهوم " علمياً " إذا كان المنهج المستخدم فى تصويره منهجاً علمياً، وفى القطاع الداخلى لعالم السياسة يعتبر مفهوم " الدولة " نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، كما يعتبر مفهوم " القوة " نموذجاً للمفاهيم العلمية على نحو ما سلف. أما فى القطاع الخارجى لعالم السياسة فإن مفهوم " الأمن الجماعى : Collective Security " (والذى يتمثل مضمونه فى أن تحل محل علاقات القوى حالة من الأمن تتحمل مسئوليتها الجماعة الدولية) يعتبر نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، وذلك فى مواجهة مفهوم " ميزان القوة : Balance of Power " كمفهوم علمى " والذى نتصور به تفاعل القوى الدولية على وضع يخلع عليها درجة من الاتزان تحول دون الفوضى من ناحية أو الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى<sup>(2)</sup>.

هذا وحتى يكون المفهوم علمياً لابد أن يتحقق تحقيقاً تجريبياً، كما أن الارتباط بالمفاهيم العلمية منذ بداية البحث هى الضمانة الأولى لعلمية منهجه وموضوعية نتائجه بالنسبة للمعنيين بالتحليل السياسى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ارتباط الباحثين بالمفاهيم العلمية لا يعنى الارتباط بأفكار مسبقة. ذلك أنه من مقدمات عمليات البحث العلمى أن يتجرد الباحث من

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 134، ص 135.

(2) لمزيد من التفصيل فى هذا الشأن : انظر د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصرى الحديث، 1877، ص 258 و ص 259، وأيضاً لنفس المؤلف : تطوير السياسة، المكتب المصرى الحديث، 1968، ص 37، و ص 38.

أفكاره المسبقة عن الواقع السياسى المستهدف قبل البدء فى تلك العمليات، بل وأن يظل يصارع تلك الأفكار المسبقة على طول خطوات بحثه من الملاحظة إلى التجريب. هذا وطالما أن هذه المفاهيم محققة تحقيقاً تجريبياً (أى بصورة من الواقع السياسى المستهدف بالملاحظة ومحققاً صحتها بالتجريب)، ومن ثم فهى مفاهيم علمية، فلا مفر من أن يستخدمها الباحث فى إطار بحثه التجريبى، دون أن يكون ذلك ارتباطاً بأفكار مسبقة، وبالتالي فلا إهدار لعملية بحثه. فالمفاهيم العلمية على ذلك النحو يتعين على الباحث أن يرتبط بها فى بحثه من حيث هى مفاهيم أساس للعلم كله، أو من حيث هى مفاهيم للتحليل<sup>(1)</sup>.

### ثانياً : مفاهيم التحليل : Analytical Concepts :

وتستخدم مفاهيم التحليل كأدوات ذهنية للتحليل السياسى، وهى مفاهيم نقلت عن العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية وذلك مع تسرب المنهج العلمى التجريبى من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية بدءاً بعلم الاجتماع فى القرن التاسع عشر ثم علم الاقتصاد ثم علم السياسة متأخراً، لكى تصبح هى الأخرى علوماً تجريبية، فإلى جانب تسرب المنهج التجريبى من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية نقلت مجموعة من مفاهيم جاهزة من حيث هى أدوات تحليل، وبخاصة عن علمى الأحياء والفيزياء. إنها مفاهيم : البنية : Structure " و " الوظيفة : Function " نقلت عن علم الأحياء، ومفهوم " النسق : System " و " الاتزان : Equilibrium " نقلت عن علم الفيزياء، وهى مفاهيم يستخدمها الباحثون فى مجال الدراسات السياسية حين ترتبط هذه الدراسات بالمنهج العلمى التجريبى، حيث يحدد الباحث مقدماً وقبل البدء فى عملية بحثه المفهوم الذى سوف يستخدمه فى تحليله لعالم السياسة، ومن ثم يحدد هدفه

(1) راجع : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 255، وأيضاً لنفس المؤلف :

منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 63.

من البحث، فإذا أعلن الباحث مقدماً (أى قبل البدء فى بحثه) أنه سيرتبط بمفهوم البنية كمفهوم تحليل يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة مركبة من أجزاء وهو يسعى ببحثه هذا إلى الكشف عن هذه العناصر وتحديد موقع وحجم كل جزء منها من الكل فيكون التحليل بذلك تحليلاً بنيوياً. أما إذا أعلن الباحث مقدماً أنه سيرتبط فى بحثه بمفهوم " الوظيفة" يكون بذلك قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة تتمثل لديه فى مجموعة من أدوار حينما تؤدي مجتمعة تمكن الكل من الاستمرار، ومن ثم يسعى الباحث للكشف عن هذه الأدوار وتحديد دور كل جزء منها فى التمكين لاستمرار الكل وعندئذ يكون التحليل وظيفياً. وكذلك بالنسبة لمفهومي "النسق" و "الاتزان"، فحينما يرتبط بهما الباحث مقدماً فى بحثه (على أساس أنهما مفهومان مترادفان) يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث باعتبارها تقوم على مجموعة عناصر متفاعلة تفاعلاً مستمراً على وضع يتحقق به اتزان الكل، ويكون قد اتجه إلى إعطاء تفسير لواقع معين من ثانياً تفاعل عناصره وفى نفس الوقت إعطاء تفسير لحالة الاتزان التى تتحقق لذلك الكل.

وانطلاقاً مما سبق تتضح أهمية المفاهيم ودورها بصفة عامة فى التحليل السياسى، كما تبرز أهميتها بصفة خاصة فى بناء "النماذج النظرية" على أساس أن هذه النماذج تبنى ارتكازاً إلى أحد مفاهيم التحليل السالفة، فيسمى النموذج تبعاً لمفهوم التحليل المستخدم، ولنا عودة إلى ذلك بالتفصيل فى حينه<sup>(1)</sup>.

#### \* ثانياً : النظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسى :

تعنى لفظة " النظرية : Theory " فى مدلولها الاصطلاحى العام "مجموعة من فروض متسقة فيما بينها"، هذا وتوصف كل نظرية بأنها علمية أو لا علمية فى ضوء المنهج المستخدم فى تصوير فروضها.

(1) راجع فيما تقدم بصدد دور المفاهيم فى التحليل السياسى : المرجع السابق، من ص 88 إلى ص 95 وأيضاً : Grawitz, Madeleine. op Cit. PP. 373-375



فالنظريات اللاعلمية : هي تلك النظريات التي لا تستقرأ فروضها من الواقع " بالملاحظة " وإنما تستنبط من مبادئ عامة جارية أو من أفكار شائعة أو من مسلمات لا تقبل التمحيص بالتجريب بطبيعتها، أو لم تكن قد محصت بالفعل تمحيصاً تجريبياً. أما النظريات العلمية : فهي تلك النظريات التي تستقرأ فروضها من ملاحظة الواقع الذي تعنى به، ثم تودع هذه الفروض بعد تحقيق صحتها بالتجريب فى بناء ذهنى تجرىدى يستعين به الباحثون فى فهم علاقات الواقع الذى تعنى به وفى تفسيره، كما يستطيع الباحث أن يتخذ منها مقدمة (فرضاً) لبحث جديد يسعى إلى الكشف عن حقائق لم تبلغها تلك النظرية. من هنا فإن عبارة " النظرية العلمية " تشير إلى تنظير لواقع معين أو لظاهرة معينة- أى وضع بناء ذهنى لهذا الواقع (أو الظاهرة) وحين يقف عليه الدارس يستطيع من ثنياه أن يفهم أو يفسر هذا الواقع، أو بعبارة أخرى فالنظرية العلمية هي بناء ذهنى تتمثل به علاقات واقع معين، ومن ثم فهي تستخدم كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسى المستهدف<sup>(1)</sup>.

هذا ونظراً لأهمية الدور الذى تقوم به " النظريات " كأدوات ذهنية للتحليل السياسى، نعرض هنا لنماذج من النظريات السياسية العلمية واللاعلمية التى قدمت لتحليل عالم السياسة.

### النظريات السياسية اللاعلمية (الفلسفية) :

وهي تلك النظريات التى تصور فروضها من مقدمات لا واقعية، حال " نظرية المثل " التى قدمها الفيلسوف اليونانى القديم " أفلاطون " الذى صور فروض نظريته من مقدمات ميتافيزيقية أدت إلى قوله بأن الفضيلة هي المعرفة، واعتبار أن هذه المعرفة هي التى تعنى بالكشف عن حقائق عالم

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 249، ص 261. ولمزيد من التفصيل بصدد بناء وصياغة النظريات انظر : د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفى والمنهج الكمي فى علم الاجتماع، فى ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1971، من ص 92 إلى ص 107.

الميتافيزيق، وانتهى إلى تقديم صورة الحكومة المثلى من وجهة نظره (حكومة الفلاسفة). ومن النظريات الفلسفية كذلك نظرية "العقد السياسي" في القرنين السابع عشر والثامن عشر لكل من "هوبز" و "لوك" و "روسو" حيث انطلقوا في تفسير نشأة المجتمع السياسي ونشأة السلطة السياسية من فروض عقلية صرفه تمثلت في فرضين أولهما : أن الأفراد ينتقلون من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، وثانيهما : أن هذا الانتقال يتم بعقد، وانتهى كل منهم إلى تضمين هذين الفرضين مضامين مغايرة للآخرين (كل حسب وجهة نظره). وكذلك من النظريات الفلسفية " نظرية الدولة " : فحتى نهاية القرن التاسع عشر كان الذين يعنون بالنظرية السياسية بمنهجها الفلسفي ينظرون إلى " الدولة " على أنها الإطار العام للنظرية السياسية، فكانت كل الدراسات السياسية آنذاك تعنون بالنظرية العامة للدولة أو " بالدولة "...، هذا ولا تزال " نظرية الدولة " تلقى في أيامنا اهتماماً من جانب دارسي القانون الدستوري والنظم السياسية.

وفي إطار عالم السياسة الدولي تأتي نظرية التنظيم الدولي كنظرية فلسفية. ذلك أن النظر إلى العلاقات الدولية من ثانيا مقدمات لا واقعية للاستعفاء بالتحليل الفلسفي إلى القول بما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات حتى تكون فاضلة أو مثالية، وبما قد ينتهي إليه هذا التحليل من أنماط دولية تتحقق بها هذه المثالية هو من شأن نظرية " التنظيم الدولي "، فالفلاسفة (أصحاب المنهج الفلسفي) والقانونيون (أصحاب المنهج القانوني) يلتقون حول ما يجب أن تكون عليه الجماعة الدولية ويستهدفون بأفكارهم حلولاً لمشكلة تحقيق السلام فيجودون في تصوير الوسائل إلى تحقيقه، فالفلاسفة يرون تحقيق السلام بالفضيلة، والقانونيون يرون تحقيق السلام بالقانون، وينشدون قيام حكومة عالمية تتفادى أسباب التصادم التي نتجت عن توزيع البشرية بين وحدات سياسية متميزة، هذا إلى جانب أن فقهاء القانون يتناولون العلاقات الدولية في ضوء الأنماط التي تحكمها قواعد القانون

الدولى، فهم يهتمون بتحليل هذه القواعد تحليلاً شكلياً فى ضوء مصادرها الوضعية، وباعتبارها أداة تحقيق الجماعة الدولية الفاضلة<sup>(1)</sup>.

### النظريات السياسية العلمية :

وتعنى النظرية السياسية العلمية : " مجموعة فروض متسقة فيما بينهما اتساقاً منطقياً تبدو لصاحبها أنها تمثل حقيقة واقع سياسى معين "، ولفظة " الفرض : Hypothesis " تعنى فى مدلولها المنهجى الإجابة المفترضة، فى معنى أنه بملاحظة سير الظاهرة فإن الباحث يتصور حقيقة معينة يفسر بها الواقع، وهذا التصور لتلك الحقيقة هو الإجابة المفترضة (الفرض)، من هنا فإن النظريات العلمية تتكون من مجموعة إجابات مفترضة. وأصحاب هذه النظريات فى بنائهم لنظرياتهم يبدؤون بملاحظة المادة المستهدفة (الواقع السياسى المستهدف)، ومن ثانياً الملاحظة الأولية يصورون فروضاً أولية، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى التحقق من صحة هذه الفروض عن طريق التجريب، وذلك بعرض هذه الفروض على الواقع الأوسع زماناً ومكاناً، فإذا ما تبين مطابقة هذه الفروض للحالات المتعددة يكونون قد تثبتوا من صحتها، ثم تعمم هذه الفروض على كل النوع (المادة المستهدفة) حيث تصبح الفروض الأولية فروضاً علمية، ومن مجموع هذه الفروض تبنى النظرية العلمية التى تتخذ كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسى، وهكذا فإن النظرية السياسية بمدلولها التجريبى المعاصر تعنى تنظير عالم السياسة تنظيراً علمياً عاماً - أى الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهنى (نظرى)، ومن ثم نظرية نتصور بها عالم السياسة فى جملته (أو عالم السياسة الوطنى أو عالم السياسة الدولى فى جملته)، ولنتخذها أداة ذهنية لفهم ذلك العالم وتفسيره<sup>(2)</sup>.

(1) لمزيد من التفصيل فى هذا الصدد : انظر : د. محمد طه بدوى، مذكرات فى الأصول العامة للتنظيم الدولى، مطبعة كريدية إخوان، بيروت، 1975، ص 2، ص 3.

(2) راجع فيما تقدم : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، من ص 11 إلى ص 13، وأيضاً : د. مامر عبد القادر محمد على، دراسات فى فلسفة العلوم، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، 1990، ص 134، ص 135.

ومن نماذج النظريات السياسية العلمية (الجزئية) التي قدمت في الغرب " نظرية الفصل بين السلطات " لمونتسكيو" الفرنسي التي قدمها في كتابه "روح القوانين : L' Esprit des Lois " (1748م)، حيث صور " مونتسكيو" من واقع عصره بالملاحظة مجموعة فروض حقق صحتها بالتجريب فأصبحت فروضا علمية شكلت دعائم نظريته السياسية تلك. فلقد بدأ " مونتسكيو" في بناء نظريته عن الفصل بين السلطات من ثانيا فكرة أن السلطة " قوة " وأن القوة لا تقيد إلا قوة من طبيعتها، وعلى حد تعبيره : " إن ثمة تجربة خالدة تقطع بأنه ما من صاحب سلطة إلا ويميل إلى العصف فيها وهو يستمر في ذلك حتى يجد ما يوقفه، وبحكم طبيعة الأشياء لا يوقف القوة إلا القوة " Le Pouvoir Arrêt Le Pouvoir "، ولقد نقل "مونتسكيو" فكرته هذه إلى سلطة الدولة ليرى في توزيعها (ومن ثم في تجزئتها) بين عدد من أجهزة ما يكفي لوقف كل جهاز منها " كقوة " في وجه القوى الأخرى، فلا ينجزل أى منها بسلطته، وتأمين بذلك الحريات الفردية على نفسها من عدوان السلطة المطلقة المجمع في يد واحدة، وفي معنى آخر فإن " مونتسكيو" قد تصور ضمانة " تقييد السلطة " في تجزئتها بين عديد من هيئات، لكي تقف كل هيئة منها في وجه الأخرى"<sup>(1)</sup>. ولكي يؤكد "مونتسكيو" لفكرته تلك (فكرة وقف القوة بالقوة) راح يعقد مقارنة بين النظام الإنجليزي وبين النظام الفرنسي (في عصره) حيث لاحظ أن الشعب الإنجليزي ينعم بالحريات بينما الشعب الفرنسي ليس كذلك، وتبعاً لذلك اتجه إلى البحث عن العامل المتغير من وراء ذلك التباين بين النظامين، فتبين له أن من وراء هذا التباين عاملاً متغيراً هو قيام النظام الإنجليزي على الفصل بين السلطات حيث يقوم الملك على سلطة التنفيذ، ويقوم البرلمان على سلطة التشريع، ذلك بينما يجمع الملك في النظام الفرنسي بين سلطتي التشريع والتنفيذ، ومن ثم لا توجد قوة أخرى توقف قوة الملك أو تقيدها إذا ما تدلى الملك إلى الاستبداد.

(1) انظر : د. محمد طه بدوي. النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 116 وص 117.

من هنا راح " مونتسكيو " يربط ربطاً نهائياً بين الحرية من ناحية، وبين الفصل بين السلطات من ناحية أخرى - أى ربط بين الحرية وبين توزيع (تفتيت) السلطة (بين قوتين متوازنتين حتى لا تتدلى إحداهما إلى الاستبداد) ربطاً نهائياً، ولينتهى " مونتسكيو" إلى التعميم فى هذا الشأن بقوله : " إن أى نظام لا يفصل بين السلطات لا ضمانة للحرية لديه " (1).

وبهذا يكون " مونتسكيو " قد قدم نظريته العلمية عن الفصل بين السلطات، وهى " علمية " لأنه بناها من ثنايا استخدامه للمنهج العلمى التجريبي بكل مقوماته بالبده من الواقع بالملاحظة والانتهاى بشأنه إلى التعميم، بل ولقد أشار " مونتسكيو " إلى أن حقائق عالم السياسة هى حقائق نسبية وليست مطلقة. ذلك أن الواقع الاجتماعى متغير بطبيعته، وتلك هى "النسبية" التى انتهى إليها العلم التجريبي فى أيامنا، والتى هى أساس التحليل العلمى فى مجال المجتمع، فعدت تصوير فروض من واقع اجتماعى معين تصور على أساس أن هذا الواقع متغير بطبيعته، ومن ثم فلا بد من عرض تلك الفروض مرة أخرى على الواقع الجديد لاختبارها وتحقيق صحتها من جديد وهكذا.

من هنا فالنظريات العلمية لا بد وأن تتسم بخاصية " النسبية" حتى تكون علمية، وذلك تبعاً لكون الحقائق فى مجال الظاهرة الاجتماعى بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة نسبية، ولكون " النظرية " أداة لفهم الواقع المستهدف وتفسيره فلا يمكن أن تعتبر كذلك إلا إذا كانت فروضها مصورة من واقع محدد زماناً ومكاناً، ولا تصلح النظرية كأداة للتحليل إلا إذا بقيت خصائص الواقع المستهدف كما هى، فإذا ما لحقها التغير تعين الاتصاف عن تلك النظرية والاتجاه إلى بناء نظرية جديدة من الواقع الجديد عن طريق الملاحظة، من هنا فإن النظريات العلمية التى قدمت فى مجال

---

(1) لمزيد من التفصيل فى هذا الصدد انظر : د. محمد طه بدوى، رواد الفكر السياسى، مرجع سابق،

الدراسات السياسية الأصل فيها أنها "مؤقتة" تبعاً لنسبية الواقع السياسي، ذلك بينما يدعى أصحاب النظريات اللاعلمية (حال نظرية المثل عند أفلاطون) أنها نظريات عامة-أى صالحة (كأداة للتحليل) لكل زمان ومكان، وهذا لا يلتقى مع نسبية الحقائق فى مجال الدراسات السياسية على نحو ما سلف<sup>(1)</sup>.

هذا وفى قطاع عالم السياسة الدولية قدمت نظريات علمية (جزئية)، كمنظرية " راتزال" الألمانى (فى نهاية القرن التاسع عشر)، حيث نبه " راتزال" إلى " الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية فى تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية، ومن ثم أرسرُ نسس علم جديد يتعين أن يركز إليه علم السياسة، لقد أراد " راتزال" - وأتباعه من بعده- أن يعطى لعلم السياسة (ولعلم العلاقات الدولية تبعاً لذلك) أساساً جغرافياً فكان علم "الجيوپوليتيك : La Geopolitique". ذلك العلم الذى يعرفه أتباع " راتزال" بأنه علم دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة، إنه العلم الذى يوضح كيف أن السياسة تجرى على مقتضى حتميات جغرافية- أى كيف أن للعوامل الجغرافية (كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافى وغيرها) دوراً حتمياً فى تشكيل سياسة الدول، ومن ثم فإن سياسة ما لا تركز إلى هذا العلم لا يقدر لها البقاء<sup>(2)</sup>، " هذا وأمام فكرة الحتمية الجغرافية تلك والتي ارتكز عليها " راتزال" فى نظريته عن طبيعة علاقة الأرض بالسياسة (وهى نظرية صور فروضها من الواقع الدولى بالملاحظة وحقق صحتها بالتجريب وانتهى إلى التعميم حيث قال بوجود علاقة حتم بين الأرض والسياسة) جاءت المدرسة الفرنسية (من الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين) على أثر ظهور كتابات " راتزال" وأصحاب هذه المدرسة الفرنسية ومنهم : " Jacques Ancel"، و" Lucien Felure"، وإن كانوا " يلتقون فيما بينهم على أهمية العوامل الطبيعية (ومنها الجغرافية) إلا أنهم يرفضون " الحتمية الجغرافية" فى مجال

(1) راجع فى هذا الشأن، د. محمد طه بدوى. النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 351، ص 352.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، عنخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 110، ص 111.

السياسة. ذلك أنهم يؤكدون على دور الإنسان وقدرته على مغالبة البيئة الجغرافية بل والسيطرة عليها. إنها نسبية الحقائق عند الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين في مواجهة حتمية الحقائق عند " راتزال " وأتباعه<sup>(1)</sup>.

وهنا تجدر الإشارة بصدد النظريات العلمية إلى أنه إذا صورت فروضها من ثانيا المنهج العلمى التجريبي وقد تراكت عليه النظرة السلوكية (والتي تعنى النظر إلى النشاطات السياسية على أنها مجموعة من أفعال تحكمها دوافع وأحاسيس وإلى أن نعود إليها بالتفصيل لاحقاً)، سميت هذه النظرية " نظرية علمية سلوكية ". كما نشير هنا أيضاً إلى أن النظرية العلمية فى مجال الدراسات السياسية تقف عند حد كونها مرشداً لفهم وتفسير عالم السياسة، فلا تجاوز ذلك إلى التوقع " Prediction ". ذلك أنها تتعامل مع أنشطة لكائنات واعية ذات إرادة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يصعب التعبير عن هذه الأنشطة (السياسية) تعبيراً كمياً.

#### \* ثالثاً : النماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسى المعاصر :

ونعنى " بالنموذج النظرى : Theoretical Model "، من حيث هو " نموذج " : الصورة الذهنية المصغرة للواقع السياسى المستهدف من البحث، ونعنى به من حيث هو " نظرى " البناء ذهنى الصرف الذى نستطيع به أن نتمثل ما عليه علاقات الواقع المستهدف من ارتباط أو توافق وذلك فى شكل صورة مصغرة من النظرية، فالغالب أن النظريات ينتهى أصحابها دائماً إلى تقديم " نماذج نظرية " مصغرة يستعان بها على فهم الواقع المستهدف وتصور علاقاته<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص 158، وص 159.

(2) راجع فى هذا الصدد : جان مينو، مدخل لعلم السياسة، ترجمة جورج يونس، مكتبة الفكر الجامعى، عويدات، بيروت، 1967، من ص 37 : ص 51.

## التمييز بين " النظرية " والنموذج النظرى :

وهنا نشير إلى التمييز بين " النظرية Theory " و " النموذج النظرى " بصفة عامة : فأولاً : تعد النظرية بناءً ذهنياً كبيراً مفصلاً، على حين يعد النموذج النظرى بناءً ذهنياً مصغراً (نظرية مصغرة)، ومن هنا تمثل النظرية المرحلة الأولى إلى بناء النماذج النظرية. فالنموذج يبني استناداً إلى ما تقدمه النظرية من فروض ومفاهيم (علمية) وقد يأتي موضعاً لها. ثانياً : أن النظرية (العلمية) تبني من مجموعة فروض (بينما النظرية الفلسفية قد تبني من مجموعة مفاهيم فلسفية أو فروض فلسفية)، أما النموذج النظرى (العلمى) فهو إما أن يبني من مجموعة فروض علمية كالنظرية، وإما أن يبني من مجموعة مفاهيم علمية (كمفهوم القوة - النسق... إلخ). ثالثاً : أن النظرية تبني من أجل الفهم والتفسير فقط بصدد الواقع المستهدف، بينما يدعى أصحاب النماذج أنها تبني من أجل التفسير والتوقع بشأن الواقع المستهدف، حيث توجد نماذج عملية تستخدم للفهم والتفسير والتوقع بصدد الواقع المستهدف، وهى النماذج القياسية التى قدمت من جانب " الاقتصاديين القياسيين : Econometres " وهى نماذج تنتشر فى علم الاقتصاد نظراً لما تتسم به ظواهر هذا العلم من غلبة للكم على الكيف. الأمر الذى يتيح لهذه النماذج أن تصور فى بناء تجريبى (إحصائى رياضى). أما بصدد ظواهر عالم السياسة فإن بناء نماذج عملية، ومن ثم تصوير عالم السياسة الوطنى أو الدولى على أساس إحصائى رياضى بقصد اتخاذ هذه النماذج أداة للتوقع هو أمر فيه كثير من المغالاة، ذلك أن هذا الأمر فيه تجاهل للدور الفعال للتنظيم الإدارى وللقرارات التاريخية للقيادات فى عالم السياسة<sup>(1)</sup>.

(1) راجع بصدد التمييز بين النموذج والنظرية :

Varma. S.P., Modern Political Theory. A Critical Survey, Vikas Publishing House PVT.LTD., New Delhi, 1975, PP. 314-316.



## النماذج العلمية :

وهنا يؤكد الباحث على دور المنهج في بناء النماذج النظرية، ذلك أن النماذج كصورة مصغرة للنظرية تصبح علمية أو لا علمية في ضوء المنهج المستخدم في بنائها، فإذا كانت فروضها مستقرة من الواقع عن طريق الملاحظة وتحققت صحتها بالتجريب فهي نماذج علمية، وإذا كانت فروضها مستنبطة من مقدمات لا واقعية (ميتافيزيقية، عقلية،.... إلخ) فهي نماذج لا علمية. وبصدد النماذج التي قدمت في عصرنا، والتي سنعرض لها تفصيلاً فيما بعد، هي نماذج " علمية " فأصحاب هذه النماذج المعاصرة يلتقون على خطوط رئيسية عند بنائهم لها تتمثل بإيجاز فيما يلي (وإلى أن نعود إلى ذلك بالتفصيل في حينه) :

**أولاً :** الالتقاء على أن مادة المعرفة السياسية هي النشاطات السياسية.

**ثانياً :** الالتقاء على المنهج العلمي التجريبي وقد تراكت عليه النظرة السلوكية عند تحليل تلك النشاطات السياسية.

**ثالثاً :** الاتطابق من مجموعة من مفاهيم جاهزة لعلوم سبقت علم السياسة في ارتباطها بالمنهج التجريبي، وهي مفاهيم " القوة " و " البنية " و " الوظيفة " و " النسق " و " الاتزان "، وكلها من مفاهيم العلوم البيولوجية والفيزيائية أصلاً (كما سلف).

ويجدر التنبيه هنا إلى أن " النماذج النظرية " كأدوات ذهنية للتحليل السياسي ينحصر دورها في مجال السياسة في كونها أدوات يسترشد بها في فهم وتفسير الواقع دون أن تجاوز ذلك إلى التوقع والتنبؤ نظراً لطبيعة الواقع السياسي المتغير من ناحية، ومن ناحية أخرى نظراً لطبيعة الظواهر والنشاطات السياسية غير القابلة للقياس الكمي (إلا في مجالات محدودة كقياس الرأي العام والاتجاهات السياسية أو في مجال دراسة ظاهرة التصويت الانتخابي أو المشاركة السياسية..). حيث إن الغلبة في الظواهر السياسية

تكون للجانب الكيفي دون الجانب الحسي منها، لذلك يندر أن تصور فروض "النماذج النظرية السياسية" إحصائياً ورياضياً، ومن ثم فالتوقع أمر صعب يصدد ظواهر عالم السياسة تبعاً لكون الإرادة الإنسانية تلعب دوراً خطيراً في عالم السياسة. وانطلاقاً مما سبق فإننا نؤكد هنا على أمور ثلاثة يصدد "النماذج النظرية" كأدوات ذهنية للتحليل السياسي هي :

**أولاً :** أن هذه النماذج النظرية ليست وصفاً للواقع السياسي المستهدف وإنما هي تصور ذهني لعلاقات ذلك الواقع، ومن ثم فهي مجرد أداة من أدوات التحليل لواقع عالم السياسة، وليست هي -في شيء- أداة لوصف هذا الواقع. ذلك أن الوصف هو تبيان للحالة التي عليها ظاهر الواقع ومن ثم مسح لظاهره، وهو بهذا لا ينفذ إلى أغواره، ومن ثم لا يعنى بتصوير حقائقه. بينما النماذج لا تقدم صورة لظاهر الواقع وإنما هي مجموعة فروض أو مفاهيم بعلاقات متسقة اتساقاً منطقياً تبدو لواقعها أنها معبرة عن الحقائق الكامنة في أغوار الواقع وراء ظاهره<sup>(1)</sup>.

**ثانياً :** أن هذه النماذج " لا يبد وأن تكون " مؤقتة " -تبعاً لكونها "علمية" - من حيث صلاحيتها كأداة للتحليل السياسي، شأنها في ذلك شأن أي " مفهوم " أو " نظرية " أو فرض علمي، ومهما تحققت صحتها بالتجريب، إن هذه النماذج تظل - كذلك جميعاً - صالحة كأداة للتحليل السياسي طالما ظلت تعبر عن الواقع، حتى إذا ما ثبت مجافاته لها تعين الانصراف عنها، وإلا كان من شأن الإصرار على استخدامها رغم ذلك إخضاع الواقع لها وفي هذا تجميد للمعرفة في شأنه، وخروج على التفكير العلمي<sup>(2)</sup> تبعاً للخروج على فكرة " دائرية البحث العلمي " و " نسبية الحقائق " .

(1) انظر في هذا الشأن : د. محمد طه بدوي. النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 350.

(2) انظر المرجع السابق، ص 350.

**ثالثاً :** أن هذه النماذج لا بد وأن تكون " محددة " ذلك أن البعض من أصحاب هذه النماذج (كايستن، وألموند، وغيرهما) يدعون بأن نماذجهم " نماذج عامة " أى تمثل صورة مصغرة تجريدية لعالم السياسة الوطنى فى جملته وعلى تسباين الزمان والمكان، وفى هذا تجاهل لمتغيرات البيئة الاجتماعية لعالم السياسة التى تؤثر تأثيراً بالغاً على النشاطات السياسية من أفكار وقيم وتقاليد وأعراف ونظم وأوضاع حضارية وغيرها، فهذه متغيرة من مجتمع إلى آخر بل ومن زمان إلى زمان بالنسبة للمجتمع الواحد. إن مجرد هذا التجاهل يبعد هذه النماذج عن الموضوعية التى قوامها ارتباط الباحث فى أى تحليل علمى لأى نشاط اجتماعى بأوضاع بيئته الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

من هنا تأتى " النماذج المحددة " فى مواجهة تلك " النماذج العامة ". و " النموذج المحدد " يعنى الصورة التجريدية لعالم السياسة الوطنى أو الدولى المعين بالزمان والمكان أو بالنسبة لمجتمعات تشترك فى أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة، كأن يصور " النموذج النظرى " الحياة السياسية الأمريكية، أو الحياة السياسية الفرنسية.....<sup>(2)</sup>، وهكذا فإن النماذج النظرية لا توصف بأنها " محددة " إلا إذا صورت فروضها من علاقات واقع محدد زماناً ومكاناً، وهى بذلك تأتى مستجيبة لفكرة نسبية الحقائق، وتبعاً لذلك فإن هذه النماذج هى وحدها الجديرة بأن توصف بأنها " علمية ". وانطلاقاً مما سبق فإن ادعاء كل من " إيستن " و " ألموند " (وغيرهما) بأن نموذجهما (على نحو ما سيأتى) صالحان لتفسير الحياة السياسية على إطلاقها (ومن ثم ادعاء بأنها نماذج عامة) أمر فيه مغالطة، ذلك أن هذين النموذجين قد جاءا تعبيراً عن واقع الحياة السياسية فى مجتمعات العالم الحر (الليبرالى) المعاصر الذى استهلم منه " إيستن " و " ألموند " فروضهما فى بناء نموذجهما، حيث تأتى هذه النماذج " شديدة

(1) انظر المرجع السابق، ص 351.

(2) نفس المرجع السابق، ص 351، ص 352.

الارتباط بواقع سياسي قوامه جماعات مصالح وأحزاب متعددة متنافسة تنافساً حراً بقوى فعلية تسعى إلى التأثير على قوة أجهزة سلطة الدولة أو الوصول إليها لممارسة مظاهرها ممارسة مقيدة تقييداً دستورياً. وتبعاً لذلك فلا صلاحية لمثل هذه النماذج في فهم وتفسير الحياة السياسية في مجتمعات لا تتسم بهذه الخواص حال مجتمعات السلطة المشخصة القديمة، وحال مجتمعات "النظم الشمولية" (كالنازية والماركسية) حيث يجمع الحزب الواحد بين احتكاره للحياة السياسية وسلطة الدولة معاً، ومن ثم للنشاط السياسي على مستوى المجتمع الكلي قاطبة<sup>(1)</sup>.

وهنا نشير إلى أن "النموذج النظري" يجوز أن يكون "عاماً" - في معنى أنه يمثل صورة مصغرة تجريدية للحياة السياسية أو للحياة الاقتصادية في جملتها، وعلى تباين الزمان والمكان، وهو بذلك يقترب من النظريات العامة التجريدية والتي بحكم عموميتها لا تدخل في الاعتبار الحقائق النسبية المتغيرة بتغير وضعيات البيئة فتأتي بذلك مفتقرة إلى الموضوعية، ولعل من أبرز النماذج الاقتصادية "العامة التجريدية" هو نموذج "فالراس-باريتو". ذلك البناء الرياضي البحت ومن ثم التجريدي الاستنباطي الخالص الذي قدمته مدرسة "لوزان" الرياضية، تفسيراً للحياة الاقتصادية في جملتها وعلى تباين الزمان والمكان... وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى عمومية هذا النموذج واعتماد أصحابه في تصويره على عمليات التدليل الرياضي الصرف انطلاقاً من مبادئ عامة جارية، ومن ثم ابتعاده عن الاختبارية، قد جعل منه نموذجاً نظرياً عاجزاً تماماً عن أن يكون أداة للتوقع في شأن الكيانات الاقتصادية "المحددة" وذلك تبعاً لما يختص به كل كيان اقتصادي معين من خواص هي معطيات بيئته، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة مراعاة هذه الخواص في تفسير وفهم علاقات كل كيان بذاته<sup>(2)</sup>. هذا وفي مجال عالم السياسة فإنه يصعب

(1) المرجع السابق، ص 354.

(2) راجع في هذا الصدد: د. محمد طه حوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 102، وص 103.

وجود نموذج نظري عام يبني بناءً رياضياً بحثاً لتفسير الحياة السياسية أو الدولية في جملتها وعلى تباين الزمان والمكان نظراً لطبيعة عالم السياسة الذي يغلب على ظواهره الطابع الكيفي (القيمي)<sup>(1)</sup>.

وجملة القول هنا فإن النموذج النظري - المحدد والمؤقت - الذي يستجيب إلى فكرة نسبية الحقائق هو الذي يؤدي وظيفة فهم وتفسير الواقع السياسي<sup>(2)</sup>.

### النماذج العملية :

وهنا تجدر الإشارة كذلك إلى نوعية أخرى من النماذج العملية، وهي النماذج العملية، إنها تلك النماذج النظرية التي لا يقتصر دورها فقط على الاسترشاد بها في فهم وتفسير الواقع المستهدف، بل تجاوز ذلك إلى قدرتها على التنبؤ في شأن الواقع المستهدف وذلك في الأجل القصير طالما لم يطرأ على وضعيات وأوضاع بيئتها الاجتماعية تغييرات تؤثر في سلوكيات الجماعة. ذلك أن فروضها مصورة من واقع بيئتها تصويراً كميّاً بالملاحظة ومحققة صحتها بالتجريب بما يتحقق لها من موضوعية تجعلها أداة صالحة لفهم ذلك الواقع في مجتمعه المحدد. وفي هذا استجابة لنسبية الحقائق التي أضحت من سمات العلم الموضوعي في عصرنا. من هنا فإن النماذج "العملية" توصف بأنها محددة (لأن فروضها مصورة من واقع محدد زماناً ومكاناً)، وهي بالضرورة " مؤقتة تبعاً للتغير الذي يطرأ على الواقع المستهدف فعدنذ تفقد صلاحيتها كأداة ذهنية للفهم والتفسير والتوقع، وصلاحيتها للتوقع يكون إذا كانت قد بنيت بناءً إحصائياً رياضياً - أي باستخدام الإحصاء كأداة للملاحظة واستخدام الرياضة كأداة للتعميم - فحينئذ تكون صالحة كأداة للتوقع. من هنا فإن النماذج العملية تعتمد في بنائها على أسس ثلاثة :

(1) المرجع السابق، ص 102.

(2) لمزيد من التفصيل فيما تقدم انظر :

- Duverger, Maurice, Op.cit, PP. 338-374.

**أولهما :** الارتباط بالكيانات المحددة (بأوضاع محددة).

**ثانيها :** الاعتماد على الإحصاء كأداة لملاحظة تلك الأوضاع.

**ثالثها :** الاستعانة بالرياضة كأداة للتعميم وكأسلوب للتدليل العقلي بهدف التوصل إلى تصوير الحقائق "النسبية" التي تحكم علاقات معطيات الكيانات المستهدفة في شكل علاقات "دالة" -أو في معنى آخر في شكل قوانين نسبية مصورة تصويراً رياضياً.

وجملة القول هنا أن منهج تصوير النماذج " العملية" هو منهج يجمع بين الملاحظة الإحصائية وبين التدليل الرياضى.

والحق أن النماذج " العملية" - في مدلولها المتقدم- قد أضحت تمثل أداة شائعة في علم الاقتصاد من أدوات التفسير والتوقع " الأمر الذى يتيح لهذه النماذج أن تصور في بناء إحصائى رياضى (اختبارى منطقى) فى آن واحد، وذلك بالنسبة لمعطيات الواقع الاقتصادى القابلة للقياس الكمي، إلا أن طبيعة الأوضاع السياسية والتي يغلب عليها الطابع الكيفى القيمى قد أخرجت ظهور مثل هذه النماذج فى عالم السياسة. بل إن الذى قدم منها فى هذا المجال لا يزال يفتقر إلى البناء الإحصائى الرياضى الذى يتيح للنموذج أن يجاوز دوره كأداة لفهم الواقع وتفسيره إلى التوقع فى شأنه<sup>(1)</sup>. إن البناء الإحصائى الرياضى لا يستجيب إلا للظواهر الكمية التى تقبل بطبيعتها القياسى الكمي من ناحية، وأن ترفع من الواقع فى صيغ رقمية من ناحية أخرى، وهذان الأمران لا يصلحان مع الظواهر السياسية التى يغلب عليها الطابع الكيفى على نحو ما سلف<sup>(2)</sup>.

**تصنيف النماذج النظرية :**

ويصدد تصنيف النماذج النظرية نشير هنا إلى أن كل النماذج التى قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الوطنى أو الدولى (فى جملته) هى نماذج علمية

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) راجع فيما تقدم بصدد النماذج العملية : المرجع السابق، ص 52، ص 53، ص 101، ص 102.

تفسيرية (وليست عملية)، وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه النماذج النظرية إلى مجموعتين :

أولاهما : مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى.

الآخري : مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى.

هذا وفى داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين تصنيف تحتى كما يلى :

**أولا : مجموعة النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى :**

وفى إطار هذه المجموعة من النماذج هناك تصنيف تحتى وذلك تبعاً لمفاهيم التحليل المستخدمة فى بنائها وهذه المفاهيم نقلت (على نحو ما سلف) عن العلوم الطبيعية وبصفة خاصة عن علمى الأحياء والفيزياء وكل هذا فى إطار المنهج العلمى التجريبي، وهى مفاهيم علمية يرتبط بها الباحث كأدوات ذهنية للتحليل حيث تحدد مقدماً فى بناء النماذج شأنها فى ذلك شأن مفهوم الأساس للعلم كله. وهذه المفاهيم التحليلية تتمثل فى مفهوم "البنية" و "الوظيفة" و "النسق" و "الاتزان" حيث يعن كل صاحب نموذج أنه سيحلل عالم السياسة الوطنى تحليلاً بنيوياً أو نسقياً أو وظيفياً وهكذا.

**ثانياً : مجموعة النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى :**

وبالنسبة لمجموعة النماذج التى قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الدولى (فى جملته)، فلن يقتصر الأمر هنا على تقديم النماذج النظرية التى قدمت فى هذا الشأن، بل سنعرض كذلك للنظريات التى قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الدولى على أساس أن " النظرية" أوسع نطاقاً من النموذج السنظري حيث تستوعب تنظيراً شاملاً لعالم السياسة فى جملته. وهنا تأتى كل النماذج والنظريات التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى انطلاقاً من مفهوم "ميزان القوة : Balance of Power". وسيتم تصنيف هذه النماذج والنظريات على أساس وجود نظرتين تحليليتين بصدده مفهوم " ميزان القوة"، أولاهما : نظرة موضوعية تستند إلى مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى وهى نظرة أصحاب مجموعة نماذج ونظريات الاتزان التلقائى، وفى هذا

الصدد نظراً لعدم وجود نماذج نظرية (على حد علمنا) تعرض لنظرية "مورجانثو" الأمريكي والتي ذيلها بنموذج توضيحي، وكذلك لنظرية "ريمون آرون" الفرنسي. وثانيتهما : نظرة نمطية تستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي، وهي نظرة أصحاب مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطي، وهنا تعرض لنظرية "دويتش" ونموذج "كابلان" الأمريكيين.

كما سنعرض هنا كذلك لمجموعة النماذج التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي والتي لا تركز على مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي أو العلمي، بل تحلل علاقات عالم السياسة الدولي من ثانيا سلوك صناع القرارات الخارجية للدول كنموذج "سنايدر" الأمريكي.



## الباب الأول

السياق المنهجي للنماذج النظرية المعاصرة



وفى هذا الباب نتناول السياق المنهجي للنماذج النظرية- أى نتناول الكيفية التى تبنى بها هذه النماذج، وذلك من خلال الفصلين التاليين :

### الفصل الأول :

ونتناول فيه الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها المغبون بالنظرية السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة وذلك من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة فيما قبل ظهور الاتجاه السلوكى.

### الفصل الثانى :

ونتناول فيه الاتجاه السلوكى بالتفصيل - كاتجاه متراكم على المنهج العلمى التجريبي- باعتباره كان يمثل الاتجاه الغالب لأصحاب هذه النماذج، فنعرض لأبعاد هذا الاتجاه فى التحليل السياسى من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.



## الفصل الأول

الخطوط الرئيسية التي يلتقى عليها المعنيون  
بالنظرية السياسية في تحليلهم لعالم السياسة



## الفصل الأول

### الخطوط الرئيسية التي يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية في تحليلهم لعالم السياسة

في هذا الفصل نتناول الخطوط الرئيسية التي يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية في تحليلهم لعالم السياسة من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل، وذلك في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وفيما قبل ظهور الاتجاه السلوكي- تلك الفترة التي شهدت استقرار المنهج العلمي التجريبي في تحليل عالم السياسة في الغرب، إلى جانب أن المعنيين بالنظرية السياسية قد أسهموا إسهاماً كبيراً في تحديد مفهوم " القوة " كمفهوم أساس لمادة المعرفة السياسية، من هنا نتناول الخطوط المشتركة للمعنيين بالنظرية السياسية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : من حيث المادة.

المبحث الثاني : من حيث المنهج.

وعلى أساس أننا تناولنا أدوات التحليل (المفاهيم-النماذج-النظريات) في الفصل التمهيدي.

وبدئ ذي بدء نشير هنا إلى أن علم السياسة كعلم تجريبي تميز عن المعارف التقليدية (القانون والتاريخ والفلسفة) بمادته ومنهجه، وهذا التميز يترد إلى جهود الباحثين الأمريكيين التجريبيين في القرن العشرين في مجال تحديد مادة علم السياسة والتي لا تزال تشغل المعنيين بالدراسات السياسية حتى يومنا هذا، ثم تحديد نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمام الذي تدور حوله مادة هذا العلم أو " مفهوم الأساس : Basic Concept ". ذلك بأن تقدم المنهج العلمي التجريبي في الدراسات السياسية قد راح ينبه إلى أن للعلاقات

السياسية خواص تتميز بها عما عداها من علاقات الواقع الاجتماعي، وأنها لذلك جديرة بأن يعنى بها تجريبيون متخصصون<sup>(1)</sup>.

هذا ولقد ارتبطت نشأة علم السياسة الحديث كعلم تجريبي له ذاتيته بأمرين : أولهما : ظهور المنهج التجريبي فى الدراسات السياسية، وثانيهما: اقتناع الباحثين التجريبيين بأن لعلم السياسة مركز اهتمام يتعين أن تنطلق منه دراساته، وقد خلصوا إليه بالملاحظة والتجريب، وهو ليس مفهوم الأساس الذى كانت تدور حوله الدراسات السياسية فى المناهج التقليدية السابقة (الفلسفى والقانونى) والذى كان يتمثل فى " الدولة " كمفهوم أساس. وبهاتين الخاصتين راح علم السياسة المعاصر يحقق ذاتيته فى مواجهة الدراسات التقليدية التى تشاركه نفس المجال (الدراسات القانونية والفلسفية)، ولكى يصبح العلم الذى يعنى بتحليل عالم السياسة تحليلاً تجريبياً، واعتبار أن صلب عالم السياسة هو " القوة "<sup>(2)</sup> كما سيأتى. " هذا ويشيع استعمال عبارة " النظرية السياسية : Political Theory " فى لهجة المعرفة السياسية المعاصرة كتسمية أكاديمية لعلم السياسة، أو كتسمية للدراسة التحليلية (العلمية) لعالم السياسة، وذلك على الرغم من أن لكل من العبارتين مدلوله الدقيق الخاص به، فعلم السياسة يعنى بتحليل الظواهر السياسية، بينما تعنى النظرية السياسية بمدلولها التجريبي المعاصر تنظير الحياة السياسية تنظيراً علمياً عاماً- أى الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهنى (نظري)، ومن ثم نظرية نتصور بها الحياة السياسية (أو الحياة الدولية) فى جملتها، ولنتخذها أداة ذهنية لفهم تلك الحياة وتفسيرها<sup>(3)</sup>.

وهكذا فإن " النظرية السياسية " تهيئ لنا " تجاوز التعريف بعلم السياسة من حيث مادته ومنهجه إلى تناول أدوات تحليل الحياة السياسية

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 18، ص 19.

(2) المرجع السابق ص 19.

(3) نفس المرجع السابق، ص 11.



أو إلى إبراز ما انتهى إليه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون من نظريات تفسيرية ونماذج توضيحية لتلك الحياة<sup>(1)</sup>.

وانطلاقاً مما سبق نعرض هنا لمادة ومنهج النظرية السياسية، أو بعبارة أخرى للخطوط الرئيسية التي يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية في تحليلهم لعالم السياسة (فيما قبل تراكم النظرة السلوكية على التحليل التجريبي المعاصر) وذلك من حيث المادة والمنهج، من خلال المبحثين التاليين :

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

## المبحث الأول

### مادة التحليل<sup>(1)</sup>

وتمثلت مادة التحليل لدى المعنيين بالنظرية السياسية فيما قبل ظهور الاتجاه السلوكي في الظواهر السياسية التي يستهدف علم السياسة (وعلم العلاقات الدولية) الكشف عن حقيقتها. ولفظة الظاهرة : "Phenomenon" تعنى في الاصطلاح " مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها- أى موقف العقل الذى يأنس فى ذاته القدرة على التعرف على حقيقة ما يحيط به من أشياء فى الطبيعة أو فى المجتمع"<sup>(2)</sup>، أو بعبارة أخرى فإن هناك أشياء فى الطبيعة أو فى المجتمع لها حقائق كامنة فى أغوارها والعقل الإنسانى المتقدم هو وحده القادر على الكشف عن هذه الحقائق.

هذا وظواهر عالم السياسة هى أصلاً ظواهر اجتماعية، باعتبار أنها مجموعة ظواهر تنبعث عن حياة الإنسان فى مجتمع ما، أو إن شئنا هى مجموعة من ظواهر قوامها نشاطات اجتماعية منبعثة عن علاقات الإنسان مع غيره فى مجتمعه. وطالما أن ظواهر عالم السياسة هى أصلاً ظواهر اجتماعية فإن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : متى تعتبر الظاهرة الاجتماعية ظاهرة سياسية ؟ أو بعبارة أخرى ما هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب عرض موقف للفيلسوف اليونانى القديم " أرسطو " الذى قدم فى هذا الصدد عبارة راحت من بعده تتخذ كمقدمة لكل الدراسات فى مجال المعرفة السياسية، حيث قال : "بأن الإنسان كائن سياسى بطبعه"،

---

(1) وهنا نعرض لمادة المعرفة السياسية : " الظواهر السياسية "، ونشير إلى أنه على الرغم من أن أصحاب النماذج النظرية السلوكية قد اتقوا على " النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسى، إلا أننا نعرض هنا للظواهر السياسية تمهيداً لتقويم مادة التحليل لأصحاب هذه النماذج فى فترة الاتجاه السلوكى.

(2) المرجع السابق، ص 7.

وهذه العبارة ظلت تتردد -من بعده- كمسلمة في كتابات مفكرى السياسة، ودون أن تمحص علمياً، إلى أن راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يعرضون هذه المسلمة على الواقع لإثبات صحتها بالتجريب، وباستخدام الملاحظة والتجريب تبين لدى هؤلاء أنه ما من إنسان إلا ولديه درجة من متناقضين هما : الأمر والطاعة- أى أنه ما من إنسان (سوى) إلا ولديه درجة من السيطرة على الآخرين، وفي نفس الوقت لديه درجة من الاستعداد لطاعة الآخرين، وهذان المتناقضان يسميان " بعلاقة الأمر والطاعة" والتي اصطلح على تسميتها " بجوهر السياسة فى الإنسان"<sup>(1)</sup>.

ولقد راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يردون كل الظواهر السياسية إلى ذلك الجوهر، فكل ظاهرة اجتماعية تأتي تعبيراً عن ذلك الجوهر فهى سياسية، وهذا هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية. إنه الجوهر الذى تنبعث منه ظواهر عالم السياسة قاطبة، وهو وحده الفيصل فى تحديد مادة المعرفة السياسية فى مواجهة المعارف الاجتماعية الأخرى. من هنا فإن السياسة جوهر فى الإنسان، وعالم السياسة بشتى ظواهره ومظاهره هو تعبير عن هذا الجوهر وتبعاً لذلك فدراسة الواقع السياسى تقتضى التعرف على ذلك الجوهر فالتعرف عليه يعنى التعرف على حقيقة الظواهر السياسية وخواصها فى مواجهة الظواهر الاجتماعية الأخرى. وهنا يجدر التنبيه إلى أن جوهر السياسة فى الإنسان وإن كان هو أساس انبعاث النشاطات السياسية فهو ليس ما يرتبط به النشاط السياسى من أفكار وأيديولوجيات، ومما يؤدي إليه من نظم حكم أو تنظيم العلاقات الدولية، وإنما هو حقيقة ثابتة خالدة فى المجتمعات السياسية تجعل من نشاطاتها نشاطات سياسية. ومن ثم يستعان به على تفسير السلوك السياسى فى المجتمع وما يرتبط به من وقائع وأحداث<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص 23، ص 24.

(2) راجع فيما تقدم : د. محمد طه بدوى. المنهج فى علم السياسة، من مطبوعات كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1979، من ص 31 إلى ص 33، وانظر أيضاً فى هذا المعنى :  
Dalil Roperi, Modern Political Analysis. Foundations of Modern Political Science Series, Englewood Cliffs, New Jersey, 1963, P. 5

وفيما يلي نعرض لآثار جوهر السياسة في عالم السياسة الوطني  
وفي عالم السياسة الدولي :

### آثار جوهر السياسة في عالم السياسة الوطني :

وانطلاقاً من أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه فهو لا يستطيع أن يحقق تكامله واستمراره إلا ثانياً العيش مع أنداده، ومن ثم فلا بد أن يعيش الإنسان في مجتمع، وهو في نفس الوقت ينطوي على جوهر فيه (هو جوهر السياسة)، وعند إعمال هذا الجوهر تنبعث منه الظواهر السياسية. وأول هذه الظواهر ظاهرة التميز السياسي، فتبعاً لكون الإنسان لديه رغبة في السيطرة على الآخرين والاستعداد في نفس الوقت للطاعة فإن المجتمع ينقسم حتماً إلى حاكمين ومحكومين، ومن ثم تميز بين الأمر والمطيع. إنها ظاهرة " التميز السياسي" والتي تعني انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين، وهي ظاهرة خالدة تأتي كتعبير حتمي عن ذلك الجوهر<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك الجوهر تنبعث ظاهرة سياسية خالدة أيضاً، وهي ظاهرة السلطة السياسية والتي تأتي أيضاً كتعبير حتمي عن ذلك الجوهر، وتعني ظاهرة السلطة السياسية (كحدث اجتماعي) الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في المجتمع من أجل تحقيق الخير العام<sup>(2)</sup>.

هذا وتقع الظواهر السياسية كلها في داخل الظاهرة السياسية الأم وهي ظاهرة " المجتمع السياسي"، والتي تعني : أولاً : وجود تجمع بشري غريزي وما يتراكم عليه من " حالة الضمير الاجتماعية" كعنصر قيمي وتعني هذه الحالة إحساس الفرد بذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى إعمال الفرد فكره في الجماعة باعتبارها ظاهرة خارجية، يعمل فيها وبها من أجل خيره وخيرها. ثانياً : وجود ارتباط جماعي بإقليم معين وما يتراكم على ذلك من

(1) انظر : د. محمد طه بنوي، المرجع السابق، ص 34.

(2) المرجع السابق، ص 41.

عنصر ضميرى يتمثل فى أن هذا الإقليم هو دار الآباء والأجداد، وما يهين ذلك لظهور مفهوم " الوطن : Patrie " . ثالثاً : وجود احتكار فعلى لأدوات العنف فى المجتمع وما يتراكم عليه من عنصر قىمى قوامه تحقيق المجتمع الهادئ -أى ذلك المجتمع الذى يتحقق له السلام فى الداخل والأمن فى الخارج. ومن هنا فإن ظاهرة " المجتمع السياسى " هى بنية قوامها عناصر مادية مرتبطة بتمثلات ضميرية، وداخل هذه الظاهرة الأم تقبع ظاهرتا : التميز السياسى والسلطة السياسية<sup>(1)</sup>.

وجملة القول هنا أن الإنسان سياسى بطبعه-أى أن السياسة خاصة من خواصه التى ينفرد بها فى مواجهة الكائنات الأخرى، فطالما وجد الإنسان فى مجتمع عبر عن ذاته بجوهره فتنبعث عن ذلك الجوهر ظواهر سياسية (على نحو ما سلف)، ومن ثم فكل مجتمع إنسانى هو بالضرورة سياسى، وعليه نستطيع الانتهاء إلى القول بأن : " الإنسان والمجتمع والسياسة ظواهر متلازمة"-أى أن كل ظاهرة منها لصيقة بالأخرى وجاءت مترامنة معها ولم تأت متلاحقة<sup>(2)</sup>.

### آثار جوهر السياسة فى عالم السياسة اللولى :

إن آثار جوهر السياسة فى الإنسان لا تقف عند عالم السياسة الوطنى فقط بل تمتد إلى عالم السياسة الدولى، فذلك الجوهر يودى إلى عالم قوامه " علاقات تميز " فى مجالين : تميز بين الأمر والمطيع داخل المجتمع السياسى، وتميز بين المجتمعات السياسية فيما بينها. ذلك أن الجماعات الإنسانية حينما راحت تتجه إلى الاستقرار على بقاع معينة من الأرض ارتبطت بأقاليم جغرافية محددة ارتباطاً شديداً تبعاً لما تقدمه هذه الأقاليم من موارد طبيعية تمكنها من الاستقرار، وقد كانت هذه الجماعات من قبل جماعات رحل، فظهرت هنا ظاهرة جديدة وهى ارتباط هذه الجماعات بأقاليمها

(1) ارجع إلى : نفس المرجع السابق، من ص 43 إلى ص 46.

(2) لمزيد من التفصيل فى هذا الشأن انظر : المرجع السابق، من ص 32 إلى ص 46.

ليس مجرد ارتباط عضوي بل وقد تراكم على هذا الارتباط الحسي عنصر قيمي هو أن هذا الإقليم هو دار الآباء والأجداد. وهذا الإقليم - الذي تقوم عليه سلطة إلى جانب ارتباط أفراد به هدف جماعي مشترك في ضميرهم هو "خير الجماعة" - هو إذن أرض يرتبط بها قاطنوها على أنها دار سلام ولا بد أن ينظر قاطنوها إلى كل من وراءها بنظرة متشككة (أي نظرة قوامها الريبة) تتمثل في الخوف ممن وراء الحدود أن يعتدى على دار السلام ويجعلها دار حرب، ومن هنا تأتي ظاهرة التمييز السياسي فيما بين المجتمعات السياسية، فكل القاطنين على إقليم محدد وبسلطة سياسية ينظرون إلى أرضهم على أنها دار سلام وما وراءها دار حرب. وهكذا يظهر التمييز السياسي في المجال الدولي والذي أساسه علاقة الصديق والعدو بمضمون قوامه تمييز بين الوحدات السياسية يبدأ من أن الأصل لدى كل مجتمع سياسي أن إطاره الجغرافي يمثل بالنسبة لأصحابه دار السلام وأن ما وراءه حرب، ومن ثم فإن الأصل في الأجنبي أنه عدو ما لم تثبت صداقته وعلى مقتضى مصلحة المجتمع الوطني ذاته، وتبعاً لذلك تعتبر العلاقات الدولية بصرف النظر عن طبيعة مضامينها علاقات سياسية الأصل فيها البعد، وليس السلام من طبيعتها (كقيمة أخلاقية)، ومن هنا تعرف "السياسة الخارجية" تعريفاً موضوعياً بأنها علاقات بين الأعداء - أي أن السياسة الخارجية لدولة ما ليست إلا برامج عمل مع الأعداء<sup>(1)</sup>.

وجملة القول هنا بشأن جوهر السياسة في الإنسان " أن ظواهر عالم السياسة بقطاعيه الوطني والدولي ترتد كلها إلى ذلك الجوهر الذي تنبعث جميعاً منه، حيث تحكم علاقة الأمر والطاعة ظواهر عالم السياسة الوطني، وتحكم علاقة الصديق والعدو ظواهر عالم السياسة الدولي.

(1) المرجع السابق، ص 35، ولنفس المؤلف: "النظرية السياسية"، مرجع سابق، ص 26، ص 204.

## صلب عالم السياسة :

وإذ انتهينا من الإشارة إلى معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، ننتقل هنا إلى الإشارة إلى نقطة الانطلاق في تحليل ظواهر عالم السياسة الوطني وعالم السياسة الدولي، أو بعبارة أخرى الإشارة إلى صلب عالم السياسة الوطني والدولي.

### أولاً : صلب عالم السياسة الوطني :

إن ارتباط علماء السياسة المعاصرين -"منهج التجريبي جطهم يعنون بالدرجة الأولى بالظواهر المعبرة عن جوهر السيسة الثابت فلا ينصرفون عنها ليرتبطوا بمفهوم أساس يقع في عالم التنظيم الأمثل (والذى هو الدولة)، وإنما يرتبطون بالواقع وجوهره"<sup>(1)</sup>. من هنا رفض علماء السياسة التجريبيون المعاصرون "الدولة" من حيث هي "التنظيم الأمثل" للسلطة كمفهوم أساس لعلمهم الجديد. فلقد ربطوا هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعي بحت هو " القوة " وذلك على أساس ما تبين لهم- عن طريق الملاحظة والتجريب- من أن القوة وعلاقتها هي صلب عالم السياسة<sup>(2)</sup>.

والجدير بالذكر هنا التنبيه إلى أن أول من نبه في الغرب إلى أن عالم السياسة هو عالم علاقات القوى، وذلك بدءاً من ملاحظة الواقع هو "مكيافلي" الإيطالي " إمام الواقعية السياسية في الغرب"، الذى عاش في القرن السادس عشر الميلادى، حيث تصور واقع عالم السياسة في علاقات القوة، فالعلاقات السياسية لا يرى فيها أكثر من علاقات قوة، إنها لا تعدو أن تكون- عنده- فى الواقع أكثر من علاقات بين طرفى قوى فعلية هما الحاكمين والمحكومين، وإمعاناً فى ذلك التصور قدم " مكيافلي" مجموعة قواعد عمل لو اتبعها الأمير لجاأت سياساته أكثر قوة فى الداخل وفى الخارج. كما تجدر

(1) المرجع السابق، ص 134.

(2) نفس المرجع السابق، ص 135.

الإشارة هنا كذلك إلى أن " مونتسكيو " الفرنسي - مؤسس المنهج العلمي التجريبي في مجال الدراسات السياسية في الغرب - قد أشار إلى مفهوم " القوة " كذلك حيث انتهى إلى تصوير قوانين علمية منها " أن السلطة قوة " وأنه " لا يوقف القوة إلا القوة "، وانطلاقاً من هذه القوانين العلمية المرتكزة إلى مفهوم " القوة " قدم " مونتسكيو " نظريته عن الفصل بين السلطات وتصور قيام أى نظام سياسى على قوتين متوازنتين حتى لا تتدلى إحداهما إلى الاستبداد إذا ما احتكرت وحدها سلطات الدولة، وتبعاً لذلك نادى "مونتسكيو " بتفتيت السلطة بين قوتين متوازنتين (على الأقل) كضمانة لعدم الاستبداد<sup>(1)</sup>.

هذا ويعتبر الأستاذ الأمريكى " آرثر بنتلى " Arthur F. Bentley " إمام العلميين المعاصرين الذين اتخذوا من فكرة " القوة " مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي وباعتبارها صلب الواقع السياسى قاطبة، وذلك فى كتابه : " The Process of Government " <sup>(2)</sup> الذى صدر عام 1908م، وعنوان الكتاب ذاته تنبيه إلى الخروج على المدرسة التقليدية التى كانت تعنون كل مصنفاتها الخاصة بالنظرية السياسية " بنظرية الدولة "، وإذ عنون "بنتلى" كتابه "بعملية الحكم" فهو بهذا قد قصد التنبيه إلى أن حقيقة عالم السياسة (الوطنى) ليست فيما يجب أن تكون عليه المؤسسات فى المجتمع ولا فى الواجهات الدستورية، وإنما تتمثل هذه الحقيقة فى نشاطات الحكم، ومن هنا رفض " الدولة " عنواناً لكتابه<sup>(3)</sup>.

وكتاب " بنتلى " فى جملته ينبه إلى أن حقيقة عالم السياسة تتمثل فى مجموعة النشاطات الفعلية التى تستدعيها السياسة كعملية، والتى تستدعى بدورها نشاطات سياسية من الحاكمين والمحكومين، وأن هذه النشاطات

(1) المرجع السابق، ص 116، ص 118، وص 136.

(2) See : Bentley, Arthur, F. The Process of Government, A Study of Social Pressures. Bloomington, The Principia Press. 1949.

(3) د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 137.



لا تقف عند نشاطات السلطة الرسمية في المجتمع، وإنما هي أيضاً نشاطات تمارس من جانب المحكومين في مواجهة هذه السلطة، وهذه النشاطات السياسية (كغيرها من النشاطات الاجتماعية) " ترتبط دائماً عند "بنتلي" بمصلحة تستهدف من وراء فعل البعض مع البعض وفعل البعض على البعض، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصلحة اقتصادية بحتة، فغد "بنتلي" أن ثمة مصلحة وراء النشاط السياسي تستدعيه، فلا تجمع (Group) عنده من غير مصلحة، بل إن ثمة تلازم عنده بين المصلحة والتجمع ومن ثم بين المصلحة والسياسة<sup>(1)</sup>، ومن هنا كان ما انتهى إليه " بنتلي " في كتابه هذا بأن " المصلحة والتجمع والسياسة أمور متلازمة "، وتبعاً لذلك فإن المؤسسات السياسية الرسمية- عنده- ليست إلا مجرد جماعات تسعى لتحقيق مصلحتها، حيث كل جماعة بما فيها جماعة السلطة الرسمية تسعى إلى تحقيق مصلحتها من ثنايا نشاطات سياسية تمارسها في مواجهة ما عداها من جماعات المجتمع الأخرى<sup>(2)</sup>.

وانطلاقاً مما سبق انتهى " بنتلي " إلى القول بأن حقيقة عالم السياسة ليست هي " الدولة " وتنظيماتها وإنما هي النشاطات التي تمارسها جماعات المصالح المختلفة، وهنا يضيف " بنتلي " إلى لفظة " النشاطات " لفظة أخرى في تحليله لعالم السياسة الوطني وهي لفظة " الضغط : Pression " حيث قال بأن جماعات المصالح المختلفة تمارس ضغوطاً على جماعة السلطة الرسمية- أي تتبادل معها التأثير والتأثر، فإمعاناً في ربط " بنتلي " المصلحة بالتجمع من ناحية وتفادياً لاستخدام لفظة القوة التي توحي بفعل الأجسام في الأجسام بعالم الطبيعة من ناحية أخرى رجح "بنتلي" استخدام لفظة "الضغط" بالنسبة لعالم السياسة كبديل للفظه القوة في عالم الطبيعة، الأمر الذي ربط مادة علم السياسة- عنده- بضغوط الجماعات على الجماعات ومقاومة

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) نفس المرجع السابق، ص 137 و ص 138.

الجماعات لضغوط الجماعات أو دفع الجماعات لبعضها البعض، وما الحالة التي عليها المجتمع عنده إلا ذلك الاتزان الذي يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها<sup>(1)</sup>.

وهكذا يكون " بنتلى " قد أشار إلى فكرة تحقيق توازن المجتمع بعامل التدافع بين الجماعات المتباينة المصالح، وهي نفس الفكرة التي شاعت من بعده لدى الأمريكيين وهي فكرة " النسق System ". كل هذا جعل " بنتلى " يرقى إلى أن يكون بحق إمام العلميين المعاصرين (في الغرب) فكل هذه الأفكار التي قدمها " بنتلى " ردها علماء السياسة التجريبيون المعاصرون إما كما هي أو بإضافات لم تخرج عن إطاره العام. ففي عام 1951 صدر كتاب يحمل نفس اسم كتاب " بنتلى "، وهو كتاب "The Government Process" لديفيد ترومان "David Truman" الذي أكد فيه تأثيره "ببنتلى" وارتباطه النهائي بفكرة " الجماعة Group " في تفسير حركية واقع عالم السياسة الوطني وكبديل لمفهوم الدولة في التحليل التقليدي<sup>(2)</sup>.

وفي عام 1953 صدر في الولايات المتحدة الأمريكية كتاب " النسق السياسي : The Political System " لديفيد إيستن "David Easton" وهو من أمهات المصنفات المعاصرة في التحليل التجريبي لعالم السياسة الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتهى صاحبه إلى الارتباط نهائياً بمفهوم " القوة " وأكد على أن أية دراسة في إطار الدراسات السياسية لا تنطلق من "القوة" كمفهوم أساس لا تعتبر دراسة سياسية، ومن ثم أكد على ضرورة تجنب أى باحث في مجال الدراسات السياسية مفهوم " الدولة " كمفهوم أساس للدراسات السياسية تجنباً قاطعاً<sup>(3)</sup>.

---

(1) المرجع السابق، ص 138.

(2) نفس المرجع السابق، ص 138، ص 139.

(3) المرجع السابق ص 129.

وانطلاقاً مما سبق كله فإن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة الوطنى قد راحوا ينطلقون من مفهوم " القوة Power" حيث تمثل مفهوم " القوة" لديهم صلب عالم السياسة الثابت عبر تغير سياقه الاجتماعى والثقافى والحضارى، ولذلك فهم يعنون بالتحليل العلمى لروابط الواقع السياسى، ومن تم لعلاقات القوة وذلك بقصد تفسيرها، وهكذا فإن مفهوم " القوة" لديهم يمثل مركز الدراسات السياسية قاطبة أو بعبارة أخرى هو مفهوم الأساس لعلم السياسة التجريبي، وأن النظرية السياسية إذا ما بنيت بمنهج تجريبي كانت " نظرية القوة"، وأن عالم السياسة صلبه القوة. إنها القوة الخام المجردة من أى جانب قيمى حيث يقتضى التجريب تجريد عالم السياسة من القيم. إنها القوة الخام للمجتمع السياسى رغم تغير صورته على مر العصور، ومن هنا يرفض المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجهم التجريبي) القوة الرسمية المطوعة كأساس لتحليل عالم السياسة الوطنى حيث يعتبرون التطوع القانونى لمؤسسات الدولة واجهات لا يهتم بها التحليل التجريبي، وتبعاً لذلك فهم عند تحليلهم لعالم السياسة الوطنى يحللون مؤسسات الدولة الرسمية على أنها قوة فى مواجهة قوى مجتمعها الفعلية حيث إن المؤسسات السياسية الرسمية للدولة بصرف النظر عن نشأتها القانونية فإنه لكونها تحتكر أدوات العنف فى المجتمع وتستخدمها كأداة لفرض إرادتها تعد قوة فى مواجهة قوى مجتمعها التى تنشأ نشأة فعلية (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) فنتصارح معها طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل معها التأثير والتأثر على نحو يتحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها<sup>(1)</sup>.

وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تصويرهم لمفهوم الأساس لدراساتهم السياسية قد تأثروا تأثراً مباشراً فى هذا الصدد بمفهوم " القوة" وبأبعاده فى العلوم الفيزيائية. فكما هو معروف أن

(1) انظر : نفس المرجع السابق من ص 322 إلى ص 25

مفهوم الأساس المشترك بين علمى "الديناميك" و"الاستاتييك" هو مفهوم "القوة" والذى يتمثل به علماء الطبيعة فعل جسم فى جسم، وأن الأصل فى علم "الميكانيك" أنه يعنى فى علم الفيزياء بعلاقة القوة بالحركة من ناحية، وبالعلاقات القوة بالسكون من ناحية أخرى، وباعتبار أن السكون فى الأجسام ليس أكثر من حالة الاتزان التى عليها جسم معين بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركه بعامل قوى أخرى. ومن مفاهيم عالم الفيزياء هذه راح المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة ينطلقون فى تفسيرهم لعلاقات عالم السياسة وفى فهمهم لما فيه من حركة وسكون ولما عليه من اتزان. فالقوة السياسية هى لديهم صلب هذا العالم، لأن القوة هى كذلك فى عالم الطبيعة، وفكرة "النسق السياسى" لا تعنى أكثر من تصور لحالة الاتزان التى عليها علاقات مجموعة من قوى سياسية معينة<sup>(1)</sup>. هذا ولئن كانت "القوة" فى عالم الفيزياء (عالم الأجسام) هى فعل جسم فى جسم، فهى فى عالم السياسة (عالم الإرادات الواعية) فعل إرادة فى إرادة (فعل عقل فى عقل)، أو بعبارة أخرى فإن "القوة" فى عالم السياسة هى قدرة فرد أو نفر أو هيئة أو حكومة على التأثير فى عقول أو أفعال الآخرين، ومن ثم على التأثير فى إراداتهم، فالفارق هنا فى طبيعة العالمين : عالم الأجسام وعالم الإرادات العاقلة. وعالم الفيزياء لا يعرف الفراغ حيث لا يفلت فيه حيز ما من جسم ومن ثم من قوة لها دورها فى اتساق عالمها وتكامله، ونفس الشئ بالنسبة لعالم السياسة فلا فراغ فيه، إن صلبه القوة فلا يتصور غيبتها فى أى مجال من مجالاته، والسلطة السياسية كقوة عليا هى أداة التكامل السياسى فى داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الاتساجام بين قواها المختلفة وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف فيها وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات، بيد أنها ليست القوة الوحيدة فى مجتمعها الكلى وإنما تتعايش

---

(1) المرجع السابق، ص 140.

معها فى إطاره قوى جماعات الضغط الأخرى. من هنا فإن جماعة بشرية ما لا تستطيع أن تخلو من القوة ومن علاقاتها<sup>(1)</sup>.

وجملة القول هنا فإن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى ينظرون إليه على أنه مجموعة قوى (رسمية وغير رسمية) متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل التأثير والتأثر على نحو يتحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها. وتبعاً لذلك يستبعدون مفهوم "الدولة" والتنظيم القانونى كمسألة لا تقع فى مجال الدراسة التجريبية، وينتهون إلى أن "القوة" هى صلب عالم السياسة الوطنى<sup>(2)</sup>.

### ثانياً : صلب مادة عالم السياسة اللولى :

ومضمون القوة بمدلولها المتقدم عند المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة المتجرد من التنظيم القانونى لها يعتبر أكثر وضوحاً وعمقاً فى مجال عالم السياسة الدولى حيث يتضاءل دور القانون لعدم وجود حكم أعلى أو السلطة العليا. إنه عالم تعدد القوى (تعدد مراكز السلطة)، ومن ثم فهو بطبيعته عالم غير مستأنس. من هنا فإن المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولى -بمنهجهم التجريبى- يهتمون بعلاقات القوى المتفاعلة حيث يقوى الصراع ويصبح أكثر وضوحاً فى البيئة الدولية طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل.

وفى هذا الصدد يقدم "هانز مورجانتو" : "Hans Morgenthau - فى مؤلفه السياسة بين الأمم "Politics Among Nations" الذى صدر عام 1947م بالولايات المتحدة الأمريكية- تعريفاً للحياة الدولية بأنها بيئة الصراع من أجل القوة "Struggle for Power"، وهو فى تقديمه لهذا

(1) نفس المرجع السابق، ص 140، ص 141.

(2) المرجع السابق ص 325، وأيضاً :

Brecht, Arnold, Political Theory, Princeton University Press, New Jersey, 1959, PP. 345-384.

التعريف للحياة الدولية انطلق من فكرة القوة فقال بأن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة، يستوى في ذلك عالم السياسة الدولي والوطني، وأنه مهما تكن مرامى ذلك العالم فإن " القوة " هي هدفه المباشر دائماً، ومن ثم ينتهى " مورجانثو " إلى أن ما يصلح كمفهوم أساس لعالم السياسة الوطنى يصلح كمفهوم أساس لعالم السياسة الدولى، إلا أن ريمون آرون "Raymond Aron" الفرنسى فى مؤلفه "Paix et Guerre : السلام والحرب"، انتهى إلى أن مفهوم الأساس لعالم السياسة الدولى يتمثل فى مفهوم " وحدة السياسة الخارجية: L'Unité de Politique Étrangère "، حيث قال بأن البيئة الوطنية تختلف فى طبيعتها عن البيئة الدولية، فالأولى هى بيئة القوة الواحدة (السلطة العليا) التى تحتكر أدوات العنف فى المجتمع وتجرد منه باقى أعضائه، ومن هنا يتحقق للبيئة الوطنية السلام كبيئة مستأنسة. هذا بينما تعد البيئة الدولية كبيئة غير مستأنسة-بيئة غيبة السلطة العليا، فكل دولة بحكم كونها صاحبة سيادة على إقليمها تعتمد على قوتها الذاتية لتحقيق أمنها ومصالحها فى مواجهة الدول الأخرى لعدم وجود السلطة العليا التى تحتكم إليها. وانطلاقاً من ذلك التباين بين طبيعة كل من البيئتين الوطنية والدولية فإن " آرون " يرى أن المفهوم الذى يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية هو " وحدة السياسة الخارجية " - أى أن هناك بديلين أمام الدولة لتحقيق أمنها ومصالحها: أولهما : "الدبلوماسية Diplomatic " وتعنى كيفية إقناع الدول الأخرى بمصالحها دون الدخول فى حرب وهو ما يسمى " بفن الإقناع "، وثانيهما : " الاستراتيجية Stratégie " - أى الحرب كأداة للإكراه لتحقيق الأمن والمصلحة القومية، وهى ما تسمى " بفن الإكراه " وتستخدم عند فشل الدبلوماسية. هذا وبإمعان النظر فى تحليل " آرون " فإن مفهوم " وحدة السياسة الخارجية " ينتهى إلى القوة طالما أن الحرب - عنده - هى الملاذ الأخير للدولة لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ومن هنا يلتقى " آرون " مع " مورجانتو " فى النهاية على " القوة " كمفهوم أساس لعالم السياسة الدولى، لكنها ليست القوة المطلقة، بل هى القوة (النسبية) التى تأخذ فى الحسبان التأثير على إرادات الدول لتنفيذ المصلحة الوطنية بالدبلوماسية والإستراتيجية معاً<sup>(1)</sup>.

### وحدة التحليل : "Unit of Analysis"

وإذ أشرنا إلى صلب عالم السياسة (الوطنى والدولى) لدى المعنيين بالنظرية السياسية، يتبقى لنا هنا الإشارة إلى وحدة التحليل المستخدمة. فلو تساءلنا: لمن تعطى هذه القوة (صلب عالم السياسة)؟ لوقفنا إذن أمام وحدة التحليل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن " بنتلى " الأمريكى قد انتهى فى هذا الصدد إلى أن " الجماعة : Group " هى وحدة التحليل لعالم السياسة الوطنى (وذلك بعد أن كانت وحدة التحليل المستخدمة فى الدراسات السياسية هى "الدولة ") وباعتبار أن كل جماعة رسمية أو غير رسمية لها مصلحة فى إطار عالم السياسة الوطنى هى وحدة التحليل لذلك العالم.

وفى مجال عالم السياسة الدولى فإن " الجماعة الدولية " تقوم على جماعات وطنية، وكل جماعة وطنية أو إن شئنا كل وحدة سياسية هى قوة فى مواجهة الجماعات الوطنية الأخرى، وهذه الجماعة الوطنية (والتي تسمى لدى فقهاء التنظيم الدولى "بالدولة ") هى وحدة التحليل المستخدمة لدى المعنيين بتنظيم عالم السياسة الدولى.

واتطابقاً مما سبق فإن " وحدة التحليل " لدى المعنيين بالنظرية السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى وعالم السياسة الدولى على السواء تتمثل فى " الجماعة " كوحدة للتحليل السياسى إلى جانب مفهوم " القوة " كمفهوم أساس يتصورون به صلب وحدة التحليل هذه. وكما سبق

---

(1) لمزيد من التفصيل بشأن صلب عالم السياسة الدولى : انظر : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم

العلاقات الدولية، مرجع سابق، من ص 25 إلى ص 39.

وأشرنا فإن " بنتلى " قد تمثل وحدة التحليل داخل المجتمع الوطنى فى كل "جماعة" وهى تعنى -عنده- كل تجمع بمصلحة مشتركة داخل المجتمع الكلى حيث توجد جماعات مصالح كثيرة تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر، وهذه "الجماعة" وصفها " بنتلى " بأنها أداة ضغط، ووصفها "إيستن" بأنها قوة (رسمية أو غير رسمية). وفى مجال البيئة الدولية تمثل كل جماعة وطنية (وحدة سياسية) قوة على نحو ما سلف، من هنا فإن عالم السياسة الوطنى أو عالم السياسة الدولى هو عالم تعدد "الجماعات" لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجهم التجريبي).

### موضوع النظرية السياسية :

وإذ أشرنا إلى التعريف بمادة المعرفة السياسية وأشرنا كذلك إلى وحدة التحليل المستخدمة فى تحليل عالم السياسة، نعرف هنا بموضوع النظرية السياسية المعاصرة.

إن النظرية السياسية راحت ترتبط بصفة أصلية فى أيامنا-كما تقدم- بالمنهج العلمى التجريبي حتى صارت تعنى لدى الباحثين المعاصرين " النظرية السياسية العلمية: Scientific Political Theory " وتبعاً لذلك فقد أزاحت هذه التسمية " نظرية الدولة" إمعاناً فى ربط موضوع النظرية السياسية بالمنهج العلمى التجريبي الذى يعنى بالكشف عن الحقائق الثابتة لعالم السياسة.

ومن هنا فإن " النظرية السياسية " بمدلولها المعاصر راحت تعطى ظهرها للتحليل الفلسفى ولكى ترتبط بالعلم التجريبي (بالملاحظة والتجريب من أجل الوصول إلى تفسير موضوعى للواقع السياسى المستهدف) الذى لا مجال فيه للنظرات الذاتية. وفى هذا كان الوصف المعاصر "للنظرية السياسية" بأنها "علمية". إن " النظرية السياسية " بموضوعها المعاصر هى "علمية" نظراً لكونها ترتبط بإجراءات البحث العلمى فى تفسيرها للواقع السياسى



المستهدف، وفي مواجهة " النظرية السياسية اللاعلمية"، في مدلولها في القرن التاسع عشر على النحو المتقدم. إن الأصل في العلم " Science " بصفة عامة أنه ليس إلا طريقة معينة للمعرفة، وأن المنهج "Methode" ليس في حقيقته إلا مجرد الإجراء الذي يسلكه العقل الإنساني للتعرف، وهذا الإجراء يعتبر علمياً إذا ما التزم طريقة المعرفة العلمية التي تنحصر في التحليل الموضوعي الذي يؤكد صحة ما قال به الفيلسوف الألماني "Rickert" (1863-1936) من أن " موضوع العلم هو العلم ذاته"، وهو قول مؤداه أن علماً ما لا يعنى في حقيقته أكثر من المنهج الذي يكشف به العقل عن القوانين الكامنة في واقع معين. إذ أن الواقع ليس هو في شئ موضوع العلم، وإنما هو مجاله الذي يعمل فيه منهجه الذي هو موضوعه. هذا ويتمثل موضوع أي علم من العلوم في سؤالين هما : كيف ولماذا How and Why? - أي طرح سؤالي العلم على الواقع المستهدف، وعن طريق الملاحظة والتجريب ننتهي إلى التفسير بشأن هذا الواقع المستهدف<sup>(1)</sup>.

### النظرية السياسية الكلية والنظريات الجزئية :

وهنا بعد أن عرفنا بموضوع النظرية السياسية-وعلى أساس أنها علمية بموضوعها نظراً لارتباط المعنيين بها بإجراءات البحث العلمي في تفسير الواقع السياسي- فإننا نشير هنا إلى أن هذه النظرية السياسية المعاصرة تبعاً لموضوعها قد تكون نظرية سياسية كلية حينما نربط دراستها بالنظرية الكلية، وتبعاً لموضوعها أيضاً قد تكون هناك نظريات سياسية جزئية حينما نربط دراستها بالنظرية الجزئية. هذا والنظرية السياسية الكلية هي التي تعنى بمعالجة الخصائص العامة للظواهر (والنشاطات) السياسية على تباين قطاعاتها (سلطة الأمر في المجتمع - الحياة السياسية- الحياة الدولية..

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مجلة كلية التجارة- المجلد الخامس، العدد الأول، يناير 1966، ص 5 و6، وراجع فيما تقدم بشأن موضوع النظرية السياسية : Brecht, Arnold. Op. Cit., PP. 3-20.

وغيرها) من ناحية، وبالمناهج التي تعالج بها تلك الظواهر (والنشاطات) من ناحية أخرى، وتبعاً لذلك فإن النظرية السياسية الكلية تؤدي دور التاصيل- أى رد مضامين فروع المعرفة السياسية إلى أصولها العامة المشتركة من حيث المادة والمنهج على السواء، وهنا حينما نربط دراسة النظرية السياسية "بالنظرة الكلية : Macrocosme" - أى جعل موضوعها يتحدد فى معالجة عالم السياسة فى جملته (من حيث هو كل واحد وإن تعددت أجزاؤه)، فلا تعالج كل قطاع منه منعزلاً عن غيره، وكل هذا يجعل الدراسة أكثر موضوعية<sup>(1)</sup>. ذلك بأن واقع هذا العالم يتمثل فى جمع من عناصر : سلطة الأمر ورعاياها من أفراد جماعات، وتساند وتفاعل بينها من ناحية، وبينها وبين عناصر بينتها الاجتماعية الوطنية والخارجية بل وحتى الطبيعية من ناحية أخرى. هذا ولا يتسنى للباحث إدراك حقيقة عالم السياسة إلا بالنظر إلى عناصره تلك جميعها لا " بنظرة جزئية : Microcosme " إلى كل عنصر منها على حدة، وإنما بالنظر فيها جميعاً متساندة متشابكة فيما بينها، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك، فلا تقف هذه النظرة الشاملة عند عالم السياسة الوطنى (عالم السلطة السياسية) وإنما تمتد إلى عالم السياسة الدولى (عالم غيبة السلطة)، ولكى نعالج العالمين كنسق واحد وبخاصة واحدة مشتركة هى أنه " عالم الصراع من أجل القوة " وحينئذ تكون النظرية السياسية جديرة بأن توصف بأنها نظرية الصراع من أجل القوة. وبهذه النظرة الكلية وحدها يتحقق للنظرية السياسية المزيد من الموضوعية وتصبح بذلك جديرة بأن تسمى "النظرية السياسية الكلية"، بل وتكون قد حددت بذلك أيضاً مكانها من فروع المعرفة السياسية الأخرى، بأن تختص هى بالنظر فى عالم السياسة بحياتيه الوطنية والدولية باعتباره كلاً من أجزاء متشابكة متفاعلة، وذلك بهدف تحليل ذلك الكل من أجل الكشف عن أغواره، ومن ثم الكشف عن حقائقه الكبرى، بينما يقتصر كل فرع من فروع المعرفة السياسية على قطاع

(1) راجع : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 14.

معين من قطاعات ذلك العالم فتكون نظرتة جزئية فلا يجاوز في بحثه وصف قطاعه وربما الكشف عن حقائقه التي يختص بها في مواجهة القطاعات السياسية الأخرى، بينما تعنى النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك بصلب عالم السياسة على إطلاقه متمثلاً في " القوة " (كصلب للحياة السياسية الوطنية والحياة الدولية على السواء) فيعنى علم العلاقات الدولية (مثلاً) بخصائص هذه القوة في البيئة الدولية بالذات، وهكذا<sup>(1)</sup>.

### موضوع النظرية السياسية الكلية :

وانطلاقاً من شمولية النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك لا بد وأن يكون موضوعها العناية "بتنظير" عالم السياسة في كليته وعلى تباين قطاعاته-أى العناية باستخلاص الحقائق العامة الكامنة في أغوار ذلك العالم والمنتشرة في شتى جوانبه لتجميعها في بناء ذهنى واحد هو "النظرية" والتركيز على المفاهيم العامة " مفاهيم الأساس : Basic Concepts " التي تنطلق منها شتى الدراسات السياسية على تباين ضروبها والتي هي في نفس الوقت الأدوات الذهنية للتحليل السياسى، وذلك من ناحية، ومع الاهتمام البالغ بمناهج هذا التحليل من ناحية أخرى<sup>(2)</sup>. وهكذا فإن موضوع " النظرية السياسية الكلية" يتمثل في تنظير عالم السياسة في جملته، ومن ثم الكشف عن الحقائق العامة المشتركة في شتى قطاعاته، مع نظم هذه الحقائق في صورة تجريدية عامة (في نظرية عامة)، وربما في شكل " نموذج نظرى" يستعان به على فهم أحداث الواقع السياسى ودون أن يكون ألبتة وصفاً له، وفى تصوير مفاهيم عامة يستعان بها على تحليل ذلك الواقع السياسى، وهذا كله من شأن عمليات " التجريد"، والتجريد هو الهدف النهائى للتنظير، ومن هنا يصح تعريف موضوع النظرية السياسية بأنه " التحليل من أجل التجريد"- أى تحليل الواقع السياسى إلى عناصره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة في

(1) المرجع السابق، ص 14، ص 15.

(2) نفس المرجع السابق، ص 16.

أغواره وللاستقاء بنظمها فى صورة ذهنية تجريدية هى "النظرية السياسية الكلية"، وهذا كله من شأن العمليات المنهجية<sup>(1)</sup>.

وارتباطاً بما تقدم فإن المعيار الموضوعى للتمييز بين النظرية السياسية كضرب من ضروب المعرفة السياسية وبين غيرها من تلك الضروب قوامه تميزها بالنظرة الكلية، وهى لذلك نظرية سياسية كلية، بينما لا يتسنى لأى ضرب من الضروب الأخرى -وبحكم اقتضائه على قطاع معين من قطاعات عالم السياسة- إلا أن تكون نظريته جزئية، حال نظرية الرأى العام ونظريات العلاقات الدولية وهكذا<sup>(2)</sup>. إن النظم السياسية وهى أعرق ضروب المعرفة السياسية تعنى بدراسة هياكل سلطة الأمر فى المجتمع من الناحيتين العضوية والوظيفية (من ناحية التركيب العضوى للهيئات القائمة على سلطة الأمر ومن حيث الوظائف التى تقوم عليها) وما يتصل بذلك من قيم تنظيمية لعلاقات تلك السلطة، ومن ثم يغلب على موضوع النظم السياسية كضرب من ضروب المعرفة السياسية الغاية بالتحليل النمطى لكيان سلطة الأمر فى المجتمع، دون السعى إلى الكشف عن الحقائق الكامنة وراء هذا الكيان التنظيمى، ذلك بينما تعنى "النظرية السياسية" بالتحرف على تلك الحقائق الكامنة وراء هياكل تلك النظم العضوية والوظيفية وتباينها من مجتمع لآخر. وبينما يعنى "التنظيم الدولى" بدراسة الهياكل العضوية والوظيفية للهيئات الدولية دراسة نمطية، تعنى النظرية السياسية (الكلية) بالتحقيق الكامنة فى أغوار عالم السياسة بما فى ذلك عالم السياسة الدولى والتى هى من وراء الهياكل التنظيمية لتلك الهيئات الدولية<sup>(3)</sup>.

وهنا تجدر الإشارة إلى " أنه ليس من شأنه النظرية السياسية الكلية التركيز على وصف الواقع السياسى فى أى قطاع من قطاعاته (قطاع السلطة

(1) المرجع السابق، ص 16، وص 17.

(2) نفس المرجع السابق، ص 15.

(3) المرجع السابق، ص 17.

الرسمية - قطاع الرأى العام- قطاع البيئة الدولية وهكذا) أو على وصفها  
مجتمعة، فهذه الدراسة الوصفية من شأن فروع المعرفة السياسية كل فيما  
يتصل بقطاعه الخاص به، وإنما يتمثل الدور الرئيسى للنظرية السياسية الكلية  
فى السعى إلى التعرف على الحقائق العامة الكامنة فى أغوار عالم السياسة  
فى جملته وعلى تباين قطاعاته بقصد إيداعها فى بناء نظرى عام (نظرية  
عامة) يستعان به على فهم ذلك العالم وتفسيره، تستوى فى ذلك الحياة  
السياسية داخل المجتمع السياسى والحياة الدولية على السواء. هذا واستقراء  
الحقائق عملية منهجية متقدمة لا تقف عند مجرد وصف الواقع الذى تستهدفه  
وإنما تسعى إلى بلوغ الهدف النهائى للعلم والمتمثل فى تفسير الواقع،  
ومن هنا كان الطابع المنهجى الذى يغلب على دراسة النظرية السياسية<sup>(1)</sup>.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 16.

## المبحث الثاني

### منهج التحليل

وللوقوف على منهج النظرية السياسية المعاصرة (المنهج العلمى التجريبي) وعلى مقوماته التى ينفرد بها فى مواجهة المنهج التقليدى من ناحية، وفى مواجهة المنهج الاختبارى "Empirical" من ناحية أخرى، نعرض هنا فى عجالة لمناهج المعرفة السياسية، المنهج المثالى (الاستنباطى) والمنهج الاختبارى (الاستقرائى)، وكيف حدث تكامل ودمج بين هذين المنهجين لينتهى الأمر فى أيامنا إلى المنهج العلمى التجريبي.

#### مناهج المعرفة السياسية :

وقبل البدء فى عرض مناهج المعرفة السياسية نشير بداية إلى المدلول الاصطلاحي للفظتى " المعرفة : Connaissance " و " المنهج : Methode "، ولفظة " المعرفة " فى الاصطلاح تشير إلى تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفين : العقل المتقدم من جهة، والأشياء المحيطة به من جهة أخرى بهدف الكشف عن حقائق هذه الأشياء. ذلك بينما تعنى لفظة " المنهج" شكل تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفى عملية المعرفة<sup>(1)</sup>.

---

(1) وذلك تمييزاً لها عن لفظة " البحث : Research " التى تشير إلى مجموعة الإجراءات الفعلية (أى تلك الإجراءات الذهنية وقد انتقلت من عالم الذهن لكى تعمل فى عالم الحس) التى تدور بين العقل المتقدم من ناحية والمادة المستهدفة من ناحية أخرى، وفى هذا التمييز إشارة إلى الاختلاف فى طبيعة الإجراءات المنهجية البحتة وبين إجراءات البحث، فالأولى تقع بأسرها فى عالم الذهن بينما تقع الثانية فى عالم الحس ولكى تتكيف على مقتضى طبيعة مادة كل بحث بالذات، من هنا كان استعارة دراسة الأولى (مناهج المعرفة) لفلسفة العلوم : " Epistémologie " L' وكان اهتمام كل فرع من فروع المعرفة بدراسة إجراءات البحث وأدواته بالصحة لمادته بالذات، وهكذا فإن دراسة التحليل النظرى للمنهج العلمى هو الدليل الحتمى إلى دراسة النظرية السياسية، ذلك أن هذه الدراسة هى جزء رئيسى من دراسة النظرية السياسية العلمية، على أن التحليل النظرى للمنهج-

وعملية المعرفة - على طول تاريخ الفلسفة الإنسانية - قد عرفت عدة أشكال لهذه الإجراءات الذهنية، كأشكال يرتبط بها الباحث مقدماً قبل البدء في بحثه، ولقد جاء هذا التعدد على مقتضى الموقف (الفلسفي) الذي يتخذه الكائن المتفكر من القضية الفلسفية الكبرى لعملية المعرفة وهي قضية منطلق هذه العملية : هل تبدأ عملية المعرفة من " الفكرة " أم تبدأ من " المادة "؟ أو في معنى آخر هل القول الفصل في شأن الحقيقة التي تستهدفها عملية المعرفة هو " للكائن المتفكر " أم هو " المادة المستهدفة ". والقضية المطروحة على هذا النحو هي من طبيعة القضايا الفلسفية لأن العلم التجريبي لا يستطيع الفصل فيها، ومن هنا فإن أي موقف في شأنها يمثل بالضرورة موقفاً فلسفياً<sup>(1)</sup>.

وبصدد هذه القضية الفلسفية ظهر تياران فلسفيان يكاد تاريخهما يمثل تاريخ الفلسفة، هما : التيار "المثالي" والتيار "المادي"، ولقد كان الخلاف بين أصحاب هذين التيارين يتركز حول منطلق التحرك في عملية المعرفة. هل هو في المادة فتبدأ منها هذه العملية متجهة إلى العقل؟ أم هو في العقل فتبدأ منه متجهة إلى المادة؟ لقد كان المثاليون يرون أن الحقيقة هي الفكرة،<sup>(2)</sup>

---

-العلمي وعلى تباين طبيعة مواد البحث المستهدفة (طبيعية كانت أم اجتماعية) ينتمي إلى أصل عام للمعارف جميعاً (كمعرفة أم) والتي جرى العمل في أيامنا على تسميته بـ Epistémologie ' L' والتي تضم دراسة النظرية العامة للمعرفة بمثلها الضيق القديم، ودراسة " فلسفة العلوم " بمضمونها التقليدي. لقد كانت النظرية العامة تعلق فيما مضى بمسائل المعرفة والتي تدور بصفة أصلية حول تحليل العلاقة بين طرفي عملية المعرفة : الكائن المتفكر الساعي إلى التعرف والواقع المستهدف، وذلك على أساس تجريدي صرف، وكانت فلسفة العلوم تدور حول العناية بمسائل الإجراء الذي ينفذه العلماء في عملية المعرفة، وعلى أساس تجريدي بحث أيضاً. أما اليوم فلقد شاع استعمال لفظة Epistémologie للدلالة على " العلم " الذي يعنى بموضوعي " النظرية العامة للمعرفة " وفلسفة العلوم " معاً. ومن هنا كان الانتماء النهائي لدراسة مناهج البحث العلمي إلى علم الأبيستمولوجي والذي يسمى في أيامنا بعلوم أو بفلسفة العلوم، راجع في هذا الصدد، المرجع السابق ص 243 ولنفس المؤلف، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 3.

(1) المرجع السابق، ص 7.

(2) نفس المرجع السابق، ص 8.

بينما كان الماديون يرون أنها فى المادة. وهذان التياران هما اللذان أفرزا المنهجين : المنهج المثالى (الاستنباطى) والمنهج الاختبارى (الاستقرائى)، فمن هذين الموقفين الفلسفيين (التيارين السابقين) بشأن معيار حقيقة المعرفة تقرر شكل الإجراء المنهجى (شكل عملية المعرفة)، فأصحاب الاتجاه العقلى يؤكدون على أن معيار الحقيقة لا يعتمد على الحواس وإنما هو من شأن العمل الذهنى ومن ثم فإن التوصل إلى الحقيقة يتم بعمليات ذهنية هى "الاستنباط Deduction". ذلك بينما يرى أصحاب الاتجاه المادى أن معيار المعرفة هو فى الحس-أى فى اختبار المادة وهم لذلك اختبريون ومنهجهم هو " الاستقراء Induction " أى استقراء المادة فى شأن حقيقتها<sup>(1)</sup>.

من هنا جاء المنهجان الرئيسيان لعملية المعرفة وهما : المنهج الفلسفى المثالى (الاستنباطى) والمنهج الاختبارى (الاستقرائى)، وفيما يلى عرض لمضمون كل من المنهجين وإشارة إلى نماذج كل منهما فى مجال المعرفة السياسية.

### المنهج الفلسفى المثالى (الاستنباطى) :

ويذهب أصحاب الاتجاه العقلى (على نحو ما تقدم) إلى أن معيار الحقيقة (حقيقة الكون) يقبع فى عالم الروح، وأن المادة وليدة الفكرة وأنها جاءت تعبيراً عن عالم الروح، فغدهم أن المجتمع والطبيعة ما هما إلا تعبير عن عالم الروح، وطالما أن الحقيقة فى عالم الروح فإن أداة الكشف عن حقائق عالم الروح هى العقل الإنسانى الذى يعد وحده القادر على الكشف عن حقائق عالم الروح، ومن ثم عما يجب أن يخضع له الواقع (حيث يعد العقل- لديهم- من طبيعة عالم الروح). وهكذا فإن المنهج المثالى الذى تولد عن الاتجاه العقلى بشأن حقيقة الكون لا يبدأ أصحابه من الواقع، وينتهون إلى تقديم نظريات عامة صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان، ومن هنا فإن

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.



المنهج الفلسفي يتمثل نهائياً في مجموعة من العمليات الذهنية البحتة التي تدور كلها داخل العقل وبعيداً عن الواقع، وإذن فهو مجموعة من عمليات التدليل العقلي التي تبدأ من مقدمات لا واقعية قد تكون مقدمات ميتافيزيقية أو عقلية أو عقائدية... إلخ، لالتقاء إلى تقديم ما يجب أن يكون عليه الواقع ومن ثم تقديم الأمثل من وجهة نظر أصحابه<sup>(1)</sup>.

وفي مجال المعرفة السياسية يعد " أفلاطون " الفيلسوف اليوناني القديم مؤسس المنهج الفلسفي المثالي، حيث بدأ من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى إلى تقديم الأمثل من وجهة نظره حيث قال بأن أصلح أشكال الحكومات هي " حكومة الفلاسفة "، وفي القرن التاسع عشر جاء " هيجل " الألماني وبدأ كذلك من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى أيضاً إلى ما يجب أن يكون من وجهة نظره. كما يمثل كل من "هوبز" و "لوك" و "روسو" نماذج للمنهج الفلسفي المثالي حيث بدءوا من مقدمات عقلية ولكي ينتهي كل منهم إلى تقديم أمثل أشكال الحكومات من وجهة نظره.

هذا ولئن كان أصحاب المنهج الفلسفي المثالي ينتهون إلى التعميم (والذي هو الهدف النهائي للعلم) وهو هنا تعميم مطلق، إلا أن هذا المنهج تنقصه الموضوعية والتي هي الركن الركين للعلم حيث لا يبدأ أصحابه من ملاحظة الواقع، ورغم ذلك لا يزال المنهج الفلسفي هو المنهج الغالب لبعض الدراسات السياسية كدراسة النظم السياسية.

### المنهج الاختباري (الاستقرائي) :

ويذهب أصحاب الاتجاه المادي (على نحو ما سلف) إلى أن معيار الحقيقة يقبح في المادة، وأن الفكرة هي وليدة المادة. ومن ثم فإن أصحاب المنهج الاختباري يذهبون إلى أن عملية المعرفة لا تدور في العقل وإنما تدور في الواقع ذاته، ودور العقل ينحصر فقط في استقراء (أو استنتاج) الواقع

(1) نفس المرجع السابق، ص 8، ص 9.

بما هو عليه، فيُصِفُ العقل الواقع بما هو عليه دون أن يتدخل في تفسيره أو تأويله أو إن شئنا دون الانتهاء إلى التعميم بصدده، فالقول الفصل إذن هو للواقع (للمادة) وليس للعقل<sup>(1)</sup>.

وفي مجال المعرفة السياسية، فإن "مكيافلى" و "بودان" في الغرب يمثلان نماذج هذا المنهج، فكلاهما اتجه إلى الواقع لكي يصفه بما هو عليه من ثنايا الملاحظة ودون محاولة تفسير ذلك الواقع أو تأويله. وإمعاناً في وصف الواقع الذي عاصره "مكيافلى" اتجه إلى تقديم قواعد عمل لو اتبعها الأمير ل جاءت سياسته أكثر فعالية فكان بذلك مؤسس " فن السياسة " في الغرب. هذا بينما اتجه "بودان" إلى واقع عصره وراح يصوره في مفهوم قانوني هو مفهوم " السيادة"، فكان هذا المفهوم وصفاً قانونياً لواقع سياسى.

والمنهج الاختبارى على هذا النحو هو منهج يستقرئ أصحابه الواقع حيث يبدعون من الواقع بالملاحظة، لكنهم يقفون عند حد وصف الواقع فلا يتجاوزونه، ومن ثم يهمل التعميم (الذى هو الهدف النهائى للعلم). ورغم ذلك فهو لا يزال المنهج الأوحد لبعض الدراسات السياسية كدراسات الحالات وهى تلك الدراسات التى انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال الدراسات الاجتماعية (وسميت بالدراسات الإمبريقية-الاختبارية- الميدانية)، وهى دراسات تهدف إلى دراسة مجموعة من وقائع معينة أو واقعة معينة، كدراسة وصفية لا تحليلية، ومثال ذلك فى الدراسات السياسية دراسة شخصية سياسية معينة أو حزب سياسى معين أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة اختبارية، ومن هنا تبدو أهمية المنهج الاختبارى فى مجال الدراسات السياسية فى دراسة الشخصيات السياسية المؤثرة فى عالمها وفى دراسة الجماعات المؤثرة فى الحياة السياسية لمجتمعاتها وهذه الدراسات الاختبارية انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ما بين 1920/1960م

---

(1) المرجع السابق، ص 9، ص 10.

"حيث كانت تتجرد في معظمها من كل تحليل منطقي. وتقف عند حد دراسات الحالات المحددة زماناً ومكاناً وبعيداً عن الاتجاه إلى التعميم الذي هو الهدف النهائي للعلم التجريبي في مدلوله البحت" (1). وفي هذا الإطار انتشر في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك ما يسمى "بالدراسات الإقليمية: Area Studies" ومنهج هذه الدراسات "يعنى دراسة منطقة معينة من مناطق العالم، لها خصائص حضارية تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية مشتركة تهيئها لدور خاص في العلاقات الدولية، ومن ثم فهي دراسة اختبارية يقوم عليها فريق من الباحثين من ذوي التخصصات المختلفة (جغرافيون وتاريخيون واقتصاديون وعلماء سياسة وغيرهم) كل في مجال تخصصه من أجل الانتهاء إلى التعريف بمركز المنطقة بأهميتها الدولية" (2). من هنا فإن الارتباط بكيان محدد "يربط منهج البحث فيه بالاختبارية الصرفة- أي بالسعى إلى التعرف على خواص الحالة المدروسة بذاتها عن طريق الملاحظة ودون التطلع بحال إلى التسلسل بنتائجها إلى التعميم وهذا بديهي طالما أن موضوع الدراسة هو التعرف على بنية كيان معين من كيانات الواقع الاجتماعي" (3).

### المنهج العلمي التجريبي : "Experimental Method"

وانطلاقاً مما سبق "فإن الاعتماد في عملية المعرفة على المنهج الاستنباطي (الفلسفي) وحده معناه إدارة هذه العملية في داخل عقل الباحث بعيداً عن الواقع المستهدف، وأن الاعتماد- في عملية المعرفة- على المنهج الاستقرائي (الاختباري) وحده يقف دون البلوغ بنتائج الاختبار إلى مستوى التعميم. ولقد كان لابد- تبعاً لذلك- من العدول عن الفصل بين الاستنباط والاستقراء في مناهج البحث والذي دأب عليه أصحاب الاتجاهين التقليديين:

(1) انظر : د. محمد طه بنوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248.

(2) انظر : المرجع السابق، ص 248، وص 253، وص 254.

(3) نفس المرجع السابق، ص 253، وص 254.

العقلى والمادى فلم يلتقيا إلا فى الحقة الأخيرة، ذلك بأن ثمة التقاء معاصراً بين المعنيين بفلسفة العلوم على أن " العلم أضحى يعنى " العلم التجريبي " الذى يجمع فى منهجه بين الاستقراء (الاختبار) والاستنباط (الذى يعتمد على التدليل العقلى) فى آن واحد. إنها إذن المعرفة التى تعتمد على الجمع بين الحس والعقل -أى بين " الاختبارية " و " التدليل العقلى " وهى بذلك " اختبارية منطقية : Empirisme Logique " (1).

" إن لفظة " العلم " راحت ترتبط - فى أيامنا - بمنهج قوامه الجمع بين الاختبار الاستقرائى وبين التدليل العقلى، وعلى وضع يهين للموضوعية التى قوامها جعل القول الفصل فى شأن حقيقة المادة المستهدفة للمادة ذاتها بعيداً عن النظرات الذاتية للباحث مع إفساح المجال للتدليل العقلى باعتباره "أداة التعميم" الذى هو الهدف النهائى للعلم فى مدلوله البحث، ولقد راح الاتفاق ينعقد بين المعنيين "بالمناهج" - فى عصرنا - على تسمية هذا المنهج الاختبارى المنطقى "بالعلم التجريبي: Science Experimental". ومضمون العلم التجريبي - من حيث هو منهج للمعرفة - يتمثل فى الاعتماد بصفة أصلية على الملاحظة والتجريب، وهو لذلك استقرائى اختبارى مع تدخل العقل بسلسلة من عمليات الاستنباط المنطقى تنتهى بالارتقاء بنتائج اختبار عدد محدد من حالات الواقع المختبر إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع وإلى ما لا نهاية طالما أنها تشارك الحالات المحددة المختبرة نفس الخصائص. فبمنهج العلم التجريبي تبدأ عملية المعرفة بملاحظة سير الظواهر المستهدفة (وفى الملاحظة إعمال للاستقراء)، وذلك بقصد تصوير فرض أولى (فرض عمل) من ثانياً هذه الملاحظة بشأن حقيقة تلك الظواهر (وهذا عمل ذهنى)، ثم يعرض هذا الفرض الأولى على أكبر عدد متاح من حالات الواقع المنتمية إلى نفس الظواهر لاستقراءها فى شأن صحته وذلك بالتجريب (وهذا من شأن الاستقراء الاختبارى)، حتى إذا ما ثبت مطابقة ذلك الفرض للواقع عمل

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 10.

الباحث على تعميم مضمون الفرض الأولي، بوضعه في "صيغة عامة"، وعملية التعميم في هذا المعنى تتمثل في مجموعة من عمليات الاستنباط المنطقي البحت قوامها الانطلاق من مضمون فرض العمل الأولي للتسلسل منه تسلسلاً منطقياً بحتاً ينتهي إلى صيغة عامة هي "القانون العلمي" في التعبير التقليدي وهي أيضاً "الفرض العلمي" في التعبير الأدق-أي الفرض المحقق تحقيقاً تجريبياً. وليس من شك في أن عملية التعميم العقلية هذه تمثل أعلى مراحل التدليل العقلي. وهكذا يقوم منهج العلم التجريبي على مجموعة متداخلة من عمليات استقرائية استنباطية في آن واحد، ويكون ذلك قد وضع نهاية للصراع التقليدي بين منهجي الاستنباط والاستقراء كمنهجين متنافرين<sup>(1)</sup>.

" وهذا المنهج الاختباري المنطقي، هو منهج النظرية السياسية العلمية في عصرنا، فالنظري يبدأ بملاحظة بعض من حالات الواقع السياسي المستهدف ليصور بهذه الملاحظة فرضاً أولياً في شأن حقيقتها، ثم يعرض هذا الفرض الأولي على واقع عالم السياسة للتحقق من مدى مطابقته له وذلك عن طريق إعادة عرضه على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعه حتى إذا ثبتت مطابقته لها اعتبر الفرض الأولي صحيحاً (وهنا نقول أن صحته قد ثبتت بالتجريب)، ثم يتجه النظري بهذه النتيجة المستقرأة من تلك الحالات المحددة إلى تعميمها عن طريق عمليات التدليل العقلي البحت (الاستنباط) منتهاً بها إلى بناء نظري عام هو "النظرية"<sup>(2)</sup> أو إلى بناء نظري مصغر هو "النموذج".

#### خصائص المنهج العلمي التجريبي :

وإذ انتهينا من التعريف بالمنهج العلمي التجريبي، نشير هنا إلى أن المنهج العلمي التجريبي ينفرد بخصائص في مواجهة المناهج الأخرى، وهذه الخصائص هي :

(1) المرجع السابق، من ص 10 : ص 12.

(2) انظر : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248.

## أولاً : الموضوعية : Objectivism :

وتعنى الموضوعية البدء من الواقع بالملاحظة، وبما لا يدع مجالاً لوجهات نظر الباحثين الذاتية فى شأن حقيقة هذا الواقع، ومن ثم فإن الأحكام التى ينتهى إليها الباحث بالمنهج العلمى التجريبي هى أحكام موضوعية أو واقعية "Jugements de Réalité" فى مواجهة الأحكام الذاتية Jugements de Valeur - أى الأحكام التى تصدر معبرة عن وجهات نظر ذاتية لأصحابها. فالمعرفة الموضوعية هى التى يتمثل منهجها فى البدء من واقع الظواهر للتعرف على حقيقتها، وذلك عن طريق الملاحظة والتجريب. الأمر الذى يحصر مهمة العلم فى تفسير الواقع، ويربطه نهائياً بما هو كائن<sup>(1)</sup>.

ولمزيد من التفصيل بشأن الموضوعية "Objectivism" نشير هنا إلى أن المعرفة فى مجال الدراسات الاجتماعية مرت بمرحلتين : المرحلة الأولى : وتبدأ من الفكر اليونانى القديم وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وهى مرحلة تسلط النظرة الفلسفية دون العلمية على تلك الدراسات، حيث كان المفكرون فى تلك الفترة ينشدون فى مجال التنظيم الاجتماعى "ما يجب أن يكون" عليه هذا التنظيم دون الاهتمام بواقعه. والمرحلة الثانية: وتبدأ من القرن الثامن عشر وحتى الآن، وهى مرحلة غلبة النظرة العلمية على الدراسات الاجتماعية، حيث شهد القرن الثامن عشر مولد فكرتين متلازمتين هما : فكرة الفصل القاطع بين العلم والفلسفة من ناحية، وفكرة أن الظواهر الاجتماعية لها صفة الانتظام تبعاً لخضوعها لقوانين من شاكلة القوانين التى تحكم عالم الطبيعة من ناحية أخرى، وما العلم إلا أداة الكشف عن هذه القوانين وذلك بمنهجه التجريبي. ولقد عاصر "مونتسكيو" الفرنسى ظهور هاتين الفكرتين ونقلهما إلى مجال الدراسات السياسية، فأشار " مونتيسكو "

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، تنظير السياسة، المكتب المصرى الحديث، 1968، ص 46.

في كتابه " روح القوانين : L'Esprit des Lois " (1748) إلى أنه يعنى بما هو كائن، وعلى حد تعبيره في مؤلفه هذا " نحن نقول هنا بما هو كائن لا بما يجب أن يكون : On dit ce –qui est non pas ce que doit etre . " و" أوجيست كونت A.Cont (1798-1853) مؤسس علم الاجتماع المعاصر انتهى كذلك إلى أن علم الاجتماع " Sociologie " هو العلم الذى يتناول المجتمع فى سكونه وحركيته على أساس من الواقع، ومن ثم دون تدخل " الأحكام القيمية " وما يجب أن يكون. الأمر الذى جعل من فلسفته " فلسفة وضعية : Philosophie Positivisme " وجعل من علم الاجتماع المعاصر علماً وضعياً منفصلاً تماماً عن الميتافيزيق والأخلاق. إنه العلم الذى يسعى بالملاحظة والتجريب إلى تفسير الظواهر الاجتماعية- أى العلم الذى يبدأ من الواقع بالملاحظة والتجريب وينتهى إلى تشكيل أحكام واقعية " Jugements de Realite " بشأن هذا الواقع المستهدف<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن " كونت " قد أرسى حجر الأساس للطابع العلمى لعلم الاجتماع فهو- عنده- ليس علماً إلا بقدر " وضعيته " - أى ليس علماً إلا بقدر البدء بما هو كائن، ومن ثم ربط علم الاجتماع نهائياً بالملاحظة والتجريب. ولقد عبر " دوركهايم : Durkheim " عن نفس هذه الفكرة من بعد " كونت " فأكد على أنه حتى يعتبر العلم الذى يتناول الأحداث الاجتماعية علماً فإنه لابد أن يعالج هذه الأحداث على أنها " أشياء : Des Choses " -

(1) هذا ورغم ربط " كونت " دراسة المجتمع بالملاحظة والتجريب فقد ظل يمتد فى ارتكاز الكيان الاجتماعى بجانبه (الاستاتيكي والديناميكي) أكثر ما يكون إلى الأراء. الأمر الذى يبعده عن " الموضوعية " ويخلع على علمه الطابع الذاتى. إن " كونت " نفسه لم يستطع أن يتخلص نهائياً من عقائدياته الفلسفية، فبيلما يصمم على تصر علم الاجتماع على دراسة ما هو كائن كشرط أساسى لاعتباره " علماً " لم يستطع أن يحول دون تسرب إحساساته ورغباته فى شأن " ما يجب أن يكون " إلى تحليله العلمى، وهذا أيضاً شأن أتباعه فرغم حرصهم على الارتباط بوضعيته إلا أن عقائدياتهم الذاتية كان لها صدى فى كتاباتهم، انظر فيما تقدم : د. محمد طه بدوى، الملحق فى علم الاجتماع المياسى، مرجع سابق، ص 9، ص 10، ص 12، ص 13، ص 28، ص 29.

أى لابد من أن تخضع الظواهر الاجتماعية لنفس مناهج العلوم الطبيعية (أى تبدأ فى تحليلها بالملاحظة والتجريب للانتهاء إلى التفسير بشأنها). ومن جملة ما سبق فإن " الموضوعية " تعد الركن الركين لعلم الاجتماع ومن ثم لأى علم اجتماعى (علم السياسة أو علم الاقتصاد ...) (1).

### ثانياً : خاصية النسبية : Relativism :

وبداية نشير هنا إلى أن التعميم "Generalisation" الذى ينتهى إليه أصحاب المنهج العلمى التجريبي هو تعميم نسبي (وذلك فى مواجهة التعميم المطلق الذى ينتهى إليه أصحاب المنهج المثالى). ذلك أن الواقع السياسى متغير زماناً ومكاناً. وطبقاً لطبيعة عالم السياسة المتغيرة فإن تحقق صحة الفرض بالتجريب لا يعنى " أن مضمونه يصبح قانوناً علمياً صالحاً لكل زمان ومكان وإنما يظل الفرض المحص بالتجريب ممثلاً للحقيقة طالما لم يتنكر له الواقع، وهذا ما يسمى "بنسبية الحقائق العلمية" فى عالم السياسة، وما يسمى أيضاً " بدائرية البحث العلمى " فالمعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة يواجهون نتائج بحوثهم على وجه الاستمرار بالواقع، وطالما ظل الواقع يؤيدها بالتجريب كلما ظلت هذه النتائج محتفظة بطابعها العلمى وإلا عدل عنها إلى فرض جديد يعرض على الواقع لتجريبه وهكذا (2).

إنها نسبية الحقائق التى أضحت من سمات العلم الموضوعى المعاصر. وهنا نعرض بشئ من التفصيل لخاصية " النسبية : Relativism " كخاصية رئيسية للمنهج العلمى التجريبي والتى تعد من أهم الأسس التى سنستند إليها فى تقويم النماذج النظرية التى قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة. وهنا نشير إلى أن الفيلسوف اليونانى القديم " أرسطو " هو أول من أشار إلى النسبية فى مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية)، فقد اتجه إلى

(1) المرجع السابق، ص 14، وص 15.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 11، ولنفس المؤلف : النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248، ص 300.



الواقع السياسي في عصره ليكشف من ثناياه عن أمثل أشكال الحكومات، وذلك من ثنايا مقارنته لنظم (أو لدساتير) المدن اليونانية القديمة في كتابه "السياسة"، وبما يصح القول بشأن "أرسطو" أن مثاليته واقعية حيث كشف عن الأمثل من ثنايا ملاحظته لواقع المدن اليونانية في عصره، وهذه الواقعية "لأرسطو" لا تعنى ألبتة أنها من طبيعة المنهج العلمي التجريبي المعاصر، فقد كشف "أرسطو" عن الأمثل للواقع من ثنايا أحداثه، وعلى اعتبار أن المثل التي كانت تحلق في عالم اللا محسوس (والتي هي تبعاً لذلك مطلقة-أي صالحة لكل زمان ومكان) راحت تقبع-عنده- في الواقع المحسوس وليكشف عنها من ثنايا الملاحظة، وهي لذلك نسبية بحكم تغير ذلك الواقع بطبيعته<sup>(1)</sup>.

و"مونتسكيو" مؤسس المنهج العلمي التجريبي في مجال الدراسات السياسية في الغرب أشار أيضاً إلى النسبية، فالقوانين-عنده- هي الروابط الحتمية التي تعبر عن طبيعة الأشياء وفي هذا المعنى فإن للكائنات جميعاً قوانينها، وفي مجال عالم السياسة انتهى "مونتسكو" إلى تصوير قوانين علمية تحكم هذا العالم. وهنا يؤكد "مونتسكيو" على أن النسبية هي التي تحكم العلاقات الإنسانية وذلك نتيجة لملاحظاته الممحصنة للمجتمعات الإنسانية المتباينة زماناً ومكاناً ففي هذا الشأن لم يسو "مونتسكيو" تماماً بين القوانين العلمية في مجال الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية، وذلك من حيث "الحتمية : Diterminism". ذلك بأن الأولى مطلقة الحتمية، بينما يقرر "مونتسكيو" في شأن الثانية أن العالم العاقل (عالم المجتمع الإنساني) إن كان لديه هو الآخر قوانينه الثابتة (رغم ندرتها) شأن عالم الطبيعة (كالقوانين السابقة الذكر التي صورها مونتسكيو) إلا أن غالبية قوانين عالم المجتمع الإنساني نسبية وفي هذا الشأن يغير المجتمع الطبيعة بقوانينها الثابتة<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق، من ص 272، إلى ص 274.

(2) انظر : د. محمد طه بدوي، رواد الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 122.

هذا وفي القرن التاسع عشر- في مجال الدراسات الاجتماعية- انتهى إدراك العلميين (وخاصة علماء الاجتماع ومعهم المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية- أتباع آدم سميث) بوضعيتهم إلى تصميم نهائي على ربط المعرفة الاجتماعية بمنهج علوم الطبيعة، ومن ثم بفكرة الحتمية (على نحو ما فعل كونت" و "دروكايم") باعتبارها الأساس الأكيد للبحث العلمي، أو بعبارة أخرى فإن التفسير العلمي لعلاقات الواقع الاجتماعي ارتبط- لديهم- في بادئ الأمر (في القرن التاسع عشر) بفكرة " الحتمية" نقلًا عن علوم الطبيعة، وتعني فكرة "الحتمية" هذه حتمية الروابط التي تفرضها طبيعة الأشياء ارتباطًا بفكرة "السببية"-أي أن نفس الأسباب تؤدي حتمًا ودائمًا إلى نفس النتائج. إن مقدمة معينة (أ) تؤدي حتمًا ودائمًا إلى نتيجة معينة (ب)، وذلك بمنأى عن الضمير الإنساني. وإذن تكمن الحقائق تبعًا لذلك في علاقات الحتم التي تفرضها طبيعة الأشياء<sup>(1)</sup>.

وفي مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية) ارتبط "ماركس" في القرن التاسع عشر في تحليله لعالم المجتمع (ولعالم السياسة تبعًا لذلك) بفكرة الحتمية، إذ صمم على أن شتى جوانب الحياة الاجتماعية من أنظمة اقتصادية وسياسية وقانونية، بل ومن قيم أخلاقية وأفكار... إلخ، تتشكل جميعًا على مقتضى " القوى الإنتاجية" وانتهى إلى القول (بشأن تطور المجتمعات) : " بأن تاريخ المجتمع البشري هو تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الإنتاج"<sup>(2)</sup>.

وبصدد ظاهرة " السلطة السياسية" فقد ربطها " ماركس" ربطًا حتميًا بالملكية الخاصة وتنسباً "ماركس" تبعًا لذلك باختفائها في المرحلة العليا للشيوعية نتيجة لاختفاء ظاهرة الملكية الخاصة. وهنا رغم أن " ماركس " قد لجأ إلى الملاحظة التاريخية لتأييد تصوره لعلاقة " السببية " بين ظاهرتي : الملكية الخاصة والسلطة السياسية، إلا أنه من الواضح أنه انتقى من الواقع

(1) انظر: د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع السابق، ص 15، ولنفس المؤلف : النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 291.

التاريخي ما يستجيب لتصوره هذا، فضلاً عن أنه بمواجهة ما انتهى إليه ماركس من نتائج في شأن علاقة السلطة بالملكية الخاصة- من حيث هي "علاقة سببية"- بطبيعة الإنسان وبالحيقة التي انتهى إليها العلم التجريبي في شأن ظاهرة اجتماعية أصلية تنبعث مباشرة من جوهر السياسة في الإنسان وهي ظاهرة السلطة السياسية والتي هي خالدة بخلود الإنسان، فإن كل تصور لاختفائها في مرحلة ما لا يتسنى إلا أن يكون من قبيل الخيال الصرف<sup>(1)</sup>.

وفي أواخر القرن التاسع عشر كذلك قدم "Ratzel : راتزال " الألماني كتابه : " Politische Geographie " (1897)، وانطلق في كتابه هذا في تحليل العلاقات الدولية من وجود علاقة حتمية بين المعطيات الجغرافية وسياسات الدول، فصور بذلك تلك العلاقة في شكل علاقة سببية (حتمية) حيث رد كل شئ في سلوك الجماعات إلى الأرض، وفكرة " الحتمية الجغرافية : Determinisme Geogrphique " تلك التي قدمها "راتزال" راحت تشكل من بعده مركز الاهتمام لدى أتباعه. لقد ظلوا جميعاً يلتقون حول فكرة واحدة مضمونها " أن قوة الدولة تعتمد اعتماداً حتمياً على المعطيات الجغرافية"، ولقد برز في مدرسة "راتزال" مفكران هما : " ماكيندر : Machinder " الانجليزي، وهوشفير : Haushofer " الألماني وارتبطا أيضاً بفكرة الحتمية الجغرافية التي قدمها " راتزال ". فانطلاقاً من حتمية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة قدم " ماكيندر " نظريته عن " المراكز الطبيعية للقوة " وانتهى إلى القول بأن من يستطيع أن يتحكم في المجال الأوراسي (الأوروبي الآسيوي)- ذلك المجال الذي هو من الأرض بمثابة القلب "Heartland" فإنه يستطيع أن يحكم العالم<sup>(2)</sup>.

ولقد تزعم الجنرال " كارل هوشفير " أفكار "مدرسة الجيوبوليتك" من بعد الحرب العالمية الأولى، وعنى بفكرة " المراكز الطبيعية للقوة" نقلاً عن

(1) المرجع السابق، ص 295.

(2) انظر : د. محمد طه بدوي، منخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، من ص 152 : ص 155.

ماكيندر" إلى جانب تأثره بأراء " راتزال"، ولقد كانت لأفكار " هوشفير" الأثر البالغ في تفكير " هتلر " حتى قيل أن الاتفاق الألماني- الروسي الذي أبرم في أغسطس عام 1939 كان بوحى من تعاليم " هوشفير " ومدرسته<sup>(1)</sup>.

والحق أن كل الدراسات الاجتماعية التي ارتبطت بفكرة " السببية" المطلقة و"الميكانيكية" الصرفة والتي شاعت في القرن التاسع عشر هي دراسات جانبيها الصواب. " إن فكرة الحتمية " (علاقات السببية) بميكانيكيتها إن صحت بالنسبة لعلاقات الأجسام في الطبيعة، فهي ليست صالحة لتفسير علاقات الكائنات الإرادية الواعية التي تعمل بالإرادة والفكرة في الحياة الاجتماعية، وتبعاً لذلك فإن التوقع في مجال هذه العلاقات الواعية انطلاقاً من نظرية عامة ( كنظرية ماركس، ونظرية ماكيندر عن " المراكز الطبيعية للقوة" أو غيرها من النظريات التي تدعى الصلاحية المطلقة لتفسير تلك العلاقات على تباين البيئات وعلى أساس من فكرة العلاقات الميكانيكية حال نظريات الاقتصاديين الكلاسيك في تفسير النشاط الاقتصادي على تباين البيئات) لا يمكن أن يكون من قبيل التوقع العظمى لأنه يغفل دور الإرادة الواعية في الحياة الاجتماعية وخاصة في الحياة السياسية حيث يفسح المجال لسفارات التاريخية<sup>(2)</sup>، وكل هذا يشكك في فكرة الحتمية في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة، وفي مجال الدراسات السياسية بصفة خاصة.

إن ربط علماء القرن التاسع عشر تفسيرهم للظواهر الاجتماعية بفكرة الحتمية قياساً على حتمية علاقات الأجسام في الطبيعة قد عطل تقدم علوم المجتمع، فالظواهر الاجتماعية بحكم اتسامها بالكيفية والقيمية كان يجب أن تستفادى الحتمية على أساس أن حقائقها نسبية. إن العلاقات الاجتماعية تقوم بين أطراف واعية يقررونها بإرادة حرة، وكل ما في الأمر أن هذه الإرادة تمارس في إطار من ظروف وأوضاع محسوسة تكيف هذه الإرادة أو

(1) المرجع السابق، ص 154، وص 155.

(2) انظر : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 295، وص 296.

أن شئنا تتكيف بها هذه العلاقات<sup>(1)</sup>. هذا ولقد أثبتت دراسات الطبيعة الذرية في الحقبة الأخيرة أن العلاقات الفيزيائية لا تحكمها حتميات مطلقة، وإنما قد تؤدي مقدمة معينة (أ) إلى عديد من نتائج (ب) و(ج) و(د) دون أن نستطيع التنبؤ بأى من هذه النتائج هو الذى سيقع فعلاً، وإنما مجرد الاحتمال النسبى لوقوع كل منها، وعلى العلم أن ينهض بحساب هذا الاحتمال. وفكرة "الحتمية النسبية" فى هذا المعنى الأخير تبدو أكثر استجابة إلى طبيعة علاقات عالم المجتمع، والتي هى فى النهاية علاقات بين إرادات واعية، وليست أدوات لآلة تتحرك ميكانيكاً كأداة فى يد المقدمات إلى نتائجها الحتمية، كما أن الإرادات الواعية قد تمارس نشاطات لا تلتقى مع المسببات، ومن هنا ارتبطت العلوم الاجتماعية بهذه الحتمية النسبية، وكان يتعين بحكم طبيعة مجالها أن ترتبط بها من البداية<sup>(2)</sup>.

هذا وفى أواخر القرن التاسع عشر اتجه أصحاب المدرسة الرياضية (التي أسسها "ليون فالراس" : Leon Walras ) والتي عرفت باسم مدرسة "لوزان" إلى دراسة عالم الاقتصاد باستخدام اللهجة الرياضية والتعبير الجبرى على اعتبار أن ذلك تجديد للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي كان أصحابها ينطلقون فى بحوثهم الاقتصادية من مبادئ عامة انتهى إليها سلف الباحثين كحقائق ثابتة متجاهلين بذلك ديناميكية عالم الاقتصاد ونسبية الحقائق العلمية ومن ثم مرتبطين بفكرة الحتمية<sup>(3)</sup>. ومهما يكن من أمر ما لمنهج المدرسة الرياضية، وما عليه فقد كان لهذه المدرسة فضل الاستعانة بمفهوم "الاتزان : Equilibrium" -نقلاً عن علم الفيزياء- كأداة ذهنية لفهم وتفسير علاقات عالم الاقتصاد، وما أدى ذلك إلى إحلال فكرة "الدالة" "Fonction" نقلاً عن الرياضة- محل فكرة الحتم، وعلى اعتبار أن علاقات الواقع الاقتصادى تفهم

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع السابق، ص 17، وص 18.

(3) انظر : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 37.

على أنها "علاقات دالة" : Relations de Fonction " وليست علاقات سببية Causal ". لقد راحت مدرسة "لوزان" تعالج بمنهجها الرياضى عالم الاقتصاد من ثنائيا مفهوم "الاتزان" على أنه مجموعة مركبة من معطيات متساندة متفاعلة، تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها وفي آن واحد، وبشكل ميكانيكى، الأمر الذى انتهى بأصحاب هذه المدرسة إلى الارتباط فى شتى بحوثهم الاقتصادية بفكرة "الاتزان العام" لعالم الاقتصاد منطلقين منها إلى فهم علاقات ذلك العالم، ولقد أدى فهم المدرسة الرياضية تلك لعالم الاقتصاد من ثنائيا مفهوم "الاتزان" هذا إلى نبذ فكرة " السببية" وبما تنطوى عليه من مفهوم لعلاقات " الحتم" والتي كان يحتكم إليها الكلاسيك<sup>(1)</sup>. من هنا فإن عنصراً معيناً (أ) مسبب لعنصر آخر (ب)، أو أن (أ) يؤدي حتماً إلى وقوع (ب) أمر غير مقبول، " إن تركيب عالم الاقتصاد من معطيات متساندة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها جميعاً وفي آن واحد معناه أن واحداً معيناً بذاته من بين هذه المعطيات لا يتسنى أن يكون هو المسبب المباشر لواحد آخر منها، وإنما هى كلها أسباب لها وفي نفس الوقت وعلى وضع لا نستطيع معه بالنسبة لعنصر معين أن نرى فيه بالذات السبب المباشر أو غير المباشر لعنصر آخر.. وتبعاً لذلك فإن " الدالة" فى معناها الرياضى هى الأقدر على التعبير عن هذه العلاقات<sup>(2)</sup>.

من هنا "فإن الرياضيين حين خاضوا ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية راحوا يربطون " الحتمية " بفكرة الدالة الرياضية، ولكى تحل عندهم- فكرة الحتمية الدالية " Determinisme Fonctionnel " محل

(1) المرجع السابق، ص 40.

(2) هذا ورغم ما قدمته المدرسة الرياضية لعلم الاقتصاد من مفاهيم تنصدر الأزمات الذهنية فى التحليل الاقتصادى (والتي أظهرها مفهوم " الاتزان " وفكرة " علاقات الدالة " المتقدمين) فإن التليل الرياضى سيظل مرتبطاً بمنهج التجريد الاستبطائى ( منهج المدرسة الكلاسيكية ومدرسة " لوزان )، ومن ثم يعمل بعيداً عن الواقع عا لم يأت منطلقاً من مقدمات واقعية ومن ثم من معطيات إحصائية، ومن هنا جاء تيار الاختيارية بعد ذلك، ثم انتهى الأمر فى الحقبة الأخيرة إلى الالتقاء بين هذه الاختيارية والتليل الرياضى التجريدى البحث على موقف منهجى موحد هو موقف الاقتصاديين القياسيين. النظر : المرجع السابق. ص 40، ص 41، ص 51.

الحتمية السببية القديمة وعضمون فكرة الرياضيين هذه أن الروابط التلقائية بين الظواهر الاجتماعية هي من شاكلة علاقات الدالة فى الرياضة- أى شبيهة بالعلاقات التى تربط المتغيرين فى دالة رياضية، فمثلاً :

بكل قيمة لـ (Z) ترتبط قيمة لـ (Y).

أو بكل قيمة للمتغير (Z) ترتبط قيمة واحدة للمتغير (Y).

أو بكل قيمة للمتغير (Z) يرتبط عدد من القيم الممكنة للمتغير (Y) بين حددين أعلى وأدنى ودون أن نستطيع التنبؤ بأى من هذه القيم لـ (Y) هو الذى سيظهر، وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقات بعض الظواهر الاجتماعية، باعتبارها علاقات توافق "Association"، أو علاقات ارتباط "Correlation"، والفكرة فى الحالتين واحدة، وكل ما فى الأمر أن درجة الارتباط فى "علاقات" النوع الثانى أقوى منها فى علاقات النوع الأول، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط لدى بعض المشتغلين بمناهج البحث فى العلوم السياسية لدراسة الظواهر التى تتسم بالطابع الكمي "Quantitatifs"، كأن نبحث مثلاً فيما إذا كان ثمة ارتباط أو استقلال بين مستوى التعليم ودرجة المشاركة السياسية فى مجتمع ما. وقصر استعمال علاقة "التوافق" فى شأن الظواهر الكيفية "Qualitatifs"، كأن نبحث مثلاً فيما إذا كان ثمة توافق أو استقلال بين صفة التدين وبين الانتماء إلى الأحزاب السياسية المحافظة (فى الغرب الليبرالى)..

وكان نحاول أن نتعرف فى العلاقات الدولية، ما إذا كان هناك ثمة توافق أو استقلال بين نوعية الحضارة ونوعية السلوك الخارجى للدولة<sup>(1)</sup>، وهكذا فإن التصور الرياضى لعلاقات التوافق أو الارتباط هو الأكثر استجابة إلى طبيعة عالم السياسة.

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 123، ص 124، ص 170 وبصفة عامة، راجع بصدد خصائص المنهج العلمى التجريبي :

Duvenger, Maurice Methodes de la Science Politique. Presses Universitaires des France. Paris. 1959.

مدى ملاءمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية  
بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة :

تعنى لفظة " الظاهرة : Phenomene " مادة المعرفة وموقف العقل  
المتقدم منها- أى موقف العقل الذى يأنس فى ذاته القدرة على التعرف على  
حقيقة ما يحيط به من أشياء فى الطبيعة أو المجتمع. هذا والظواهر  
الاجتماعية من حيث هى مادة علوم المجتمع لابد وأن تتسم بالموضوعية،  
الأمر الذى جعل "دوركاييم" يقول بضرورة معالجة هذه الظواهر كأشياء، غير  
أن هذه الظواهر باعتبارها أشياء ليست كلها من شائكة أشياء الطبيعة،  
فالشطر الأكبر منها لا يتمثل فى موجودات محسوسة، فلو أننا وضعنا جانباً  
علم الاقتصاد الذى يعمل فى مجال من وقائع اجتماعية محسوسة(الأجور-  
الأثمان) للاحظنا أن الشطر الأكبر بين الظواهر الاجتماعية الذى يشكل مادة  
العلوم الاجتماعية الأخرى (كعلم السياسة مثلاً) يبدو فى تمثلات ضميرية بحتة  
: 'Representaion de Conscience' " ومن ثم فهى ظواهر ضميرية :  
Phenomenes de Concience " ومن هذه الظواهر الضميرية ما يرتكز  
على وقائع محسوسة يخلع عليها صفتها الاجتماعية "كالسلطة السياسية"،  
فهذه تبدأ من واقع محسوس هو أطراف العلاقة من العناصر البشرية :  
الحاكمين والمحكومين، وما يملكه أحد الأطراف إزاء الآخر من قوة مادية،  
ولكى ترقى هذه القوة إلى ظاهرة السلطة " كظاهرة اجتماعية لابد وأن يتراكم  
على هذا العنصر المحسوس (القوة) عنصر ضميرى بحت، وهو ضميرى لأنه  
من تصوير الضمير الإنسانى، وهذا العنصر الضميرى يتمثل فى قيام هذه  
السلطة فى ضمائر الممثلين لها باعتبارها مشروعة، بل إن من الظواهر  
الضميرية ما هو ضميرى بحت كظاهرة "الرأى العام مثلاً"<sup>(1)</sup>.

وهكذا " فإن الظواهر الاجتماعية ليست فى كينونتها مجرد أشياء  
حسية بحتة كما هو الحال فى ظواهر عالم الطبيعة، وإنما هى مركبة من

(1) انظر : د. محنت طه بدوى. النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 7، ص 259.



عناصر مادية ومعنوية معاً، والعناصر المادية فيها هي العناصر المحسوسة-  
أى ندرکها بالحس، أما العناصر المعنوية فهي التي نتمثلها ذهنياً وضميرياً  
ومن ثم ليست من شأن عالم المحسوسات. وليس من شك في أن غلبة التمثل  
الضميرى في كيان الظواهر الاجتماعية على العناصر الحسية فيها يخلع على  
هذه الظواهر درجة من الميوعة تعرض الباحث فيها للتدلى إلى  
"الأحكام القيمية" -أى إلى الحكم عليها من وجهة نظره الذاتية أو في ضوء  
عقائدياته الخاصة مبتعداً بذلك عن الموضوعية، كما يفسح المجال في  
تصنيفها لمعايير من تصوير الباحثين تتباين فيما بينها تبعاً لتباين ثقافتهم  
وخبراتهم الشخصية مما يعرض عملية التصنيف للموضوعية، ثم إن ظواهر  
الطبيعة بحكم تمتعها بالتحديد في أشكالها والفواصل القاطعة فيما بينها تتأكد  
لها " موضوعية" تصمد في مواجهة النظرات الذاتية للباحثين فيها، الأمر الذي  
يجعل الصدارة دائماً في مجال أحداث الطبيعة هذه "لواقع" كما يجعل القول  
الفصل في الكشف عن حقيقتها للتجريب. ذلك بينما تهين لدونة الأحداث  
الاجتماعية ومرونة فواصلها إلى وضع مغاير، فالحق أن العلاقات الإنسانية لا  
تقوم على مجرد الأحداث فحسب وإنما تتمثل في شطر كبير منها (كما سلف)  
في " قيم اجتماعية"، ومن ثم في نظم قيمية (اجتماعية-اقتصادية-سياسية)  
ترتكز إلى عقائديات ذاتية في مجال الخير والشر والفضيلة والرذيلة والظلم  
والعدل والحق والباطل، وهذا الأمر يزيد من ليونة عناصرها ومن ليونة  
الحدود بين هذه العناصر ويضعف لذلك من "موضوعيتها" ومن ثم يشكك في  
ملاءمتها كمجال للبحث العلمى التجريبي، ويؤيد ذلك أن الباحث في مجال  
الأحداث الاجتماعية، وهو ينظر في هذه الأحداث، لابد وأن يتأثر في نظرتة  
إليها بما يرتبط به من قيم بينته. بل إنه لابد وأن ينظر إليها من ثنايا هذه  
القيم، الأمر الذى يجعل الغلبة في دراسته للنظرة الذاتية على حساب النظرة  
العلمية بالمدلول الدقيق للعلم التجريبي<sup>(1)</sup>.

(1) المرجع السابق ص 256 وص 257.

إن نظر الباحث في نظام اقتصادى أو سياسى لمجتمع معين فى ضوء عقائدياته الذاتية ينتهى به إلى إصدار "أحكام قيمية" يصدد ذلك النظام، والأحكام القيمية من شأنها أن يكون ومن ثم من عمل الفلسفة - دون العلم التجريبي الذى لا يعنى إلا "بما هو كائن" فلا يصدر فى شأنه إلا "أحكاماً موضوعية"<sup>(1)</sup>.

"إن لطبيعة مادة البحث أثرها فى تصوير منهج البحث وتحديد أدواته، والعلم التجريبي لا يعنى فى صلبه (كما سلف) أكثر من طرح سؤال على الواقع المستهدف فى البداية وتلقى الإجابة منه، إنه إذن استقراء الواقع، ومن هنا تبدو أهمية طبيعة هذا الواقع المستقر، أهو واقع عاقل ناطق نستجوبه فى شأن أغواره فيجيب، بالقول أو بالفعل؟ أم هو مادة لا تعقل ولا تنطق ومن ثم فتفسيرها يقتضى الاعتماد على غير الاستجواب الحى؟ ولهذا وذاك أثره البالغ فى التأكيد للموضوعية التى هى عماد العلم التجريبي"<sup>(2)</sup>.

"فى العلوم الطبيعية يستهدف البحث العلمى أشياء وظواهر لا عاقلة لا إرادية لا ناطقة، ومن هنا كانت فاعلية الملاحظة والتجريب فى شأنها وكان تقبلها بطبيعتها للموضوعية، أما المادة المستهدفة فى العلوم الاجتماعية فهى أحداث إنسانية، من فعل الإنسان، تأتى تعبيراً عن اتجاهاته الواعية الفردية أو الجماعية وعن أعماله السلوكية وعن أحاسيسه، بل وانفعالاته العارضة، ذلك إلى جانب تعبيرها عن تمثلات ضميرية جماعية متغيرة بتغير الحضارات والثقافات. ومن هنا يأتى الاختلاف الجوهرى فى طبيعة المادة المستهدفة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فبينما يتجه الباحث فى العلوم الطبيعية إلى الواقع وينطلق من أحداث لا إرادة لها ولا فكرة ولا سلوك ولا تمثلات جماعية، كظواهر متكررة بتكرر الأوضاع المهينة لها، يعالج الباحث فى العلوم الاجتماعية أحداثاً يشكل كل حدث منها واقعة تاريخية "فريدة" فى معنى

(1) نهر المرجع السابق، ص 257.

(2) المرجع السابق، ص 257، وص 258.

أنها حدث تاريخي-أى جزء من التاريخ البشرى الذى لا يعود إلى الوراء، وإنها فريدة - أى لا تتكرر تكرراً متطابقاً نظراً لما يقبع وراءها من عوامل متغيرة من فرد إلى فرد، ومن جماعة إلى جماعة، بل وبالنسبة لنفس الفرد من حالة انفعالية إلى حالة أخرى، حيث لا يتصور تكرارها على نفس الوتيرة وعلى نفس المظهر والمخبر، الأمر الذى يشق معه الانتهاء فى شأنها إلى التعميم الذى هو هدف العلم التجريبي<sup>(1)</sup>.

ويرتبط بطبيعة الأحداث الاجتماعية هذه تباين دلالات الأحداث المتشابهة المظهر تبعاً لتباين سياقها فضرب الأم لولدها كضرب غيرها له من حيث هو حدث حسى، بيد أن الدلالة فى الحدثين مختلفة تماماً، والاختلاف فى الدلالة هنا يرتد إلى الاختلاف فى البواعث ومن ثم فيما وراء الملاحظ المحسوس، ونفس الشئ بالنسبة لعالم السياسة، إن تطبيق العقوبات البدنية من جانب السلطة العامة على رعاياها لا يختلف من حيث هو مجرد حدث حسى عن شبيهه الذى يقع عدواناً من أحاد الناس على غيره، ومع ذلك فإن التباين فى الباعث يفرق بين الحدثين من حيث الدلالة، وهذا الأمر يضيف إلى البحث فى العلوم الاجتماعية صعوبة فوق صعوبات التعميم المتقدمة. ذلك فضلاً عن أن الباحث تحكمه مجموعة أفكار وتمثلات وقيم سائدة فى مجتمعه الخاص<sup>(2)</sup>.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من أخطر معوقات البحث العلمى التجريبي فى العلوم الاجتماعية، رفض قطاع ليس باليسير من قطاعات الواقع الاجتماعى تعرية أغواره للباحث إما بعامل الحياء وإما بعامل الخوف أو بغيرهما من العوامل التى لا تقوم فى عالم الطبيعة. فعقائدات الناس الدينية أو السياسية، وعلاقاتهم الجنسية حتى المشروعة منها، تشكل قطاعاً من قطاعات الواقع الاجتماعى التى تأبى أن تعرى للباحث عن أغوارها،

(1) المرجع السابق، ص 258، ص 259.

(2) نفس المرجع السابق، ص 259.

مشكلة بذلك قطاعاً سرياً مطلقاً في وجه الملاحظة العلمية، رغم أن في أغواره الكثير من الحقائق التي تنطلق منها تصرفات وأفعال سلوكية ومن ثم أحداث اجتماعية مكشوفة يشق تفسيرها تفسيراً علمياً من غير الوقوف على بواعثها القابعة في أغوار تلك القطاعات السرية. وليس مما يحتاج إلى بيان أن في هذا تهديداً لفاعلية البحث العلمي في أحداث الحياة الاجتماعية بما في ذلك قطاع السياسة بالذات<sup>(1)</sup>.

ومما سبق فإن الملاحظ (الباحث الاجتماعي) تقف تمثلاته عائقاً أمام الموضوعية، والملاحظ (الظواهر الاجتماعية) تقف لدونتها وميوعة حدودها عائقاً أمام الموضوعية أيضاً، وكل ذلك يعوق بلوغ الموضوعية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعوق بلوغ التعميم والذي هو الهدف النهائي للمنهج العلمي التجريبي، الأمر الذي يجعلنا نشكك في مدى ملاءمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة.

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

## الفصل الثاني

أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل  
السياسي المعاصر



## الفصل الثاني

### أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر

تقديم :

بداية نشير هنا إلى أن المعنيين بالنظرية السياسية في الغرب في تصويرهم "للنماذج النظرية" قد نهجوا منهجاً علمياً تجريبياً "Experimental" (على نحو ماسلف) قوامه البدء من ملاحظة الواقع السياسي من أجل تفسيره، فهم يبدعون بملاحظة بعض من حالات الواقع السياسي المستهدف ليصوروا بهذه الملاحظة فروضاً أولية في شأن حقيقتها، ثم يعرضون هذه الفروض الأولية على واقع عالم السياسة للتحقق من مدى مطابقتها له وذلك عن طريق إعادة عرضها على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعها حتى إذا ثبت مطابقتها لها اعتبرت فروضاً عملية، ثم يتجهون بهذه النتائج المستقرأة من تلك الحالات المحددة إلى تعميمها (تعميماً نسبياً) عن طريق عمليات الاستدلال العقلي منتهين بها إلى بناءات نظرية مصغرة هي "النماذج النظرية"<sup>(1)</sup>.

هذا ورغم ما يتمتع به المنهج العلمي التجريبي من مكانة مرموقة في التحليل السياسي المعاصر في مواجهة المنهج التقليدي بالذات، إلا أنه بصدد معالجة "القيم" والتي تعد محوراً رئيسياً لعالم السياسية، يقف المنهج العلمي التجريبي منها موقفاً سلبياً. ذلك لأنه يتجه بالأساس إلى الظواهر السياسية الحسية (أى التي تقع تحت إطار الملاحظة)، وهى ضئيلة جداً في عالم السياسة، حيث يغلب على ظواهره الطابع القيمي. وتبعاً لذلك انحصر المنهج العلمي التجريبي في إطار ضئيل من عالم السياسة. من هنا جاءت

(1) نفس المرجع السابق ص 248.

النظرة السلوكية (الاتجاه السلوكي) لكي تلطف من معالجة المنهج العلمي التجريبي للقيم، فأصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً. وهنا نعرض بالتفصيل لهذا الاتجاه السلوكي ولأبعاده في التحليل السياسي المعاصر حيث كان من وراء بناء النماذج النظرية المعاصرة في تلك الفترة.

ونشير هنا أيضاً إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي انطلقوا في بناء نماذجهم النظرية لعالم السياسة من كونه مجموعة من نشاطات تحركها دوافع وأحاسيس ومن ثم عنوا بالدرجة الأولى في بحوثه بأثر الأحاسيس والدوافع السياسية للبشر، ففي مجال عالم السياسة الوطني نظر أصحاب هذا الاتجاه إلى سلوكيات الأفراد والجماعات "دونما تمييز بين الرسمي واللا رسمي منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلي لكل منها في رسم السياسات العامة لمجتمعها. وليس من شك في أن هذا الاتجاه السلوكي قادر على تقديم تفسير علمي لظاهرة تباين سياسات المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية. إن التفسير العلمي الأوحد لهذا التباين إنما يكمن في التباين بين سلوكيات الحياة السياسية لتلك المجتمعات. كل ذلك بينما كانت البحوث السياسية في ظل المنهج التقليدي تتجه بصفة أصلية إلى المؤسسات السياسية الرسمية في الدولة لتعنى بكيانها العضوي والوظيفي في ضوء أنظمتها القانونية وبدورها في صنع السياسات العامة لمجتمعاتها"<sup>(1)</sup>. وفي مجال عالم السياسة الدولي راح أصحاب هذا الاتجاه السلوكي في تحليلهم لظواهر عالم السياسة الدولي يبحثون عن الدوافع القومية التي تحرك سلوك الدول، والتي هي من وراء ظاهرة الصراع الدولي، ومن ثم يبحثون عن الأسباب الموضوعية للصراع في المجال الدولي. ذلك الصراع الذي يمثل صلب عالم السياسة الدولي والمحرك الرئيسي له.

---

(1) انظر في هذا الصدد : المرجع السابق، ص 321.



وانطلاقاً مما سبق (التعريف بالاتجاه السلوكي). نستطيع تناول هذا الفصل من ثانياً ما يلي :

**مبحث أول :** ونعرض فيه لنشأة الاتجاه السلوكي ولتبلوره في الغرب ثم لأهداف هذا الاتجاه.

**مبحث ثاني :** نتناول فيه أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل.

**مبحث ثالث :** ونعرض فيه للردة السلوكية وهي ما تعرف باتجاه ما بعد السلوكية ولمنجزات الاتجاه السلوكي بصفة عامة.

**مبحث رابع :** ونعرض فيه لأبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي في عصر السلوكية وما بعدها.

**مبحث خامس :** وفيه نعرض تقويم الاتجاه السلوكي المعاصر.

## المبحث الأول

### نشأة الاتجاه السلوكي وأهدافه

#### نشأة وتطور الاتجاه السلوكي :

لقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأولى بأعوام، ففي الولايات المتحدة الأمريكية جاء عالم النفس " واطسون : J. Watson " الذي خرج على التأمل الباطني في التحليل النفسي وانصب اهتمامه على الظواهر الخارجية التي تعبر عن نفسها بصورة حسية. وهنا نميز بين لفظتين غريبتين هما: "Behaviourism" و "Behaviouralism" فالأولى "Behaviourism" تشير إلى السلوكية التي جاء بها " واطسون " الأمريكي حيث استبعد كل ما هو غير محسوس عن التحليل النفسي، أما اللفظة الثانية فهي تشير إلى السلوكية كاتجاه ساند في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث راحت تأخذ في الحسبان دراسة الدوافع والأحاسيس على نحو ما تبلورت كاتجاه علمي تراكم على المنهج التجريبي كما سيأتي، وهذا ما جعل " هانز إيلو : Heinz Eulau " في كتابه " الاتجاه السلوكي : Behavioral Persuasion " (عام 1963) يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدوافع والأحاسيس التي من وراء السلوك البشري<sup>(1)</sup>.

ونشير هنا إلى أنه في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك دراسات قد تناولت السلوك الإنساني في مجال السياسة. كما كان من شأن "جراهام والاس: Graham Wallace" في كتابه: " الطبيعة البشرية في

---

(1) راجع في هذا الصدد : د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، دار الفكر العربي، 1972، ص 25، وأيضاً د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مكتبة عين شمس، 1982، ص 18، وكذلك : د. أحمد بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، (تصدر عن جامعة الكويت)، المجلد الثاني، ديسمبر سنة 1975، ص 27.

مجال السياسة : *Human Nature in Politics* - والذي نشر في عام 1908 حيث أشار " والاس " في مقدمة كتبه إلى النقص الذي تعانيه الدراسات السياسية في أيامه من عدم وجود أية محاولة لمعالجة الأحداث السياسية في علاقتها بالطبيعة البشرية، وأن كل الدراسات في أيامه كانت تهتم بالتحليل النمطي الذي يسلم بثبات طبيعة الإنسان وينتهي إلى البحث عن الحكم الصالح، فنبه " والاس " إلى اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لاختلاف طبائعهم<sup>(1)</sup>. هذا وفي نفس العام (1908) صدر كتاب " *The Process of Government* " للكاتب الأمريكي " Arthur F. Bently " والذي يعد المؤلف الأم في مجال الدراسات السياسية السلوكية. ذلك أن الاتجاه السلوكي قد ظهر بصفة عامة في مجال العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم التي سبقت علم السياسة كعلم تجربي (علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنتروبولوجي)، والذي وضع بدايات هذا الاتجاه في مجال الدراسات السياسية هو " بنتلي " حيث عنون مؤلفه " بعملية الحكم " وعنى بالدرجة الأولى بواقع الحكم من حيث هو واقع حركي، ومن حيث هو مجرد " نشاط " بعيداً عن الواجهات القيمية وذلك ما تقطع به لفظة " *Process* " التي ربطها بالحكم<sup>(2)</sup> على طول مؤلفه، ودار مؤلفه في مجمله " حول الحكم من حيث هو نشاط فعلي، فالحكومة -عنده- لا تعدو أن تكون في حقيقتها مجرد " نشاط " وهي دائماً كذلك رغم ما يلحق واجهاتها من تغير قيمي. وهذا النشاط مضمونه أفعال يمارسها البعض مع البعض وهو وحده مادة الدراسات

(1) راجع في هذا الصدد : مقتطفات من مرجع " والاس " ضمن مرجع :

- Eulau. Heinz. and others. *Political Behavior*, Amerind publishing co. Pvt. Ltd., New York. 1972. PP 9-14.

وانظر كذلك : جراهام والاس، الطبيعة البشرية في السياسة، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، بدون تاريخ، من ص 12 - 26 . نظراً لحسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت 1985، ص 62، 63.

(2) انظر : د. محمد طه بوي، المرجع السابق، ص 137.

السياسية العلمية قاطبة<sup>(1)</sup>. وهذا النشاط يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها. فالحياة السياسية-عنده- هي ليست مؤسسات الدولة بل هي نشاطات سياسية ومؤسسات الدولة نشاط من هذه الأنشطة، أو إن شئنا جماعة من جماعات المصالح (كما سبق الإشارة إلى ذلك من قبل) في المجتمع تمارس نشاطات للدفاع عن مصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى، والدستور -عنده- ليس مجموعة قواعد وأحكام ولكنه نشاطات الجماعات ذات المصالح التي تضع هذا الدستور وتطبقه وتغيره. والأفكار السياسية-عنده- ليست تصورات تجريدية ولكنها تغيير عن المصالح المتباينة لهذه الجماعات. من هنا فمادة الدراسات السياسية العلمية حسب تحليل " بنتلي " هي القابعة في مجريات الواقع وليست إذن في ضمائر الناس وإنما في نشاطاتهم الفعلية، وهذا النشاط السياسي يرتبط- عنده- بمصلحة (على نحو ما سلف)<sup>(2)</sup>. وجملة القول هنا أن بدايات الاتجاه السلوكي في مجال الدراسات السياسية في الغرب المعاصر كانت على يد " بنتلي " قبل الحرب العالمية الأولى.

وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة " شيكاغو " في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب " لتشارلز مريام : Charles Merriam " بعنوان : جوانب جديدة في دراسة الواقع السياسي " New Aspects of Politics " الصادر سنة 1925، والكتاب في جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي وذلك على أثر

---

(1) المرجع السابق، ص 137، وص 138.

(2) راجع في هذا الصدد :

Bently, Arthur, F., Op.Cit., PP. 175-199.

وانظر أيضاً هنا : حسن صعب، المرجع السابق، ص 60، 61 ومن ص 188 إلى ص 190.

وأيضاً : د. حامد ربيع، نظرية التطور السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، ص 29. وأيضاً

د. محمد طه بنوي، المرجع السابق، ص 138.

إضفاء تلك النظرة في علم الاجتماع. كما دعا " ماريام " إلى استخدام أدوات جديدة في التحليل السياسي وبالذات الإحصاء كأداة هامة للدراسات الإمبريقية (الاختبارية) التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة وعلى نحو ما أشرنا من قبل. كما ركز " ماريام " على الحكم كعملية وعلى دراسة جماعات المصالح حيث أصبحت تلك الجماعات موضع اهتمام بالغ في هذه الدراسات<sup>(1)</sup>.

وفي الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم " هارولد لازويل: Harold Lasswell " في مؤلفه " Power and Personality " محاولة لإضفاء نظرة سيكولوجية أيضاً في مجال الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لعلم السياسة، ونظراً لاهتمامه الشديد بالتحليل السيكولوجي للظواهر السياسية يعتبر " لازويل " همزة الوصل بين السلوكين المتقدمين (كبنقلي وماريام) وبين السلوكين الذين جاءوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما قام " لازويل " بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشأن وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلاً كمياً حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجداول إحصائية لكنها لم تكن في إطار تحليلى واضح<sup>(2)</sup>.

وانطلاقاً مما سبق : فإن الدراسات التي بدأت منذ بدايات القرن العشرين وحتى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت كلها أفكاراً متناثرة متفرقة لم يقدر لها التكامل الفكري، فلم تتبلور تلك الدراسات وتتكامل إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لجهود التجريبيين الأمريكيين ساد الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية (وخاصة

---

(1) راجع في هذا الصدد : مقتطفات من كتاب ماريام المشار إليه سالفاً ضمن مرجع :

Eulau, Heinz. And others, Political Behavior, Op.Cit., PP. 24-31.

وانظر كذلك : د. حامد ربيع : المرجع السابق، ص 30، وكذلك : د. فاروق يوسف، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، 1990، ص 30.

(2) انظر في هذا الصدد: مقتطفات من مؤلف "هارولد لازويل" المشار إليه هنا ضمن مرجع :

Eulau, Heinz, and others, Op.Cit., PP. 90-1003.

العلوم الاجتماعية الأساسية : علم الاجتماع وعلم النفس وعلم  
الانثروبولوجي) حيث تأثر علماء السياسة التجريبيون بذلك فانجرفوا مع ذلك  
التيار الذي ساد كل العلوم الاجتماعية وذلك كله كمحاولة لتكامل العلوم  
الاجتماعية وتجميعها كلها في علم واحد هو علم المجتمع<sup>(1)</sup>.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت في دهاليز الكونجرس  
الأمريكي فكرة مساعدة البحوث والدراسات الإنسانية، فقد كان أعضاء  
الكونجرس يرون في عبارة "علم المجتمع: Social Science" إحياءً بفكرة  
"الاشتراكية: Socialism"، ولإبعاد تلك الشبهة جاءت عبارة "العلوم  
السلوكية: Behavioral Sciences" كتسمية لكل من علم الاجتماع وعلم  
النفس وعلم الانثروبولوجي، وفي نفس الوقت كانت منظمة "فورد" تعيد  
تنظيمها الداخلي وقد قررت أن تخصص إحدى وحداتها لتشجيع وتنمية التطور  
العلمي للدراسات الاجتماعية (بما فيها السياسية) فلم تجد خيراً من تلك  
التسمية "علوم سلوكية" لتضيفها على تلك الوحدة التي أسمتها وحدة "العلوم  
السلوكية"<sup>(2)</sup>.

هذا ولقد كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على النمو السريع للاتجاه  
السلوكي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال الدراسات السياسية  
بصفة خاصة ومنها الجهود العظيمة لمدرسة "شيكاغو" السياسية قبل الحرب  
العالمية الثانية والتي تضاغت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك وصول عدد  
غير قليل من علماء السياسة إلى المناصب السياسية في الولايات المتحدة  
الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. كما كانت هناك عوامل أخرى أعطت  
دفعة قوية للاتجاه السلوكي في مجال العلوم الاجتماعية (والدراسات  
السياسية) وهي تتمثل في : هجرة عدد كبير من العلماء الأوروبيين (وبخاصة

---

(1) انظر في هذا الشأن : د. أحمد بنر، المرجع السابق، ص 38، وأيضاً : د. كمال المنوفي، مقدمة  
في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 13.

(2) انظر : د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق، ص 26، ص 27.

الألمان) إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات ممن كانت لهم اهتمامات واسعة بعلم الاجتماع وفي مجال الدراسات السياسية بالذات ركزوا على الاهتمام بالدراسات السوسولوجية. هذا إلى جانب نمو تقنيات البحث الاجتماعي بصفة عامة حيث أضافت إلى أدوات التحليل أدوات تحليل كمية دعمها التقدم التكنولوجي البالغ بعد الحرب العالمية الثانية. كما لا ننفل هنا الإشارة إلى ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من آثار على تصورات المعنيين بالدراسات الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة من الاتجاه إلى الواقع ومحاولة جعل تلك الدراسات أكثر علمية بالبحث في دوافع وأحاسيس الأفراد بل والدوافع القومية للشعوب التي كانت من وراء ظاهرة الحرب<sup>(1)</sup>.

ولقد كانت هذه الاعتبارات من وراء تبلور ملامح الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفي الدراسات السياسية بصفة خاصة في الغرب. ولقد تأكد هذا الاتجاه وتبلورت حدوده ومعالمه في التحليل السياسي في الخمسينات وحتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

### أهداف الاتجاه السلوكي :

وبصدد أهداف الاتجاه السلوكي نستطيع أن نجعلها هنا فيما يلي:

---

(1) وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم الدوافع التي كانت من وراء اهتمام الأمريكيين بالذات بالدراسات السلوكية هي كون المجتمع الأمريكي يقوم على جماعات من أصول متباينة ثقافياً واجتماعياً وعرقياً.. إلخ، ومن ثم جاءت ضرورة الاهتمام بدراسة سلوك هذه الجماعات المختلفة وكيفية انصهارها في المجتمع الأمريكي. هذا إلى جانب تزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربي (الليبرالي) بعد الحرب العالمية الثانية وذلك في مواجهة المعسكر الشرقي آنذاك، ولقد مكنت الظروف الدولية أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها الدولي على كثير من الدول وأدى ذلك بدوره إلى الاهتمام بدراسة سلوك ودوافع شعوب تلك الدول، انظر في هذا الصدد : د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مرجع سابق، ص 5 وص 10، وص 15، وص 16، وأيضاً د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 38.

أولاً : أنه اتجاه جاء لكي يستهدف بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وذلك في مواجهة النظرية الماركسية، وهنا يقول الدكتور محمد طه بدوى " إن مدرسة ما- فى الغرب- من قبل الماركسية لم تستطع أن تقدم " نظرية عامة" للحياة الاجتماعية، فمن قبل "ماركس" استطاع "مونتسكيو" -مثلاً- أن يقدم نظرية جزئية فى هذا المجال (نظريته عن الفصل بين السلطات) كما استطاع آدم سميث أن يقدم نظريته الجزئية عن الاقتصاد، ولكن أحداً من قبل ماركس لم يقدم هناك نظرية شاملة للحياة الاجتماعية قاطبة، وكل ذلك بتحفظ من جانبنا فى شأن النظرية الماركسية، قوامه أنه رغم ادعائها الارتباط النهائى بالمنهج العلمى، فإن الموضوعية تنقصها فى بدايتها وفى نتائجها...، وأما ما يقال عن نظرية غربية شاملة للحياة الاجتماعية على أساس سيكولوجى- أى " نظرية سيكولوجية" تفسر الظواهر الاجتماعية ارتكازاً إلى فكرة أن الحياة الاجتماعية ليست إلا مجموعة من أفعال إنسانية متفاعلة وتحكمها دوافع وأحاسيس، فحقيقتها أن ثمة اتجاهات غربية يتزعمها الأنجلوسكسون عامة والأمريكيون خاصة تعنى بتفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً سلوكياً " Behaviorist " ولكنها لا ترتبط حتى وقتنا هذا بنظرية عامة شاملة مجمع عليها هناك ولتتخذ أداة لتفسير أحداث الحياة الاجتماعية وظواهرها قاطبة<sup>(1)</sup>.

ومما لا شك فيه أن الاتجاه السلوكى اتجاه ليبرالى يرتبط بالدرجة الأولى بالقيم الليبرالية فأصحاب هذا الاتجاه (وهم فى غالبيتهم من الولايات المتحدة الأمريكية "كايستن" و"الموند" ..إلخ) فى تقديمهم للنماذج النظرية المعاصرة قد صوروا فروضها من الواقع الأمريكى ويدعون بأنها نماذج عامة صالحة لتفسير الحياة السياسية فى أى مجتمع معاصر، فإلى جانب أن ذلك مرفوض علمياً فهو دفاع عن الإيديولوجية الليبرالية ودعاية لها، بل إن " إيستن Easton " وهو من أبرز دعاة هذا الاتجاه، لم يتردد حتى فى الفترة

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص 16، وص 17.



التي عرفت باتجاه "ما بعد السلوكية" : **Post Behavioralism** في الدعوة إلى بذل الجهد لحماية القيم الإنسانية المتحضرة<sup>(1)</sup>. وذلك كله رغم إدعاء السلوكيين بأنهم يتحررون من القيم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.

**ثانياً** : أنه تيار جاء في مواجهة التحليل التقليدي (النمطي) الذي يفترض - من وجهة نظر أصحاب الاتجاه السلوكي - ثبات طبيعة الإنسان وينتهي إلى تصوير نظم الحكم الصالحة تبعاً لذلك. أما أصحاب الاتجاه السلوكي فهم يؤكدون على اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لتباين الطباع البشرية، ومن ثم يهتمون بالجانب الديناميكي من عالم السياسة وليس الجانب الاستاتيكي. وبعبارة أخرى فهم يبحثون عن بديل للتصورات الذاتية، وعن المزيد من الديناميكية التي تتمثل في دراسة النشاطات السياسية (ورغم ذلك فهم ينتهون إلى وضع السلوك الإنساني في قوالب جامدة واجبة الاتباع ومن ثم افتراض ثبات السلوك الإنساني - كما سيأتي). من هنا فأصحاب الاتجاه السلوكي وفي مقدمتهم : **David Easton, Robert Dahl, Heinz Eulau, David Truman** يرفضون المناهج الفلسفية والقانونية التي سيطرت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية، ويرفضون تبعاً لذلك مفهوم "الدولة" كمنطلق للدراسات السياسية ونقطة ارتكاز لها، وينطلقون من مفهوم "القوة" كمحور لكل الدراسات السياسية (على نحو ما سلف)، وتبعاً لذلك ينطلقون في تحليلهم للحياة السياسية على أنها مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) تمارس نشاطات سياسية، وهذه النشاطات تحركها دوافع وأحاسيس. وأن عالم السياسة الدولي هو عالم الصراع من أجل القوة، وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب. هذا وإذا أردنا منذ البداية هنا أن نحدد نطاقاً لدراسة الاتجاه السلوكي، أو أن نسأل عن طبيعة هذا الاتجاه، وتوجهنا بذلك التساؤل إلى أصحاب هذا الاتجاه، فإن أئمة هذا الاتجاه في الغرب أمثال : دافيد إيستن ،

(1) انظر : Varma. S.P., Op.Cit., P. 100

وزوبرت دال"، و "هانز إيلو" قد أجابوا على هذا التساؤل من ثانياً توضيح الجوانب التي لا يشملها الاتجاه كالتأمل الفلسفي والدراسات التاريخية والقانونية والاعتبارات الأخلاقية<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن الاتجاه السلوكي قد استهدف به أصحابه أن يكون اتجاهاً في مواجهة التحليل التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه قد جاء لتطوير الدراسات الاختبارية الصرفة (الدراسات الأمبريقية) التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1920 إلى سنة 1960 (على نحو ما سلف)، وذلك لوضع الدراسات السياسية في إطار تحليل أشمل نحو الوصول إلى نظرية عامة شاملة (كما يدعون)<sup>(2)</sup>.

**ثالثاً:** أنه اتجاه جاء لكي يلطف من معالجة المنهج العلمي التجريبي لقيم، فالمنهج العلمي التجريبي قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير، والملاحظة هنا لا تنصرف على الظواهر السياسية في جملتها بل الظواهر الحسية منها، وهي قليلة، ومن ثم ينحصر نطاقه في إطار ضيق. ذلك أن الظواهر السياسية في غالبيتها هي ظواهر قيمية (كيفية) تمثل القيم بالنسبة لها المحرك الرئيسي، فالقيم هي التي تحكم النشاطات السياسية للأفراد من ناحية، وهي الأساس الذي تقوم عليه النظم السياسية المعاصرة من ناحية أخرى. من هنا تراكمت النظرة السلوكية على المنهج العلمي التجريبي ليصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً، ولكي يكون ذلك من أجل تلطيف معالجة المنهج العلمي لقيم. فالمنهج التجريبي السلوكي حين يدرس واقعاً معيناً لا يفصل نهائياً بين دراسة هذا الواقع وبين دراسة القيم (التي هي من شأن المنهج الفلسفي) حيث تتم دراسة الواقع بكل جوانبه بما فيها القيم كجزء من هذا الواقع، على نحو ما سيأتي.

---

(1) انظر في هذا الشأن : د. محمد طه بنوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 139، ص 319،

وأيضاً : د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 38

(2) انظر في هذا الصدد : د. محمد طه بنوي، المرجع السابق، ص 248.

## البحث الثاني

### أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر

ونشير هنا منذ البداية إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا ثورة علمية يسمونها "بالثورة السلوكية : Behavioral Revolution"، وهي بهذا المعنى لها وجهان أولهما: منهجى والثانى: تكنولوجى، فهى ثورة منهجية-من وجهة نظرهم- فى التحليل السياسى المعاصر أحدثت فيه تغييراً جذرياً فى المادة والمنهج وأدوات التحليل، وساعد على ذلك التطور التكنولوجى المذهل (الوجه الثانى للثورة السلوكية) فى أدوات البحث. وهنا يقول "دال" عن الاتجاه السلوكى بأنه ليس تيار احتجاج داخلى علم السياسة (بمنهجه التجريبي) بل هو مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة وهو بذلك يشارك عدداً من علماء السياسة فى عدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدى، ويذهب "دال" أيضاً إلى أن الاتجاه السلوكى قد جاء لجعل الدراسات السياسية أكثر علمية، ويشاركه فى هذا "ديفيد ترومان : David Truman" بشأن الاهتمام بتحليل الظواهر السياسية على أساس من السلوك القابل للملاحظة. ويرى "ترومان" أخذ طريق وسط بين السلوكيين الذين يبالغون فى التحليل الكمي والصيغ الرياضية وبين أصحاب المنهج التقليدى الذين يهتمون بالأساس بالقيم. فبالنسبة للتحليل الكمي دعا "ترومان" إلى قيام علم السياسة على أسس كمية، إلى جانب استخدام التاريخ كأداة للملاحظة، وقال بأنه لا إلغاء تام بالنسبة للقيم فهى عامل محدد للسلوك السياسى، ولقد عبّر "دال" عن اتفاقه التام مع "ترومان" فى هذا الشأن. وجملة القول هنا فإن أصحاب الاتجاه السلوكى يلتقون على أن هذا الاتجاه قد أحدث تغييراً جذرياً فى التحليل السياسى المعاصر من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل<sup>(1)</sup>.

(1) راجع فى هذا الصدد : Varma, S.P., Op. Cit. PP. 78-83.

وانظر أيضاً : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 14، ص 17.

وهنا يقدم " ديفيد إيستن " فى كتابه "تحو إطار عمل للتحليل السياسى :  
A Framework for Political Analysis " تحديداً لمعالم وأبعاد الاتجاه  
السلوكى فى التحليل السياسى، نصنفها هنا من حيث المادة والمنهج وأدوات  
التحليل<sup>(1)</sup>.

أولاً : من حيث المنهج :

وهنا نشير إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكى " Behavioral  
Persuasion " وإن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن  
اتجاههم فى حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمى التجريبي، وكل ما  
قدمه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العظمية بصدد إجراءات المنهج  
التجريبي من ملاحظة وتصوير الفروض وتجريبها لالتهاء إلى التفسير بصدد  
الواقع السياسى المستهدف. فهم يبدعون بدراسة السلوك الفطى الذى يقبل  
الملاحظة ثم يقومون بتصوير الفروض على أساس أن الفرض يحدد لديهم  
العلاقة بين عاملين أو أكثر، وتصوير الفرض - عندهم - يقتضى قدراً كبيراً  
من الاهتمام بجمع وتحليل البيانات التى تتعلق بموضوع المادة المستهدفة،  
ويتم تحليلها بوسائل بالغة الدقة وذلك بهدف التحقق من صحة الفروض - أى  
بهدف اختبار الفروض، ثم بعد إثبات صحة هذه الفروض تصبح فروضاً  
علمية ولكى تستخدم بعد ذلك ليس فقط لفهم وتفسير الواقع المستهدف بل  
والتنبؤ بشأنه. ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن العلاقات الارتباطية بين  
المتغيرات مع افتراض أن النتائج التى خلص إليها باحث معين لابد وأن يصل  
إليها باحث آخر إذا استخدم نفس الإجراءات ونفس البيانات.

وهنا يلتقى أصحاب الاتجاه السلوكى على ما يعبرون عنه بـ :

"التحقق : Verification"، فعندهم أن المعرفة العظمية لابد أن تتكون من

(1) راجع بصدد أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى المعاصر :

- Easton, David, A Framework for Political Analysis, Prentice-Hall, Inc.  
Englewood Cliffs, New Jersey, 1965, PP. 6-8.  
- Varma, S.P. Op.Cit., PP. 83-92.

فروض تخضع لاختبارات تجريبية حيث لا يعرف العلم المسلمات بل يعرف الفروض القابلة للتحقق الاختباري وأن يكون هذا التحقق مبنياً على ملاحظات من الواقع، وهنا يؤكد السلوكيون على أن علم السياسة السلوكي يهتم أساساً بالسلوك القابل للملاحظة وأن التفسير الذي ينتهون إليه يكون بتحليل السلوك القابل للملاحظة مع عدم إغفال دور الدوافع والأحاسيس التي من وراء هذا السلوك السياسي والذي يشكل لديهم العمود الفقري لتحليل عالم السياسة.

وهكذا يلتقي أصحاب الاتجاه السلوكي على تدعيم تحليلهم لعالم السياسة من ثانياً نماذجهم النظرية بالملاحظة العلمية ثم تصوير الفروض ثم تجريبها ثم الانتهاء إلى التفسير والتعميم. والتعميم-عندهم- لا يصبح قانوناً (علمياً) إلا إذا كان مبنياً على دراسات جادة قام بها أكثر من باحث باستخدام نفس الإجراءات والبيانات على مدى فترات زمنية متباينة. فالهدف إذن الانتهاء إلى قوانين علمية بشأن السلوك السياسي (القطي). بل واستخدام هذه القوانين هذه القوانين العلمية في التنبؤ بالسلوك، ومن ثم فإن جمع المعلومات (البيانات) بالطرق الأكثر تقدماً تجعلها مطومات علمية موثوقاً بها ويمكن على أساسها تفسير الأحداث السياسية مع إمكانية التنبؤ باحتمال ما سيحدث بشأنها.

### ثانياً : من حيث المادة :

إن الاتجاه السلوكي (على نحو ما سلف) يحلل بالأساس النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم فهو لا يهتم بتحليل الظواهر السياسية. وتبعاً لذلك فالسلوكيون لا يعنون-مثلاً- بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة-أى النشاطات المنبعثة عنها من جانب الحاكمين (إصدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال لقرارات الحاكمين)، أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التي ينظر لها كجماعة من الجماعات المتفاعلة في الحياة السياسية (على نحو ما أوضح "بنتلي" من قبل) حيث لا تمييز بين النشاطات السياسية الرسمية واللا رسمية.

وهكذا فإن مادة المعرفة السياسية تتمثل لدى السلوكيين فى النشاطات السياسية، والسلوكيون عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على أمور خمسة :

**أولها :** التوسع فى دراسة تأثير النشاطات الاجتماعية (الاقتصادية - الثقافية...) على النشاطات السياسية كجزء من النشاطات الإنسانية، ومن ثم دراسة للنشاطات السياسية بصورة أشمل وأعمق، وهو ما يعبر عنه السلوكيون " بالتكامل : Integration ". ذلك أن الإنسان كائن اجتماعى بطبعه، وإن كانت هناك حدود فاصلة اليوم فى الدراسات الاجتماعية بين الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها إلا أنه لا يمكن فهم النشاط السياسى بصورة أعمق دون وضعه فى سياق النشاط الإنسانى ككل حيث يوجد تداخل وتشابك بين هذه الأنشطة الإنسانية، وفى النهاية فإن هذه الأنشطة مصدرها واحد هو الإنسان.

**من هنا :** فإن دراسة النشاطات السياسية كمادة للمعرفة السياسية لدى السلوكيين يقتضى منهم دراسة النشاطات الاجتماعية الأخرى للوصول إلى الخصائص العامة للنشاطات السياسية ومن ثم للوصول إلى حقيقة هذه النشاطات السياسية.

**ثانيهما :** أن النشاطات السياسية (للأفراد والجماعات) تسير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية، وهذا ما يعبر عنه السلوكيون بالانتظام " Regularity " حيث يرون وجود تشابه ملحوظ فى النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم يكون التعبير عن ذلك الانتظام فى صورة قوانين علمية قادرة ليس فقط على تفسير الواقع السياسى بل والتوقع بشأنه. فمثلاً بصدد النشاط الانتخابى يرون أنه يسير على انتظام، بنفس الطريقة لنفس الشخص أو الحزب السياسى خلال انتخابات متتالية، ومن ثم تظهر أنماط متشابهة للنشاط السياسى يمكن ملاحظتها بين متغيرين منعزلين، مثلاً عند ربط هذه الأنماط السلوكية المتشابهة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

كمتغيرين منعزلين يسهل التعرف عليها. وهكذا ينتهون إلى القول بوجود انتظام للنشاط السياسي يؤدي إلى تفسير الواقع السياسي والتنبؤ به. إن هذا الانتظام الذي يعبرون عنه في صورة قوانين علمية لهو خطوة-عندهم- نحو علمية الدراسات السياسية وإن كانت ليست بنفس الدرجة التي في العلوم الطبيعية. وهذا الأمر هو الذي جعل السلوكيين يتخلون عن الدراسات الوصفية (الإمبريقية) ويتجهون إلى الدراسات التحليلية لعالم السياسة<sup>(1)</sup>.

ونشير هنا إلى أن السلوكيين أنفسهم يسلمون بصعوبة تلك الدراسة العلمية للنشاطات السياسية ومع ذلك فهم لا يقرون باستحالتها. فيقولون بأن النشاطات الإنسانية (بما فيها السياسية) وإن كانت معقدة إلا أنها تقبل الخضوع للتجريب، ويضربون على ذلك مثلاً بعلم الكيمياء فرغم تعقد موضوعه ووجود كثير من ظواهره لم يتم الكشف عنها إلا أن النتائج التي توصل إليها الكيميائيون المعاصرون تبدو مستحيلة في نظر الكيميائيين الأوائل، وترتيباً على ذلك وعلى ضوء حداثة الدراسة العلمية في مجال السياسة يقول السلوكيون أنه لا يوجد سبب منطقي للامتناع عن المعالجة العلمية للنشاطات السياسية رغم صعوبة ذلك الأمر. بل ويذهبون إلى تدعيم ذلك بأنه على الرغم من تباين نشاط الأفراد والجماعات وأن الإنسان حر في اختيار تصرفاته إلا أن هذا الاختيار لا يمارس بشكل عشوائي. ذلك أن الواقع (أي واقع المجتمعات الليبرالية) يثبت أن الإنسان يسعى سعياً حثيثاً لتنظيم أنماط حياته، وبالتالي يمكن تناول ومعالجة أنماط معينة من النشاطات الإنسانية. ولئن عجز الباحثون عن إثبات علاقات سببية في هذه الأنماط إلا أن سعيهم في سبيل هذا التحقق من وجودها جدير بتعميق وإثراء فهم النشاطات الإنسانية.

---

(1) انظر هنا : د. حسن صعب، المرجع السابق، ص 228.

**ثالثها :** أن أصحاب الاتجاه السلوكي وهم يحلون النشاطات السياسية للأفراد والجماعات يفصلون بين "القيم Values" و"بين الأحداث: Facts" فصلاً نهائياً على أساس أن القيم تقع في إطار ما يجب أن يكون عليه عالم السياسة، وأن الأحداث تقع في إطار ما هو كائن بالفعل في عالم السياسة. ومن ثم يجب التمييز بينهما عند التحليل، وتبعاً لذلك التمييز يؤكدون على ضرورة تحرر الباحث من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية<sup>(1)</sup>. والسلوكيون رغم أنهم لا ينكرون هنا تأثير القيم على ملاحظات الباحثين منهم إلا أنهم لا يقرون بأن ذلك يحول بينهم وبين الدراسة العلمية. ويضعون تحفظاً في هذا الصدد يتمثل في محاولة الباحثين السلوكيين تقليل هذا التأثير للقيم على دراستهم إلى أدنى حد ممكن، وهم يفترضون هنا أن باحثاً ما عند فحصه للنتائج التي توصل لها باحث آخر يكتشف الانحراف القيمي ويصححه، ويساعده على ذلك استخدام أساليب كمية يتم بها الكشف عن الانحراف القيمي إذا لم تتخذ احتياطات كافية من الباحثين السابقين لإبعاد تلك القيم (الذاتية) عن بحوثهم. كما أنهم يرون أن التعميم لا يصبح قانوناً (علمياً) (على نحو ما سلف) إلا إذا كان مرتكزاً إلى دراسات موضوعية قام بها أكثر من باحث وباستخدام مجموعات متماثلة من البيانات وعلى مدى فترات زمنية متباينة. وكل ذلك يؤدي في النهاية لجعل الدراسات السلوكية في مجال السياسة متحررة من القيم (بالمعنى المتقدم).

**رابعها :** أن أصحاب الاتجاه السلوكي في دراستهم للنشاطات السياسية، وابتعادهم عن مشكلات مجتمعهم (على نحو ما سيأتي) يصرون على الارتباط بما يسمونه "بالعلم البحت: Pure Science" والذي يعنى

---

(1) وهذا لا يعنى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرفضون معالجة القيم تماماً. ذلك أن الاتجاه السلوكي قد راح يعالج القيم كجزء من الواقع بدلاً من أن يرفضها تماماً كما كان الحال لدى التجريبيين (النظريين)، وكما سيأتي تفصيلاً عند تقويم الاتجاه السلوكي في هذه النقطة بالذات، أما المقصود هنا بالتحرر من القيم فهو مجرد الباحثين من قيمهم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.



بالكشف عن الحقائق لذاتها ودون السعى إلى وضع سياسات تهدف إلى حل مشكلات المجتمع على ضوء هذه الحقائق البحثية. فهم يعطون أهمية بالغة على العلم البحث ويقنعون به حتى ولو لم يمكن تطبيقه على مشكلات المجتمع الآتية لحلها. فهو وحده-لديهم- الذى يوفر الأساس لاستغلال هذه الحقائق البحثية التى يكشف عنها لحل مشكلات المجتمع المتجددة. وعلم السياسة التجريبي السلوكى على ذلك النحو هو مجموعة الإجراءات المنهجية التى يسعى بها الباحثون إلى الكشف عن حقيقة الواقع السياسى دون الذهاب إلى ما وراء ذلك وهو لذلك " علم بحث".

خامسها : أن أصحاب الاتجاه السلوكى عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على كون الفرد والجماعة يمثلان معاً وحدة التحليل، فنشاطات الفرد والجماعة إذن هى وحدة التحليل السلوكى. بافتراض أن جوهر السياسة فى الإنسان، والذى هو جوهر النشاطات السياسية ليس بعيداً عن الجماعة كوحدة للتحليل، ومن ثم إضافة دراسة نشاطات الفرد إلى جانب دراسة نشاطات الجماعات، وفى هذا -عندهم- توسعة لدراسة النشاطات السياسية، حيث لا تنفصل نشاطات هذه الجماعات معاً عن نشاطات أعضائها. ومن هنا فهم يطلون نشاطات الأفراد والجماعات بعد أن كانت الجماعة هى محور التحليل (وحدة التحليل المستخدمة لدى التجريبيين التقليديين). وهكذا ينتقل محور جمع المعلومات لدى أصحاب الاتجاه السلوكى من الجماعة (حسب تحليل " بنتلى " ) إلى الفرد والجماعة، على أساس أن الجماعة تؤثر على سلوك أعضائها. وعلى أساس أن الفرد هو الناخب والقائد وهو عضو فى جماعة مصلحة ...إلخ.

ثالثاً : من حيث أدوات التحليل :

وبصدد أدوات التحليل فإن أصحاب الاتجاه السلوكى لا يقفون فى تحليلهم لعالم السياسة عند أدوات التحليل الذهنية (من مفاهيم ونماذج ونظريات) وإنما تجاوزوا ذلك إلى استخدام أدوات بحثية (تقنية) -أى إتباع

أساليب وأدوات بحث متطورة للخروج من التحليل النظرى البحت. فاتجهوا إلى استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية. حيث تستخدم الإحصاء-لديهم- كأداة لملاحظة الواقع وتجريبه، وتستخدم الرياضة كأداة للتعميم، وهم يهدفون بذلك الانتهاء إلى تفسير ذى درجة كبيرة من الدقة والوضوح.

وأصحاب الاتجاه السلوكى على ذلك النحو قد جمعوا بين استخدام الأدوات الذهنية والبحثية بدرجات متفاوتة فى الخمسينات والستينات، فالاهتمام من جانبهم بالواقع لم يجعلهم يغفلون التنظير، وبالتالي فهم يرون أنهم قد أحدثوا نوعاً من التزاوج بين التنظير، والبحث، فعندهم أن النظرية هى منطلق البحث، وأن نتائج البحوث تطور النظرية. وفى هذه الفترة انتشر التحليل البنائى الوظيفى والتحليل النسقى واستخدم فى بناء النماذج والنظريات، وانتشر كذلك التحليل الإحصائى والرياضى، إلى جانب صياغة الفروض القابلة للتجريب واستخدامها فى بناء النماذج النظرية بالذات.

هذا وبصدد استخدام أدوات التحليل الذهنية والبحثية فى التحليل السياسى يلتقى أصحاب الاتجاه السلوكى على أمرين :

**أولهما :** ما يعبرون عنه " بالانساق : Systematization " فالبحث- عندهم يجب أن يكون متسقاً- أى ذا أجزاء مترابطة ومتجانسة، وحتى يكون كذلك فلا بد أن يكون مبنياً على نظرية وموجهاً بها، فالنظرية (كبناء ذهنى)-عندهم- دون بحث هى نظرية سطحية، والبحث (كإجراء فعلى) دون نظرية لا قيمة له، ومن هنا يتضح ارتباط النظرية (العلمية) بالبحث الاختبارى. ذلك أنه بالبناء النظرى (النظرية) ترقى نتائج البحث الاختبارى إلى مستوى الفروض العلمية، وأنه بالبحث الاختبارى يتحقق من جديد صحة البناء النظرى بإعادة عرض فروضه على الواقع (وهذا هو مدلول عبارة " دائرية البحث العلمى" التى أشرنا إليها من قبل). من هنا ففروض النظرية يجب أن توضع على أساس الانساق فيما بينها إلى جانب أن تكون قابلة للاختبار، وكل ذلك للوصول بالنظرية إلى أن تخضع للتحليل الكمى، والانتهاى

إلى قوانين علمية تربط النشاطات السياسية بدقة كبيرة كما فى قوانين العلوم الطبيعية.

**ثانيهما:** أنهم يلتقون على إمكانية اللجوء إلى التحليل الكمي وهو ما يعبرون عنه بـ "Quantification"، كلما أمكن ذلك، فالتحليل الكمي يسعى بالبحث لجعله أكثر علمية ومن ثم يتفادى الأحكام الذاتية، ويرى أصحاب الاتجاه السلوكى أن طرق التحليل الكمي الدقيقة تجعلنا نصل إلى معرفة علمية ودقيقة، وللوصول إلى ذلك يجب أن تكون البيانات مقدرة بصورة كمية، كما يجب أن تترجم النتائج إلى بيانات كمية، وكل ذلك بافتراض أن أى وسيلة لجمع المعلومات قد تكون معرضة للأخطاء، وبالتالي فهم يؤكدون على إعادة تصحيح المعلومات ومن ثم الفروض على ضوء اكتشاف معلومات جديدة.

وفى هذا الصدد يستخدم أصحاب الاتجاه السلوكى أساليب فنية "Techniques"، حيث يستخدمون وسائل دقيقة لملاحظة وتسجيل النشاطات السياسية- وعلى حد قولهم كوسائل تساعد على تجميع المعلومات، ومن ثم تساهم فى التفسير، كالإحصاء والرياضة إلى جانب ما أتاحه الحاسب الآلى (الكمبيوتر) من إمكانيات هائلة لتخزين ومعالجة البيانات، إلى جانب استعارة أدوات أخرى من العلوم الاجتماعية كالمسح والملاحظة بالمشاركة وغيرها....، فمع اقتران استخدام هذه الأساليب فى جمع المادة باستخدام المعالجة الآلية للبيانات وإخضاعها للتحليل الكمي حدث- على حد قول السلوكيين- تقدم ضخم فى كم ونوعية الموضوعات التى تخضع للبحث التجريبي.

وفى عقد الستينات (بالذات) من القرن العشرين ازداد استخدام هذه الأدوات الفنية إلى الدرجة التى انقسم فيها السلوكيون إلى مدرستين: أولاهما: مدرسة سلوكية نظرية، وهى مدرسة تركز على استخدام أدوات التحليل الذهنية مع استخدام أقل للتحليل الكمي. والأخرى مدرسة سلوكية

عملية تركز على استخدام الأساليب الكمية إلى الدرجة التي جعلتهم يهملون دراسة موضوع النظرية السياسية ذاته ويهتمون بقضايا فرعية، حتى أن المدرسة الأولى اتهمت الثانية في نهاية الستينات بأنها تهتم بموضوعات هامشية تافهة تتناسب مع أدوات عبثها وذلك بسبب تركيز المدرسة السلوكية العملية على استخلاص الخصائص المنتظمة من السلوك الإنساني دون غيرها باستخدام أدوات التحليل الكمي<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع هنا بصدد أدوات التحليل المستخدمة لدى السلوكيين:

Varma, S.P., Op. Cit., PP. 96-97.

## المبحث الثالث

### " اتجاه ما بعد السلوكية : Post-Behavioralism "

مما تقدم يتبين أن علماء السياسة المعاصرون قد ساروا في دراساتهم (السلوكية) في نفس الاتجاه مع العلوم الاجتماعية الأخرى وبالذات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وكل ذلك من أجل دفع علم السياسة لكي يكون أكثر علمية في منهجه وأدواته. ولكن الذي حدث في نهاية الستينات من القرن الماضي أن السلوكيين انقسموا على أنفسهم إلى سلوكيين نظريين وعلميين (على نحو ما سلف)، وإلى حد قول " أيسستن " : " إنه لم يكن هناك اتفاق في التحليل السياسي على المادة والمنهج " ، هذا إلى جانب التباين في أدوات التحليل من أدوات ذهنية إلى أدوات فنية والتركيز على تلك الأدوات أكثر من موضوع التحليل ذاته حيث كثرت الدراسات السلوكية في الجوانب الفرعية لعالم السياسة، وأصبحت الدراسات التي تهتم بدراسة عالم السياسة الوطني (أو الدولي) في جملته ضئيلة.

ورغم كل هذه الدراسات السياسية السلوكية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إلا أن إسهامها في مجال علمية الدراسات السياسية كان ضعيفاً حيث لم يستطع هذا الاتجاه أن يكون كياناً قائماً مستقلاً بذاته في فهم وتفسير عالم السياسة، وهذه الأدوات الفنية المستخدمة من جانب أصحابه قد تصلح لتحليل وفهم أجزاء أو علاقات بين الأجزاء في عالم السياسة، لكنها غير كافية لفهم حقائق هذا العالم في جملته. كذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه قد راحوا يستعيرون مفاهيم جاهزة من علوم اجتماعية أخرى مما أفقد علم السياسة ذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى أوجدوا نوعاً من عدم التمييز بين مادة علم السياسة ومادة العلوم الاجتماعية

الأخرى، مما جعل بعض علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث في علم السياسة في فترة ظهور السلوكية.

وإزاء كل هذا حدثت ردة للسلوكية بدأت بنهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، وجاء اتجاه توفيقى بين مدرستى السلوكية النظرية والسلوكية العملية، ولقد جاءت هذه الردة لإدراك السلوكيين بقصور اتجاههم السلوكى. وهذا الاتجاه التوفيقى أو تلك الردة التى جاءت لتقويم الاتجاه السلوكى وتجميع السلوكيين على كلمة سواء، هى ما عرفت باسم : "اتجاه ما بعد السلوكية : Post-Behavioralism". وجوهر هذا الاتجاه يتمثل فى ضرورة تحول البحث فى مجال السياسة إلى موضوعات ومشاكل أكثر أهمية من ناحية، ومن ناحية أخرى أخذ القيم بعين الاعتبار فى تحليل عالم السياسة، فنظراً لأن الموضوعات التى كان يتناولها الاتجاه السلوكى ذات أهمية محدودة فقد أخفق السلوكيون فى التنبؤ بحالة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى<sup>(1)</sup> التى تعرض لها المجتمع الأمريكى خلال عقد الستينات من القرن العشرين، أو حتى فى المساعدة على تجاوز هذه الحالة، ومن ثم كان مطلوباً من السلوكيين التخلّى عن العلم البحث والاتجاه إلى العلم النفعى - أى تطويع الحقائق التى ينتهى إليها العلم البحث لخدمة المجتمع، وبما يؤدى ذلك لمواجهة مشاكل المجتمع وخلق واقع سياسى واجتماعى أفضل، بالإضافة إلى أن كل ذلك لا يحدث بمعزل عن القيم التى تحكم المجتمع وتوجهه تطوره. من هنا فإن إخفاق السلوكيين فى الوصول إلى دراسة أكثر دقة وأكثر علمية لعالم السياسة، وإخفاقهم فى التصدى لمشكلات مجتمعهم قد مهد لاتجاه ما بعد السلوكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاه ما بعد السلوكية ليس إنكاراً لما حققه الاتجاه السلوكى فى فترة الخمسينات

---

(1) ففى الوقت الذى كان العالم من حولهم يواجه أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية حادة كانوا هم يعيشون فى أبراج عالية منسجلين بمشاكل الاتزان والاستقرار المجتمعى المغالى فيه، وكل ذلك باستخدام أساليب كمية.

والستينات من القرن العشرين، بل هو محاولة للاتجاه بالدراسات السياسية إلى آفاق جديدة نحو العلمية. وهذا الاتجاه الجديد الذى بدأ من نهاية الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، يؤكد أصحابه (وهم فى غالبيتهم أصحاب الاتجاه السلوكى) على وضع أسس جديدة لتحليل عالم السياسة تلام طبيعته، وهذا ما عبر عنه : إيستن " بعقيدة الملاءمة : Credo of Relevance "، وتتمثل تلك الأسس فيما يلى :

**أولاً :** الالتزام بالعلم التجريبي فى مادته ومنهجه من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير الأدوات التحليلية لدراسة الواقع السياسى مع إضفاء النظرة السلوكية على المنهج العلمى التجريبي.

**ثانياً :** وضع هدف أسمى لعلم السياسة وهو خدمة، المجتمع، وعليه يجب التخلّى عن العلم البحت والاتجاه إلى العلم النفعى الذى يخدم المجتمع.

وفيما يلى تفصيل لهذين الأساسين :

**أولاً :** الالتزام بالعلم التجريبي مع إضفاء النظرة السلوكية :

ويتم ذلك بالتأكيد على أمور ثلاثة لدى أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية:

**أولها :** أن مادة التحليل السياسى المعاصر هى النشاطات والظواهر السياسية، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة فلا بد أولاً من تحليل نشاطاته وظواهره أو الكشف عن علاقات الارتباط أو التوافق بينها، وذلك كله بصدد مشكلات المجتمع السياسية الهامة، ثم البحث بعد ذلك عن أدوات البحث الملائمة. وبالنسبة للقيم: فعند تحليل مادة عالم السياسة لا ينبغي إنكار دور القيم كلية، بل التأكيد على أهمية القيم التى تلعب دوراً هاماً فى عالم السياسة، ويلاحظ هنا أن هذا ليس اعترافاً كلياً بالقيم (من جانب أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية) بل اعترافاً جزئياً، حيث تدرس القيم كجزء من الواقع السياسى أيضاً.

**ثانيها :** أن منهج التحليل السياسي المعاصر هو المنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته إلى جانب تراكم النظرة السلوكية عليه، حيث تعنى تلك النظرة بتحليل نشاطات الأفراد والجماعات فى الحياة السياسية ودونما تمييز بين الرسمى واللا رسمى منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلى لكل منها فى رسم السياسات العامة لمجتمعها. من هنا فالتفسير العلمى الأوحد للتباين فى سلوكيات الحياة السياسية فى المجتمعات المختلفة لا يتم إلا من ثنائيا هذه النظرة السلوكية المتراكمة على المنهج العلمى التجريبي (وعلى نحو ما تقدم)<sup>(1)</sup>.

**ثالثها :** التأكيد على مدى ملائمة أدوات البحث للمادة المستهدفة، فالمهم التركيز على تحليل مادة علم السياسة ثم البحث بعد ذلك عن الأدوات المناسبة، ومن ثم فعد تحليل عالم السياسة ليس المهم استخدام أدوات بحثية متقدمة، فالأهم هو تحديد ما الذى سيحلل أولاً؟.

**ثانياً :** تحليل أهداف علم السياسة التجريبي :

ومعنى تحديد أهداف لعلم السياسة التجريبي (السلوكى) أى ربط كل دراساته بالإيديولوجية الليبرالية وفى هذا الصدد يقول " إيستن " :

**أولاً :** أنه بصدد تركيز أصحاب الاتجاه السلوكى (والذى هو واحد منهم) على تحليل عالم السياسة من أجل الوصول إلى صيغ مجردة، فهم بهذا انفصلوا تماماً عن عالمهم الخارجى، فالعالم الغربى فى الستينات من القرن العشرين كان يعيش صراعاً اجتماعياً متزايداً رغم ثرواته المادية الهائلة، فإن لم تكن مسئولية علماء السياسة الوصول إلى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وحل مشاكله، فما هى فائدة التجريد وفائدة الدراسات السياسية؟. من هنا :  
جاء ما يسمى " بطوم السياسات : Policy Sciences " والتي تعنى تطويع الحقائق التى يكشف عنها علم السياسة (البحث) لخدمة المجتمع. إنها فكرة

(1) راجع بصدد التعريف بالنظرة السلوكية، د. محمد طه بنوى، المرجع السابق، ص 321.



علم السياسة النفعي والتي ارتكز إليها " مورجانثو" في جعل العلاقات الدولية علماً نفعياً في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم أراد له أن يكون علماً كاشفاً عن حقائق البيئة الدولية لا لذاتها وإنما من أجل وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية في تحديدها لأهدافها وفي اختيارها لوسائلها(1).

**ثانياً:** وبصدد ضرورة ارتباط العلم بالبحث بفلسفة مجتمعه فقد قال "إيستن" أن العلم التأملي غير ملائم لعصرنا (عصر انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي : شيوعي وليبرالي، وكل منهما بقيم وأساليب تفكير مختلفة)، وأكد " إيستن " على ذلك بقوله : " إن ما قد يصلح للقرن التاسع عشر، عصر الاتفاق بين الأمم المتحضرة (وهي عنده الأمم الأوروبية والأمريكية) لا يصلح لعصرنا، وينتهي " إيستن " إلى القول هنا : " بأن أي علم ليس له بعض الالتزامات القيمة لا قيمة له ". كما دعا " إيستن " إلى العمل على إعادة تشكيل المجتمع - أي دفع المجتمع تجاه أهدافه التي بلورها مفكرو القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا، بل والاتجاه نحو تسييس المجتمع بكل فئاته كأمر لا مفر منه (لمواجهة المعسكر الشيوعي آنذاك).

وانطلاقاً مما سبق فإن اتجاه ما بعد السلوكية قد ارتكز على أن المعرفة لا يمكن عزلها عن مشاكل المجتمع من ناحية، ولا يمكن عزلها عن القيم التي من وراء النشاطات السياسية من ناحية أخرى. ومن ثم فالبحث العلمي الجاد هو الذي يرتبط بمشكلات المجتمع العاجلة وتقديم حلول لها، وأن يكون هذا البحث ذا هدف محدد مرتبط بقيم مجتمعه مع الأخذ في الاعتبار الإسهام بجهد في إعادة تشكيل المجتمع في الاتجاه الذي يخدم الأهداف المطلوبة.

---

(1) راجع بصدد التعريف بعلوم السياسات وبمدرسة " مورجانثو " في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 251.

## المبحث الرابع

### أبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي

وفي هذا المبحث نشير بإيجاز لأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي وبصورة مستقلة، لأن الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي جاء بشكل لاحق بعد انتشاره في تحليل عالم السياسة الوطني، ولقد كان من وراء الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي علماء السياسة التجريبيون، وذلك رغم أن طبيعة الدراسة في البيئة الدولية تختلف عن طبيعة الدراسة في البيئة الوطنية تبعاً لتباين طبيعة كل من البيئتين.

هذا وقبل معالجة أبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي، نعرض هنا وبإيجاز لمراحل تطور التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي<sup>(1)</sup> :

**المرحلة الأولى :** وتبدأ من عام 1648 وتمتد إلى عام 1914، وتميزت هذه الفترة بميلاد فكرة الدولة القومية على أثر التوقيع على معاهدة "وستفاليا" الشهيرة التي أقرت مبدأ السيادة الوطنية والولاء القومي. هذا ولقد كان مبدأ "حق العروش في تقرير مصائر الشعوب" هو الذي ساد أوروبا في العصر الوسيط، وعلى أثر قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 م جاء مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصائرهما" فجاءت فكرة "الرباط القومي" وفكرة "القومية" حيث تتجمع الشعوب إما على أساس موضوعي "اللغة" أو على أساس ذاتي "الرغبة في التعايش المشترك" إلى أن تبلور كل ذلك

---

(1) لمزيد من التفصيل بشأن مراحل تطور التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي انظر : د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية : أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، 1988، من ص 59 إلى ص 73. وأيضاً : د. ملحم قريان، المنهجية والسياسة، دار الطليعة ببيروت، 1969، من ص 312، إلى ص 315.

فيمما عرف " بمبدأ القوميات " الذى انتشر فى أوروبا فى القرن التاسع عشر حيث لا تجميع ولا تفتيت للشعوب بالإكراه. ويعنى "مبدأ القومية". وجود شعب متجانس قومياً (أى يتوافر فيه عنصر التجانس بين أفراده) وذلك بصرف النظر عن دوافع الرغبة فى الحياة المشتركة ما إذا كانت دافع المصالح المشتركة أو السلغة المشتركة أو الأصل المشترك.. إلخ. فانتهى الأمر فى القرن التاسع عشر إلى أن الدولة القومية أضحت تعنى من ناحية خضوع القوائم على السلطة فيها لقانون مسبق (وتلك هى فكرة الشرعية التى جاء بها مونتسكيو فى القرن 18 فى الغرب)، ومن ناحية أخرى كانت تعنى وجود شعب متجانس قومياً (على نحو ما سلف).

وخلال هذه الفترة ساد المنهج الفلسفى المثالى والقانونى فى تحليل عالم السياسة الدولى فانتشرت الدراسات القانونية والفلسفية إلى جانب الدراسات التاريخية فى هذا الشأن. ومع ذلك لم تخل هذه الفترة من النظرات الموضوعية، كمحاولة " هوبسون : Hobson " المفكر الاقتصادى الإنجليزى فى تفسير ظاهرة " الاستعمار " من ثنايا الدوافع الاقتصادية.

**المرحلة الثانية :** وتشمل فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918-1939) : وأول ما تميزت به هذه الفترة " ظاهرة الحرب العالمية "، وتبعاً لذلك جاءت فكرة " المنظمة العالمية " التى تهدف إلى إقرار الأمن والسلم فى العالم، وعلى أثر ذلك احتل المنهج القانونى والمثالى جانباً من تحليل عالم السياسة الدولى وقدمت دراسات كان محورها " مفهوم الأمن الجماعى" والذى يعنى تحمل الجماعة الدولية مسئولية أمن كل وحدة سياسية، والدعوى إلى قيام سلطة عالمية فوق قومية " Supra-National " ممثلة فى منظمة عالمية (كانت وقتئذ "عصبة الأمم") تصدر قرارات مقيدة لإرادة الدولة.

وفى نفس الوقت الذى انتشرت فيه الدراسات القانونية والفلسفية، ونتيجة للتباين فى سلوك الدول من قبولها لالتزامات قانونية رسمية

(وبخاصة الدول الأعضاء في عصبة الأمم)، وبين سلوكها الفطري على الساحة الدولية من خلال الصراع المتبادل ومحاولة قوى النسق الأوروبي التقليدي من قلب الوضع الدولي القائم نتيجة لظهور الأيديولوجيات القومية (كالنازية والفاشية)، الأمر الذي أوجد نوعية جديدة من الدراسة التحليلية لعالم السياسة الدولي للكشف عن دوافع الحرب ومن ثم البحث عن الدوافع الحقيقية من وراء ظاهرة الصراع الدولي، ذلك الصراع الذي دعمه ظهور تلك الأيديولوجيات القومية. فانتشرت الدراسات الإمبريقية (كدراسات واقعية) في تلك الفترة، والتي أشرنا إليها من قبل<sup>(1)</sup>.

**المرحلة الثالثة :** وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة للظروف الدولية في تلك الفترة ترسخ المنهج العلمي التجريبي كمنهج لطم العلاقات الدولية، وذلك في مواجهة المنهج الاختباري كمنهج للدراسات الأميريكية من ناحية أخرى. إن علم العلاقات الدولية (والذي كان من ورائه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون وعلى رأسهم مورجانثو) كعلم تجريبي، اتجه إلى الظواهر السياسية الدولية ليتناولها بالتحليل باستخدام المنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته وإجراءاته ومستوياته على نحو ما تقدم في هذا الصدد. ومن ثم فهو علم تفسيري يعنى بما هو كائن في عالم السياسة الدولي من أجل تفسيره. ففي تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تداعى المنهج المثالي ورفض من جانب المعنيين بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً موضوعياً، حيث أصبح منهج التحليل الغالب للظواهر السياسية الدولية هو المنهج التجريبي.

وفي أوائل الخمسينات من القرن العشرين نقل علماء السياسة التجريبيون المعاصرون اتجاههم السلوكي إلى مجال عالم السياسة الدولي،

---

(1) لمزيد من التفصيل بشأن الدراسات التي تبحث في الدوافع القومية التي من وراء ظاهرة الصراع الدولي، انظر : د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق، من ص 164 إلى ص 170.

وذلك بهدف الوصول إلى نظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة الدولي<sup>(1)</sup>.

ولقد التقى أصحاب هذا الاتجاه السلوكي في تحليلهم لعالم السياسة الدولي (وفي مقدمتهم : مورجانثو - ديفيد سنجر - كابلان - دويتش ....) على خطوط رئيسية :

**أولها :** أن مادة التحليل هي النشاطات السياسية للدول، ومن ثم دراسة السلوك الفعلي (أى الذى يمكن ملاحظته) للدول فى إطار قانون الفعل ورد الفعل، وعلى أساس أن يتم ذلك التحليل بعيداً عن نوازع الخير والشر. ذلك أن النشاط السياسى فى المجال الدولى هو ما يصوره سلوك الدول، ومن هنا رفض أصحاب الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى المفاهيم غير العنمية كالسلام العالمى...، ورغم ذلك فإن الكثير من السلوكيين هنا قد غرقوا فى تحليل سلوك صانعى القرارات الخارجية والقادة تاركين مادة

---

(1) راجع بصدد الاتجاه السلوكى فى دراسة العلاقات الدولية وفى محاولة الوصول إلى نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية :

- Hotsti, K.J., The Science of International Politics : Promise, Production and Problems : وهو بحث مقدم فى اللقاء السنوى للجمعية السياسية العلمية الأمريكية عن علم السياسة : شيكاغو 1980، وانظر أيضاً :

- Rosenau, James, N., International Politics and Foreign Policy, A Reader in Research and Theory, the Free Press, New York, 1969.

وما يحويه هذا المرجع من المقالات والأبحاث التالية :

- Rapoport, A Natol, Various Meanings of "Theory", PP. 44-53.  
- Harold and Margaret Sprout, Explanation in International Politics, PP. 60-72.  
- Scott, Andrew, M. Challenge and Response : A Tool for the Analysis of International Affairs. PP. 376-380.

وانظر كذلك : د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة الكويت- الطبعة الثانية، 1979، من ص 22 إلى ص 35. وأيضاً د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، من ص 72 إلى ص 78، وأيضاً : جان ميلو، مدخل إلى عالم السياسة، ترجمة جورج بولس، مرجع سابق، من ص 268 إلى ص 273..

التحليل الأساسية (النشاطات السياسية الدولية) والتي تتمثل في دراسة الأفعال وردود الأفعال في الساحة الدولية.

**ثانيها :** محاولة البحث عن الانتظام الذي تجرى عليه النشاطات السياسية في البيئة الدولية، والتعبير عن تلك الأنماط من النشاطات السياسية المتكررة في تعميمات مترابطة تشبه القوانين العلمية التي تحكم الظواهر الطبيعية، فكل ما يعنيه إذن هو الملاحظة والتجريب من أجل التعميم وتدعيم ذلك التعميم بمزيد من الملاحظة والتجريب للتحقق من صحة هذه القوانين، ليس من أجل التفسير وحسب بل والتنبؤ بشأن أنماط النشاطات الدولية تلك.

**ثالثها :** استخدم أدوات التحليل الكمي في تحليل العلاقات الدولية، ومن ثم العناية بجمع البيانات حول خصائص النشاطات الفعلية للدول وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض بطرق وأدوات فنية والتعبير عن نتائج البحث بصيغ كمية، وكل ذلك من أجل تحرى الدقة في التحليل (كما يدعون).

**رابعها :** محاولة الوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة الدولي. ولقد كانت بدايات هذه المحاولة على يد "مورجانثو" في كتابه "السياسة بين الأمم : Politics among Nations" الذي صدر عام 1947، وأعيد طبعه عام 1956، حيث خرج على المنهج الاختباري الذي انتشر في أيامه وكان أصحابه يكتفون بتسجيل الأحداث (دون استهداف التفسير)، فجاء "مورجانثو" بنظريته عن القوة في تفسير علاقات عالم السياسة الدولي في جملتها وقدم تعميمات في هذا الشأن ولفت الأنظار إلى أن العلاقات ما بين الدول كعلاقات قوة تكشف عن وجود أنماط متواترة من السلوك، ومن ثم لم يقف "مورجانثو" عند حد الوصف لما عليه علاقات عالم السياسة الدولي بل استهدف التفسير (والتعميم) وانتهى إلى عبارته المشهورة "إن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة"<sup>(1)</sup>. ولكن الأمر

(1) انظر : د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، ص 72.

بعد ذلك لم يستمر فى البحث عن نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، بل وقف عند تقديم نظريات جزئية اتسمت فى غالبيتها بالخلط الشديد بين دراسة التنظيم الدولى وعلم الجيوبولتيك والتاريخ الدبلوماسى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساد اعتقاد بين أصحاب الاتجاه السلوكى فى تحليل العلاقات الدولية أنه لم يحن الوقت بعد لصياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية نتيجة لوجود عدد هائل من المتغيرات التى تؤثر على السلوك الدولى مما يصعب معه الربط بينها جميعاً فى نظرية واحدة تصلح لتفسير كل علاقات عالم السياسة الدولى.

وهكذا فإن الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى - كما يقول دايفيد سينجر (أحد رواده) - قد أنتج وعوداً أكثر مما أنجز من أعمال<sup>(1)</sup>، " لقد وقف أصحاب هذا الاتجاه أمام صعوبات جمة أهمها أن عالم السياسة الدولى لا يعرف التكرار فى سلوك الدول، إلى جانب أنهم اهتموا بقضايا منهجية وإجراءات شكلية وأدوات بحثية، والعالم من حولهم غارق فى مشكلات ضخمة، كل ذلك أدى إلى بلوغ تحليلات عالم السياسة الدولى عصر : " ما بعد السلوكية : Post Behavioralism ."

لقد جاء اتجاه ما بعد السلوكية فى العلاقات الدولية فى السبعينات من القرن العشرين لمعالجة المشاكل الكبرى التى برزت على الساحة العالمية وفى مقدمتها سباق التسلح النووى وتصاعد العنف الدولى... وبنفس القدر العناية بتحديد أدوات البحث الملائمة لطبيعة العلاقات الدولية. ونظراً لأن البيئة الدولية قد لحقتها متغيرات لا حصر لها فقد ترتب على ذلك عدم وجود اتفاق عام حول مادتها حيث اتجه كل فريق من الباحثين لدراسة موضوع من موضوعاتها أو الاهتمام بمشكلة بذاتها. الأمر الذى أوجد عدداً من التحليلات المتباينة. وحقيقة الأمر أن عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين

(1) المرجع السابق، ص 77.

(عصر الاتجاه السلوكي) هو الذي مهد لعصر ما بعد السلوكية، حيث عجز أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية في الوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل العلاقات الدولية<sup>(1)</sup>.

من هنا فإنه منذ نهايات عصر السلوكية ورغم الجهود العظيمة التي بذلت نحو بناء نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية لاستخدامها في التفسير والتوقع بما يتوفر لها من أدوات تحليل كمي، إلا أن ذلك انتهى إلى تشتت اتجاهات التحليل وتضاربها<sup>(2)</sup>. ومع ذلك كله فقد ظل المنهج العملي التجريبي، وبما تراكم عليه من نظرة سلوكية قائماً على تفسير عالم السياسة الدولي في جملته رغم ضآلة ما قدم في هذا الشأن. فهناك قلة قليلة عنيت بتقديم تفسير لعالم السياسة الدولي في جملته (وهذا ما يعيننا في هذه الدراسة) انتهت إلى تقديم نماذج نظرية وفي مقدمتها "كابلان". أما الغالبية العظمى من السلوكيين فقد عنوا بتحليلات جزئية ولم يغنوا بتحليل عالم السياسة في جملته.

---

(1) نفس المرجع السابق، من ص 79 : ص 81.

(2) لمزيد من التفصيل بشأن التحليلات السلوكية الجزئية المتمدة في هذا الشأن انظر : د. إسماعيل صبرى مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول - مارس سنة 1981م، من ص 25 إلى ص 59. وأيضاً : د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، وبخاصة النظريات الميكروكوزمية من ص 183 إلى ص 226.



## المبحث الخامس

### تقويم الاتجاه السلوكي

وبادئ ذي بدء نشير هنا إلى أن "إيستن" -أحد أقطاب الاتجاه السلوكي قد انتقد هذا الاتجاه مع نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين وشن عليه هجوماً عنيفاً نتيجة استيائه من إسهامات هذا الاتجاه في الدراسات السياسية، وقد تبين له هذا من ثنايا أبحاثه العديدة وتدرسه لهذا الاتجاه خلال تلك الفترة مما جعله ينتهي إلى القول بفشل السلوكيين في الوصول إلى جعل الدراسات السياسية أكثر دقة وأكثر علمية. وفي مجال عالم السياسة الدولي اعترف "دايفيد سنجر" أحد رواد هذا الاتجاه في مجال العلاقات الدولية " بأن هذا الاتجاه قد أنتج وعوداً أكثر مما أنجز من أعمال". بل إن " دال " نفسه قد راح يتساءل عما إذا كان هذا الاتجاه السلوكي مجرد موقف احتجاج أم أنه مدخل جديد للتحليل السياسي المعاصر بالرغم من ادعائه في بداية الأمر بأنه اتجاه مستقل عن المنهج التجريبي<sup>(1)</sup>. بل وكما أشرنا من قبل بأن أئمة هذا الاتجاه حينما كانوا يسألون عن طبيعة وحدود أبعاد هذا الاتجاه في التحليل السياسي لم يقدموا إجابة واضحة وأوضحوا فقط الجوانب التي لا يشملها هذا الاتجاه.

وهنا حتى نقف على تقويم شامل للاتجاه السلوكي، فإن هذا التقويم بما يشمل من إيجابيات وسلبيات لهذا الاتجاه يعرض على النحو التالي :

أولاً : من حيث الأهداف.

ثانياً : من حيث الوسائل (أى من حيث وسائل تنظيم عالم السياسة)، وذلك من ثنايا نقد هذا الاتجاه في مادته ومنهجه وأدوات تحليله.

(1) انظر :

Varma, S.P., Op.Cit., P. 80.

أولاً : من حيث الأهداف<sup>(1)</sup> :

وفى هذا الصدد أمور ثلاثة نقف عندها :

**أولها :** بصدد استهدافه بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة فى جملته (أو لتحليل علاقات المجتمع فى جملتها) يمكن القول هنا أن أصحاب الاتجاه السلوكى قد نسوا الهدف من اتجاههم السلوكى، ونتيجة ذلك نجد ضآلة فى محاولاتهم لبناء نظرية عامة شاملة تفيد فى فهم وتحليل عالم السياسة بل والتوقع فى شأنه على نحو ما ادعى أصحاب هذا الاتجاه، وفى نفس الوقت نجد كثرة فى الدراسات التى لا تعنى بتحليل عالم السياسة (الدولى أو الوطنى) فى كليته.

ولاشك أن من وراء ذلك الإخفاق فى بناء نظرية عامة شاملة عدم التوازن بين التنظير وبين استخدام الأدوات البحثية، فقد كان التطور فى مجال الأدوات الفنية يفوق بكثير مجال التنظير وهذا ما أشار إليه " ترومان " عند حديثه عن دراسة سلوك التصويت الانتخابى (وهى إحدى الدراسات الفرعية فى عالم السياسة الوطنى والتى تعنى بدراسة قطاع جزئى منه) من أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكى قد ركزوا عليها (لأنها من النشاطات النادرة فى عالم السياسة الوطنى التى تخضع للتحليل الكمي) وهى أقل العناصر أهمية فى العملية السياسية، إلى جانب كونها دراسة بعيدة عن الجوانب الاجتماعية لتلك العملية السياسية (حيث يستبعد منها تأثير العوامل الاجتماعية الأخرى عليها عند تحليلها).

إن الهدف الأسمى للدراسات العلمية لعالم السياسة وكما يقول " إيستن " هو الاستهزاء إلى نظرية متسقة الفروض، وهى - على حد تعبيره - نظرية سببية لإظهار العلاقة بين متغيرات الواقع السياسى وهو ما يسمى بالتحليل

---

(1) راجع بصدد أهداف الاتجاه السلوكى بصفة عامة فى عالم السياسة الوطنى، المرجع السابق،

ص 105، 106، ومن ص 109 إلى ص 114.

متعدد المتغيرات. فمن ثانياً التشابه في أنماط السلوك يتم الوصول إلى قوانين علمية قد تعد أساساً لتطوير هذه النظرية السببية. وهذه النظرية السببية- عنده- دالة على تطور المعرفة العلمية. ذلك أن المعرفة السياسية العلمية (النظرية السياسية العلمية) هي معرفة تراكمية بمعنى أنها معرفة تتراكم من باحث لآخر وشينا فشيئا يتم الوصول إلى نظرية عامة شاملة.

والنظرية "Theory" في مدلولها الاصطلاحي (على نحو ما سلف) تعنى مجموعة من فروض متسقة فيما بينها اتساقاً منطقياً، فإن ثبت صحة هذه الفروض عن طريق التجريب تصبح فروضاً علمية وتبعاً لذلك تصبح النظرية علمية، ومن ثم تصلح كأداة تحليل، ولكن مع تحفظ هو أن هذه الفروض تحتاج إلى وقت طويل لاختبارها والاتجاه السلوكي اتجاه حديث نسبياً، فهل في هذه الفترة القصيرة يمكن استخراج قوانين تحكم سلوك الأفراد والجماعات؟ وهل إذا تم الوصول إلى عدد من هذه القوانين (وهي بلا شك نادرة). فالحقائق في عالم السياسة إلى جانب كونها نسبية فهي نادرة كالحقائق التي انتهى إليها " مونتسكو " في نظريته عن الفصل بين السلطات) فهل ذلك يكفي لصياغة نظرية عامة؟. هذه التساؤلات لا تجد لها إجابات محددة واضحة.

هذا ومع الإخفاق في الوصول إلى نظرية عامة شاملة اتجه المغيبيون بتحليل عالم السياسة إلى تقديم نماذج نظرية، والتي سنغنى بتحليلها تفصيلاً فيما بعد هذا إلى جانب تقديم ما يعبرون عنه " بالأطر التحليلية : Analytical Framework " وهي أطر تشتمل على النماذج النظرية إلى جانب مجموعة مفاهيم تحليلية. فطالما أن الاتجاه السلوكي قد أخفق أصحابه في الوصول إلى نظرية عامة شاملة فلا مفر من الاتجاه لبناء أطر تحليلية. وهي محاولات بدائية بالمقارنة بالنظرية العامة الشاملة يشوبها القصور الواضح في التنظير فهي تهتم فقط إما بالنشاط الفردي أو بنشاط بعض الجماعات إلى جانب أنها تركز على النشاط الفردي أو نشاط الجماعات بدرجة

معينة، وقليل منها ما يركز على دراسات نشاطات المجتمع الكلي (كالأطر التحليلية التي قدمها كل من إيستن، وألموند وغيرهما).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأطر التي تستهدف تحليل عالم السياسة وهي تركز إلى مفاهيم تحليل (البنية- الوظيفة- النسق- الاتزان)، غالباً ما تتميز بأنها ساكنة بطبيعتها حيث تحلل أثر متغير على النشاط السياسي في وقت معين، ومن ثم تصبح عاجزة عن تفسير سبب وأثر المتغيرات الأخرى على النشاطات السياسية. حيث لا يمكن تثبيت أثر تلك المتغيرات الأخرى في عالم السياسة (حال الكيمياء مثلاً) مما يجعل التحليل في النهاية ساكناً وليس ديناميكياً. وأى من هذه الأطر التحليلية التي قدمت لا تعتبر بديلة للنظرية العامة الشاملة وإنما هي مجرد أداة لتجميع البيانات وتأسيس أحداث الواقع السياسي بطريقة منظمة. ومن هذه الأطر التحليلية ما قدمه "إيستن" في كتابه "نحو إطار عمل للتحليل السياسي" حيث قدم إطاراً تحليلياً نسقياً لعالم السياسة الوطني، واعتبر "النسق السياسي" وحدة قائمة بذاتها (وذلك في إطار النسق الاجتماعي الشامل) وتتضمن شتى الأنشطة السياسية للمجتمع والتي يتحقق انتظامها ميكانيكياً (تلقائياً). كما افترض "إيستن" أن النسق السياسي لديه قدرة معينة تجعله يحافظ على بقائه عن طريق ضبطه لمطالب الواقعة عليه من جانب بيئته وذلك عن طريق المعلومات الراجعة (عملية الإرجاع العكسي للقرارات السياسية).

وفي مجال عالم السياسة الدولي، وعلى أثر الإخفاق أيضاً من جانب أصحاب الاتجاه السلوكي في تقديم نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، فقد اقتنعوا بأن الوقت لم يحن لصياغة هذه النظرية، واكتفى معظمهم بتقديم نماذج نظرية أو أطر تحليلية أو كما يسمونها "نظريات المدى المتوسط": Middle-Range Theories "التي تربط بين عدد محدود من المتغيرات في فترة زمنية محددة للوصول إلى نموذج نظري يساعد على فهم وتحليل

السلوك الدولي والتنسبؤ به في المواقف المماثلة خلال فترة محدودة من المستقبل.

ومن بين هذه الدراسات (نظريات المدى المتوسط) البحث الذي قام به " ديفيد سينجر " و " ميلفين سمول " حين ركزا فيه على العلاقة بين متغيرين " الحرب وسياسة التحالف " وتأثيرهما على السلوك الدولي، في الفترة من عام 1815 إلى 1945م في أوربا، وانتهيا في هذا البحث إلى بعض النتائج فيما يتعلق بمدى تأثير سياسة التحالف على إثارة الحروب من عدمه، وهي نتائج في جملتها لا قيمة لها لوجود عوامل أخرى بطبيعة الحال تسهم في التأثير على السلوك الدولي بالنسبة لإثارة الحروب أو تجنبها<sup>(1)</sup>.

وهكذا تقف الدراسات السلوكية في عالم السياسة الوطني والدولي عند حد تقديم أطر تحليل ونماذج نظرية نتيجة الإخفاق في الوصول إلى نظرية عامة شاملة لتفسير علاقات عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملتها.

**ثانيها :** (بصد معالجة الاتجاه السلوكي للقيم) نشير هنا في البداية إلى ما تعنيه لفظة " قيم : Values "، فهي تعنى قواعد العمل بما في ذلك قواعد السلوك الاجتماعي في مجتمع معين، والتي تأتي تعبيراً عن أحكام قيمية، ومن ثم كنتائج منطقية لمقدمات ذاتية (ميثافيزيقية-عقائدية-دينية أو أخلاقية كمسلمات في شأن الخير والشر والعمل والنظام والفضيلة والرذيلة،... وهكذا) والقيم بطبيعتها تميل إلى القول بصلاحية مطلقة وخلود، ومن ثم ميل إلى الإستاتيكية، وذلك من وجهة نظر المؤمنين بها. غير أن هذه الإستاتيكية والقول بالصلاحية في كل زمان ومكان كخواص ذاتية للقيم لا يمنع من كونها متغيرة في مضمونها زماناً ومكاناً نتيجة لتغير الواقع الاجتماعي الذي تعمل فيه، بل ومن قطاع إلى قطاع داخل الواقع الاجتماعي الواحد، فلقد كان الاستعباد والربا ليس مما تأباه الفضيلة في العصور

(1) انظر : د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، من ص 74 إلى ص 76.

الوسطى فى أوربا بينما هو ليس كذلك فى أوربا اليوم. كذلك فإن الأحكام القيمية بالنسبة للمجتمعات الشرقية اليوم تتباين بما لا مجال فيه للشك مع الأحكام القيمية مع المجتمعات الغربية المعاصرة. بل إنه داخل المجتمع الواحد يتباين الحكم القيمي من قطاع إلى قطاع، ففى قطاع السياسة اليوم تعد "الوصولية" بما تقتضيه من أعمال الخسة فضيلة سياسية طالما أن ذلك يؤدى إلى تحقيق غاية. بينما ذلك كله فى قطاع الأخلاق من الرذائل وهكذا.

وهكذا فإن القيم هى بطبيعتها إستاتيكية فى بيئتها بينما هى بمضمونها وأحكامها متغيرة زماناً ومكاناً وفى هذا كانت قضية الصراع بين القيم أو إن شئنا تنازع القيم التاريخى للمجتمعات المتطورة (صراع القيم التاريخى). وارتباطاً بذلك فإن هناك نظرتين (تصورين) للقيم : الأولى : ترى فى القيم جزءاً من الواقع الاجتماعى، ومن ثم تكون نظرة موضوعية. فكل واقع اجتماعى له قيمه التى يفرزها فتأتى القيم مفصلة تماماً على روابطه الاجتماعيه. والثانية : النظر إلى الواقع الاجتماعى من ثنايا أحكام قيمية، وتبعاً لذلك فإن هذه النظرة تحاول إخضاع الواقع لقيم مسبقه- وهى نظرة مثالية<sup>(1)</sup>.

**ويعود إلى الاتجاه السلوكى : فهو (كما سبق) اتجاه كان يستهدف الوصول إلى نظرية ليبرالية شاملة تفسر علاقات المجتمع فى جملتها، وذلك فى مواجهة النظرية الماركسية التى استطاعت (فى جانبها النظرى على الأقل) أن تقدم تفسيراً مادياً شاملاً لكل علاقات المجتمع الإنسانى، من هنا جاء الاتجاه السلوكى بعد فشل المنهج العلمى التجريبي فى الغرب فى تفسيره لظواهر القيمية ووقوفه فقط عند تفسير الظواهر الحسية (القابلة للملاحظة والتجريب) حيث استبعد أصحاب هذا المنهج القيم كلية عند تحليل عالم السياسة وصولاً إلى الموضوعية- على حد قولهم، فالتجريبيون (أصحاب**

(1) حول تعريف لفظة القيم واتجاهات تحليلها انظر :

Brehct, Arnold, Op.Cit., PP. 119-124.

المنهج التجريبي- قبل تبلور الاتجاه السلوكي) كانوا يرون في محاولة دراسة القيم (كالحرية والمساواة والديمقراطية) بعداً عن الموضوعية لأن هذه القيم رغم أنها قيم عظيمة إلا أنها لا تخضع للتجريب ومن ثم فإن صحتها من عدمها لا تثبت علمياً لأنها غير قابلة للملاحظة الحسية. ومن ثم كانوا يرون تناقضاً بين القيم والواقع (أى بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن)، ولعل ذلك التناقض حسب تحليلهم يترد إلى أن القيم بطبيعتها ساكنة "Statique" بينما الواقع الاجتماعى هو بطبيعته حركى "Dynamique". من هنا جردوا تحليلهم لعالم السياسة من القيم : فوصلوا بتحليلهم -مثلاً- إلى أن عالم السياسة هو عالم الاحتكار الفعلى لأدوات الغف- عالم القوة الخام المجردة من كل قيمة.

ولقد تبين لهم أن هذه النشاطات الحسية يندر وجودها فى العلاقات الاجتماعية ولا سيما السياسية منها، حيث الغلبة فيها للنشاطات الكيفية. هذا ورغم أن أصحاب الاتجاه السلوكى كانوا يدعون أنه لا يمثل اتجاهاً بل منهجاً قائماً بذاته إلا أن قد تبين لهم فى نهاية الأمر أن هذا الاتجاه ما هو فى النهاية إلا نظرة أضيفت إلى المنهج العلمى التجريبي لكى تلتطف من معالجه للقيم، فأصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً.

وحقيقة الأمر أن الاتجاه السلوكى لم يقدم حلاً كلياً لكيفية معالجة القيم فى عالم السياسة (وفى كل العلاقات الاجتماعية) بل قدم حلاً جزئياً، فأخذ الاتجاه السلوكى بالنظرة الأولى (السابق الإشارة إليها) فى معالجة القيم، حيث يرى أصحابه فى القيم أنها جزء من الواقع الاجتماعى (أو السياسى)، فلكل مجتمع قيمه الخاصة تحدد روابطه وتؤثر بالتالى على نشاطات الأفراد والتي منها النشاطات السياسية.

وهنا أيضاً بصدد موقف الاتجاه السلوكى من معالجة القيم، تجدر الإشارة إلى أن معالجة القيم على ذلك النحو من السلوكيين لا يعنى أمراً آخر وهو دعوتهم للتحرر من القيم "Free Values" فالتحرر من القيم لا يعنى-

عندهم - عدم معالجة القيم كجزء من الواقع بل يعنى - عندهم - وجوب تحرر الباحث من قيمه الذاتية فى بحثه حتى لا يتدلى إلى أحكام قيمية، وكل ذلك فى إطار أعمال الموضوعية (كما سلف). لكن ذلك لم يحدث فكتابات أصحاب الاتجاه السلوكى تكاد تكون كلها دعاية للقيم الليبرالية. بل إنهم تجاوزوا حد الدعاية ووضعوا تلك القيم فى شكل قوانين تصل إلى درجة القوانين العلمية فى العلوم الطبيعية. حتى أن "ديفيد إيستن" وصف تلك القيم الليبرالية بأنها "القيم الإنسانية المتحضرة" والتي يجب أن يكون العمل البحثى مرتبطاً بها، وذلك عند تناوله لأسس التحليل السياسى فى فترة ما بعد السلوكية كما تقدم، ويرى السلوكيون فى القيم الليبرالية بل وفى النظم الليبرالية المعاصرة (ولا سيما النظام الأمريكى) أفضل النظم، وعليه ينبرون فى الدفاع عنها كنموذج يصلح للتطبيق فى أى مجتمع معاصر (وفى ذلك خروج عن الموضوعية). وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكى بدلاً من أن يتحرروا من القيم الذاتية تحولوا إلى مدافعين عن قيمهم الذاتية (قيم مجتمعاتهم). الأمر الذى يصح معه القول بأنه اتجاه جاء ليعمل باسم ولحساب هيئات معينة كانت من وراء تمويله (لا سيما منظمة فورد)، بل وحتى تسمية هذا الاتجاه "بالعلوم السلوكية" قد جاء على نحو ما سلف بمحض الصدفة فى دهاليز الكونجرس الأمريكى تجنباً لاستخدام لفظة المجتمع "Social" التى توحى بفكرة الاشتراكية "Socialism". فالأصل فى نشأة هذا الاتجاه أنه محاولة يائسة من جانب الغرب الليبرالى فى تقديم نظرية عامة شاملة تفسر علاقات المجتمع فى جملتها (ولو على المستوى النظرى) وذلك مواجهة النظرية الماركسية (على نحو ما تقدم) والتي سقطت فى أيامنا وتخلت عنها المجتمعات الماركسية مجتمعاً بعد آخر بعد فشلها على المستوى العملى<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد معالجة أصحاب الاتجاه السلوكى للقيم : د. فريد صقرى، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسى فى لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر 1976، ص 15، وانظر أيضاً : أ.د. محمد أحمد مفتى، المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدى، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، لسنة 1987، ص 10.



**ثالثها :** وثالث هذه الأمور المتعلّقة بتقويم الاتجاه السلوكى من حيث أهدافه، أن هذا الاتجاه قد جاء فى مواجهة التحليل التقليدى (الفلسفى المثالى)، فلقد ظلت النظرية السياسية حتى نهاية القرن الماضى شديدة الارتباط بمنهج " ما يجب أن يكون ". وحينما انتشر الاتجاه السلوكى وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين تصدى هذا الاتجاه لمنهج المعرفة النمطى التقليدى باعتباره عاجزاً عن إدراك صلب عالم السياسة حتى انتهى الأمر فى تلك الفترة إلى أن أضحت " علمية " التحليل السياسى مرهونة (لدى أصحاب الاتجاه السلوكى) بالالتزام النهائى بمفاهيم العلوم الطبيعية وبمناهجها. وذلك إلحاقاً بركب العلوم الاجتماعية التى سبقت علم السياسة إلى محاكاة مناهج العلوم الطبيعية، وهكذا يأتى الاتجاه السلوكى ليكون فى مواجهة التحليل النمطى لعالم السياسة وليخالفه فى المادة والمنهج وأدوات التحليل، فمادة التحليل السياسى عند أصحاب الاتجاه السلوكى هى النشاط السياسى وذلك فى مواجهة المعرفة السياسة التقليدية والتى تتمثل فى المؤسسات السياسية الرسمية فى كيانها المحدد لها فى الدساتير. ومنهج التحليل هو منهج علمى تجريبى سلوكى (منهج ما هو كائن) فى مواجهة المنهج المثالى الفلسفى- القانونى (منهج ما يجب أن يكون) إلى جانب استخدام أدوات تحليل ذهنية (مفاهيم، ونماذج، ونظريات) وأدوات تحليل بحثية، فى مواجهة التحليل النمطى بمفاهيمه ونظرياته الفلسفية.

ورغم ذلك التحدى من جانب أصحاب التيار السلوكى لمنهج المعرفة السياسية النمطى التقليدى، سيظل المنهج النمطى يودى دوراً مرموقاً فى المعرفة السياسية بقدر المكانة التى تتمتع بها " ظاهرة السلطة المنظمة" فى عالم السياسة المعاصر ويقدر ما للعقائديات (القيم) من سلطان لا ينكر فى عالم التنظيم السياسى<sup>(1)</sup>.

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 5.

هذا ولئن كان أصحاب ذلك الاتجاه السلوكي يرون في التحليل التقليدي تحليلاً ساكناً يفترض ثبات الطبيعة الإنسانية، وأن اتجاههم يفترض تباين سلوك الأفراد ومن ثم يهتم بالجانب الديناميكي وليس الاستاتيكي، إلا أن أصحاب الاتجاه السلوكي قد انتهى بهم الأمر إلى وضع أنماط السلوك في قوالب جامدة يفترض أنها ثابتة مما يمهد الطريق إلى التنبؤ بها، ومن ثم انتهوا إلى التحليل الساكن.

ورغم ذلك كله فقد ساهم الاتجاه السلوكي في التحول من الدراسات الإمبريقية (دراسات الحالة والتي انتشرت منذ العشرينات من القرن العشرين وامتدت حتى عصر السلوكية) إلى الدراسات التحليلية، حيث تراكم هذا الاتجاه على المنهج العلمي التجريبي مدعماً إياه في اتجاهه نحو العلمية باستخدام أدوات فنية في البحث من ناحية ومطلقاً من معالجته للقيم من ناحية أخرى. بل إن إضفاء تلك النظرة السلوكية على المنهج العلمي التجريبي هي وحدها التي قدمت تفسيراً علمياً للتباين في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية (كما تقدم).

**ثانياً : تقويم الاتجاه السلوكي من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل :**

وإذ تناولنا بالتقويم الاتجاه السلوكي من حيث أهدافه، نعرض له هنا بالتقويم من حيث وسائله لتنظير عالم السياسة وذلك من ثانياً أمور ثلاثة :

**أولها : من حيث منهج التحليل :**

أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا منهجاً جديداً، لكنه في حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي (منهج النظرية السياسية قبل ظهور الاتجاه السلوكي)، فالاتجاه السلوكي في جملته لم يكن إلا " نظرة Approach " جديدة للتحليل السياسي ولم يكن منهجاً "Method" مستقلاً بذاته، فأصحاب الاتجاه السلوكي ساروا على إجراءات

ومستويات المنهج العلمى التجريبي، فمن ناحية المستويات جاوزوا مستوى الوصف والتصنيف واتجهوا إلى التفسير (شأن التجريبيين) بل وتجاوزوا التفسير - على حد ادعائهم - إلى التوقع (التنبؤ). ومن ناحية الإجراءات فهى نفس إجراءات المنهج العلمى التجريبي من ملاحظة وتصوير فروض ثم التجريب وذلك باستخدام أدوات فنية (بحثية) ثم التفسير.

وبالنسبة لمسألة الوصول إلى ملاحظة وتجريب علميين وصولاً إلى موضوعية السياسة كعلم، فإن الموضوعية بمفهومها التجريبي المتعارف عليه فى العلوم الطبيعية لا يتوفر فى مجال الدراسات السياسية حيث يفتقر الباحث السياسى عادة لوسائل التحليل العلمية من إحصاءات وبيانات إما لندرتهما تبعاً لطبيعة عالم السياسة الذى تندرج فيها النشاطات التى تخضع للتحليل الكمي، أو لأن الحكومات تعدد عادة إلى إخفاء البيانات والمعلومات اللازمة التى تمكن الباحث من التحليل الموضوعى لأسباب أمنية أو إستراتيجية. كذلك فإن الذى يجرى عملية الملاحظة هو إنسان تحكمه قيمه الذاتية ويجرى ملاحظاته على إرادات واعية تستطيع أن تضلله ومن ثم فإن الملاحظ والملاحظ إرادات واعية تحكمها قيم مجتمعتها، إضافة إلى أن ملاحظة السلوك البشرى تحتاج لملاحظة سلوك الماضى (والذى هو غير خاضع للتجربة)، والاعتماد على ملاحظة السلوك الحاضر لا يكفى لحدثة الاتجاه السلوكى. الأمر الذى يجعل من إجراءات المنهج التجريبي (السلوكى) باطلة لكونها تبنى على ملاحظة غير موضوعية.

وبصدد عملية التوقع وهى بالتبعية قائمة على الملاحظة والتجريب والتفسير، وإن كنا قد شككنا فى أولى تلك الإجراءات (الملاحظة)، فمن باب أولى هى عملية غير صالحة، وهذا التوقع (أو التنبؤ) الذى ينتهى إليه السلوكيون هو مجرد احتمال (تخمين)، ومن ثم لا يتعدى وجود عدة احتمالات، فليس هناك توقع بشئ محدد (احتمال محدد بعينه) فى مجال الدراسات السياسية.

وبالنسبة للتعميم، والذي هو الهدف النهائي للعلم، فإن التعميمات نادرة في عالم السياسة، فمن النادر أن نجد من بين أصحاب الاتجاه السلوكي من استطاع التوصل إلى تعميمات تنطبق على الجنس البشري بصفة عامة وفي جميع العصور. بل إنهم على العكس من ذلك حيث يفضلون النظر إلى عدد قليل من المتغيرات على فرض أن جميع العوامل الأخرى تقع خارج مجال دراستهم<sup>(1)</sup>.

### ثانيها : من حيث المادة :

فأصحاب الاتجاه السلوكي يلتقون على " النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسي (على نحو ما سلف)، وهنا نشير إلى أن النشاطات السياسية بصفة خاصة والنشاطات الإنسانية بصفة عامة معقدة ومتغيرة تشكلها عوامل هي عرضة للتغير المستمر ومن ثم يصعب بل يستحيل تفسيرها وتبعاً لذلك يستحيل التنبؤ بها، ونتيجة أخرى لذلك الأمر أنه لا مكان ألبتة لوجود تعميم بشأن هذه النشاطات - أي لا انتظام لهذه النشاطات الإنسانية ولا سيما السياسية منها.

وكل هذا أساسه أن طبيعة النشاطات السياسية تختلف عن طبيعة مادة العلوم الطبيعية فهي جامدة لا تعرف الإرادة الواعية وبالتالي تستقيم مع التجريب وعزل المتغيرات بما يهيئ في النهاية من معرفة السبب والنتيجة، أما في مجال السياسة (بل وفي مجال المجتمع بصفة عامة) فإنه يصعب بل ويستحيل إخضاع السلوك الإنساني للاختبار لأسباب كثيرة في مقدمتها : أن الإنسان يملك حرية الإرادة (فهو ذو إرادة واعية) وحينما يعطم بأنه محل اختبار يتغير سلوكه، وعليه يستحيل رصد مسببات سلوكه. هذا إلى جانب أن تصرفات البشر تتباين وتختلف من شخص لآخر تبعاً لعوامل اجتماعية

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد تقويم الاتجاه السلوكي من حيث المنهج : د. محمد أحمد مفتي، المرجع السابق، ص 5، 6، 9، 10. وانظر أيضاً : د. كمال الملوفى، المرجع السابق ص 11، وأيضاً : Varma, S.P. Op. Cit., P. 93، وأيضاً : د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، ص 74.

متباينة. وبالتالي يستحيل تصنيفها من ناحية، وإخضاعها للاختبار لمعرفة السبب والنتيجة من ناحية أخرى. ومن الأسباب الأخرى التي يستحيل بها إخضاع النشاطات الإنسانية والسياسية بالتبعية للتجريب أنه في كثير من الأحيان لا يستطيع الباحث السياسي خلق بيئة تجريبية، وحتى لو توافرت له تلك البيئة فإنه لن يستطيع التحكم في كل العوامل المؤثرة على النشاط موضع الدراسة. هذا إلى جانب أن التلاعب بحياة الإنسان أمر يتنافى مع الأخلاق، ومن هنا فإن ادعاء السلوكيين بأن النشاطات الإنسانية (وبالتبعية السياسية) تسير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية أمر فيه مغالطة كبيرة وبعيد عن الموضوعية وحتى لو توصلوا إلى قوانين للنشاطات الإنسانية فإن الإرادة الإنسانية قادرة على تجنبها<sup>(1)</sup>.

كذلك بالنسبة لمادة التحليل للاتجاه السلوكي: "النشاطات السياسية" والتي هي في جوهرها نشاطات إنسانية لابد أن تحلل في إطار من التكامل بينها وبين الأنشطة الاجتماعية الأخرى - أي وضعها في سياقها الاجتماعي وهو ما يعبر عنه السلوكيون بالتكامل "Intergration". من هنا فإن تحليل النشاطات السياسية فقط وعلى وجه التحديد بفقدنا الاتصال بينها وبين المعارف الاجتماعية الأخرى، لأن في ذلك اقتطاعاً لقسط من المعرفة الاجتماعية وترك القسط الآخر الذي لا يدور حول النشاطات السياسية<sup>(2)</sup>. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدم التمييز بين مادة التحليل السياسي للاتجاه السلوكي في مواجهة العلوم الاجتماعية الأخرى (وبالذات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجي) قد أفقد علم السياسة ذاتيته، فالمادة واحدة وهي (النشاطات الإنسانية)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العلوم

---

(1) راجع فيما تقدم، د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 15، ص 18. وأيضاً: د. حلمد ربيع، مخمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق، ص 55، 60، 94، 95، 119، وانظر أيضاً: ريتشارد لازروس، الشخصية، ترجمة د. سيد محمد غنيم، دار الشروق، 1989، من ص 19 إلى ص 49.

(2) النظر: Varma, S.P., Op. Cit., P. 90، وأيضاً: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص 26.

الاجتماعية قد سبقت علم السياسة فى مجال دراسة النشاطات الإنسانية، مما جعل علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث فى علم السياسة فى فترة ظهور السلوكية، ومن ثم راحت تلك العلوم الاجتماعية تتنازع مجاله مما أفقد علم السياسة ذاتيته فى مواجهة هذه العلوم التى كان فيها استقرار على مادة كل منها على حدة. فالبعض ربط بين علم السياسة وعلم النفس التجريبي فى دراسة محددات النشاط الفردى، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم النفس الاجتماعى فى دراسة الرأى العام، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الاجتماع فى دراسة القوى والجماعات، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الأنثروبولوجى فى دراسة ظاهرة الضبط السياسى<sup>(1)</sup> وهكذا.

وبصدد وحدة التحليل المستخدمة لتحليل النشاطات السياسية فلم يكن هناك استقرار من جانب السلوكيين على اختيار وحدة التحليل : هل هى الفرد أم الجماعة ؟ فمنهم من ركز على نشاطات الفرد كوحدة لتحليل الحياة السياسية، وبعبارة أخرى نشاط الفرد فى محاولة التكيف المستمرة التى تفرض نفسها على الفرد إزاء ضرورة استجابته لرغباته الطبيعية من ناحية، ومن ناحية أخرى كيف يتصرف الفرد سعياً للتخلص من الانفعالات التى تفرضها تلك الرغبات فيكيف نفسه فى مواجهة مجتمعه. ومن ثم التركيز على دور الفرد فى المجتمع حيث تتنوع الأدوار الفردية فى المجالات المختلفة. وفى هذا المعنى يعرف " نافيل " العلوم السلوكية بأنها : " فرع من العلوم الاجتماعية يجعل حقله الذاتى ونطاق دراساته كل ما له صلة بمشكلة وعملية الأقلمة والتوفيق الإنسانى فى المجتمع البشرى"، وهذه العلوم الاجتماعية التى تركز على ذلك القسط من العلاقات الاجتماعية (النشاط الإنسانى) تتمثل أساساً

---

(1) انظر هنا : د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 39، ص 46. وانظر كذلك : د. فاروق يوسف، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، 1990، ص 40، ص 45، ص 50. وأيضاً : د. صدقة يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد السادس عشر، 1988م، يصدرها معهد البحوث والدراسات العربية (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ص 181، ص 185، ص 190.

فى علم الاجتماع ودراسته للوسط الاجتماعى للفرد، و علم النفس ودراسته لمحددات ودوافع النشاط الإنسانى، و علم الأثنروبولوجى ودراسته لتطور الإنسان مع مجتمعه<sup>(1)</sup>.

ومن السلوكيين من ركز على الجماعة كوحدة للتحليل-أى دراسة دور الجماعة فى مجتمعها سواء أكانت جماعة ضاغطة أو جماعة مصلحة، ووحدة التحليل تلك (الجماعة) هى التى أشار إليها "بننتلى" سنة 1908 فى كتابه "عملية الحكم" (على نحو ما سلف)، حيث تأثر "بننتلى" تأثيراً واضحاً بكتابات عالم الاجتماع " ألبيون سمل: Albion Small " الذى ركز على دراسة الجماعات فى حياتها وأشكالها وتفاعلها مع بعضها البعض، وعبر عن هذا التفاعل بما أسماه سمل "بالعملية الاجتماعية". إنها التكون الدائم لجماعات (حيث التجمع حول المصلحة)، والتبادل الدائم للتأثير فيما بينها، ونقل "بننتلى" هذا التصور إلى عالم السياسة حيث ركز على تفاعل الجماعات، فعرف الجماعة من ثنايا دورها فى هذا التفاعل مبتعداً عن التعريف بالجماعة لذاتها بسبب مرونة مدلول لفظة "الجماعة" وغموض مدلول لفظة "المصلحة" (فهناك جماعات صغيرة كالأسرة وهناك فئات عمالية وأطباء ومزارعون، وهناك الطبقات.. إلخ) وما عنى به "بننتلى" هنا فى تحليله للجماعة هو دراسة وظيفتها - أى التعرف على دورها فى العملية السياسية. ولقد ارتبط " ديفيد ترومان: David Truman " بنفس وحدة التحليل "بننتلى" (على نحو ما سلف)، وكان من يشاركهما فى " الجماعة" كوحدة للتحليل ينصب اهتمامه على دراسة الجماعات دون الأفراد طالما أنها تؤثر أكثر وبفعالية فى الحياة السياسية. وفى النهاية فإن الحياة السياسية ما هى إلا عدة جماعات متصارعة متفاعلة فيما بينها حيث تتبادل التأثير والتأثر من ثنايا الضغوط "Pressures" والضغط المضادة "Counter-Pressures".

---

(1) راجع فى هذا الصدد : د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص 29، وانظر أيضاً : د. فاروق يوسف،

السلوك السياسى، مرجع سابق، ص 24 : ص 26.

”Pressures”. وهذا التفاعل فيما بين هذه الجماعات من ثانياً الضغوط المتبادلة تحدد حالة الحياة السياسية في مجتمع ما في وقت معين. كما أن الصراع بين هذه الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، والتغير في تكوين هذه الجماعات هو الذي يتوقف عليه التغير في الحياة السياسية لمجتمع معين. وغنى عن البيان ما للجماعة من دور مؤثر على سلوك أعضائها. فكلما قوى ارتباط الفرد بجماعة مصلحة معينة إزداد تأثيرها عليه<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكي قد راحوا يستخدمون ”الجماعة“ كوحدة للتحليل في إطار ”التحليل النسقي : System Analysis“ وفي مقدمة هؤلاء ”ديفيد إيستن“، فالنسق السياسي-عنده- مجموعة قوى (جماعات) رسمية وغير رسمية متفاعلة فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل كجماعات مصلحة فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يهيئ للتوازن الكلي لمجتمعها. ومن ثم فالنسق السياسي (في البيئة الوطنية) عبارة عن جماعات متصارعة ومتفاعلة وهي في تفاعلها تنتظم انتظاماً تلقائياً. والنسق السياسي الدولي ما هو أيضاً إلا جماعات (وحدات سياسية) متصارعة متفاعلة وانتظامها التلقائي ينتهي بنا إلى صورة من صور النسق الدولي (نسق متعدد الأقطاب أو ثنائي القوى القطبية أو أحادي القوى القطبية).

وهكذا فقد حدث تمبيع لوحدة التحليل المستخدمة لدى أصحاب الاتجاه السلوكي ما بين الفرد والجماعة، هذا إلى جانب الغموض الذي يحيط بلفظة ”الجماعة“، فبنتلي لم يعط تعريفاً واضحاً ”للجماعة“، واكتفى بالقول بأنه لا توجد جماعة دون مصلحة، وأن المصلحة مرادفة للجماعة، وهنا لم يوضح ”بنتلي“ ما إذا كانت الجماعة هي التي تحدد نفسها طبقاً لمصلحة معينة أو ما

---

(1) راجع فيما تقدم : د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص 29، ص 30، وأيضاً : د. حسن صعب، المرجع السابق، ص 188، وحول غموض لفظتي ”الجماعة“ و ”المصلحة“ انظر :

- Varma, S.P. Op. Cit. PP. 253-254.

- Truman. David. The Governmental Process, Knopf. New York, 1951, PP. 46-52.



إذا كانت المصلحة هي التي تؤدي إلى تكوين الجماعة، فالمهم -لديه- دور هذه الجماعة في عملية التفاعل داخل مجتمعها السياسي بصرف النظر عن ماهية هذه الجماعة وعن حجمها وعن أساليبها. هذا ولئن كان "ترومان" قد راح يقدم تعريفاً للجماعة بأنها : " أى تجمع من الأفراد لهم بعض الأهداف المشتركة " إلا أنه سرعان ما أدرك الحاجة إلى وجوب وجود مصلحة مشتركة بين أفراد هذه الجماعة، وليلتقى في النهاية مع "بنتلي" في الغموض الذى يحيط بلفظة "الجماعة" عما إذا كانت جماعة صغيرة أم كبيرة ؟ أو فئة أم طبقة ؟ أم حزب سياسى أم جماعة ضغط؟ فهذه الجماعة لدى كل من "بنتلي" و "ترومان" مرادفة "للمصلحة"، وأما عن ماهية المصلحة أيضاً فهي غامضة. وحتى أصحاب مدخل الأساق حينما وصفوا الجماعة بأنها قوة فى مواجهة قوى (جماعات) مجتمعها بما فيها جماعة السلطة الرسمية (كقوة)، فهم لم يميزوا بين طبيعة القوى لهذه الجماعات إذا ما كانت رسمية أو غير رسمية. كل ذلك الغموض كان عائقاً للوصول إلى تحديد واضح لوحدة تحليل لعالم السياسة تكون أساساً لصياغة نظرية عامة شاملة لتفسيره<sup>(1)</sup>.

### ثالثها : من حيث أدوات التحليل المستخدمة :

لقد رفع أصحاب الاتجاه السلوكى شعار التزاوج بين التنظير وأدوات البحث المستخدمة وصولاً إلى العنمية، وذلك لأنهم يدرسون الواقع مباشرة دون الاعتماد -على حد قولهم- على الدساتير الرسمية والأساطير المبنية حولها (الإيديولوجية). كما شدد رواد الاتجاه السلوكى على جعل البحث العلمى متحرراً من القيم الذاتية وفى سبيل تحقيق ذلك تم التشديد على استخدام الأساليب المستخدمة فى العلوم الطبيعية كالإحصاء والمفاهيم العنمية والرسوم البيانية والجداول والنماذج والمعادلات والأشكال الهندسية وغيرها.

(1) راجع: Varma, S.P., Op., Cit., PP. 253. أيضاً: كمال المرغى، المرجع السابق، ص 31.

وكل ذلك وصولاً للهدف الأسمى وهو بناء نظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة، وحقيقة الأمر أن السلوكيين قد نسوا الهدف من وراء استخدام هذه الأدوات، وهو الانتهاء إلى بناء نظرية عامة شاملة لتفسير علاقات عالم السياسة وتطرقوا بالوسائل، حتى غرقوا في استخدام هذه الأدوات في مجالات هامشية وفرعية.

هذا إلى جانب أنهم اتجهوا إلى تحليل النشاطات الإنسانية تحليلاً كمياً وقد عرضنا من قبل لصعوبات (بل واستحالة) إخضاع النشاط الإنساني للتجريب أو التحليل الكمي. ذلك أن النشاط الإنساني نشاط عشوائي وليس محدداً، وعند استخدام الأساليب الإحصائية في وضع احتمالات معينة، فإن تلك الاحتمالات ليس لها قاعدة ثابتة أو أساسية وتبعاً لذلك تأتي صعوبة التفسير والتنبؤ بالنشاط الإنساني.

وبصدد ملاحظة العوامل المختلفة التي تؤثر على تشكيل النشاط الإنساني فهي عوامل كثيرة ومتغيرة بصفة مستمرة، هذا إلى جانب صعوبة ضبط وعزل المتغيرات بحيث لا يستطيع الباحث رصد أثر المتغير التجريبي (المتغير المستقل) وحده على المتغير التابع لمعرفة السبب والنتيجة. هذا إلى جانب أن هذا الاتجاه له حدائته (بدأ مع عقد الخمسينات من القرن العشرين) فتأتى مشكلة أن ملاحظات النشاط الإنساني غير كافية في تلك الفترة حتى يكتشف تواترها ومن ثم انتظامها للوصول إلى تعميمات بشأنها. وعليه تأتي مشكلة استخدام التاريخ كأداة للملاحظة في التحليل السياسي، حيث لا يمكن أن تعزل المعطيات التاريخية عن زمن حدوثها مما يزيد صعوبة الوصول إلى التعميم بصدها. فكل متغير في العلوم الاجتماعية له زمن معين<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع فيما تقدم : د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص 256 إلى ص 260، وأيضاً : د. أسعد عبد الرحمن، مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية، ملخص لندوة وردت في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر 1976، ص 58، وأيضاً : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 18، وأيضاً : د. فريد صقرى، المرجع السابق، ص 1.

وكذا بصدد عملية الملاحظة فى تحليل سلوك الأفراد والجماعات فإلى جانب أن الملاحظ والملاحظ ذو إرادة واعية (بما يشكك فى عملية الملاحظة)، فإن أدوات الملاحظة (كالمقابلة والإحصاء والوثائق) تخضع لقيم تلك الإرادات الواعية، كما أن أسلوب الاستبيان لا يذهب بعيداً عن ذلك كوسيلة للملاحظة حيث توضع الأسئلة بشكل تحكى من ناحية وعدم صدق المجيب على الأسئلة من ناحية أخرى لعوامل متباينة، بجانب صعوبة الحصول على وثائق لتحليل الأوضاع الراهنة لعوامل أمنية وإستراتيجية فى مجال السياسة. وحتى عند تجميع البيانات وتخزينها فى الحاسب الآلى (الكمبيوتر) فإن الحاسب ليس وسيلة لجمع البيانات وإنما هو طريقة للتحليل التى يريدها المحلل.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن أصحاب الاتجاه السلوكى حينما يتطرقون إلى موضوع معين لتحليله ينقبون عن الوحدات التى يمكن تحليلها كميأ، وكثيراً ما تكون هذه الوحدات خارجة عن إطار مادة البحث المستهدفة كما أنهم لا يترددون فى إحصاء ما يمكن إحصاؤه وإبرازه فى جداول منمقة<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكى قد حادوا عن شعارهم الذى رفعوه وهو شعار " التزاوج بين التنظير والبحث " حيث اتجهوا إلى الاهتمام بأدوات البحث أكثر من اهتمامهم بهدف تنظير عالم السياسة، مما أدى بهم فى النهاية إلى خلع مزيد من الغموض على تحليلاتهم لعالم السياسة<sup>(2)</sup>.

---

(1) وهو فى هذا يكون مثل الطبيب الذى ينهك نفسه عند تشخيص مرض صدرى بعد الشعرات المنتشرة على صدر المريض.

(2) راجع فيما تقدم بشأن أدوات التحليل المستخدمة فى التحليل السلوكى : د. فريد صفوى، المرجع السابق، ص 2، وأيضاً : لمزيد من التفصيل فى هذا الشأن، ارجع إلى :



## الباب الثاني

النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة



ونعرض لهذا الباب من ثنايا الفصلين التاليين :

**الفصل الأول :** نتناول فيه بالتحليل والتقييم النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني.

**الفصل الثاني :** نتناول فيه بالتحليل والتقييم النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي.





## الفصل الأول

"النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني"  
"تحليل وتقويم"



## الفصل الأول

"النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني"

· تحليل وتقويم ·

تمهيد :

بادئ ذي بدء نشير هنا (وبإيجاز) إلى الخطوط المشتركة التي يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية في بنائهم لنماذجهم النظرية<sup>(1)</sup> والتي تتمثل فيما يلي :

أولاً : من حيث المنهج :

فهم يلتقون على المنهج العمى التجريبي- وقد تراكت عليه النظرة السلوكية- والذي قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير والتوقع.

ثانياً : من حيث المادة :

حيث يلتقون على النشاطات السياسية، كمادة للتحليل، كما يلتقون على القوة كمفهوم أساس لدراسة تلك النشاطات السياسية، إلى جانب التقائهم على كون " الفرد" و" الجماعة" يمثلان معاً وحدة التحليل، حيث ينظرون إلى عالم السياسة الوطني من ثانياً نشاطات الأفراد والجماعات ودونما تمييز بين الرسمي واللا رسمي منها.

ثالثاً : من حيث أدوات التحليل :

وهم يتفاوتون فيما بينهم في استخدام مزيج من الأدوات الذهنية (كاستعارة مجموعة مفاهيم جاهزة من العلوم الطبيعية- حال مفهوم : القوة-

---

(1) وذلك بعد أن قدمنا عرضاً مفصلاً عن الخطوط الرئيسية التي يلتقى عليها علماء السياسة التجريبيون المعاصرون في تحليلهم للحياة السياسية، وعن معالم الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، وكل ذلك من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل.

البنية - الوظيفة - النسق ... إلخ) والأدوات البحثية (كالأساليب الرياضية والإحصائية... إلخ) كأدوات للتحليل الكمي لنشاطات الأفراد والجماعات.

وإذ أشرنا هنا للخصائص المنهجية التي يلتقى عليها المغيرون بالنظرية السياسية عند تنظيرهم لعالم السياسة الوطنى (فى جملةه)، لالانتهاء إلى وضع نماذج نظرية لواقع ذلك العالم لكى تتخذ أداة ذهنية يسترشد بها فى فهم وتحليل ذلك العالم، ننتقل هنا إلى تناول هذه النماذج من ثنايا المباحث التالية :

**المبحث الأولى :** ونعرض فيه التعريف بالتحليل البنىوى فى مجال عالم السياسة الوطنى ثم نعرض لأحد النماذج البنىوية التى قدمت فى تحليل عالم السياسة الوطنى وهو نموذج الدكتور / محمد طه بدوى.

**المبحث الثانى :** ونتناول فيه التعريف بالتحليل الوظيفى فى مجال عالم السياسة الوطنى، ثم نعرض لنموذج " ألموند " الوظيفى كأحد أبرز النماذج التى قدمت فى هذا الشأن.

**المبحث الثالث :** ونعرف فيه بالتحليل النسقى فى مجال عالم السياسة الوطنى، ثم نعرض لنموذج " ديفيد إيستن " حيث يأتى فى مقدمة النماذج النسقية فى تحليل عالم السياسة الوطنى.

**المبحث الرابع :** ونعرض فيه التعريف بالتحليل النسقى الاتصالى، ولأبرز النماذج التى قدمت بهذا الصدد وهو نموذج " دويتش".

## المبحث الأول

### النماذج البنوية

وهنا قبل تناول النماذج النظرية التي تستند إلى مفهوم البنية كأداة للتحليل نعرف بالتحليل البنوي وبأبعاده في التحليل السياسي.

#### التعريف بالتحليل البنوي :

ويرتكز هذا النوع من التحليل لعالم السياسة الوطنى إلى مفهوم " البنية : Structure " وهو مفهوم منقول عن أحد علوم الأحياء وهو علم التشريح، حيث يستخدم هذا المفهوم كأداة ذهنية لتصوير الحالة التي عليها أجزاء " الكل الواحد " والتي هي من هذا الكل بمثابة " اللبنة ". وبعبارة أخرى فإن مفهوم البنية يستخدم كأداة لتصوير ما عليه لبنات البناء الواحد من تراص وتشاد، وبهذا التصور انتقل مفهوم البنية من علم الأحياء إلى العلوم الاجتماعية كأداة ذهنية لتصوير "الكائنات" الاجتماعية، على اعتبار أن كل كيان يقوم على مجموعة من أجزاء.

من هنا فمفهوم البنية يعنى النظر إلى واقع سياسى ما (بنية سياسية ما) على أنه مجموعة من أجزاء متشادة ومتراصة، وأن الهدف من التحليل البنوي يتمثل فى الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل وتشاده وتراصه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه نفس الكيان السياسى من حيث هو كل واحد.

هذا ويفترض فى استخدام مفهوم البنية على هذا النحو وجود ترابط بين أجزاء الكل، بحيث يرتبط وجود كل جزء بوجود جميع الأجزاء الأخرى، وبحيث تعمل هذه الأجزاء متشادة مع بعضها البعض، من هنا فإن التحليل البنوي لا يتناول وجود الأجزاء لذاتها بل وجود هذه الأجزاء من حيث تشادها وتراصها.

## أهمية التحليل البنوي لعالم السياسة (الوطني) :

وتبرز أهمية التحليل البنوي لعالم السياسة الوطني في تجاوزه للتحليل التقليدي (القانوني)- الذى يركز على دراسة الكيان العضوى والوظيفى للمؤسسات السياسية الرسمية فى ضوء أنظمتها القانونية- إلى تحليل العلاقات الفعلية القائمة بين أجزاء عالم السياسة الوطنى (الحياة السياسية) حيث يمثل عالم السياسة الوطنى البنية السياسية الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر منها.

كما تبرز أهمية التحليل البنوي أيضاً فى إظهار علاقة " البنية السياسية : Structure Politique " بالبنيات الاجتماعية الأخرى (البنية الاقتصادية-الثقافية..إلخ). حيث يتجه التحليل البنوي نحو دراسة البنية السياسية فى الإطار الأوسع للبنية الاجتماعية، وذلك من ثانياً تشادها مع مختلف بنيات المجتمع كالبنية الجغرافية-الاقتصادية...إلخ. وعلى اعتبار أن البنية الاجتماعية هى المحصلة الكلية لتشاد جميع هذه البنيات. والتحليل البنوي كذلك تبرز أهميته فى تحليله لبنية سياسية كبرى (المجتمع السياسى) حيث يتناول كل جزء من أجزائها ويظهر نمط العلاقات الذى يقوم بينها مما يجعلها كلاً مميزاً عن كل آخر (مجتمع آخر). ومن هنا يفتح التحليل البنوي آفاقاً جديدة للدراسة العظمية من ثانياً دراسة بنيات مختلفة، فمثلاً عند دراسة البنية السياسية لقبيلة أفريقية والبنية السياسية لدولة أوروبية فإن هناك افتراضاً لأصحاب التحليل البنوي يتمثل فى وجود تشابه فى الترابط البنوي لأجزاء البنية السياسية من مجتمع لآخر، فالبنية السياسية لقبيلة الأفريقية والدولة الأوروبية تقوم على حاكمين ومحكومين، وعلى علاقات بين الحاكمين والمحكومين وهذه العلاقات هى التى تحدد نوع تلك البنية السياسية.

أما الاختلاف فىكون فى الكيفية التى تمارس فيها مظاهر السلطة وفى هياكل السلطة وهنا تبرز أهمية النظرة السلوكية فى التحليل البنوي كتحليل علمى تجريبي حيث نقف بها على التباين فى سلوكيات الحياة السياسية فى

مجتمعين يتشابهان تماماً في المؤسسات السياسية الرسمية (ويسودهما نظام سياسى واحد). هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز النظرة السلوكية في التحليل البنيوي دور البيئة على نشاطات الأفراد والجماعات فالأوضاع الجغرافية والاقتصادية والثقافية لها أثر بالغ في التأثير على نشاطات الأفراد والجماعات<sup>(1)</sup>

### أبعاد التحليل البنيوي في التحليل الوظيفي والنسقي :

وهنا نشير إلى الخلط المنتشر في الغرب بين التحليل البنيوي والتحليل الوظيفي، ذلك أن التحليل البنيوي يقف عند حد الكشف عن موقع كل جزء من الكل وحجمه وعلاقاته بغيره من الأجزاء التي تشاركه نفس الكيان السياسي الواحد. أما عندما نريد الوقوف على وظيفة كل جزء من هذه الأجزاء فنحن نتجاوز إذن التحليل البنيوي إلى التحليل الوظيفي، ولكن في نفس الوقت لا يمكن البدء في التحليل الوظيفي دون الاستعانة بالتحليل البنيوي - أى لا يمكن الوقوف على وظيفة الجزء إلا بعد التعرف على حجمه وموقعه وعلاقاته مع الأجزاء الأخرى للكيان الواحد.

أما عن ارتباط التحليل البنيوي بالتحليل النسقي، فإن المعنيين بالتحليل النسقي حينما يحللون كياناً سياسياً ما فهم يبدعون في تحليلهم للنشاط السياسي من مفهوم "البنية" ثم ينتقلون إلى مفهوم "النسق" في معنى أنهم ينظرون إلى الواقع السياسي من ثانياً مفهوم البنية أولاً ثم يضعون اللبنات في مواقعها من النسق السياسي من حيث هو أعم وأشمل، فأصحاب التحليل النسقي (كما سيأتي) يتصورون عالم السياسة الوطني على أنه

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد أهمية التحليل البنيوي في عالم السياسة : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 321، ص 329. وانظر أيضاً : د. حسن صعب، علم السياسة، مرجع سابق، ص 224، وانظر أيضاً :

- Burdeau, George, Structures Economiques et Structures politique, Revue Francaise de Science Politique. Vol, No.1. 1960, PP. 130-136.  
- Grawitz, Madeleine, Op.Cit., PP. 419-432.

مجموعة بنيات (قوى) ثم يستخدمون مفهوم "النسق" في إظهار كيفية التفاعل بين هذه البنيات. وفي هذا الأمر استجابة لمنطق العلم التجريبي لمستوياته، فالبنية ترتبط بمستوى "الوصف" (وصف الواقع بما هو عليه من أجزاء) وأيضاً بمستوى "التصنيف"، فالمؤسسة السياسية - كالبرلمان مثلاً - من حيث هي بنية هي كل من عناصر معنوية (أفكار وعقائد وتقاليد وبما يقضى إليه من نشاطات) وعناصر مادية (أموال وأشياء) وعناصر عضوية (بشر)، وكل هذه العناصر المكونة لهذا الكل متساندة مترابطة على وضع يتشكل به جهاز واحد هو البرلمان وإن بدا كل عنصر منها بوجود متميز. كما أن البرلمان كمؤسسة يمثل في نفس الوقت كينونة بذاتية متميزة عن الوجود الذاتي لكل عضو من الأعضاء المكونين لها. ومن هنا يأتي استمرارها رغم ما قد يلحق أعضائها من تغير. وكذلك فالحياة السياسية تقوم على بنيات (قوى)، فالبنية إذن هي تصور للواقع السياسى (الحياة السياسية) منظوراً إليه من ثنايا تراص وتشاد أجزائه وأحجامها وموقعها في البناء، ذلك بينما يأتي "النسق" فيما بعد لتصور التفاعل الذي تجرى عليه علاقات تلك الأجزاء<sup>(1)</sup>.

وجملة القول إذن بشأن التحليل البنوي أنه يرقى إلى مستوى التحليل العلمى لكونه يستهدف الكشف عن موقع الأجزاء وحجمها من الكل وعلاقتها ببعضها، ومن ثم يقدم تفسيراً علمياً فيجاوز بذلك مستوى الوصف إلى شئ من التحليل العلمى. ورغم ذلك فإن هذا القدر من التحليل العلمى الذى يبلغه التحليل البنوي إذا ما قورن بالتحليل الوظيفى أو النسقى فهو قدر متواضع.

ولقد اخترنا هنا النموذج المقدم من الدكتور / محمد طه بدوى، كأحد نماذج التحليل البنوي لعالم السياسة الوطنى.

(1) راجع فيما تقدم بصدد أبعاد التحليل البنوي فى التحليل الوظيفى والنسقى : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق ص 95، ولنفس المؤلف . النظرية السياسية، مرجع سابق أيضاً، ص 313، 320.



## النموذج البنوي للكتور / محمد طه بلوى :

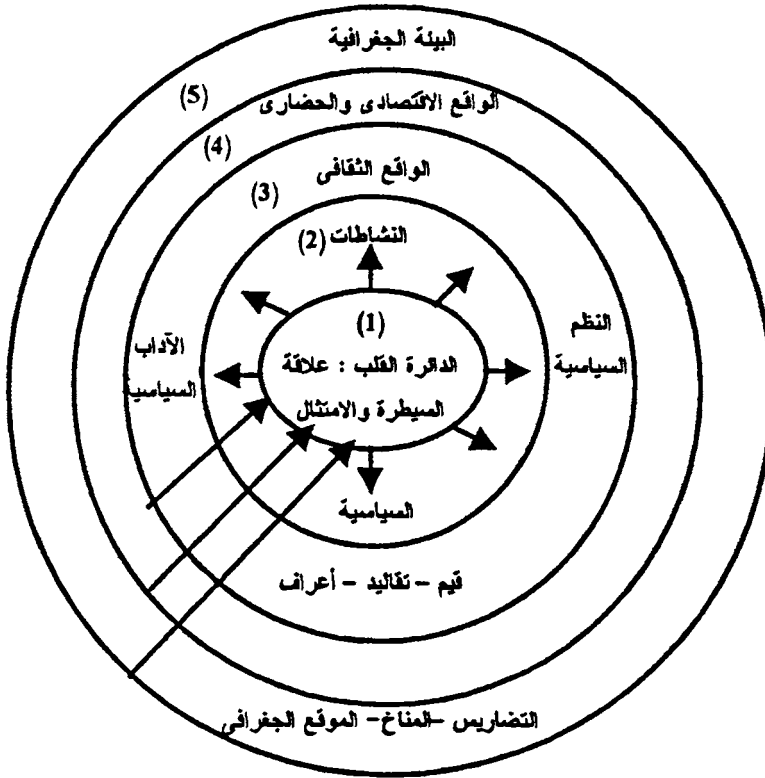
وهو النموذج الذى أورده الدكتور / محمد طه بدوى فى كتابه "النظرية السياسية- النظرية العامة للمعرفة السياسية"<sup>(1)</sup>، وبداية نشير هنا إلى أن هذا النموذج البنوي (أى الذى استند صاحبه فى بنائه إلى مفهوم "البنية" فى تحليل عالم السياسة الوطنى)، يعد من أبرز النماذج البنوية التى قدمت لتحليل عالم السياسة الوطنى، إن لم يكن هو النموذج البنوي الأوحد (على حد علمنا) حيث لم يعن المعنيون بالنظرية السياسية فى الغرب بتقديم نماذج بنوية بسبب عدم الفصل-لديهم- بين مفهومي "البنية" و "الوظيفة"، فالملاحظ أنه فى كتابات هؤلاء لا توجد حدود واضحة بين المفهومين، فالكثير من بينهم لا يرى حرجاً فى ربط التحليل البنوي بالتحليل الوظيفى، ومن ثم لا يستهدفون الكشف عن مواقع وأحجام عناصر الكيان السياسى المستهدف فحسب وإنما يتجاوزون ذلك إلى الكشف عن دورها فى تحقيق تكامل هذا الكيان (الكلى) المستهدف.

والدكتور 'بدوى' فى نمودجه هذا يرتبط إذن فى تحليله لعالم السياسة الوطنى بمفهوم البنية كما سلف، وهو لذلك نمودج بنوي-أى صورة ذهنية يتصور بها عالم السياسة الوطنى من ثنايا مفهوم البنية، ففى فهمه لعالم السياسة الوطنى وفى تحديد هدفه من تقديم هذا النمودج يرى فى عالم السياسة الوطنى (الحياة السياسية) مجموعة من عناصر (البنات) متشادة ومتراصة، ومن ثم يرتبط بهدف من وراء هذا التحليل وهو السعى إلى الكشف عن موقع كل عنصر من الكل وحجمه ومدى تشاده وتراصه مع الأجزاء الأخرى.

وعليه فإن الدكتور 'بدوى' يتصور الحياة السياسية على أنها بنية مركبة من مجموعة عناصر متشادة متراصة على وضع يتحقق به ترابطها

(1) المرجع السابق، من ص 330 إلى ص 334.

الكلى، ولكى ينتهى إلى تقديم تعريف بنيوى للحياة السياسية، وهذا النموذج هو نموذج علمى لأن فروضه كلها مصورة من الواقع بالملاحظة، حيث يبدأ صاحبه بالقول بأن الملاحظة تشير إلى أن الحياة السياسية تقوم على مجموعة من لبنات متشادة مترابطة، وتمثلها فى شكل دوائر خمسة هى كما يلى :



الرسم التوضيحي للنموذج البنيوى للدكتور / محمد طه بدوى (1).

(1) المرجع السابق، ص 359.

الدائرة الأولى " الدائرة القلب " : حيث بدأ منها الدكتور "بدوى" نموذجاً لتحليل عالم السياسة الوطنى انطلاقاً من أنها صلب هذا العالم، فيقول: إن من الحقائق العلمية المستقرة فى المعرفة السياسية (كحقائق صورت من الواقع بالملاحظة وحقت صحتها بالتجريب) أن صلب عالم السياسة الوطنى يتمثل فى علاقة السيطرة والامتثال. ذلك أن السياسة فى جملتها جوهر فى الإنسان - أى حقيقة فيه وهى من طبيعه، وأن هذا الجوهر فى الإنسان قد ثبت عن طريق التحليل العلمى أنه يتمثل فيما يسمى "بعلاقة السيطرة والامتثال" فعلماء النفس التجريبيون قد أثبتوا علمياً بأنه ما من إنسان إلا ولديه درجة من الرغبة فى السيطرة على الآخرين (الأمر الذى يجعل من الحكم أو السيطرة على الآخرين شهوة أو فطرة أو غريزة إنسانية) وفى نفس الوقت فلكل إنسان درجة من الاستعداد للطاعة إذا أمر. وهذا التناقض داخل الإنسان يعبر عن ذاته حين يعيش الإنسان فى مجتمع بظاهرة سياسية خالدة تاتى فى مقدمة الظواهر السياسية جميعاً وهى ظاهرة "التميز السياسى" والذى تعنى انقسام المجتمع إلى ممثلين ومسيطرين : محكومين وحاكمين - أى علاقة سيطرة من ناحية وعلاقة امتثال من ناحية أخرى.

وهذا التناقض يقابل فى أيامنا ما يسمى فى الاصطلاح بالتناقض بين السلطة والحرية.

كما أن علاقة السيطرة والامتثال والذى اصطلح على تسميتها "بجوهر السياسة فى الإنسان" تفضى أيضاً إلى ظاهرة سياسية خالدة وهى ظاهرة "السلطة السياسية" والذى تعنى كحدث اجتماعى الاحتكار الفعلى لأدوات العنف (من جانب الحاكمين وفى مواجهة المحكومين المجردين منها)، من أجل تحقيق الخير العام، كما تفضى أيضاً علاقة السيطرة والامتثال إلى ظاهرة سياسية خالدة وهى ظاهرة "الضبط السياسى : **Ordre Politique**" وهى تعنى التمييز بين الأمرين والمطيعين المرتكز إلى الاحتكار الفعلى لأدوات العنف فى الجماعة لحساب سلطة الأمر احتكاراً كافياً بذاته لتحقيق

الاضباط الذى يقتضيه السلام الاجتماعى فى الداخل وأمن الجماعة إزاء العالم الخارجى. وهذا الضبط السياسى يمثل "البنيان السياسى : Structure Politique" الثابت لعلاقة الأمر والطاعة (السيطرة والامتثال) فى شتى المجتمعات السياسية على تباين الزمان والمكان. من هنا فإن هذه الظواهر جميعاً (ظاهرة التميز السياسى وظاهرة السلطة السياسية وظاهرة الضبط السياسى) تأتى من أصل واحد وهو علاقة السيطرة والامتثال كصلب ثابت على طول التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية، وذلك فى الجماعات الأولية كالعشائر أو القبائل وفى المجتمعات السياسية الأكثر تقدماً. فكل هذه التجمعات تشترك فى صلب واحد هو علاقة السيطرة والامتثال بظواهرها الثلاثة الرئيسية بعيداً عن ارتباط هذا الصلب بالقيم الخارجة عنه والتي تتغير بتباين الحضارات والثقافات ودرجات التقدم فى التقنية السياسية والدستورية، فكل هذه ليست أكثر من هياكل خارجية متغيرة ومتراكمة على صلب عالم السياسة وهو علاقة السيطرة والامتثال. وهذا الصلب مكانه من النموذج مكان القلب أو الوسط بالنسبة للدوائر (البنيات) الأخرى.

وهكذا فإن الظاهرة السياسية بمدلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال" يتصورها صاحب النموذج فى الدائرة القلب التى لا تتغير من مجتمع إلى آخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجتماعى، ولكن الذى يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسى الذى تستدعيه الدائرة القلب "علاقات السيطرة والامتثال".

**الدائرة الثانية :** ويتصورها صاحب النموذج فى دائرة النشاطات السياسية، فمن الدائرة القلب "علاقات السيطرة والامتثال" تنبعث نشاطات سياسية، أو بمعنى آخر فإن هذه العلاقة التى تمثل صلب عالم السياسة الوطنى لابد وأن تترجم عملاً فى نشاطات سياسية-أى فى أفعال تنبعث من الطرف المسيطر متجهة إلى الطرف المطيع، فالسيطرة من حيث هى أفعال هى فعل إرادة فى إرادة أو فعل عقل فى عقل تقتضى من القائمين عليها نشاطات.

ونفس الشيء بالنسبة للأطراف الأخرى لتلك العلاقة والذين هم أعضاء المجتمع الكلى (منفردين أو مجمعين فى جماعات) بوصفهم ممثلين إنهم هم الآخرون يمارسون ألواناً من نشاطات تنبعث من موقعهم فى تلك العلاقات.

وهذه النشاطات السياسية من الطرفين (المسيطر والممثل) تتغير من مجتمع إلى آخر وهذا التغير فى ملامحها أو أساليبها مرهون بتغير العوامل المحيطة بها فى مجتمعها والتي تتجه إليها من الدوائر التالية فى النموذج (الدائرة الثالثة والرابعة والخامسة).

**الدائرة الثالثة :** ويتصورها الدكتور "بدوى" فى دائرة الواقع الثقافى، فالنشاطات السياسية للأفراد والجماعات التى تعمل فى إطار مجتمعها الكلى ترتكز إلى وحدته الثقافية وتنقل بها. إن نشاطات الأفراد والجماعات تنقل بالضرورة بأفكارهم وعقائدهم، ومن ثم بقيمهم وما تؤدى إليه من تقاليد وأعراف بصرف النظر عن طبيعة مصادرها : ميتافيزيقية أو سماوية أو وضعية، ومن هنا فإن الوضعيات الاجتماعية من قيم المجتمع وتقاليد وأعرافه لا تؤثر فى النشاطات السياسية للأفراد والجماعات فحسب وإنما تفرز فوق ذلك نظاماً للحياة السياسية مكتوبة أو عرفية والتي تعنى بالتنظيم العضوى والوظيفى لسلطة الأمر ولعلاقاتها فى مجتمعها، كما تفرز آداباً سياسية.

إن صلب عالم السياسية "علاقات السيطرة والامتثال" تكسوه عوامل كيفية كالقيم والتقاليد والأعراف وهى عوامل تطوع ذلك الصلب وتشكله - تتراكم فوق ذلك الصلب دون أن تغير من حقيقته، وبذلك يتغير شكل عالم السياسة الوطنى مع تغير قيم وتقاليد المجتمعات، وبالفعل ثبت بالملاحظة والتجريب أن الواقع الثقافى لكل مجتمع يلعب دوراً مرموقاً فى تصوير واقعه السياسى وذلك عن طريق ما يصدر عنه من قيم وتقاليد وأعراف متراكمة على صلب عالم السياسة الثابت فيكسبه هياكل خارجية قيمية بحتة تجعل منه ما هو جدير بأن يوصف بأنه نظام سياسى. إن هذه القيم والتقاليد والأعراف

حين تتراكم على علاقة السيطرة والامتثال - تجعل منها علاقات منظمة. وبهذا تتحول هذه القوة الخام إلى قوة مطوعة (منظمة) كما أن هذه العلاقة السياسية المنظمة تهين لظهور ما يسمى 'بالنظام السياسي' والذي يعنى إذن تنظيم علاقة السيطرة والامتثال وفقاً للقيم والتقاليد والأعراف، وهذه العلاقة السياسية 'السيطرة والامتثال' لا تختفى رغم ما يتراكم عليها من هياكل - من مؤسسات سياسية حاكمة ومن حيث تركيب هذه المؤسسات العضوى والوظيفى من ناحية أو التزامها بقيم مجتمعها من ناحية أخرى، وهناك الآداب السياسية التى تفرزها أيضاً القيم والتقاليد والأعراف وهى تلك الآداب التى تراعى فى علاقات الحاكمين بالمحكومين (كالمصارحة السمحة بين الحاكمين والمحكومين).

وهكذا فإن الواقع الثقافى للمجتمع الذى نحلل الحياة السياسية فيه له تأثير بالغ، فالثقافة هى التى تحكم النشاطات السياسية، ولذلك لا يمكن تجاهل النظم السياسية أو الآداب السياسية التى تفرزها ثقافة المجتمع عند تحليل الحياة السياسية لمجتمع معين. ففى مجتمعات السلطة المشخصة تتمثل ثقافتها فى كون الملك ممثلاً للإرادة الآلهية (كما فى أوروبا فى العصور الوسطى) حيث يتلقى سلطانه من الله ومن ثم لا يسأل إلا أمام الله (وهذه قيمة)، ولذلك تصبح السلطة فى هذه المجتمعات بحكم طبيعة الثقافة التى تؤمن بها سلطة مشخصة، وعندما جاءت أفكار القرنين السابع عشر والثامن عشر فى أوروبا (أفكار 'لوك' و 'روسو' و 'مونتسكيو') نادى بتقييد سلطة الحاكم فبدأ أفراد الشعوب الأوروبية آنذاك أن الأصل فى السلطة أنها مقيدة ومن ثم نشاطها مقيد وأن للمحكومين حق مقاومة القائمين على السلطة إذا ما استبدوا، ومن ثم جاءت ثقافة جديدة تحكم النشاطات السياسية لعالم السياسية الوطنى فى العصور الحديثة، مما فتح المجال لقوى أخرى غير قوة السلطة الرسمية حيث ظهرت قوى (أو جماعات) جديدة تشارك مؤسسات الدولة الرسمية فى وظيفتها السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح.

وذلك كله جلع على مقتضى طبيعة ثقافة هذه المجتمعات الليبرالية (مجتمعات النظم الحرة) التي تقوم على الأيديولوجية الليبرالية (فلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر فى أوربا)، إلى جانب استناد هذه المجتمعات فى مجال الحياة السياسية إلى تعدد الآراء والمصالح وإعطاء قدر كبير من حرية الرأى، وعليه تنشأ فى داخلها قوى غير رسمية تنشأ نشأة واقعية (فطرية) كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح وذلك فى مواجهة القوى الرسمية والتي تتمثل فى المؤسسات السياسية الرسمية للدولة والتي تنشأ نشأة قانونية.

**الدائرة الرابعة :** ويتصور الدكتور 'بدوى' تلك الدائرة الرابعة فى دائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية، حيث يقول " إن درجة الوفرة والندرة فى علاقتها بالكم البشرى القائم عليها، مع القدرات الحضارية المتاحة (درجة التقدم التكنولوجى) على تطويع معطيات الطبيعة بصفة عامة واستغلالها، إن هذه معاً تؤدى دوراً مباشراً فى تشكيل أساليب الحياة الاجتماعية بما فى ذلك الحياة السياسية. فلقد ثبت (بالملاحظة والمقارنة) أن هناك علاقة بين النشاط السياسى من ناحية وبين الواقع الاقتصادى والحضارى من ناحية أخرى. فالثورة الصناعية-مثلاً جاءت تعبيراً عن التغير فى الواقع السياسى والاقتصادى والحضارى معاً، فهى من الناحية الاقتصادية والحضارية تعنى ثورة فى تكنولوجيا الإنتاج حيث حدث تغير جذرى فى أدوات الإنتاج فى نهاية القرن الثامن عشر فانتقل الإنتاج من كونه إنتاجاً يدوياً إلى كونه إنتاجاً آلياً وهذا هو الوجه الأول للثورة الصناعية (كجانب فنى محض)، أما الوجه الثانى والأهم فهو أن لفظة "ثورة" والتي تشير إلى تغير اجتماعى جذرى، فقد آلت السلطة لطبقة جديدة بعد انتزاعها من طبقة أخرى، لقد أصبح الصناع هم الحكام بدلاً من النبلاء وملاك الأرض، ومن ثم فقد صحب هذا التقدم التكنولوجى انتقال السلطة من طبقة لأخرى-أى حدث تغير لمعالم المجتمع السياسية.

من هنا فإن الثورة الصناعية قد أحدثت تغييراً جذرياً في الواقع الاقتصادي حيث كانت أوروبا في ذلك الوقت تنتقل بمعدل سريع من الاقتصاد العقاري إلى الاقتصاد التجاري والصناعي، وفي نفس الوقت حدث تغير في الواقع السياسي، فنتيجة لفسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر (فلسفات سيادة الشعب "لروسو" وسيادة الأمة "للوك" ..) وذلك في مواجهة الفلسفات السابقة عليها والتي كانت ترتبط بها النظم الملكية آنذاك وهي فلسفات سيادة الملوك (فلسفات : جان بودان - هوبز...)، ووصلت تلك الفلسفات (للوك - روسو ..) إلى قمتها في أواخر القرن الثامن عشر، حيث كان التجار والصناع ينتمون إلى الفئة (الطبقة) الثالثة التي تسمى بالبرجوازية، وكانوا قد وصلوا إلى درجة من الثراء بحكم ازدهار التجارة والصناعة بينما كان الاقتصاد العقاري يضمحل تدريجياً، ثم انتهى الأمر في الواقع إلى قدرة البرجوازيين على انتزاع السلطة السياسية من يد الملوك والنبل القدامى من خلال ثورات القرن الثامن عشر متأثرين بتلك الفلسفات (فلسفات سيادة الشعب وسيادة الأمة). وفي تلك الفترة كانت ظاهرة تطور تكنولوجيا الإنتاج في الصناعة من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي. الأمر الذي أدى إلى ظاهرة الإنتاج الكبير كظاهرة حضارية مما أدى في النهاية إلى مشكلة اقتصادية تمثلت في مشكلة فائض الإنتاج ومشكلة البطالة. ولما كان هؤلاء البرجوازيون قوة اقتصادية وتمكنوا من انتزاع السلطة ومن احتكارهم لها أوجدوا حلاً سياسياً لتلك المشكلة الاقتصادية، فنتيجة لظاهرة الفائض الكبير جاءت ظاهرة سياسية في القرن التاسع عشر لم تكن معروفة من قبل ألا وهي ظاهرة "الاستعمار" والتي ما كان لها أن تظهر كحل لهذه المشكلة الاقتصادية ما لم تكن السلطة السياسية في يد مالكي أدوات الإنتاج الجديد (البرجوازيين) حيث تدخلت السلطة لحساب حل هذه المشكلة.

مما سبق فإن تكنولوجيا الإنتاج كظاهرة حضارية أدت إلى ظاهرة اقتصادية (الإنتاج الكبير)، ومن ثم فإن الجمع بين التكنولوجيا وبين الحضارة



وبين الاقتصاد - أمر يؤكد الواقع وكل ذلك أثر تأثيراً بالغاً على الواقع السياسى. وكذلك فإن ظاهرة التقدم الصناعى والتى صاحبها الإنتاج الكبير استدعت تجمعات مكثفة من العاملين فى الصناعة حول مراكز الصناعات الكبيرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذا الاقتصاد الجديد (الذين كانوا يجمعون بين الملكية الصناعية والسلطة السياسية) كانت العلاقات بينهم وبين العمال المكثفى العدد غير متكافئة، وكان الضغط شديداً من جانب ملاك الصناعة على هذه الفئة الجديدة التى راح عددها يتزايد بظاهرة الإنتاج الكبير، فنشأت طبقة جديدة ضخمة بمصالح متميزة، ومن ثم لابد لها من أن تعبر عن مصالحها، وإذن ظهرت قوة جديدة فى الحياة السياسية هناك لم تكن موجودة من قبل وأخذت فى النمو حتى انتهت إلى أن تصبح قوة معاصرة ضاربة فى الحياة السياسية فى الغرب وهى النقابات العمالية، التى أفرزها ذلك الواقع الاقتصادى والحضارى الجديد، وبلغت اليوم فى الغرب درجة من القوة فى الحياة السياسية جعلتها القوة الوحيدة القادرة على إسقاط الحكومات كما فى بريطانيا. وكل هذا يوضح أن الواقع الاقتصادى والحضارى يلعب دوراً بالغ الأهمية فى عالم السياسة فى التأثير على النشاط السياسى ومن ثم فلا مناص من اعتبار الواقع الاقتصادى والحضارى لبنة من لبنات الحياة السياسية. ذلك أن ما عليه الموارد المتاحة فى كل مجتمع من حيث الوفرة والندرة دوره فى النشاطات السياسية فى الداخل والخارج. ومن هنا يأتى الترابط والتشاد والتراس بين دائرة النشاطات السياسية ودائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية، فالنشاطات السياسية تتلزم مع موارد المجتمع المتاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى مع درجة التقدم الحضارى على نحو ما سلف بشأن الثورة الصناعية فى أوروبا التى هيات ألواناً من النشاطات السياسية لم تكن معروفة فى مجتمعاتها من قبل كنشاطات جماعات الضغط العمالية (نقابات العمال).

**الدائرة الخامسة :** وهي الدائرة التي يتصورها الدكتور " بدوى " في البيئة الجغرافية، حيث تتأثر النشاطات السياسية كذلك ببيئة مجتمعها الجغرافية (طبيعة الأرض : التضاريس والمناخ والموقع الجغرافي وغيرها). فلأوضاع الجغرافية دورها في تكييف نشاطات الجماعات الإنسانية وأنماط حياتهم. فبالنسبة للتضاريس (طبيعة الأرض) فإن الملاحظة تشير إلى أن النشاطات السياسية لجماعات الصحراء وأساليب حياتها تختلف عن الجماعات التي تسكن الجبال وعن سكان الوديان والأنهار. فسكان المناطق الصحراوية نظراً لتبعثرهم الشديد حيث لا كثافة سكانية لا تقوم في مناطقهم حياة سياسية. ذلك أن الحياة السياسية تقتضى وجود كثافة سكانية فنقوم فيها القوى السياسية المتفاعلة فيما بينها. وكذلك بالنسبة لجماعات أواسط أفريقيا حيث تقتضى الطبيعة هناك بتبعثر الأفراد في جماعات صغيرة تكاد تنزل كل منها عن الأخريات بسبب الكثافة النباتية (الغابات) ولذلك مردود على الحياة الاجتماعية والسياسية هناك. فهذه الجماعات لم تلتق ثقافياً ولا تاريخياً، حيث حجبته الغابات الكثيفة عن بعضها البعض فنشأت نشأة ذاتية وكل جماعة بلهجة محلية، فلم تستطع هذه الجماعات أن تتخاطب فيما بينها إلا بدخول الاستعمار الأوربي وتجميعه لها تحت حكم سياسى واحد، فراحت هذه الجماعات تتخذ من لغة المستعمر لغة لها، كل حسب المستعمر الذى حل عندها. كذلك بالنسبة لسكان الأراضى الزراعية (سكان الوديان والأنهار) فإن حياتهم السياسية متواضعة مقارنة بسكان المناطق الصناعية حيث الكثافة العالية للسكان فى المدن الصناعية، فسكان المناطق الزراعية يتميزون بتجمعهم فى قرى، ومن ثم لا كثافة للسكان بل يظلون مبعثرين وإلى حد ما بعيدين عن مركز السلطة وهم يعتقدون أن هذه السلطة كينونة مخيفة تجلب الضرائب.

وبالنسبة للمناخ فإن له دوره فى أمزجة البشر، وله تأثيره فى الحياة السياسية، وبخاصة فى المشاركة فى الحياة السياسية من جانب الأفراد إلى

حد أن " مونتسيكو " فى كتابه " روح القوانين " قد ذهب إلى القول بأن هناك علاقة بين الطقس (المناخ) وبين السياسة، فعنده -أن سكان المناطق الحارة لا يحتاجون من وجهة نظره إلا لديكتاتوريين حيث لا يحتكمون إلى العقل كثيراً مقارنة بسكان المناطق الباردة، وهو قول لا سند علمى له.

هذا ولا تقتصر أهمية الأوضاع الجغرافية بالنسبة للحياة السياسية على طبيعة الأرض (التضاريس)، والمناخ، فإن للموقع الجغرافى أهميته فى أساليب حياة الجماعات الاقتصادية، فالاعتماد على الصيد من البحر مرهون بموقع أرض الجماعة منه، ولموقع الجماعة الجغرافى أهمية فى مجال سياستها من الجماعات الأخرى فمواقع المرور الدولية تهيئ للجماعات القائمة عليها إمكانية التحكم فى مصالح الجماعات المنتفعة بهذه المواقع هذا فى حالة كون هذه الجماعة على درجة من القوة تحمى هذه المواقع من الجماعات الأخرى، وتستطيع أن تتخذ من هذه المواقع أداة فعالة فى التأثير والضغط على الجماعات الأخرى بما يخدم مصالحها. أما فى حالة الضعف فإن هذه المواقع تؤدى دوراً سلبياً لأن الجماعات المنتفعة القوية تتجه إلى الممر لغزوه وضمه وذلك تأميناً لمصالحها. بل إن الجماعات التى لا منفذ لها على السبحار العامة تظل أعقد قضاياها فى محاولة الوصول إلى علاقة طيبة بينها وبين الجماعات المطلة عليها. ومن ثم فإن سياساتها الخارجية تنصب على هذا الأمر، وكذلك فإن الجماعات التى تعاني من مشكلة الضغط المكانى تبعاً لعدم استجابة رقعته الجغرافية بمواردها لمعدل نموها السكانى كثيراً ما تتجه إلى السياسة التوسعية على حساب جاراتها إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ذلك فضلاً عما قد تؤدى إليه هذه المشكلة من مشكلات اجتماعية تهيئ لانتشار الأفكار والحركات المهددة للأوضاع السياسية القائمة.

وهنا تبرز مسألة من أهم مسائل علم العلاقات الدولية، وهى مسألة طبيعة العلاقة بين الأرض والسياسة- أى بين الأوضاع الجغرافية والسياسات الخارجية للدول. فثمة مدرسة تؤكد حتمية هذه العلاقة (على نحو ما أشرنا

من قبل)، وهى المدرسة الألمانية النشأة التى بدأت بالجغرافى الألمانى " راتزال : Ratzel " فى أواخر القرن التاسع عشر، والتى كان من اتباعها الجغرافى الإنجليزى " ماكيندر " وكذلك " هوشوفير " الألمانى فى صدر القرن العشرين، ويتمثل الخط الرئيسى لهؤلاء جميعاً فى أن للأرض علاقة بالسياسة مضمونها أن سياسات الدول تأتى على مقتضى أوضاعها الجغرافية، وأنه على ساسة الدول مراعاة ذلك فى رسم سياستها وإلا جاءت هذه السياسات هشة غير قادرة على الاستمرار. إنها المدرسة التى عرفت باسم مدرسة "الجيوبوليتيك"، ثم جاءت المدرسة الفرنسية القائلة بأن علاقة الأوضاع الجغرافية بسياسات المجتمعات هى علاقة نسبية- فى معنى أن هذه السياسات تتكيف بتلك الأوضاع ولكنها لا تأتى كأثر حتمى لها، فإن من المواقع الجغرافية ما يهيئ للجماعة الواقعة عليها القوة حين تتاح لها عوامل أخرى تهيئها لذلك كالقوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجى. ذلك بينما يستدعى نفس الموقع بالنسبة للجماعة الواقعة عليه تطلع الجماعات الأقوى إليه مما قد يؤدى إلى سيطرتهم سياسياً على مقدرات تلك الجماعة.

وهكذا فإنه رغم الخلاف بين أصحاب مدرسة " الجيوبوليتيك " والمدرسة الفرنسية حول نسبية أو حتمية العلاقة بين الأرض والسياسة، إلا أن المدرستين تلتقيان على أهمية الموقع الجغرافى للجماعات الإنسانية، فالبيئة الطبيعية (الجغرافية) بتضاريسها ومناخها وموقعها لها دور لا يتأتى إنكاره فى كثير من جوانب نشاطاتها السياسية، وعليه تعد البيئة الجغرافية مقوماً من مقومات النشاطات السياسية ومن ثم مقوماً من مقومات الحياة السياسية.

وانطلاقاً مما سبق كله فإن الظاهرة السياسية بمدلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال"- والتى تمثلها الدكتور " بدوى" فى الدائرة القلب فى نموذج- ثابتة لا تتغير من مجتمع لآخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجتماعى، ولكن الذى يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسى الذى

تستدعيه تلك الدائرة القلب- والذي يتمثل من حيث موقعه في النموذج في الدائرة الثانية. وتغير هذا النشاط في ملامحه وأساليبه مرهون بتغير العوامل المحيطة به والتي تتجه إليه من الدوائر التالية في النموذج من دائرة الواقع الثقافي ودائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية ودائرة البيئة الجغرافية، وهذه الدوائر (من الدائرة الثانية إلى الخامسة) تمثل أوضاعاً متغيرة بطبيعتها من مجتمع لآخر وبالنسبة لنفس المجتمع من زمان إلى زمان، وعليه فإنها تكون بالنسبة للحياة السياسية عوامل متغيرة، وفي هذا التصور تقبع حقيقة تغير أساليب النشاط السياسي وأنماطه بل وتغير آداب السياسة ونظمها من مجتمع لآخر ومن زمان إلى زمان بالنسبة لنفس المجتمع.

**وفي نهاية النموذج، وبعد أن استعرض الدكتور " بدوى " بنيات الحياة السياسية (عالم السياسة الوطنى) فى تشاها وتراصها وعلاقتها فيما بينها، انتهى إلى تقديم تعريف بنىوى للحياة السياسية، فعرّفها بأنها مجموعة من النشاطات التى تنبعث من علاقات السيطرة والامتثال منفعة بعناصر بينها الاجتماعية (الثقافية- الاقتصادية والحضارية- الجغرافية).**

### **تقويم النموذج البنىوى للدكتور " بلوى " :**

وهكذا يكون الدكتور " بدوى " قد قدم نموذجاً تشريحياً لعالم السياسة الوطنى، مصوراً فروضه من الواقع بالملاحظة ومحققاً صحتها بالتجريب، ومستخدماً التاريخ كأداة لملاحظته للواقع، فقد قام باستعراض بنيات عالم السياسة الوطنى واستهدف بذلك بيان موقع وحجم كل بنية من هذا لعالم، كما أظهر مدى الترابط بين هذه البنيات، ومن هنا يكون الدكتور "بدوى" قد تناول بنيات عالم السياسة الوطنى لا من حيث ذاتها بل من حيث ترابطها سعياً وراء البحث عن تشاها وتراصها وهو بذلك يكون قد تجاوز التحليل النمطى لعالم السياسة الوطنى حيث قام بتحليل العلاقات الفعلية التى تحكم هذه البنيات، وجعلنا نقف على التباين فى نظم الحكم بين المجتمعات المختلفة، وساعد على ذلك أنه قام بدراسة تلك النشاطات فى إطارها الأشمل- أى فى إطارها

الاجتماعى الشامل، وموضحا مدى تأثير تلك النشاطات ببنيات مجتمعا الثقافية والحضارية والاقتصادية والجغرافية.

وهذا النموذج تبعاً لكون صاحبه يستند بالأساس إلى مفهوم "البنية" فى تحليله لعالم السياسة الوطنى. فإنه يقف عند حد التعريف بموقع وحجم كيانات عالم السياسة الوطنى دون أن يجاوز ذلك إلى التعريف بأدوارها (فهذا من شأن التحليل الوظيفى)، أو التعريف بكيفية تفاعل هذه الأجزاء تفاعلاً يهين إلى الاتزان الكلى لمجتمعها (فهذا من شأن التحليل النسقى)، هذا إلى جانب تركيز صاحب النموذج على النشاطات السياسية- كمادة تحليل لعالم السياسة الوطنى.

وهنا نشير إلى الدور العلمى الذى يؤديه هذا النموذج فى التفسير العلمى، فهو النموذج الأوحد الذى يقدم لنا تفسيراً علمياً لتباين سياسات الدول وأنظمتها السياسية تبعاً لتباين الأوضاع الثقافية (خاصة) والحضارية والجيوبولوتيكية، ومن ثم إعطاء تفسير علمى لتعثر حركات التحديث الدستورى نقلاً عن النظم العريقة لتباين الثقافات والحضارات.

## المبحث الثاني

### النماذج الوظيفية

وهنا في هذا المبحث نعرض التعريف بالتحليل الوظيفي، ولأبعاده في التحليل السياسي، ثم نعرض لأحد هذه النماذج الوظيفية، وهو نموذج "ألموند" الأمريكي.

التعريف بالتحليل الوظيفي : "Functional Analysis" (1) :

ويرتكز هذا النوع من التحليل العلمي على مفهوم " الوظيفة : Function "، وهو مفهوم مستعار من أحد علوم الأحياء وهو علم الفسيولوجي، حيث يتصور به علماء الأحياء اسهمة (الوظيفة) التي يؤديها كل عنصر من عناصر الكائن الحي للبناء الذي هو جزء منه. فالحياة في تصورهم طبقاً لهذا المفهوم هي مجموعة الوظائف التي تقاوم الموت (وكل ذلك بإذن الله قطعاً). فهذه الوظائف التي يتكون منها البناء البشري (الكائن الحي) كوظيفة التنفس والهضم... إلخ هي مجموعة أدوار حينما تؤدي مجتمعة تمكن الكائن الحي من الاستمرار في الحياة(2).

وعند نقل مفهوم الوظيفة إلى العلوم الاجتماعية كأداة ذهنية للفهم والتحليل. فإن علماء الاجتماع في تحليلهم للكيانات الاجتماعية راحوا يستخدمون مفهوم "الوظيفة" على أنه يعنى ما يؤديه الأفراد في مجتمع أو تنظيم معين من أدوار يحكم موقعه فيه. فالباحث في العلوم الاجتماعية حين يرتبط بمفهوم الوظيفة في تحليله لمادة بحثه فإنه يتمثلها على أنها مجموعة

---

(1) راجع بصدد التحليل الوظيفي لعالم السياسة بصفة عامة :

Roy E. Jones, The Functional Analysis of Politics - An Introductory Discussion. Humanities Press. New York. 1967

(2) انظر - محمد طه ندوي. المرجع السابق. ص 326

من أدوار يتحقق بأدائها استمرار الكل - أى استمرار الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. ويكون الباحث هنا قد ارتبط في تحليله لمادة البحث بمفهوم ' الوظيفة ' على أساس استهداف الكشف عن الأدوار التي تؤدي فتحقق استمرار الكل، فيصبح التحليل تحليلاً وظيفياً<sup>(1)</sup>.

وهنا نشير إلى الدور الخطير الذي يقوم به مفهوم ' الوظيفة ' في التحليل السياسي. ذلك أن من الظواهر السياسية ما لا تقبل بطبيعتها إلا أن تعرف من ثنايا وظيفتها، ' فالسلطة السياسية' والتي هي صلب عالم السياسة لا تعرف لذاتها، وإنما تعرف من ثنايا وظيفتها، فهي في ذاتها تعنى الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في المجتمع، والاحتكار لا يعتبر بذاته ' سلطة سياسية' وإنما الذي يجعل منه سلطة سياسية هو ذلك الدور الذي يؤديه والذي يتمثل في تحقيق الخير العام للمجتمع.

وهكذا فإن مفهوم ' الوظيفة' لا يعدو أن يكون مفهوماً نتصور به حالة 'التكامل' التي عليها بنيات الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، ومن ثم كأداة ذهنية لفهم هذا التكامل وتفسيره، إنه مجرد أداة للتحليل حين يرتبط بها الباحث يسمى تحليله ' بالتحليل الوظيفي'<sup>(2)</sup>.

والتحليل الوظيفي من ناحية لا ينفصل عن التحليل البنوي، فالتحليل البنوي يستهدف الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل، وكل ذلك تمهيداً للتحليل الوظيفي الذي يأتي دوره بعد ذلك، لكي يستهدف الكشف عن دور (وظيفة) كل جزء من هذا الكل، ومن ثم الكشف عن الأدوار التي تؤدي مجتمعة فيتحقق بأدائها تكامل واستمرار الكل، وهذا لا يقتضى عدم التمييز بين التحليلين: البنوي والوظيفي، فلكل منهما موقعه في التحليل السياسي المعاصر. ومن ناحية أخرى فإن التحليل الوظيفي يتم في إطار

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) نفس المرجع السابق، ص 227



"النسق" من حيث هو مفهوم نتصور به سير عالم السياسة وانتظامه، ففي هذا الإطار يأتي التحليل الوظيفي للحياة السياسية لتفسير روابط الواقع السياسى على وضع يجعل من مفهوم "النسق" الأساس الذهنى للتحليل الوظيفى لعالم السياسة الوطنى. ذلك أن تصور "الوظيفة" كمفهوم يرتكز على أنه ليس ثمة وظائف إلا فى إطار كل بذاتية متميزة يتحقق قيامه واستمراره بمجموعة من أعضاء بوظائف تتجه متساندة إلى بلوغ هدف نهائى مشترك هو استمرار الكل. وبهذا المعنى يعمل مفهوم " الوظيفة " فى انسجام تام مع مفهوم النسق وفى إطاره<sup>(1)</sup>.

ومن جملة ما سبق فإن التحليل الوظيفى وهو يرتبط من ناحية بالتحليل البنىوى ومن ناحية أخرى بالتحليل النسقى يقوم على المقومات التالية :

**أولها :** النظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نسقاً متكاملًا يقوم على عدد من البنيات أو عدد من " الأنساق التحتية SubSystem " المترابطة والمتكاملة، وأن هذا التكامل بين هذه البنيات يقوم على التأثير المتبادل بين هذه البنيات المكونة للحياة السياسية.

**ثانيها :** أن كل بنية فى هذا النسق الكلى (الحياة السياسية) تقوم على أداء وظيفة معينة، وأداء هذه الوظائف من تلك البنيات مجتمعة تعمل على تكامل النسق الكلى واستمراره. أو بعبارة أخرى فإن النسق الكلى (الحياة السياسية) يضم أنساقاً تحتية كل منها يؤدي وظيفة أو أكثر وهى أنساق تتساند وتتكامل وظيفياً من أجل تحقيق توازن النسق الكلى.

**ثالثها :** أن النسق الكلى دائماً فى حالة توازن، وأن كل نسق تحتى فيه يسهم فى تحقيق هذا التوازن، وفى حالة تعرض أحد الأنساق الفرعية لنوع من الاختلال الوظيفى فلا بد للجهاز السياسى من معالجة هذا الاختلال والعودة بالنسق الكلى إلى حالة الاتزان.

(1) المرجع السابق، ص 326.

**رابعها :** أن الجهاز السياسي يعتمد في بقائه على رضا أفراد المجتمع به، وأن تغيير الوضع داخلياً هو من طبيعة تدريجية مرادفة للتكيف والتأقلم من قبل بعض القوى داخل المجتمع وليس مصدره الثورة.

**خامسها :** أنه إنطلاقاً مما سبق كله يمكن القول بأن محور التحليل الوظيفي يتمثل في دراسة النشاطات السياسية التي يستلزمها استمرار الجهاز السياسي وبقائه<sup>(1)</sup>.

هذا ولقد كان " لهيربرت سبنسر : Herbert Spencer " في كتابه "Descriptive Sociology" الذي صدر عام 1873 م دور بارز في نقل التحليل الوظيفي إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث أعلن في كتابه هذا " أن علم الاجتماع يسعى إلى تفسير علاقات الوظائف بالكيانات التي تعمل فيها وإلى تصنيف المجتمعات على ضوء طبيعة هذه العلاقة"، كما يعتبر "تالكوت بارسونز: Talcoth Parsons " في مقدمة من عنى بالتحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية، وذلك في كتابه "بنية الفعل الاجتماعي: The Structure of Social Action " الذي صدر عام 1937. ففي هذا الكتاب قدم " بارسونز " نموذجاً للحياة الاجتماعية يمثل قمة التحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية بما فيها قطاع السياسة<sup>(2)</sup>.

ويقوم نموذج بارسونز على فكرة "الفعل الاجتماعي" وعلى أساس أن "الفعل الاجتماعي" يجب أن ينظر إليه على أنه نسق من السلوك البشري، ويعرف بارسونز الفعل الاجتماعي بأنه " كل سلوك إنساني لفرد أو جماعة ينقل فيه صاحبه بما يأتيه من عالمه الخارجي من رمزيات يشكل التزام الجماعة الكلية بها مصدر أنماطها وقواعد سلوكها وقيمتها ومن ثم ثقافتها"<sup>(3)</sup>.

---

(1) راجع في هذا الصدد : المرجع السابق، ص 314، وأيضاً : د. كمال المنوفى، المرجع السابق،

ص 35. وأيضاً النظر: د. فاروق يوسف، مناهج البحث، مكتبة عين شمس، 1978، ص 67.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 326، وص 327.

(3) المرجع السابق، ص 328.

والنسق على ذلك النحو عند "بارسونز" هو تصور لمجموعة من أفعال تنتمي لسياق واحد " فئمة نسق اجتماعي وآخر ثقافي واقتصادي وسياسي. ويأتي النسق الثقافي عند "بارسونز" في مقدمة أنساق مجتمعه الكلي. كما أن النسق الاقتصادي له أهمية (عنده) تجاوز أهمية النسق السياسي. ويرى أن أي نسق من هذه الأنساق التحتية تقوم على دعائم وظيفية أربعة (وذلك ارتباطاً بمفهوم الوظيفة) أولها التلاوم ويعنى-عنده- استقبال النسق لموارده من الأنساق المحيطة به وتطويرها لخدمة وتقديم نتاجه لتلك الأنساق، وثانيها متابعة الأهداف : وتعنى تحديد أهداف النسق وتعبئة موارده من أجل بلوغ أهدافه : وثالثها التكامل : ويعنى حماية النسق مما يهدد استمراره ومن ثم اتزانه. ورابعها اختزان البواعث الكافية لدفع النسق إلى العمل. هذا وعلى الرغم من تواضع التحليل النسقي في نموذج "بارسونز" إلا أنه وكما سلف يمثل قمة التحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية.<sup>(1)</sup>

هذا ولئن كان "بارسونز" لم يعن في نموده على نحو ما سلف بالنسق السياسي حيث اكتفى بالعناية بتوضيح وظيفته كنسق تحتى يعمل متفاعلاً مع غيره من أنساق مجتمعه الكلي التحتية الأخرى (كالنسق الثقافي والنسق الاقتصادي وغيرهما)، والتي هي منه بمثابة بيئته، إلا أن بعضاً من علماء السياسة المعاصرين قد قدموا نماذج نظرية وظيفية بشأن تحليل عالم السياسة الوطنى وقى مقدمتهم جبريل ألموند "Gabriel Almond".

والموند فى تحليله لعالم السياسة الوطنى (الحياة السياسية) تحليلاً وظيفياً ارتبط بمفهوم "النسق" فى تصور الحياة السياسية على هيئة تيار من المدخلات والمخرجات، ولكنه ركز على إبراز نشاطات تلك الحياة باعتبارها مجموعة ضخمة من وظائف تنطلق من قدرات (تنظيمية- استخراجية- استجابية-توزيعية) يتصف بها الجهاز السياسى، وهى من مقتضيات بقاله

(1) نفس المرجع السابق، ص 328، وص 329.

واستمراره بل وبقاء المجتمع الكلى بأسره، وهو أمر يجعل من هذه القدرات وظائف سياسية لذلك الجهاز، ومن ثم فهي وظائف سياسية أساسية للحياة الاجتماعية في جملتها. والجهاز السياسي على ذلك النحو يقوم على وظائف عدة تتجمع في وظيفتين أساسيتين : أولهما : وظيفة تحويلية - أى تحويل المدخلات إلى مخرجات، وما يقتضيه ذلك من اتخاذ للقرارات، وثانيهما : وظيفة إيقانية - أى وظيفة يقتضيها بقاء الجهاز السياسي واستمراره في تلاؤم مع بيئته كوظيفة التثقيف السياسي وغيرها<sup>(1)</sup>.

هذا وينطلق التحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني أيضاً من أنه بنية كلية تقوم على بنيتين : الجهاز السياسي من ناحية، وبيئته من ناحية أخرى، وعلى أساس أن الجهاز السياسي يقوم على ممارسة وظائف سياسية لكي يبلغ بها غاية المجتمع وهدفه، ولكي يصبح التحليل تجريبياً فإن أصحاب التحليل الوظيفي (وفي مقدمتهم : "الموند" و "بويل" و "كولمان" ) يركزون على تحليل قدرات الجهاز السياسي كميّار لتقدير مستوى أداء الجهاز (تقديراً كميّاً) ومدى استجابته لضغوط ومطالب بيئته، بما يمكنهم ذلك من إجراء دراسات مقارنة بين أنساق سياسية مختلفة لمجتمعات متباينة، والوقوف على القيم التي تحكم الأجهزة السياسية من ناحية والخصائص التي تتميز بها هذه الأجهزة في كل مجتمع على حدة من ناحية أخرى.

وحين يركز أصحاب التحليل الوظيفي على الأداء الفعلي للجهاز السياسي فهم في هذا متأثرون بمفهوم " العملية السياسية " التي جاء بها " بنتلي " وعرفها بأنها مجموعة نشاطات فعلية متتابعة تقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث إلى حد ما بانتظام.. ويصفها "بنتلي" بأنها نشاطات وظيفية مستمرة، وعليه فالحياة السياسية- عنده- ليست هي مؤسسات الدولة بل هي

---

(1) راجع فيما تقدم : المرجع السابق، ص 326، ص 353، ص 354، وأيضاً د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات من مطبوعات كلية التجارة- جامعة قناة السويس، 1989، ص 87،

وأيضاً : Varma, S.P., Op. Cit., P. 114.

النشاطات السياسية ونشاط مؤسسات الدولة هو نشاط من هذه الأنشطة، وهنا يضيف " بنتلى " إلى ما سبق أن ما يقصده بدراسة العملية السياسية ليس هو ما فى القانون وكتبه أو فى محاضر المؤتمرات القانونية. إن المادة الأولية التى نريدها - على حد قوله - موجودة فى التفاعل بين جماعات المصالح داخل المجتمع (ومؤسسات الدولة الرسمية هى فى النهاية جماعة من هذه الجماعات على نحو ما سلف). وهنا لا يغفل أصحاب التحليل الوظيفى تلك الضغوط والقوى الفعلية التى تواجه الجهاز السياسى (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) ولكن تركيزهم انحصر فى كيفية أداء الجهاز السياسى فى تحويل هذه المطالب والضغوط إلى مخرجات وهو يستهدف من ذلك بقاءه واستمراره من خلال هذا الأداء، ولقد قدم أصحاب التحليل الوظيفى فى سبيل ذلك أسساً تجريبية وقالوا بإمكانية تقدير أداء الجهاز الفعلى تقديراً كمياً، وذلك بإدخال تغييرات معينة على أداء الجهاز السياسى والتعرف على مدى استجابته لهذه التغييرات<sup>(1)</sup>.

ويلاحظ أن أصحاب التحليل الوظيفى لا يحبذون فكرة الثورة (التغيير الجذرى للنظام القائم) بل يذهبون إلى القول بأن التغيير السياسى فى المجتمع إما أن يأتى من جانب النخبة الحاكمة فيتم تغييرها بالوسائل السلمية (بالانتخابات) وإما أن يأتى التغيير السياسى من جانب بيئة الجهاز بضغطها ومطالبها فتجبر الجهاز السياسى على أعمال هذا التغيير. وأصحاب التحليل الوظيفى يقولون هنا بإمكانية تقدير حجم وكمية التدفقات فى المدخلات والمخرجات تقديراً كمياً لكى يتم الحكم على مدى قدرة الجهاز السياسى على القيام بوظائفه، وفى هذا كله إشارات وعلامات دالة على عملية التغيير السياسى. ومن ثم يركزون على تصرف الجهاز السياسى حيال التحديات المنبثقة من بيئته وكيفية محافظته على كيانه رغم كل هذه التحديات<sup>(2)</sup>.

(1) انظر : د. حسن صعب. المرجع السابق، ص 60، ص 61، ص 189.

(2) فى هذا المعنى انظر : د. محمد نصر منها، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، 1981، من ص 129 إلى ص 131.

## تقويم التحليل الوظيفي :

إن هذا النوع من التحليل العظمى قد أتاح قدراً كبيراً من الدراسات التحليلية الوظيفية المقارنة بين المجتمعات المختلفة والتأكيد على الوظائف الهامة التي يقوم بها النسق السياسي في إطار نسقه الاجتماعي بعد أن كانت الدراسات الاجتماعية الوظيفية تهمل وظائف النسق السياسي كنسق تحتى يعمل في إطار نسقه الاجتماعي الشامل. كما أكد هذا النوع من التحليل فكرة التفاعل المتبادل بين مكونات النسق السياسي من ناحية، وبين مكونات النسق الاجتماعي الشامل من ناحية أخرى حيث تتكامل وظائف الأنساق التحتية (السياسة والاقتصادية والثقافية) بهدف تحقيق استمرار واتزان النسق الاجتماعي الشامل.

ورغم ذلك فإنه يؤخذ على أصحاب التحليل الوظيفي ما يلي : أولاً : أنهم يشبهون عالم السياسة الوطنى بالكائن الحى (وكأنه آلة) يقوم على وظائف معينة وتسير وفق نظام حركى معين، وهم فى هذا متأثرون بعلمى "الفسولوجى" و"الميكانيكا". وفى هذا بعد عن طبيعة عالم السياسة الذى لا يعرف انتظاماً فى سيره أو فى تفاعلاته. وعليه لا يمكن القول بإمكانية تقدير أداء الجهاز السياسى تقديراً كمياً فهذا الأداء الذى يراد تقديره هو نشاط بشرى يغلب عليه التمثلات القيمية. ثانياً : أن أصحاب هذا التحليل الوظيفى يفترضون وجود توازن بين أجزاء النسق فى المجتمع ثابت ومستقر تبعاً لتفاعل وترباط تلك الأجزاء. وهم فى ذلك يهتمون بالجوانب الاستاتيكية لا الديناميكية. بل ونستطيع القول هنا بأنه تحليل موجه نحو هدف استمرار الوضع القائم (النظام القائم) حيث يعتبر أصحاب التحليل الوظيفى الاستقرار قيمة فى حد ذاته، وهنا تسقط دعوى التحرر من القيم، فهم فى هذا متأثرون بالقيم الليبرالية وبأن النظم الليبرالية ولا سيما " النظام الأمريكى " هو أفضل النظم وأقدرها على البقاء (وخاصة وأن غالبية المعنيين بالتحليل الوظيفى من الولايات المتحدة الأمريكية)، وهم كأمريكان تسود مجتمعهم ظاهرة الرضا

العام (القبول العام) بنظامهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولاشك أن هذا من وراء رفضهم للتغيير السياسي بالعنف (الثورة) والتشجيع على بقاء الوضع القائم وتبرير وجوده. ثالثاً : أن ما هي وظيفة سياسة للجهاز السياسي في مجتمع ما لا تعد وظيفة له في مجتمع آخر، فالتعبئة السياسية في المجتمعات الشمولية هي إحدى وظائف الجهاز السياسي بينما لا تعد كذلك في المجتمعات الليبرالية. وكل ما سبق بصدد تقويم التحليل الوظيفي سيظهر جلياً عند استعراض أحد النماذج الوظيفية في تحليل عالم السياسة الوطني على نحو ما سيلي<sup>(1)</sup>.

هذا ومن أبرز النماذج التي قدمت في إطار التحليل الوظيفي وأكثرها انتشاراً في التحليل السياسي المعاصر هو نموذج " ألموند " الأمريكي :

**نموذج " جبريل ألموند " : " Gabriel A. Almond "**

ويعد " ألموند : Almond " في مقدمة علماء السياسة التجريبيين الذين عنوا بالتحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل تحليله قد جاء في إطار التحليل النسقي، هذا إلى جانب ارتباطه بالتحليل البنوي، فقد استخدم مفهوم البنية في تحليله لعالم السياسة الوطني ودون أن يشير إلى ذلك صراحة حيث قال : "بأن لكل نسق سياسي بناءات تميزه عن الأنساق الاجتماعية الأخرى وتحدد إطاره"، وأن هذه البناءات (المكونات) لكل منها وظيفة معينة تؤديها داخل النسق السياسي وبما يهيئ في النهاية لاتزان واستمرار النسق السياسي الكلي.

وهنا لكي نقوم بعرض نموذج " ألموند " في تحليله لعالم السياسة الوطني فإننا سنقوم بعرض هذا النموذج على مرحلتين، حيث قام "الموند" بتطوير نموذجه من مرحلته الأولى إلى الثانية وذلك على النحو التالي :

---

(1) راجع في شأن تقويم التحليل الوظيفي : د. فاروق يوسف، المرجع السابق، ص 69، وأيضاً د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص 37.

**المرحلة الأولى :** وتبدأ تحليلات " أالموند " فى هذه المرحلة من منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين، وتتخص تحليلاته تلك فى هذه المرحلة فى مقال له عام 1956 م بعنوان "Comparative Political Systems" <sup>(1)</sup>. ( الأساق السياسية المقارنة) حيث نقل " أالموند " عن " ديفيد إيستن " تحليله للنسق السياسى وأنه نسق كلى وشامل تشمل دراسته كيفية أداء الوظائف السياسية إلى جانب الاهتمام بالنشاطات السياسية المتطقة بديناميكيات الحياة السياسية من ناحية، وبميكانيكية عملية صنع القرار السياسى من ناحية أخرى. والنسق السياسى بهذا المعنى (كأداة لتحليل عالم السياسة) يعتبر عند " أالموند " أكثر فاعلية من الدراسة النمطية، وهو فى تصوره يعبر عن الكل (عالم السياسة الوطنى). بل إنه فى نفس الوقت يعبر عن التداخل والتشابك بين مكوناته، كما أن تفاعل هذه المكونات وتداخل حركاتها بشكل منتظم يهين فى النهاية-عنده- لاتزان الكل ولاستمراره، ولقد وصف " أالموند " هذا الاتزان بأنه اتزان متغير.

ولقد تأثر " أالموند " وبشكل واضح " بتالكوت يارسونز " فى نموذجة عن الفعل الاجتماعى فاهتم بحركية النسق السياسى والتركيز على عملية أداء الجهاز السياسى لوظائفه، وكل ذلك ما هو إلا رفض من جانب " أالموند " للدراسات القانونية البحتة، حيث رفض " أالموند " استخدام لفظى " المؤسسة : Institution " و " المنظمة : Organization " واستبدل بهما لفظى "البنية" و "الوظيفة" : فالوظائف (الأدوار) عبارة عن تداخل لأفعال الأجزاء المكونة للنسق السياسى، بينما البنية " (ودون أن يشير إلى ذلك صراحة) هى الإطار الذى يتم فيه تداخل الأفعال فى عالم السياسة الوطنى كبنية كلية بداخلها عدة بنىات متشادة مترابطة، وانطلاقاً من هذه المفاهيم العلمية ("البنية" و "الوظيفة") قال "أالموند" بضرورة دراسة القوى الفعلية غير الرسمية (ورغم ذلك فقد أهملها فى نموذجة كما سيأتى).

(1) See : Almond, Gabriel, A., Comparative Political Systems, Journal of Politics, X VIII (August), 1956, PP. 390-410.



كما قدم " أالموند " فى كتاب مشترك بینه وبين "Coleman" بعنوان "The Politics of the Developing Areas" نشر سنة 1960<sup>(1)</sup>، تصوراً لخصائص النسق السياسى، يتمثل فى أن جميع الأسواق السياسية لها خصائص عامة مشتركة هى : أولاً : أن النسق السياسى يتكون من عدة بنيات وكل منها يقوم على وظيفة معينة تحقق استمرار واتزان ذلك النسق الكلى. ثانياً : أن جميع الأسواق السياسية تعتبر أسواقاً مختلطة من ناحية الأوضاع الحضارية والثقافية، فى معنى أن كل نسق سياسى توجد فيه بعض الخصائص التقليدية (كقيام سلطة سياسية منظمة تنظيمياً قانونياً) وبعض الخصائص الحديثة (كوجود بعض القوى الفعلية مثل الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح..). وانطلاقاً مما سبق يتصور " أالموند " أنه قدم أساساً علمياً لتحليل ومقارنة الأسواق السياسية المختلفة فى المجتمعات المتقدمة والنامية. كما أكد " أالموند " على أن " الجهاز السياسى " هو أداة المجتمع لتحقيق أهدافه من ناحية، وأداة تحقيق استمراره من ناحية أخرى، وذلك بما يتهدى له من استخدام أدوات الإكراه المادية المشروعة<sup>(2)</sup>. ولتوضيح ذلك فإن " أالموند " يميز بين نوعين من الوظائف التى يقوم عليها الجهاز السياسى :

**أولهما : وظائف خاصة بعملية المدخلات "Input Functions"**  
ويحددها بأربعة وظائف هى :

**أولاً :** قيام الجهاز السياسى بالتنشئة السياسية والتنقيف السياسى : وهى تلك العمليات التى تؤهل الفرد للقيام بالدور المطلوب منه فى المجتمع، وذلك بإعطائه قدرأ مناسباً من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة فى المجتمع وهذا ما عبر عنه أالموند بوظيفة "Political Socialization and Recruitment".

(1) See : Almond, Gabriel A., and Coleman, James S., The Political of the Developing Areas, Princeton University Press, New Jersey, 1960.

(2) راجع فى هذا الصدد: محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 353 وانظر أيضاً: إسماعيل صبرى مقلد، دور تحليلات النظم فى التأصيل لنظرية العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 27.

**ثانياً :** وظيفة " التعبير عن المصالح" وهي ما عبر عنها أوموند بـ "Articulation-Interest" ويعنى " أوموند " بتلك الوظيفة فتح المجال للمواطنين للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم المختلفة للجهاز السياسى عن طريق قنوات ووسائل وطرق اتصال للوصول إلى معرفة مطالب بيئة الجهاز السياسى.

**ثالثاً :** تجميع المطالب (المصالح) وهي ما يعبر عنها " أوموند " بـ "Aggregation-Interest"، ويعنى " أوموند " بتلك الوظيفة قيام الجهاز السياسى بتجميع مصالح ومطالب واحتياجات المواطنين بصورة جماعية.

**رابعاً :** تحقيق الاتصال بين الجهاز السياسى والمواطنين وهي الوظيفة التى عبر عنها " أوموند " بـ "Political Communication" وتعنى اتخاذ الجهاز السياسى لعدة طرق ووسائل لإيصال قراراته السياسية إلى المواطنين من ناحية، وإيصال احتياجات المواطنين إلى الجهاز السياسى من ناحية أخرى.

**ثانيتها :** وظائف خاصة بعملية المخرجات "Output Functions" ويحددها " أوموند " فى ثلاث وظائف هي :

**أولاً :** "Rule-Making" - أى عملية صنع القوانين والتشريعات التى تقوم عليها السلطة التشريعية.

**ثانياً :** "Rule -Application" - أى تنفيذ القوانين والتشريعات من جانب السلطة التنفيذية.

**ثالثاً :** "Rule -Addjudication" - أى التأكد من أن القوانين والتشريعات لا تخالف الدستور من ناحية وأن القوانين قد نفذت وطبقت بعدالة على المواطنين من ناحية أخرى، ويقوم على هذه الوظيفة القضاء.

ومما سبق كله فإن الوظائف الخاصة بعملية المدخلات يقوم الجهاز السياسى بها من ثانياً تجميعها من البيئة الاجتماعية المحيطة به، أما الوظائف الخاصة بعملية المخرجات فهي تصدر من داخل الجهاز السياسى

وبمكوناته المختلفة (الوظائف الثلاث : التشريع والتنفيذ كوظيفتين سياسيتين أساسيتين، إلى جانب القضاء للفصل في المنازعات التي قد تحدث بين سلطتي التشريع والتنفيذ)، وهنا يؤكد " أ尔蒙د " على أهمية الوظائف الخاصة بعملية المدخلات لأنها هي التي تزود الجهاز السياسي بما يحتاجه من معلومات مختلفة عن مطالب واحتياجات المواطنين، وقال بأن نجاح الجهاز السياسي في تلبية هذه المطالب هو من أهم مؤشرات نجاح الجهاز السياسي في التعامل مع بيئته.

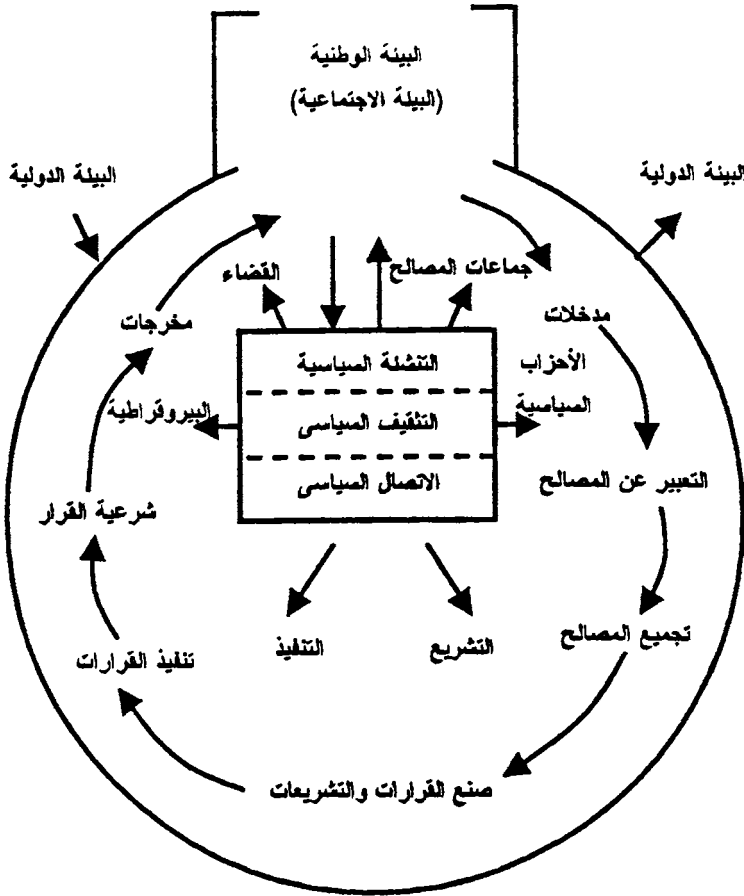
**المرحلة الثانية :** وهي المرحلة التي قدم فيها " أ尔蒙د " تطويراً لنموذجه الوظيفي، ففي عام 1966 قدم " أ尔蒙د " بمشاركة زميله " بويل : Powell " مؤلفاً بعنوان " "Comparative Politics" (1)، وفي هذه الدراسة أضاف " أ尔蒙د " قديراً من التعديل على صياغته لوظائف الجهاز السياسي تخلصاً من الانتقادات الحادة التي وصفت تحليله السابق بأنه تحليل ساكن وليس ديناميكياً، حيث راح يدمجها في وظيفتين رئيسيتين.

**أولهما : وظيفة تحويلية :** بمعنى قيام الجهاز السياسي بتحويل المطالب والدعائم إلى قرارات سياسية وهذه الوظيفة تشمل وظائف التعبير عن المصالح وتجميع المطالب والاتصال السياسي إلى جانب صنع القوانين وتنفيذها والتأكد من صحة القوانين وتطبيقها، ومن ثم جمع " أ尔蒙د " وظائف ستة ودمجها في وظيفة واحدة هي : تحويل المدخلات إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من إتخاذ للقرارات.

**ثانيهما : وظيفة إيقائية :** وهي وظيفة يقتضيه بقاء الجهاز السياسي واستمراره ومن ثم قدرته على التكيف مع بيئته الاجتماعية وهي تتضمن وظيفة التنشئة السياسية، والتثقيف السياسي. وكل ذلك في إطار مفهوم "النسق".

(1) See : Almond, Gabriel, A. and Powell, Bingham, Comparative Politics : A Development Approach, Little Brown and Company, (Inc.) Boston, 1966. PP. 16-41

وفيما يلي رسم توضيحي لنموذج " أالموند " في مرحلته الثانية :



The Political System : Structure and Function :<sup>(1)</sup>

(1) ورد هذا الشكل الموضح لنموذج " أالموند " هنا، في المرجع التالي :

Almond, Gabriel, A., Comparative Politics Today : A world View, Little Brown and Company, (Inc.) Third Printing, Boston, 1974, P. 9.

ولقد أورد الباحث هذا الشكل هنا ليكون توضيحاً لنموذج " أالموند " في هذه المرحلة (مع ملاحظة أن

هذا الشكل لم يرد في المرجع الخاص بالمرحلة الثانية لنموذجه).

وهنا يطور " ألموند " نموذجة الوظيفى حيث يحدد قدرات للجهاز السياسى تتخذ كمؤشرات للحكم على أدائه لوظائفه.

وبالنسبة لقدرات الجهاز السياسى فقد قدم " ألموند " إطاراً تحليلياً لدراستها حيث حدد ما المقصود بالمدخلات والمخرجات ووضع القدرات التى تجعل الجهاز السياسى على درجة عالية من الكفاءة فى الاستجابة للمشاكل اليومية التى يتعرض لها : فأوضح " ألموند " أن المدخلات تقسم إلى مطالب ودعائم، وأن المطالب تأخذ عدة أشكال، فقد تكون مطالب مادية تتعلق بالسلع والخدمات أو مطالب تتعلق بالمشاركة فى رسم السياسات العامة للمجتمع أو مطالب تتعلق بتنظيم علاقات العمل ووضع الأسرة أو مطالب تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية. أما عن الدعائم : فأوضح " ألموند " أنها تأخذ أيضاً عدة أشكال فقد تكون دعائم مادية تتمثل فى عدم التهرب من دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية. أو دعائم تتمثل فى احترام القوانين والحرص على تنفيذها دونما إكراه مادي إلى جانب احترام رموز السلطة السياسية. وهكذا فإنه بالنسبة للمدخلات- عنده- يمكن تحليلها من ثلاثة جوانب أولها : من حيث الكم (أى حجم المدخلات)، ثانيها : من حيث الكيف (أى مضمون المدخلات من حيث موضوعها وما إذا كان يسودها طابع التأييد أو الرفض للجهاز السياسى)، وثالثها : من حيث المصدر (من البيئة الوطنية أو الدولية).

أما عن المخرجات : فهى تتمثل لديه فى مجموعة القرارات والسياسات التى تصدر عن الجهاز السياسى. وهنا حتى يحدد " ألموند " كيفية أداء الجهاز لوظائفه (التحويلية والإيقائية) فقد حدد قدرات للجهاز نستطيع من خلالها أن نصل لمؤشرات للحكم على مستوى الأداء الفعلى للجهاز السياسى وهذه القدرات هى :

#### أولاً : القدرة الاستخراجية : "Extractive Capability"

وهى تلك القدرة التى تتيح للجهاز السياسى الحصول من بيئته على ما يقتضيه بقاؤه من موارد اقتصادية أو مالية..إلخ - أى من دعائم سياسية.

ومن ثم قدرة الجهاز السياسى على تعبئة وتحريك الموارد المالية والبشرية المتاحة له على المستوى الوطنى أو الدولى.

#### ثانيا : القلرة التنظيمية : "Regulative Capability" :

وهى القدرة التى تتيح للجهاز السياسى أداء دور المنسق بين النشاطات الفردية والجماعية، وبمعنى آخر هى تلك القدرة للجهاز السياسى الذى يستطيع بها أن يضبط السلوك الاجتماعى لعلاقات الأفراد والجماعات.

#### ثالثا : القلرة التوزيعية : "Distributive Capability" :

وتعنى قدرة الجهاز السياسى على توزيع الموارد التى أتاحت له من بينته بين الأفراد والجماعات والمناطق توزيعاً عادلاً.

#### رابعا : القلرة الرمزية : "Symbolic Capability" :

فلكل مجتمع رموز معينة تتمثل فى التزام القائمين على الجهاز السياسى بقيم المجتمع، ومن ثم فهى تعنى قدرة الجهاز السياسى على خلق وإبقاء رصيد من التديم والتأييد من جانب المواطنين.

#### خامسا : القلرة الاستجابية : "Responsive Capability" :

وتعنى قدرة الجهاز السياسى على الرد على مطالب بينته الوطنية والدولية وضغوطها، أو بعبارة أخرى قدرة الجهاز السياسى على الاستجابة للمدخلات الجديدة التى توجد ظروف ومتغيرات جديدة بقرارات ملائمة لها.

#### سادسا : القلرة اللولية : "International Capability" :

وهى قدرة تجاوز القدرات الخمس السالفة حيث ينظر من ثناياها على أداء الجهاز السياسى فى المجال الدولى. وهى تعنى قدرة الجهاز السياسى على التغلغل فى أنساق سياسية أخرى وتوجيه سياساتها وذلك من ثنايا تقديم الإعانات والمنح والقروض والمساعدات الفنية وكل ذلك بما يحقق مصلحة المجتمع وأهدافه.

وإلى هنا يكون " ألموند " قد قدم تحليلاً وظيفياً نظرياً لعالم السياسة الوطنى، وقدم مؤشرات نظرية للحكم على الأداء الفعلى للجهاز السياسى لوظائفه، إلا أنه بعد أن حدد قدرات الجهاز السياسى اتجه إلى تقويم تلك القدرات موضوعياً-على حد قوله- وقدم مؤشرات متعددة لتقويم أداء الجهاز السياسى فقال بإمكانية تقدير المدخلات والمخرجات تقديراً كمياً من ثنايا تلك القدرات، حيث إن قدرات الجهاز السياسى تلك ليست فى جوهرها إلا صوراً لحركة المدخلات والمخرجات.

فبالنسبة " للقلوة الاستخراجية " قال " ألموند " بإمكانية تقديرها كمياً، وذلك من ثنايا تحديدها بالإجابة على التساؤلات التالية : ما هى كمية الموارد المتدفقة سواء من الأموال أو من الموارد الاقتصادية؟ من هى الفئات التى تتحمل عبء الضرائب؟ هل الجهاز السياسى على بيروقراطية لديها الكفاءة للقيام بنشاط مستمر وفعال على مدى فترات طويلة ؟ ..إلخ. فمن ثنايا تساؤلات عديدة طرحها " ألموند " رأى أنه يمكن تحديد تلك القدرة تمهيداً لتقديرها كمياً وخاصة وأنها تحتوى على عناصر قابلة للتقدير الكمى. ورغم الصعوبات الشديدة التى اعترف بها " ألموند " فى تقدير هذه القدرة حيث يتوقف الأمر على نسب العلاقات بين الجماعات والفئات والطبقات، إلا أنه أصر على إخضاعها للتقدير الكمى سعياً لتقويم أداء الجهاز السياسى تقويماً موضوعياً.

و" القلوة التنظيمية " كذلك قال " ألموند " بإمكانية تقديرها كمياً بعدد الأنشطة التى يتدخل الجهاز السياسى فى تنظيمها وأنواعها، وتقدير مدى دقة وسلامة التنظيم الذى يأخذ به الجهاز السياسى، تقديراً كمياً أيضاً. ورغم ذلك فإن " ألموند " وضع تحفظاً شديداً فى حالة وصول الجهاز السياسى لدرجة عالية من القدرة التنظيمية، حيث رأى أن تلك الحالة ستشكل قيوداً على حريات الأفراد ويصبح الأفراد تحت سيطرة الجهاز السياسى (الذى سيقوم بالسيطرة على كل المجالات).

وبالنسبة "للقدره التوزيعية" : يرى الموند أن تقديرها (كمياً) يتضمن كمية ونوع وأهمية الأشياء التي يقوم الجهاز السياسي بتوزيعها. وأن أهم تلك التقديرات هي الإتفاق الحكومي، فهو في غالبته يشكل أنواعاً معينة يمكن تمييزها وفقاً لنوعية وقطاعات السكان التي تستفيد من هذا الإتفاق فهناك إنفاق حكومي على مجالات الاستثمار في الاقتصاد القومي، وإنفاق عسكري، وآخر للخدمات العامة كالصحة والتعليم...إلخ. هذا وتزداد القدرة التوزيعية للجهاز السياسي- عند " الموند " كلما زاد حجم الإتفاق الحكومي. وزاد اتساع نطاق الأفراد والجماعات والمناطق المستفيدة من هذا الإتفاق.

أما عن "القدره الرمزية" : فيرى " الموند " صعوبة تقدير مدى فاعلية هذه المخرجات الرمزية كميأ، لاعتمادها إلى حد كبير على القيم والمعتقدات والأعراف. لكنه أشار إلى أن بعض الساسة كثيراً ما يحاولون تقدير هذه القدرة كميأ من خلال إحصاء حشود الجماهير ووسائل أخرى من وسائل تدعيم الجهاز السياسي، إلا أنه عاد ليشكك من جديد في إمكانية تقدير قدرة الجهاز السياسي الرمزية كميأ.

وبصدد "القدره الاستجابية" : يرى : " الموند " أنها أصعب القدرات في مجال تقديرها كميأ. ذلك أنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية، حيث إن الاستجابة من جانب الجهاز السياسي لمطالب بينته دليل على أن بيئة الجهاز السياسي تشارك الجهاز في قراراته السياسية. وهنا يشير " الموند " إلى أن تقدير القدرة الاستجابية للجهاز السياسي يتوقف على تحديد نسب وعلاقات الجماعات والفئات والطبقات المختلفة بالجهاز السياسي، مما يزيد من صعوبة تقدير هذه القدرة (كمياً).

وبشأن "القدره اللولبية" : فإن " الموند " يقول أيضاً بإمكانية تقديرها كميأ بمدى تأثير الأنساق السياسية الأخرى بسياسات الدولة ذات القدرة الدولية، فالدولة ذات القدرة الدولية تستطيع أن تتغلغل في نسق سياسي آخر وتوجه سياسته (كتابيد التحرك الدبلوماسي للدولة ذات القدرة الدولية،



وتأييدها فى التصويت فى الأمم المتحدة... وكل ذلك من ثنائيا قروضها  
ومنحها وإعاناتها...إلخ.

وجملة القول هنا أن تصور " ألموند " فى تحليله لعالم السياسة  
الوطنى تحليلاً وظيفياً يمكن تجميعه فى درجات ثلاث من النشاطات الوظيفية  
كما يلى :

**أولها :** وضع " ألموند " حدوداً فاصلة بين الجهاز السياسى من  
ناحية، وبينته من ناحية أخرى، (حيث تصور عالم السياسة الوطنى فى بنيتين  
رئيسيتين هما الجهاز وبينته : الداخلية والخارجية). ثم اتجه " ألموند " إلى  
توضيح أن كلاً من الجهاز وبينته يؤديان نشاطات متبادلة، فالمدخلات التى  
تأتى من بيئة الجهاز السياسى تؤثر على مخرجاته، كذلك فإن عملية إرجاع  
تلك المدخلات مرة أخرى للجهاز تكون بواسطة بينته. وهنا حدد " ألموند "  
وظائف للجهاز السياسى فى تلك المرحلة (أو إن شئنا فى تلك الدرجة من  
النشاط) تتمثل فى : فتح القنوات للمواطنين لكى يستطيعوا من خلالها التعبير  
عن مصالحهم (وتتمثل هذه القنوات فى المجتمعات الليبرالية فى الأحزاب  
وجماعات الضغط والمصالح ..)، ثم تأتى وظيفة تجميع هذه المصالح فى شكل  
مطالب فى مدخلات الجهاز، كما أكد " ألموند " على وجوب وجود وظيفة هامة  
هنا يقوم عليها الجهاز السياسى تتمثل فى تحقيق الاتصال السياسى بين  
الجهاز وبينته حتى يتم توصيل قرارات الجهاز السياسى إلى المواطنين من  
ناحية، ومن ناحية أخرى يتم توصيل مطالب المواطنين إلى الجهاز السياسى.

من هنا فإن الوظائف التى يقوم عليها الجهاز السياسى بصدد  
الاستجابة للمدخلات يسميها " ألموند " بالوظائف التحويلية (تحويل المدخلات  
إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من اتخاذ للقرارات)، فمطالب المواطنين تنتظم  
وتتبلور من خلال عملية التعبير عن المصالح ثم تتجمع وتنصهر فيما يسمى  
بعملية تجميع المصالح (المطالب) ثم تأتى عملية صنع القرار السياسى  
وتنفيذه، وفى بعض الأحيان فإن هذه الوظيفة التحويلية قد تتلقى توجيهها من

قبل الهيئة القضائية المكلفة بالتحقق من شرعية القرارات السياسية، كما يشير " ألموند " هنا إلى أن عملية الاتصالات بمختلف شبكاتها ووسائلها تؤثر على جميع الوظائف السابقة.

**ثانيها :** وهي الدرجة الثانية من النشاطات (الوظيفية) والتي يسميها "ألموند " بالقدرات الوظيفية للجهاز السياسي، وهي القدرة التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والرمزية والاستجابية، فإن هذه القدرات مرتبطة بأداء الجهاز السياسي وبمدى فاعليته داخل البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به.

**ثالثها :** وتتمثل الدرجة الثالثة من النشاطات الوظيفية في نموذج " ألموند " بما يسميه " ألموند " بالوظيفة الإبقائية بما تقتضيه من تكيف واستمرارية للجهاز السياسي في بيئته، كما تتضمن هذه الوظيفة التنشئة السياسية والتثقيف السياسي للمواطنين. وهذه الوظيفة الإبقائية تتطلب -عند ألموند- أن يكون الجهاز السياسي نشطاً وحركياً بمعنى أنه دائماً يتعرف على عوامل التطور والتحديث التي تطرأ على مكوناته وعلى البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به، وإلا سيعانى الجهاز السياسي من حالة ركود وسكون كفيلة بانهياره وزواله، ولعل ذلك رد على الانتقادات التي تعرض لها ألموند بإغفاله لحركة الجهاز السياسي وتفاعله مع بيئته، حيث أضاف إلى الوظيفة التحويلية السالفة (كوظيفة أساسية للجهاز السياسي بما تتضمنه من وظائف تحتية ركز عليها " ألموند " في المرحلة الأولى من نموذجه) وظيفة سياسية أخرى وهي الوظيفة الإبقائية التي تساعد الجهاز على التعرف على التطورات التي تطرأ على مكوناته وعلى بيئته بما يهيئ إلى بقائه واستمراره.

هذا ويشير " ألموند " في نهاية " نموذج " الوظيفي (في مرحلته الثانية) في تحليل عالم السياسة الوطني، إلى أن نموذج هذا يعتمد على فهم

العلاقة بين هذه الدرجات الثلاث من النشاطات الوظيفية، والعلاقة بين الوظائف المختلفة المتواجدة في الدرجات التي يقوم عليها نموذجها<sup>(1)</sup>.

### تقويم نموذج " ألوند " :

وبالرغم مما قدمه " ألوند " من تحليل ضخم لعالم السياسة الوطنى من ثانيا مفهوم " الوظيفة " فى نموذجه على نحو ما سلف، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلى :

**أولاً :** أن هذا النموذج قد جاء تعبيراً عن واقع الحياة السياسية فى مجتمعات العالم الحر وبالذات واقع الحياة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى يتميز بعدة خصائص ومقومات لا توجد فى المجتمعات الأخرى كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامى. وعليه فإن نموذج " ألوند " - الذى صورت فروضه من الواقع الأمريكى- يفسر فقط حقيقة ذلك الواقع دون غيره من واقع المجتمعات السياسية الأخرى. ومن هنا فإن هذا النموذج الوظيفى " لأموند " لا يصلح إلا لتحليل الحياة السياسية (تحليلاً وظيفياً) فى المجتمعات الليبرالية وبصفة خاصة فى تحليل الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

**ثانياً :** أن ما يدعيه " ألوند " من إمكانية تقدير القدرات تقديراً كمياً أمر ترفضه طبيعة عالم السياسة، و " ألوند " نفسه رغم اعترافه الواضح بصعوبة تقدير هذه القدرات كمياً إلا أنه يذهب إلى أن ذلك الأمر (تقدير القدرات بواسطة وسائل وأساليب وأدوات تقنية حديثة) يمكن أن يعطى الأمل فى أن تتم عملية تقويم أداء الجهاز السياسى بناء على هذه القدرات المقدره كمياً كمحددات ومؤشرات لتقويم أداء الجهاز السياسى. كما أنه يرى بإمكانية

(1) راجع فيما تقدم : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 254 . وأيضاً :

Varma, S.P., Op.Cit., PP. 166-170

وأيضاً د. أحمد عامر، المرجع السابق، من ص 179 إلى ص 202.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 351، وص 352.

تطوير الأجهزة السياسية للوصول بها إلى درجة تمكننا من التقدير الكمي الدقيق. بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى بضرورة تطوير دراسة الأساق السياسية للوصول إلى إمكانية تقدير القيم (كالحرية والعدالة) تقديراً كمياً من ثنايا مؤشرات معينة. ورغم ذلك كله فإن " ألموند " من أن لآخر يشكك في إمكانية هذا التحليل الكمي، وكل هذا يدل على أن التحليل الكمي للنشاطات عالم السياسة أمر مجاف لحقيقة تلك النشاطات التي يغلب عليها الطابع الكيفي بحكم طبيعتها.

**ثالثاً :** أن تركيز " ألموند " على الجهاز السياسي كمتغير مستقل (والبيئة كمتغير تابع له) جعله يغفل قوى مجتمعه التي أشار إليها في تحليلاته فلم يأخذها بعين الاعتبار في نمودجه (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح).

**رابعاً :** في استخدامه للمفاهيم العلمية كـ"البنية" و " الوظيفة" - ورغم الخلط من جانبه بينهما إلا أنه يمكننا القول بأنه- قد استخدم " البنية " كمفهوم تصور به عالم السياسة الوطني على أنه مكون من بنيتين هما : الجهاز وبيئته، والنظر إلى النشاطات السياسية القابلة للملاحظة من تانك البنيتين وتحليلها. وأما عن استخدامه لمفهوم " الوظيفة " فقد تصور به وظيفة الجهاز السياسي تتم على مستويات ثلاث من النشاطات (القابلة للملاحظة) :

**أولها :** وظائف التحويل وهي وسائل تحويل المدخلات إلى مخرجات.

**ثانيها :** قدرات الجهاز وهي مؤشرات لأداء الجهاز في بيئته، وهو هنا يركز على نشاطات الجهاز السياسي في علاقته ببيئته، وبالأساق الاجتماعية الأخرى.

**ثالثها :** وظائف إبقائية وهي لا تدخل مباشرة في عمليات التحويل وإنما تؤثر على كفاءة الجهاز السياسي الداخلية وعلى قدراته، ومن ثم على أدائه الفعلي. وتبعاً لذلك فإن مفهوم " الوظيفة " في تحليل " ألموند " يشير إلى تحليل نشاط الجهاز السياسي في قيامه بوظائفه، ومعرفة الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك الوظائف، ومن ثم تقويم أسلوب أداء الجهاز السياسي، وتأتي القدرات هنا لتشير إلى مستوى الأداء.

**رابعها :** أنه إلى جانب ما سبق كله تجدر الإشارة هنا إلى أن تحليل " ألموند " في نمودجه هذا موجه بصفة أساسية نحو الدعاية للقيم الليبرالية، مما يسقط عنه ادعاء التحرر من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع فيما تقدم بشأن تقويم نمودج " ألموند " : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 34، وأيضاً :

Varma, S.P., Op. Cit., PP. 173-175.

## المبحث الثالث النماذج النسقية

وهنا نعرض أولاً لأبعاد التحليل النسقى فى عالم السياسة الوطنى ثم  
ننتقل لعرض أحد النماذج النسقية وهو نموذج "David Easton".  
التعريف بالتحليل النسقى<sup>(1)</sup> :

ونشير فى البداية هنا إلى أن أصحاب التحليل النسقى (وفى مقدمتهم  
"ديفيد إيستن") فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى يرتكزون إلى  
مفهومى "النسق : System" و"الاتزان : Equilibrium"، وهما مفهومان  
منقولان عن علم الفيزياء، ونقلنا إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث استخدمنا  
فى القرن التاسع عشر فى التحليل الاجتماعى والاقتصادى، ثم متأخراً فى  
التحليل السياسى منذ أوائل القرن العشرين فصاعداً. والفيزيائيون حين  
يستخدمون مفهوم "النسق" يستخدمونه كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات  
التي تجرى عليها الأجسام فى الطبيعة، وعلى أساس أن أية مجموعة من  
مجموعات الأجسام فى الطبيعة (كالمجموعة الشمسية مثلاً) هى مجموعة من  
قوى- حيث يعد كل جسم فى عالم الطبيعة قوة فى ذاته، فتتفاعل هذه القوى  
فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلاً ميكانيكياً، فتتبادل التأثير  
والتأثر فيما بينها على وضع يهين لحالة الاتزان الكلى لهذه المجموعة<sup>(2)</sup>.

---

(1) راجع بصدد التحليل النسقى : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، من ص 334 إلى ص 334،  
ولنفس المؤلف انظر : مفهوم "التكامل السياسى" بين الانتظام والتنظيم - عجلة منهجية - مجلة  
كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد الرابع (1976م)، من ص 235 إلى ص 250. ولنفس المؤلف  
أيضاً : مناهج البحث العلمى فى علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1975، وراجع أيضاً :  
William Lapierre, Jean, Op.Cit., PP. 9-46.

وراجع أيضاً هنا : د. حامد ربيع، نظرية التطور السياسى، مرجع سابق، ص 35، ص 56، وأيضاً  
د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 32.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 324، وص 325.

من هنا فإن الأصل فى لفظة " النسق " أنها تعنى بمدلولها "المنهجى" الحالة التى عليها علاقات أية مجموعة من وحدات فى الطبيعة (كالمجموعة الشمسية) أو فى الحياة الاجتماعية (كالنسق السياسى: Political System)، والذى يتحقق بها استمرار تلك العلاقات ككل متزن، وتبعاً لذلك فإن لفظة " النسق : System " لا تعنى أكثر من مجرد " تصور ذهنى " (أداة ذهنية) لحالة التكامل السياسى أو الاجتماعى. إن لفظة " التكامل : Integration " تعنى حالة الترابط التى لا تدع مجالاً للتفاوت فى واقع معين طبيعياً كان أم اجتماعياً، فيقال تكامل الكائن الحى، والتكامل الاجتماعى و" التكامل السياسى : Political Integration " ، والتكامل فى هذا المعنى يتضمن " الاتزان " - أى الحالة التى عليها علاقات أجزاء الواقع على وضع يهين لاستمراره ككل. فعندما يقال بأن الكون متكامل، فإن ذلك وصف لما عليه بنية الكون من أجزاء متساندة بعلاقات متزنة اتزاناً يهين لاستمراره. وعندما يقال بأن أجزاء الكون تجرى على شكل " نسق " فهذا ليس وصفاً لواقع الكون، وإنما هو مجرد تصور ذهنى لذلك التكامل، وكذلك " النسق الشمسى" فهو ليس تسمية لمجموعة الشمسية فى كينونتها، وإنما هو فهمنا أو تصورنا لسير وحداتها سيراً منتظماً<sup>(1)</sup>.

وفى ضوء ما تقدم فإن عبارة " النسق السياسى" لا تعنى أكثر من مجرد تعبير عن تصورنا لحقيقة واقع سياسى معين، أو لحقيقة الحياة السياسية فى جملتها على هيئة مجموعة من عناصر (متغيرات) متميزة ولكنها متساندة متفاعلة، وأنها ليست ألبتة وصفاً لتلك الحياة ولا هى تسمية لها، ومن هنا كان انحصار دورها فى كونها مجرد أداة ذهنية من أدوات التحليل السياسى، ولقد شاع استخدامها بمدلولها المنهجى هذا فى بناء النظريات والنماذج التى قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة من جانب المعنيين

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، مفهوم " التكامل السياسى "، بين الانتظام والتظيم، مرجع سابق،

بالنظرية السياسية المعاصرة، فهم في تفسيرهم للحياة السياسية يرتبطون بمفهوم "النسق" ليتصوروا به واقع تلك الحياة على أنه مجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يهيئ لسيرها سيراً مترناً، ولذلك توصف نظرياتهم السياسية بأنها "Systemic Theories" - أي نظريات تبنى على أساس فكرة النسق. وهي نظريات تبنى على مفهومي "النسق" و"الاتزان" معاً، وهما مفهومان مترادفان يصعب الفصل بينهما كأداتين للتحليل السياسي. ذلك أن مفهوم الاتزان لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة يقوم على فكرتين: الأولى: أن شتى عناصر الحياة السياسية (التي تتمثل في نسق سياسي) هي عناصر متساندة وظيفياً. والثانية: أن هذه العناصر متفاعلة فيما بينها على وضع يهيئ لكل اتزانه ومن ثم استقراره، وبهذا تنطوي فكرة الاتزان على فكرة النسق، بمعنى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة حين يستخدمون مفهومي "النسق" و"الاتزان" في تحليلهم لعالم السياسة الوطني يستخدمونهما كمترادفين ومن هنا جاء التشابه بين النظريات العامة للأساق السياسية، والنظريات العامة للاتزان السياسي: "General Theory of Political Equilibrium" or "General Theory of Political System"، فكلاهما يتصور الحياة السياسية على هيئة جهاز شبه ميكانيكي يتحقق سيره بتساند أجزائه وتفاعلها معاً تفاعلاً مترناً، وهنا نشير إلى أن أول من أشار إلى فكرة التفاعل والاتزان هو "بنتلي" (على نحو ما سلف) حيث قال بأن مادة عالم السياسة الوطني ترتبط بضغط الجماعات على الجماعات ومقاومة الجماعات لضغوط الجماعات، أو دفع الجماعات لبعضها البعض، وما الحالة التي عليها المجتمع إلا ذلك الاتزان الذي يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها. إنها فكرة الاتزان بعامل قانون الفعل ورد الفعل في عالم الفيزياء والتي ألهمت "بنتلي" فكرته عن تحقق الاتزان السياسي بعامل تحقق التوازن بين قوى الجماعات المتباينة المصالح بعامل التدافع. وهي نفس الفكرة التي شاعت من بعده لدى المعنيين بالنظرية السياسية، وهي فكرة "النسق السياسي" والتي توحى بفكرة الانتظام الآلي (التلقائي) ومن ثم



الحركة الميكانيكية، " فالنسق السياسي"- لديهم- يعنى تصورا للحالة التي تسير عليها مؤسسات الدولة الرسمية (الجهاز السياسي) لا على مقتضيات القواعد الدستورية وإنما متأثرة في ذلك بالقوى السياسية الفعلية لمجتمعها الكلى ومؤثرة فيها في نفس الوقت على وضع يقترب " بالمؤسسات السياسية الرسمية " (الجهاز السياسي) إلى فكرة " الجهاز الميكانيكي" وعلى أساس أن قوى الواقع السياسي هي من الجهاز السياسي بمثابة المحرك، والجهاز السياسي إذ يسير ميكانيكياً متأثراً في سيره بعوامل الواقع السياسي يعود بما يتوفر له من قوة فعلية هي قوة السلطة العليا في الجماعة ليؤثر في ذلك الواقع فيحركه، وهكذا ميكانيكياً (تلقائياً). الأمر الذي يجعل منه بمثابة أداة الضبط السياسي في المجتمع وأداة التحرك إلى المستقبل في آن واحد، وعليه فإن عالم السياسة الوطني هو عالم متعدد القوى، وما السلطة السياسية (الجهاز السياسي) فيه إلا مجرد قوة كغيرها من قواه، ولكنها تتميز عن هذه القوى فيما تنفرد به من احتكار شرعي لأدوات العنف تحقق به لذلك العالم " الانتظام "، أو بعبارة أخرى يتحقق لذلك العلم " ميزان القوة " في علاقاته بعامل " انفعال القوة بالقوة " من ناحية وبعامل إدارة القوة بالقوة من ناحية أخرى(1).

وهنا نشير إلى أن أصحاب التحليل النسقي لعالم السياسة الوطني يلتقون على ما يلي عند تقديمهم للنماذج والنظريات النسقية :

**أولاً :** ينطلقون في تصورهم لعلاقات عالم السياسة الوطني (نشاطاته السياسية) من " القوة " كمفهوم أساس، وهم في تأثرهم بأبعاد هذا المفهوم في العلوم الفيزيائية لا يتصورون به عالم السياسة الوطني على أنه عالم تفاعل الأجسام كما في عالم الطبيعة (حيث تعد القوة في عالم الفيزياء فعل جسم في جسم)، بل يتصورون به عالم السياسة على أنه فعل عقل في عقل

(1) راجع فيما تقدم : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 138، وص 141،

وص 225، ومن ص 334 إلى ص 345.

أو إرادة في إرادة (على نحو ما سلف). هذا وانطلاقاً من كون عالم الطبيعة لا يعرف الفراغ حيث لا يفلت فيه حيز ما من جسم أو قوة، وأن لهذا الجسم دوره في اتساق عالمه وتكامله، فإن عالم السياسة لدى أصحاب التحليل النسقى أيضاً لا فراغ فيه فظالما أن صلبه القوة فلا يتصور غيبة تلك القوة في أى مجال من مجالاته " فالجهاز السياسى " قوة (وهو أداة المجتمع إلى تحقيق تكامله وانسجامه- أى تحقيق الانسجام بين قوى المجتمع السياسى المختلفة وذلك بعامل احتكاره لأدوات العنف فى المجتمع وتجريد ما عداه من القوى الأخرى من هذه الأدوات)، ولكنه ليس القوة الوحيدة فى مجتمعه الكلى وإنما يتعايش مع قوى فعلية أخرى (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) فى إطار مجتمعه الكلى.

**ثانياً :** أن وحدة التحليل هى " النسق السياسى "، وهو بهذا المعنى يعنى تصوراً لمجموعة من النشاطات والعلاقات (السياسية) متساندة ومتفاعلة، وهو يتفاعل أيضاً مع غيره من أنساق مجتمعه الكلى (النسق الاقتصادى، النسق الثقافى،... إلخ) والتي هى منه بمثابة بيئته الكلية التى يأخذ منها ويعطيها، حيث يؤكد أصحاب التحليل النسقى هنا على أن الأنساق الاجتماعية الأخرى التى تشارك النسق السياسى مجتمعه الكلى هى من النسق السياسى بمثابة بيئته الاجتماعية، ذلك بينما يمثل النسق الدولى والأنساق السياسية للمجتمعات الأخرى بيئة النسق الوطنى الخارجية، ومن هنا فإن النسق السياسى لا يعمل فى فراغ وإنما فى إطار نشاطات اجتماعية تأتية من بيئته الكلية وتتفاعل معه.

**ثالثاً :** أن هناك تفاعلاً ديناميكياً بين وحدات النسق السياسى : الجهاز وبيئته، وأن هذا التفاعل يقوم على فكرة " الاعتماد المتبادل : Interdependence "، فالتغير فى البيئة يؤثر على الجهاز، وأفعال الجهاز تؤثر فى بيئته. وبصدد مفهوم " البيئة : Environment "، واستخدامه لدى أصحاب التحليل النسقى فإننا نشير هنا إلى أنهم لا يعنون بالبيئة كمفهوم

وصفاً لمجموعة قطاعات محسوسة في إطار مجتمعها الكلي، وإنما هي مجرد أداة ذهنية تستخدم لتصور حركة التفاعل بين النشاطات السياسية في النسق السياسي وبين ما عداها من النشاطات الاجتماعية الأخرى، وعليه فهم يرفضون القول بوجود فواصل حسية قاطعة بين النسق السياسي وبينته. ذلك لأن الأفراد أو الجماعات يزاولون في نفس الوقت نشاطات اقتصادية وثقافية وأخرى سياسية، ومن ثم يقومون على أكثر من دور في حياتهم الاجتماعية. من هنا تأتي فكرة نسبية الحدود بين النسق السياسي وبينته وهي لا تتعارض مطلقاً مع القول بوجود حدود بين النشاطات السياسية وغيرها من النشاطات الاجتماعية.

**رابعاً :** أنه انطلاقاً من نسبية الحدود بين النسق السياسي وبينته، فإن أصحاب التحليل النسقي يتصورون أمرين : أولهما : وجود تفاعل بين النسق السياسي وبين بيئته وبما يهيئ هذا التفاعل للنسق السياسي من بث قراراته على مستوى المجتمع الكلي الشامل وإعمالها. ذلك أن للنسق السياسي مدخلاً يتلقى به من بيئته مصادر طاقته ومعلوماته وهو ما يصطلح على تسميته لدى أصحاب التحليل النسقي بالمدخلات "Inputs"، كما أن للنسق السياسي " مخرجاً " إلى بيئته يبث منه إليها قراراته وأعماله في هيئة ردود على مدخلات البيئة إليه، وهو ما اصطلاحاً على تسميته لديهم - بالمخرجات "Outputs". وكلتاها (المدخلات والمخرجات) ليستا إلا تعبيرين لتصوير التفاعل بين النسق السياسي وبينته. ثانيهما : أن النسق السياسي على ذلك النحو ليس منغلطاً على نفسه، حيث لا يتصورون نسقاً سياسياً يسير بطاقات ذاتية (أى دون تفاعل من بيئته)، فحتى أكثر المجتمعات انعزلاً عن العالم الخارجى يتم فيها الاتصال بين أنساقها السياسية وبيناتها الاجتماعية الداخلية، وهو أمر يمليه الدور الرئيسى للجهاز السياسى فى مجتمعه الكلى وهو بث القيم بالإكراه المادى (إذا لزم الأمر).

**خامساً :** أن عالم السياسة الوطني هو عالم حركي ديناميكي لا يعرف السكون ولا الفراغ. ذلك أن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات تتم بمجموعة من نشاطات (عمليات) داخل النسق السياسي وتتبلور فيما يسمى "بالقرار السياسي" كمخرج من النسق السياسي إلى بيئته حيث يحدث تغييرات في تلك البيئة وعندئذ يسمى عملاً سياسياً، وهذه المخرجات تؤثر وتغير بالضرورة في مدخلات البيئة. وبهذا كله تتحقق للنسق السياسي حركيته، ويتحقق للمجتمع الكلي اتزانه.

**سادساً :** أن عملية صنع القرار السياسي لا تتم بشكل تحكمي وإنما تتم بشكل ميكانيكي، وذلك من ثانياً تفاعل الجهاز مع قوى بيئته الفعلية (القوى اللارسمية) التي تؤثر فيه وتتأثر به في نفس الوقت يجعلها تسهم معه في عملية صنع القرار السياسي ومن ثم تسهم في رسم السياسات العامة لمجتمعها.

**سابعاً :** الانتهاء إلى تقديم نظريات ونماذج في ضوء مفهوم النسق<sup>(1)</sup>.

### تقويم التحليل النسقي<sup>(2)</sup> :

يعد التحليل النسقي أكثر أنواع التحليلات السياسية المعاصرة استخداماً في دراسة النشاطات السياسية لعالم السيادة الوطني (والدولي). بل إن كلاً من التحليل البنوي والتحليل الوظيفي يدوران في فلكه ويمهدان له، فباستخدام التحليل البنوي ينظر إلى الحياة السياسية (عالم السياسة الوطني) على أنها مجموعة من لبنات متشادة ومتراصة، ومن ثم فإن التحليل البنوي

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد الخطوط التي يلتقي عليها أصحاب التحليل النسقي، د. محمد طه بدوي،

المرجع السابق، من ص 342 إلى ص 345، ود. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص 32.

(2) راجع بصدد تقويم التحليل النسقي : د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص 309، ص 320،

وأيضاً : د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص 31، ص 32.

هو تصور للواقع المستهدف في التحليل منظوراً إليه من ثانيا تراس أجزائه وأحجامها. ثم يأتي التحليل الوظيفي لكي يحلل هذه الأجزاء في ضوء أدوارها لتحقيق تكامل الكيان الكلي واستمراره، وكل ذلك تمهيداً للتحليل النسقي الذي يأتي لكي يصور التفاعل الذي تجرى عليه علاقات هذه الأجزاء، وليمثل بذلك قمة التحليل السياسي المعاصر.

هذا وتأتي أهمية التحليل النسقي تبعاً لارتباطه بمستوى التفسير كأعلى مستوى من مستويات العلم التجريبي حيث يقدم التحليل النسقي تفسيراً علمياً لديناميكية الحياة السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقدم تفسيراً علمياً أيضاً لميكانيكية عملية صنع القرار السياسي. بل إن مفهوم النسق يستخدم كسمة أساس للتحليل العلمي المقارن بين المجتمعات السياسية المعاصرة، ومادة المقارنة هنا هي الحياة السياسية متصورة في مجموعة من نشاطات سياسية متسادة متفاعلة فيما بينها، وعلى هيئة جهاز من أفعال وردود أفعال يتحقق باتزانها العام انتظام سيره، وتتم المقارنة هنا على أساس مدى مشاركة القوى السياسية الفعلية الجهاز السياسي عملية صنع القرار بما يهيئ لتقديم تفسير علمي لتباين السياسات العامة لمجتمعات تشترك في مؤسسات سياسية رسمية متشابهة. ومن ثم يجيب التحليل النسقي على سؤالي العلم : لماذا وكيف ؟ (لماذا يكون هناك تباين في السياسات العامة للمجتمعات رغم تشابهها في الملامح العامة ودرجات التركيب في نظمها السياسية ؟ وكيف يكون ذلك؟).

ورغم كل هذا فإن التحليل النسقي هو تحليل غائي - أي يهدف إلى المحافظة على الوضع القائم والتحيز له كوضع أمثل يجب بقاءه واستمراره. وفي ذلك ارتباط بالقيم الليبرالية والدفاع عنها. وفي سبيل ذلك يسعى أصحاب التحليل النسقي بتحليلهم هذا إلى إيجاد حالة من الاستقرار والتوازن للمجتمع الكلي، ويقولون بأن هذا الاستقرار لا ينفى التغير، فالتغير ينظر إليه - من جانبهم - كمراود للتكيف، ومن ثم فهو تغير في إطار تحقيق الاستقرار.

أو بعبارة أخرى فإن التغير هو قدرة الجهاز السياسي على التكيف والتأقلم مع تغييرات البيئة بإجراء تغييرات جزئية في هيكله أو قراراته.

كذلك على الرغم من أن التحليل النسقي قد تطرق لمجالات جديدة في التحليل السياسي (حيث حدد مكونات النسق السياسي وفسر كيف تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً بالإضافة إلى معالجته لكيفية تفاعل النسق السياسي مع بيئته، إلى جانب أنه تحليل قد ركز على كل من المدخلات والمخرجات وذلك في مواجهة التحليل الوظيفي الذي ركز أصحابه على المخرجات دون المدخلات)، إلا أنه توجد أوجه قصور في ذلك التحليل : أولها : صعوبة وضع مؤشرات تجعل من مفاهيم هذا التحليل (النسق - الاتزان - البيئة - المدخلات - المخرجات ) خاضعة للملاحظة والتحليل الكمي. ثانيها : استحالة الاستفادة من التحليل النسقي في عملية اختبار صحة الفروض (كفرض أن مدخلات البيئة تؤثر على مخرجات الجهاز السياسي، فكيف يمكن التحقق من صحة هذا الفرض بالتجريب؟). ثالثها : أن أصحاب هذا التحليل صوروا فروض نماذجهم ونظرياتهم من واقع المجتمعات الليبرالية المعاصرة التي تقوم على وجود قوى فعلية مؤثرة في الحياة السياسية هناك، ومن ثم لا نستطيع تعميم النتائج التي خلص إليها أصحاب التحليل النسقي في نماذجهم ونظرياتهم على المجتمعات الإنسانية قاطبة (كما فطوا هم) نظراً لوجود مجتمعات تتباين مع مجتمعاتهم في مقوماتها وخصائصها كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم السنامي. ولعل هذا يبين ارتباط أصحاب التحليل النسقي بالتوازن التلقائي الاقتصادي لمجتمعاتهم (مجتمعات الاقتصاد الحر) طبقاً لقانون الطلب والعرض، فأصحاب هذا النوع من التحليل السياسي لا يزالون خاضعين لمنطق مدرسة الاقتصاد الحر (النظرية الكلاسيكية الاقتصادية) التي ترى في قانون الطلب والعرض الأساس لتقديم تفسير للقرار الاقتصادي (ومن ثم أساساً لتفسير القرار السياسي عندهم)، كما يتصورون الجهاز السياسي يائماً يميل إلى الاحتكار المطلق للسوق، ومن ثم فالعملية السياسية لا تعدو أن تكون

نوعاً من التوازن الحركى الذى نصل إليه من خلال مراحل متعاقبة من التوازن وعدم التوازن. ذلك أن المذهب الفردى "الاقتصادى" يجعل الحقيقة الكلية لتحليله فى قاعدة التوازن الاقتصادى التلقائى كقاعدة تسيطر على نظام الثمن والنقود والتجارة الخارجية.

هذا ومن أبرز النماذج التى قدمت فى إطار التحليل النسقى وأكثرها انتشاراً وترديداً فى التحليل السياسى هو نموذج "ديفيد إيستن" الأمريكى.

### النموذج النسقى الوظيفى "لديفيد إيستن" :

ويعتبر "ديفيد إيستن : David Easton" فى مقدمة المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة الذين يغون بالتحليل النسقى لعالم السياسة الوطنى، حيث قدم نموذجاً نظرياً تصور به عالم السياسة الوطنى على أنه مجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يتحقق به سيره سيراً متزاناً، وهذا النموذج النظرى قدمه "إيستن" على مرحلتين رئيسيتين من ثنايا أبحاثه ومؤلفاته العديدة فى هذا الشأن .

**المرحلة الأولى :** ولقد قدم "إيستن" نموذجاً النسقى الوظيفى فى مرحلته الأولى فى مؤلفه "النسق السياسى : The Political system" (1)، وفى هذه المرحلة صور "إيستن" الحياة السياسية من ثنايا نموذج على أنها بنية كلية تتكون من بنيتين (قوتين) رئيسيتين هما : الجهاز السياسى من ناحية وبينته (سياقه الاجتماعى) من ناحية أخرى، وهو هنا استخدام مفهوم "البنية" دون أن يشير إلى ذلك صراحة. ثم انتقل "إيستن" بعد ذلك إلى استخدام مفهوم "الوظيفة" فقدم من ثناياه تصوراً للوظيفة السياسية، وهو فى الحقيقة تصور أعظم حباً ووضوحاً وأكثر علمية من معاصريه (وحتى من أصحاب التحليل الوظيفى) لأنه تصور جاء به من الواقع، فقال بأن الوظيفة

---

(1) See : Easton, David, The Political System : An Inquiry into The State of Political Sceince, Knopf, Alfred A., New York. 1953, PP. 95-195.

وانظر أيضاً فى هذا الصدد : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، من ص 352 إلى ص 358.

السياسية تعنى " بث القيم بثاً سلطوياً على مستوى المجتمع الكلى "، أى ترجمة قيم المجتمع فى صورة قواعد عمل (قوانين ولوائح) وهى ملزمة بالإجراه المادى عند الضرورة، من هنا فإن وظيفة الجهاز السياسى هى إصدار القرارات أو الأوامر والتي هى وسيلته فى مخاطبة المواطنين الذين يمثلون لها وإن لم يمتلكوا أكرهوا على ذلك بما يملكه الجهاز السياسى من احتكار لأدوات العنف فى المجتمع، ثم اتجه " إيستن " بعد ذلك، لكى يعطى تصوراً لعملية بث القيم، من ثانياً مفهوم " النسق " والذى قدم به تفسيراً لأمرين :

**أولهما :** ديناميكية الحياة السياسية.

**ثانيهما :** ميكانيكية عملية صنع القرار السياسى.

(ولكى يكون تفسيره لهذين الأمرين توضيحاً للكيفية التى يؤدى بها

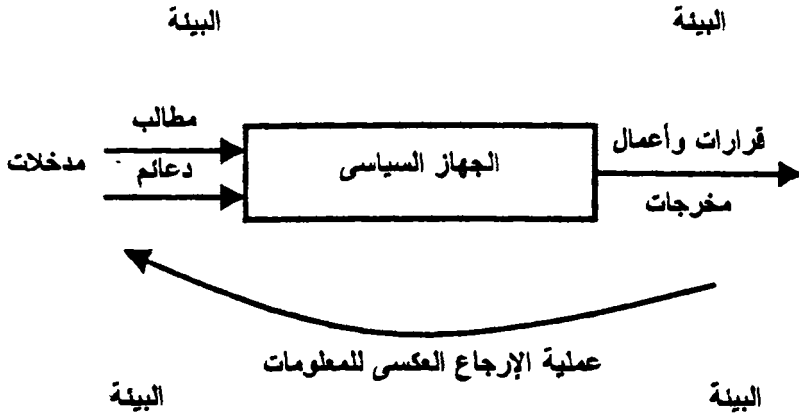
الجهاز السياسى عملية بث القيم).

**أولاً :** ديناميكية الحياة السياسية :

وهكذا بعد أن حصر " إيستن " وظيفة الجهاز السياسى فى عملية بث القيم، انتقل إلى توضيح أن عملية بث القيم تلك تتحقق من ثانياً مجموعة مركبة من عمليات شبيهة ميكانيكية تمر بها مدخلات الجهاز السياسى ومخرجاته، وبها تصدر قراراته. وبصدد المدخلات يضمن " إيستن " نموذجاً مجموعتين من المدخلات : " المطالب : Demands " و "الدعائم" Supports "، وبالنسبة للمطالب فهى التى عبر عنها إيستن بالحاجات الاجتماعية وهى قد تكون مطالب مادية (كالمطالبة برفع الأجور) أو مطالب أدبية بحتة (كمطالبة النساء بالمساواة مع الرجال فى الحياة العامة)، وهذه المطالب تمثل ضغوطاً على الجهاز السياسى، والذى عليه أن يستجيب لهذه الضغوط فى حدود إمكانياته إما استجابة كلية أو جزئية أو الرفض أو تقديم البديل ومواجهة كل ما يترتب على ذلك. أما الدعائم : فهى تعنى كل ما يدعم



الجهاز السياسى فى مواجهة هذه المطالب (الضغوط) وهى إما دعائم مادية كأداء الضرائب وإما معنوية كتنفيد القرارات دونما حاجة إلى إكراه مادى. وارتباطاً بهذه المطالب والدعائم التى تمثل مدخلات للجهاز السياسى تأتى عملية تحويل هذه المدخلات (داخل الجهاز السياسى)، إلى مخرجات فى شكل قرارات وأعمال. كما فى الشكل التالى :



وفى هذا الرسم المبسط يوضح " إىستن " ديناميكية الحياة السياسية من ثنايا مفهوم النسق الذى يعنى النظر إلى الحياة السياسية على أنها مجموعة من نشاطات تنبعث من قوى سياسية تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً، لذلك يسمى الجهاز السياسى بـ "Political system" وليس "Political Institution" فهو عنده جهاز حركى وليس من حيث هو مؤسسة رسمية، وقصد " إىستن " بتلك التسمية أنه يعالج هذه المؤسسة لا بوصفها منظمة إستاتيكية تعمل على مقتضى قواعد قانونية محددة لها مسبقاً، وإنما قصد بها جهازاً ميكانيكياً يقوم على عمليات شبه ميكانيكية-أى فى حركية دائمة. وهذا الجهاز حين يقوم على عملية صنع القرار السياسى لا يعمل منفرداً بل يتأثر بعوامل تأتيه من بيئته، وعليه فالجهاز السياسى-عنده- كجهاز حركى لا يتحرك ذاتياً وإنما يتحرك آلياً بعوامل خارجية تأتيه

من بينته، وهذه البيئة بها قوى غير رسمية (أحزاب - جماعات ضغط ومصالح) تتحرك بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي بالضغط أو التأييد، فهذه القوى الفعلية لها مصالح تسعى للتأثير على الجهاز السياسي تحقيقاً لها، فتضغط عليه، ولقد أشار " إيستن " هنا إلى الدوافع والأحاسيس التي تدفع هذه القوى لتحقيق مصالحها، وفي هذا تفسير سلوكى للنشاطات السياسية للقوى الفعلية (فلو أن هناك مظاهرة بدافع مصلحة معينة فهي تمثل ضغطاً على الجهاز).

من هنا فإن الجهاز السياسي كجهاز حركى لا بد وأن يتوفر له ما يحتاجه من طاقات وموارد تأتيه من بينته وإلا فلن يستجيب إلى مطالب بينته، وطاقاة الجهاز السياسي هذه تتوفر له من جهود القائمين عليه ومن موارد تتوفر له من بينته إلى جانب تجميع معلومات وبيانات عن تلك البيئة يستطيع بها الوقوف دائماً على ردود أفعالها. هذا وقدرة الجهاز على اتخاذ القرار لا تعتمد فقط على هذه الموارد والمعلومات فحسب فهناك عدة قيود ترد على قدرة الجهاز تأتيه من بينته، كقيود اقتصادية تتمثل في توفر معلومات لدى الجهاز عن ضرورة نقل عبء ضريبة ما على الذين تستهدفهم، أو خطورة أثرها على الاقتصاد القومى فينصرف الجهاز عن فرضها. وهناك قيود قيمية كأن يكون مضمون القرار لا تقبله قيم الجماعة أو أخلاقياتها العامة. هذا وفي نفس الوقت تشكل هذه الأمور معوقات للجهاز السياسى فهي توضح إلى أى مدى تستطيع البيئة أن تؤثر على الجهاز السياسى.

وبعد أن يتلقى الجهاز السياسى مطالب بينته، فإن هذه المطالب تمر بعملية تصفية من شأنها الإبقاء على بعض المطالب دون البعض الآخر، وكذلك بالنسبة للموارد المتاحة حيث يعبئ منها الجهاز قدر حاجته ومن ثم يقدر الجهاز ما يقتضيه أداء دوره من هذه الموارد (من القوى البشرية ومن الأموال العينية والسائلة..إلخ) وذلك فى ضوء ما يرد إليه من معلومات عن إمكانيات بينته (مواردها الطبيعية والاقتصادية والبشرية) ثم تأتي عملية

تحويل تلك المدخلات من مطالب ودعائم داخل الجهاز إلى مخرجات (قرارات) تخرج إلى بيئة الجهاز لتصطدم بقوى المجتمع الفعلية لتتفاعل معها إما بطريقة إيجابية (قبول القرارات)، وإما بطريقة سلبية (رفضها)، ومن ثم فإن تلك القرارات تمر بمرحلة تسمى مرحلة " الإرجاع العكسي : Feedback " - أى تعود تلك القرارات مرة أخرى إلى الجهاز السياسى فى صورة مدخلات جديدة (معلومات راجعة) إما فى صورة تأييد للقرار السابق أو مطالب معدلة أو جديدة، وكل ذلك تبعاً لقانون الفعل ورد الفعل. وانطلاقاً مما سبق كله يعطى " إيستن " تفسيراً لحركية عالم السياسة الوطنى المستمرة، فهو مجموعة قوى (رسمية وغير رسمية) متفاعلة على وجه الدوام تفاعلاً يعطينا تفسيراً لاتزانها.

### ثانياً : ميكانيكية عملية صنع القرار السياسى :

هذا ولم يكتف " إيستن " بالأفعال وردودها فى نموذجها وإنما تابع آثار هذه الأفعال للوقوف على ردود الأفعال من جانب البيئة بصدد القرارات السياسية للجهاز حين توضع موضع التنفيذ وذلك من ثنانياً تجميع المعلومات عن تلك الردود أولاً بأول، ولكى تعود هذه المعلومات مرة أخرى إلى الجهاز ويتخذها أساساً لاتخاذ قراراته اللاحقة، حيث يصبح أمام الجهاز السياسى أكثر من بديل، وذلك على ضوء إمكانياته وقدراته، وإمكانيات بيئته يختار الجهاز بين هذه البدائل. وهنا نشير إلى أن لفظة " قرار : Decision " تعنى مجرد الاختيار لسبيل معين من بين عدة بدائل (أى هل تكون هناك استجابة كلية للمطالب؟ أم استجابة جزئية؟ أم رفض كامل ؟... إلخ) وهنا طالما أن الجهاز السياسى قد اختار بديلاً من هذه البدائل فإنه بذلك يكون قد اتخذ قراراً، فمجرد الاختيار هنا لا يوصف بأنه عمل سياسى إلا إذا أحدث ذلك العمل تغييراً فى واقع مجتمعه (بيئته). ومن هنا فإن القرارات السياسية بذاتها كبدايل مختارة لا تمثل مخرجات النسق السياسى، وإنما تتمثل المخرجات فى هذه القرارات منفذة- أى حين توضع موضع التنفيذ فتحدث تغييرات فعلية فى بيئة الجهاز

السياسى، وذلك استجابة للمطالب التى جاءت إليه، وبالقدر الذى تتاح له الموارد التى آلت إليه من تلك البيئة، وتبعاً لذلك فإن إتخاذ القرار هو مجرد عملية " إختيار"، وبالتنفيذ وحده يصبح القرار " عملاً سياسياً " ومن هنا كان تعريف " إيستن " للمخرجات فى نموذجها بأنها قرارات الجهاز السياسى النهائية والأعمال التى وضعت بها موضع التنفيذ، كما لا يقف دور الجهاز لدى " إيستن " عند حد إصدار القرارات ووضعها موضع التنفيذ وإنما يتابع آثارها وصدى ما أحدثته من تغيير فطى فى بيئته، عن طريق ما يتوفر له من معلومات تأتيه من بيئته عن ذلك التغيير ولكى يفيد من هذه المعلومات الراجعة عند صنعه للقرارات اللاحقة ويتخذ ما يشاء من قرارات بما يقتضيه الموقف الجديد فى بيئته.

كما أن هذه القرارات التى تصدر عن الجهاز السياسى هى قرارات سياسية وذلك بصرف النظر عن طبيعة موضوعها (اقتصادى - اجتماعى- ...إلخ)، فطالما أن القرار يصدر عن الجهاز السياسى فهو قرار سياسى. ذلك أن هذا الجهاز يقوم على وظيفة سياسية وهى بث القيم على مستوى المجتمع الكلى بصرف النظر عن القطاع الذى يتجه إليه القرار، فكل قرار يصدر على هذا النحو هو سياسى بحكم وظيفة وهدف الجهاز السياسى، فوظيفته سياسية، وهدفه أيضاً سياسى يتمثل فى تحقيق الضبط السياسى للمجتمع الكلى، على اعتبار أن الجهاز السياسى هو المنظم والمنسق للحياة السياسية فى كليتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن " إيستن " فى تفسيره لميكانيكية عملية صنع القرار قد أشار إلى أن هذه العملية هى عملية شبه ميكانيكية، ومن ثم فهى ليست تحكمية، فى معنى أن القرار السياسى لا يتخذ بطريقة تحكمية من قبل الجهاز السياسى وإنما يأتى نتيجة لتفاعل مجموعة من أدوار لقوى مختلفة فى مجتمعها.

وانطلاقاً مما سبق كله يكون " إيستن " قد قدم من ثنايا مفهوم النسق تفسيراً لأمرين :

**أولهما :** ديناميكية الحياة السياسية-أى حركيتها المستمرة من ثانيا عمليات متفاعلة لا تنتهى، فهى مجموعة من أفعال وردود أفعال فى شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسى، وكل ذلك طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل، ومن ثم يستبعد الاستاتيكية تماماً عن دراسة الحياة السياسية.

**وثانيهما :** ميكانيكية عملية صنع القرار السياسى على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكمى من جانب الجهاز السياسى وحده وإنما يشارك فى صناعته القوى اللارسمية أيضاً. وفى نهاية نموذج قدم " إيستن " تعريفاً نسقياً للحياة السياسية (لعالم السياسة الوطنى) بأنها " مجموعة نشاطات سياسية تنبعث من مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، فتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر على نحو يهين للاتزان الكلى لمجتمعها".

### **تقويم نموذج " إيستن " فى مرحلته الأولى :**

هذا ورغم ما قدمه " إيستن " من تحليل نسقى للحياة السياسية وتفسير لديناميكيته ولميكانيكية عملية صنع القرار السياسى فيها، إلا أن تحليله هذا قد شابه بعض أوجه القصور والتي تتمثل فى :

**أولاً :** أن هذا النموذج ما هو إلا عملية مبسطة (للغاية) لواقع معقد، ولذلك فإن هذا التحليل قد يؤدى إلى مصاعب ومشاكل كثيرة تواجه الباحثين تنجم عن اختلاف ذلك التنظير عن الواقع.

**ثانياً :** لم يتعامل " إيستن " مع مختلف أنواع ومصادر كل من المدخلات والمخرجات فقد ركز فقط (فى هذه المرحلة من نموده) على المدخلات التى تأتى للجهاز السياسى من بيئته الداخلية، مما جعله يهمل آثار وضغوط البيئة الدولية وما قد تفرضه تلك البيئة على الجهاز السياسى من ضغوط.

**ثالثاً :** لم يتعامل " إيستن " مع حالة كون المخرجات " صفر - أى فى حالة عجز الجهاز عن التعامل مع المدخلات، ومن ثم لم يتعامل مع هذه المشكلة مما قد يجعلها تتزايد وتتراكم فتشكل ضغوطاً على الجهاز تعود من جديد وبشكل قوى كمدخلات للجهاز السياسى. الأمر الذى يتطلب سرعة التعامل معها وإلا ففى حالة عجز الجهاز عن التعامل معها فإن ذلك يهين لانهياره.

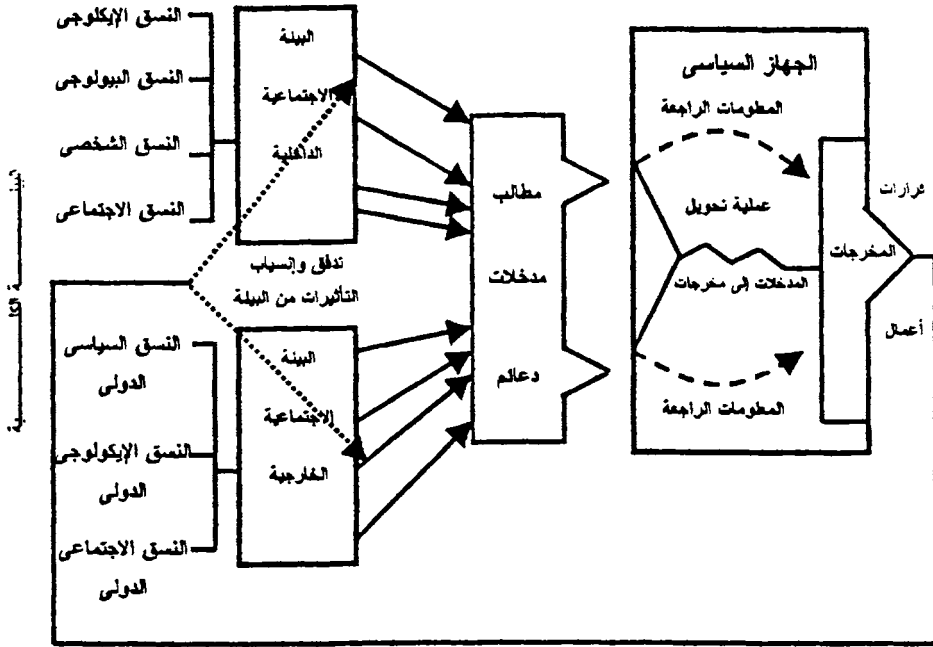
**من هنا :** ولكى يتخلص " إيستن " من أوجه القصور تلك فى نموذج، قدم محاولة ثانية، أو أن شئنا تطويراً لنموذج، وذلك بعد تقديم العديد من الدراسات والبحوث على النحو التالى :

#### **المرحلة الثانية :**

وفى هذه المرحلة قدم " إيستن " تطويراً لنموذج من حيث مكونات " النسق السياسى " وتفاعله وكيفية أداء وظائفه، وذلك فى كتابه: " A Framework For Political Analysis " (1)، حيث حلل الحياة السياسية من حيث " نسق " سلوكى فعنى بتصوير البيئة الكلية التى يعمل فيها وبها هذا النسق (البيئة الوطنية والدولية)، ففى شأن انفعال "النسق السياسى" بيئته وأفعاله فيها، ومن ثم ديناميكية هذا النسق صور "إيستن" نموذج فى هذه المرحلة على النحو التالى :

---

(1) See : Easton, David. A Framework for Political Analysis, Prentice-Hall, Inc., Englewood cliffs. New Jersey. 1965.



هذا وينسبه " إيسستن " على طول كتابه (المشار إليه آنفاً) إلى أنه يستهدف به في النهاية تقديم تفسير لاستمرارية النسق السياسي وذلك من خلال قدرته على الاستجابة أولاً بأول للضغوط التي تأتيه من بيئته، وكيف أن النسق السياسي في ديناميكية دائمة من أجل بقائه؟ وعلى أساس أن أي نسق سياسي هو مجموعة من " سلوكيات " (نشاطات) تبرز من ثناياها مجموعة من أفعال إيجابية تتواجه مع المؤثرات التي تأتيها من بيئته، ذلك أن النسق السياسي -عنده- هو مجموعة من تفاعلات (سلوكية) تابعة من المجموعة السلوكية الكلية (السلوك الجماعي الكلي : **The Totality of Social Behavior**). إن المجتمع "Society" وهو أكثر الأساق الاجتماعية شمولاً هو وحده الذي يتضمن شتى التفاعلات الاجتماعية بينما نسق اجتماعي آخر بما في ذلك النسق السياسي يختص بمظاهر معينة تمكن لذاتيته إزاء السلوك الاجتماعي الكلي، ومن هنا يتعين تحليله على أساس هذه الذاتية من

ناحية، وفي ضوء ما ثبت " لإيستن " (اختبارياً) ما بينه وبين بينته الكلية من تفاعلات (سلوكية) من ناحية أخرى، ومن ثم على أساس أن " النسق السياسى" هو فى النهاية نسق سلوكى لا يتصور فهمه وتفسيره إلا فى ارتباطه بالنسق السلوكى الاجتماعى الكلى وكجزء منه. ففى هذه المرحلة من نموذج أخذ " إيستن " فى الحسبان البيئة الدولية بما فيها من مؤثرات إلى جانب البيئة الوطنية، " فالبيئة الاجتماعية الداخلية: The Intra-Societal Environment " عنده- تتضمن عدة مؤثرات على الجهاز السياسى تتمثل فى :

**أولاً : الأنساق الاجتماعية : "Social Systems"** : وهى تتضمن النسق الاقتصادى والثقافى والإيكولوجى والبيولوجى والشخصى، ويعتبر النسق الاجتماعى نسقاً شاملاً لكل نشاطات هذه الأنساق حيث تتفاعل جميعها فى إطار الوحدة الثقافية لمجتمعها الكلى ( حيث تعبر " الثقافة : Culture " عن وحدة شتى الجماعات التحتية للمجتمع الكلى). وعبارة " المجتمع الكلى: Societé Globale " - لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة- لا تقف عند حد تصورهم لشمولية المجتمع بشتى أفراده وجماعاته التحتية بوحدتهم الثقافية، وإنما يجاوز ذلك إلى ربط المجتمع بسلطة الأمر النهائية.

**ثانياً : النسق الإيكولوجى : "Ecological System"** : وهو ذلك النسق الاجتماعى الجغرافى الذى يشير إلى علاقة الجماعات (السكان) بأوساطها الطبيعية من أرض بتضاريسها ومواردها ومناخها ومدى انبساطها، وما يتولد عن ذلك من نشاطات وأنماط وأساليب متباينة من جماعة إلى أخرى تبعاً لتباين أوساطها الجغرافية، ومن هنا فإن النسق الإيكولوجى يعنى بتحليل العلاقة بين الجماعات الإنسانية (السكان) وبين البيئة المحيطة بها.

**ثالثاً : النسق البيولوجى : "Biological System"** : وهو يعبر عند- إيستن -عن الخصائص الوراثية التى قد تساعد فى تحديد الدوافع البشرية فى الجانب الاجتماعى والسياسى على السواء. إذ أن هناك - على حد



قوله - تفاعلات سياسية تتحدد (أو تتأثر) بالتكوين البيولوجي للكائن البشرى. حيث تفرض الخصائص الجينية قيوداً على سلوك الأفراد. فالسلوك الفردى المسالم أو المتعقل مقارنة بالسلوك الفردى العدوانى مرتبط بالجينات الوراثية لكائن البشرى. ويذهب " إيستن " هنا إلى أن تجاهل هذا الأمر فى الأسواق الاجتماعية بما فيها النسق السياسى أمر فيه مغالطة، ذلك أن الخواص البيولوجية المرتبطة بالنشاط السياسى لا يمكن تجاهلها كجزء من البيئة الفعلية التى تعمل فيها.

**رابعاً: النسق الشخصى: "Personality System"** " وهو يعبر عند " إيستن " عن دور الفرد كجزء من النسق السياسى، أو إن شئنا كعضو فيه، حيث ينظر إلى الفرد من ثنايا مشاركته فى الحياة السياسية كمواطن أو كحاكم. فقد يتصرف بصفة فردية كعضو فى نقابة أو فى حزب أو فى مجلس تشريعى أو كأحد أعضاء الصفوة السياسية فى المجتمع. أو قد يمارس الفرد نشاطاً اقتصادياً فيؤثر تأثيراً مباشراً فى نسقه السياسى، وذلك (على سبيل المثال) من ثنايا سياسات الاستثمار والأنشطة الأخرى للبيوت المالية القوية فى مجتمع صناعى، فهذه تكون فى أوقات معينة مؤثرة تأثيراً مباشراً على مصير الحكومات كما فى حالة تأثير بنك إنجلترا أثناء الأزمة المالية على حكومة " مكدونالد" فى الثلاثينات (وكان بنك إنجلترا آنذاك ملكية خاصة)، كما قد يكون الفرد صحفياً ويؤثر كذلك على نسقه السياسى تأثيراً مباشراً من ثنايا مقالة له يسقط على أثرها وزيراً أو وزارة، وهكذا.

وهناك "البيئة الاجتماعية الدولية: The Extra-Societal Environment"، ومؤثراتها على الجهاز السياسى حيث تشكل ضغوطاً عليه، وهى تتضمن "الأسواق الاجتماعية الدولية: International Social Systems" وهى تشمل الأسواق السياسية والإيكولوجية الدولية، فالنسق السياسى لمجتمع ما يكون نسقاً تحتياً فى النسق السياسى الدولى، أو قد يكون هناك نسق تحتى فى النسق الدولى " كحلف الناتو " يؤثر على النسق السياسى

الفرنسي مثلاً...، بل إن هناك أنساقاً سياسية لم تستطع أن تتحمل ضغوط البيئة الدولية فانهارت (حال مجتمعات العالم النامي التي تتعرض للتحولات العسكرية). وهكذا تمثل البيئة الدولية قطاعاً له وزنه في بيئة النسق السياسي الوطني، فالعلاقات الخارجية للدولة، من دبلوماسية وإستراتيجية والتزامات مالية اقتصادية وميزانها التجاري وغيرها، إما أن تمثل ضغوطاً على الجهاز السياسي، وإما أن تقدم له دعائم مشكلة بذلك مدخلات له.

إن الضغوط الدولية التي تحاول إحداث تغييرات أو تعديلات في النسق السياسي بما يتلحم مع مصالحها وأهدافها، عادة ما تكون موجهة ضده من اتجاهين رئيسيين : أولهما : البيئة الوطنية بجميع مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيولوجية والإيكولوجية والشخصية، وثانيهما : البيئة الدولية بجميع مكوناتها الاجتماعية والسياسية والإيكولوجية.

من هنا فالجهاز السياسي عادة ما يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوط مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية، وهو من جانبه يتلقى تلك الضغوط ويحاول اتخاذ قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لاحتياجاته ومصالحه وأهدافه وهو في ذلك يقوم بعملية شبه ديناميكية للتكيف مع البيئتين السابقتين بواسطة تعبئة موارده وتوجيه مكوناته واستخدام قدراته المختلفة لمواجهة تلك التحديات، أو بإجراء تغيير في هيكله وقدراته لكي يتمكن من التعامل بدقة وفاعلية وكفاءة مع تلك التحديات حتى يتمكن من البقاء والاستمرار.

وهكذا فإن " إيستن " قد قدم تعديلات جديدة في نموذج من ناحية بيئة الجهاز السياسي حيث أخذ في الحسبان وجود مدخلات جديدة لا يجب إغفال تأثيرها على الجهاز السياسي، وكيف يتعامل الجهاز السياسي مع مدخلات بيئته الداخلية والخارجية، وكيف يؤثر ذلك من ناحية على حركة الحياة السياسية، وعلى عملية صنع القرار السياسي من ناحية أخرى، كما ركز " إيستن " في هذه المرحلة من نموده على متغيرات جديدة تؤثر

وعلى درجة متواضعة من القوى فشكلت قوى من الدرجة الثالثة، ثانيهما :  
بروز قوتين قطبيتين (فقط) هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد  
السوفيتي.

وهكذا اتسعت رقعة النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية  
الثانية وأصبح نسقاً عالمياً يشمل دولاً من أوروبا وآسيا وأفريقيا، وبقوى  
مستدرجة، إنه النسق ثنائي القوى القطبية "Systeme Bipolaire" الذي  
تتوزع فيه القوى على أساس تدرج هرمي قمته قطبان اثنان في قوتها  
ويقرران بتفوقهما في القوة (النووية) صورة النسق العالمي كله، ثم عدد من  
قوى متوسطة هي دول كبرى دون أن تكون قطبية، وهذه تلح في الاهتمام  
بالشئون الدولية العامة بل وبشئون غيرها من غير أن تكون قادرة على  
البتقرير في شأن كيان النسق الدولي العالمي، ثم تأتي في النهاية جماهير  
الوحدات السياسية العريضة التي تنخرط بالضرورة- وبحكم ذلك التدرج في  
القوى- في النسق العام، إنه نسق عالمي، وتمثل عالميته في أولاً : شموليته  
من حيث عضويته، وثانياً : عالمية تواجد القوتين القطبيتين، أيديولوجياً  
ودبلوماسياً واستراتيجياً<sup>(1)</sup>.

وبالنسبة للوضع الدولي الراهن، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي  
وتراجع كقوة عظمى من ناحية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية (بحكم  
تفوقها النووي) بتقرير مصير العلاقات الدولية من ناحية أخرى، فإنه يمكن  
القول هنا أن هناك صورة ثالثة من صور النسق الدولي وهي صورة :  
"النسق الدولي أحادي القوى القطبية" وهو أضعف حلقات وصور النسق  
الدولي وأقلها عمراً لأنه يستعدى باقي القوى (من الدرجة الثانية).

وبالنسبة للمفهوم الثاني للنسق الدولي فهو يتمثل في أنه لا يتصور  
وجود نسق دولي إلا بتحقيق الاتزان بين قواه القطبية. ذلك أن الملاحظة تقطع

(1) راجع بصدد صور النسق الدولي، المرجع السابق، من ص 240 إلى 246.

بأن الحرب هي الأصل في العلاقات بين الدول، ولو أن هناك تساوياً في قوى النسق لأدى ذلك إلى الحرب الدائمة. ومن ثم الفوضى (على نحو ما سلف)، وهي حالة تعني التسبب كنفويض للانتظام (للاتزان) ومن ثم فلا نسق، فالنسق هو مجموعة علاقات قوى تتفاعل فيما بينها على وضع يحقق الاتزان الكلي لها. وهذا الاتزان يتحقق بين القوى القطبية، وهو الذي يمكن البيئة الدولية من الاستمرار.

وانطلاقاً مما سبق فإنه لا يمكن تصور وجود نسق دولي في حالتين : أولهما : حالة الفوضى المطلقة "Anarchism" (حالة الحرب الدائمة) حيث لا انتظام، وثانيهما : في حالة انفراد قوة واحدة بالسيطرة العالمية: "الإمبراطورية العالمية : Universal Empire " حيث لا تفاوت ولا تدرج في القوة، ففي هاتين الحالتين لا يوجد ذلك الاتزان الذي يحقق استمرارية النسق الدولي.

إن عبارة النسق الدولي (كما سلف) تعني تصوراً لمجموعة من القوى تتفاعل فيما بينها (بعامل قانون الفعل ورد الفعل) على وضع يتحقق به حالة من الاتزان العام تمكن الكل (عالم السياسة الدولي) من الاستمرار المنتظم، وهذا الاتزان لا يتحقق إلا بوجود قوى متدرجة-متفاوتة- وتفسير ذلك التفاوت (التدرج) في القوى موجود في مضمون مفهوم النسق ذاته، فهذه القوى تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر بقوى الطرد والجذب فيتحقق لها حالة الاتزان العام.

من هنا : تعرف حالة اتزان القوى الدولية بأنها " الحالة التي تقف في وجه التدلى إلى الفوضى من ناحية، والتدلى إلى الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع في هذا الصدد، د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248 و 249.

جزءاً من الواقع يجب تحليله إلى كونها متغيراً أساسياً في النسق السياسي حيث يرى أن الجهاز السياسي هو أداة المجتمع لبث هذه القيم. كما لم يهمل " إيستن " أثر الدوافع والأحاسيس التي من وراء سلوك ونشاطات الأفراد في نموجه هذا.

## المبحث الرابع

### النماذج النسقية الاتصالية

وفيما يلي تعريف بالتحليل النسقي الاتصالي، ثم عرض لأبرز النماذج التي قدمت في هذا الشأن وهو نموذج "كارل دويتش: Karl Deutsch".  
التحليل النسقي الاتصالي<sup>(1)</sup>:

ويعد " التحليل الاتصالي : Communication Analysis"- على حد قول أصحابه (وفي مقدمتهم " دويتش ") - مرحلة متقدمة من التحليل النسقي، حيث إن هذا النوع من التحليل قد تغلب أصحابه على الانتقادات التي وجهت للتحليل النسقي والتي في مقدمتها صعوبة وجود مؤشرات موضوعية للمفاهيم المستخدمة، فجاء أصحاب التحليل الاتصالي بمفاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمي (على حد قولهم) كما سيأتي.

وأصحاب هذا التحليل يقدمون تحليلاً لعالم السياسة الوطني في ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط والتحكم الذاتي "Cybernetics"، وكما هو معلوم أن علم "السيبرنطيقا" القائم على معارف كثيرة كالميكانيكا والفسولوجي والرياضيات والمنطق وغيرها، أبلغ الأمثلة على تكامل العلوم الحديثة، ونقطة البدء في هذا العلم كانت على يد عالم الرياضيات "نوربرت وينر: Norbert Wiener" عام 1947 عندما بدأ له وجود أسس مشتركة بين عمليات التحكم والاتصال في الأنساق الأوتوماتيكية الآلية وعمليات التحكم

---

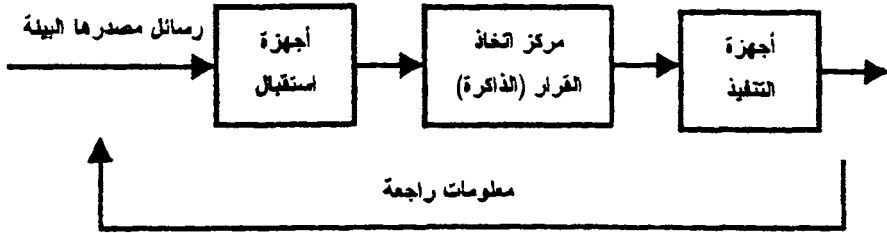
(1) راجع بصدد التحليل النسقي الاتصالي وتقويمه : Varma. S.P., Op Cit., PP. 316-332  
وأيضاً : د. كمال المفوفى، المرجع السابق، من ص 38 : ص 40، وأيضاً : د. أحمد عامر،  
السيبرنطيقا وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة، جامعة قناة السويس ببور سعيد،  
من ص 10 إلى ص 30 وكذلك : د. أحمد فزاد باشا، فلسفة العلوم بنظرة إسلامية، دار  
المعارف، 1984، ص 49، ص 50.

فى الأنساق البيولوجية، ذلك أن الجهاز العصبى المركزى لم يعد يبدو - على حد قول وينر - كعضو قائم بنفسه يتلقى التنبهات من الحواس ثم يفرغ التيار فى العضلات، ولكن يمكن تفسير بعض أوجه نشاطه على أنها أعمال دورية تخرج من الجهاز العصبى وتدخل فى العضلات، ثم تعود فتدخل فى الجهاز العصبى مرة أخرى. وهكذا، ولقد بدا له أن ذلك يحدد خطوة جديدة فى دراسة ذلك الجزء من فسيولوجيا الأعصاب الذى لا يقتصر أمره على العمليات الأولية للجهاز العصبى وإنما يتعداه إلى أداء الجهاز العصبى ككل متكامل.

هذا وقد رأى المؤسسين لعلم "السيبرنطيقا" أنه يمكن التوصل إلى اختراع آلة تقوم بعمليات فكرية ذات نظام ذاتى التحكم يقود وظائف اختزان المعلومات وتفاعلها وفق خطة معينة على نحو ما يبدو فى برمجة الحاسبات الألكترونية. وهذا التصور من جانب علماء السيبرنطيقا يقوم على فرضية أن الحياة والمادة وقوانينها شئ واحد، ومن ثم افتراض أن الأجسام الحية ليست سوى آلات فيزيائية كيميائية (وهذا أمر من أمور الخيال العلمى). وهذا التصور الخيالى البحث نقله أصحاب التحليل الاتصالى إلى مجال عالم السياسة بنفس مفاهيمه، حيث يلتقى أصحاب هذا التحليل على ما يلى :

**أولاً :** تقديم مفاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمي : كمفهوم "الرسالة" : "Message" والرسالة ليست هى المشكلة أو الموقف الذى يواجهه الجهاز الحكومى وإنما هى "معلومات : Informations" بخصوص هذه المشكلة أو هذا الموقف، وأن هذه المعلومات التى هى وحدة التحليل عندهم قابلة للتحديد والتقدير الكمي. هذا إلى جانب مفاهيم (أو إن شئنا عناصر) أخرى يقوم عليها النسق الاتصالى لعالم السياسة الوطنى قابلة للتقدير الكمي أيضاً وهى المرسل (أجهزة إرسال) : "Transmitter" والذى قد يكون فرداً أو جماعة أو الجهاز الحكومى، وقناة "Channel" يتم من خلالها نقل هذه الرسالة، والمستقبل "Receiver" الذى يتلقى هذه الرسالة (المعلومات)، و"ذاكرة" "Memory" لتخزين تلك المعلومات، وعليه فإن

الحكومة (الجهاز السياسي / الجهاز الحكومي) لها أجهزة استقبال لتلقى المعلومات (الرسائل) ثم تقوم هذه بتحويلها إلى مركز اتخاذ القرار "Decision Center" (الجهاز الحكومي) الذي يعتمد على ذاكرته (معلومات مختزنة) في التوصل إلى قرار سياسي ثم يبعث به إلى أجهزة التنفيذ : "Effectors" التي تتخذ أفعالاً كفيلة بتنفيذ هذا بالقرار. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية (الأعمال) تثير ردود أفعال تتلقاها أجهزة الاستقبال لتحولها بدورها إلى مركز اتخاذ القرار وهو ما يعرف بعملية الإرجاع العكسي "Feedback" للمعلومات كما بالرسم التوضيحي التالي :



**ثانياً :** يفترض أصحاب التحليل الاتصالي عدم وجود اتزان تلقائي، وذلك في مواجهة التحليل النسقي الذي يقوم على افتراض أن النسق السياسي حينما يصاب بالاختلال لا يلبث أن يعود إلى حالة الاتزان مرة أخرى تلقائياً. أما أصحاب التحليل الاتصالي فيرون أن الاتزان التلقائي يعجز عن تقديم توقعات عن التغيرات الفجائية التي تلحق بالجهاز الحكومي أو بينته. لذلك وسعياً لإيجاد نوع من التنبؤ (التوقع) بشأن تغيرات النسق السياسي يفترض أصحاب التحليل الاتصالي أن "الجهاز الحكومي" كالجهاز العصبي في الأجسام الحية، وأنه إذا حدث تغيرات فجائية في الجسم الحي كارتفاع أو إنخفاض درجة الحرارة أو زيادة أو نقصان ضربات القلب بسبب هذه التغيرات الفجائية في الجسم أو في بينته فإن الجسم الصحيح يعيد نفسه مرة أخرى للوضع الطبيعي وبدون جهد كبير بواسطة عمليات تحكم ذاتي في داخل الجسم،



وعليه فإن أصحاب التحليل الاتصالي يرون أن الخلل فى الجهاز الحكومى (أو فى بيئته) هو الذى يجعله يتحرك نحو هذا الخلل للتعامل معه وأن تحركه هذا تحرك ذاتى (أى من داخله وليس من شأن شئ خارجى : البيئة) ومن هنا فإن عملية التفاعل تتم داخل الجهاز الحكومى وليس بين الجهاز وبيئته، وتبعاً لذلك فالإتزان هنا ليس إتزاناً تلقائياً وإنما هو إتزان يتم داخل الجهاز الحكومى بعمليات الضبط والتحكم الذاتى.

**ثالثاً :** يذهب أصحاب هذا التحليل إلى أن الجهاز الحكومى حينما يواجه مصاعب فإن ذلك ليس نتيجة لاستجابته للموقف الفطرى من ثنائياً قراره بل من تصور غير دقيق بخصوص هذا الموقف نتيجة لأن المعلومات المتوفرة لدى الجهاز الحكومى ليست دقيقة، هذا وكلما قلت الفترة بين استقبال الجهاز الحكومى للمعلومات والاستجابة لها فإن ذلك عند أصحاب التحليل الاتصالي يدل على ارتفاع كفاءة الجهاز الحكومى. من هنا فإنهم يهتمون بالدرجة الأولى بمشاكل الحركة الخاصة بتدفق المعلومات بين الجهاز وبيئته.

**رابعاً :** أن هذا التحليل يهدف للكشف عن العوامل التى تؤثر على كيفية تأثير الاتصال على أداء النسق السياسى. ومن هنا فإن هذا التحليل الاتصالي هو دراسة للنشاطات السياسية كنسق اتصالي حيث لا يعدو أن تكون تلك النشاطات السياسية نقلاً للمعلومات بين القوى المتفاعلة. من هنا فالجماعات التى تنجح فى نقل رسائلها إلى الجهاز دون تحريف هى جماعات قوية وفعالة، وعليه فكلما زادت أهمية الجماعة كلما كان الجهاز الحكومى أميل نحو المعلومات الواردة منها، وكلما كان استجابته لها بدرجة أكبر.

وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن هذا النوع من التحليل لم يلق قبولاً حسناً من المغنيين بالنظرية السياسية المعاصرة حيث لم يعن به إلا عدد قليل من الباحثين نظراً للاستخدام النادر لهذا النوع من التحليل فى البحث التجريبي. وفيما يلي تقويم للتحليل الاتصالي فى عالم السياسة :

أولاً : أن أصحاب هذا التحليل الاتصالي كان سعيهم بالدرجة الأولى ينصب في تقديم محاولة للوصول إلى تحليل كمي لنشاطات عالم السياسة. وهم في طريقهم لهذا الهدف استعاروا مفاهيم جاهزة من مجال هندسة القوى وهندسة الاتصالات في تحليل النشاطات السياسية التي تصدر عن الأفراد والجماعات-أى تحليل السلوك البشرى الذى يصدر عن الإنسان صاحب الدوافع والأحاسيس تحليلاً كميًا وصبغه بصبغة هندسية، ومن ثم نقل ذلك التحليل الاتصالي من مجال الهندسة إلى مجال السياسة حيث ادعى أصحاب هذا التحليل بأن الفروق بين التركيبات الآلية والعضوية في طريقها للزوال بسبب التطور السريع والمتلاحق الذى يصاحب علم الضبط والتحكم الذاتى، والحاسب الآلى (الكمبيوتر)، وعلم الميكانيكا. فهناك آلات تعمل ذاتياً وتتفاعل مع البيئة المحيطة لها كما تستطيع أن تتعامل مع نتائج عملها ولها قدرة (محدودة) على التعلم فهي تختزن المعلومات وتستخدمها وتعالجها، وهم فى هذا يغفلون طبيعة السلوك البشرى التى تختلف عن طبيعة الآلة، فالآلة تتصرف بطريقة واحدة وموجهة، وإذا أمكن تثبيت نفس الظروف وحالة الآلة يستطيع الباحث أن يحدد الحالة التالية التى سوف تتحرك الآلة نحوها، وهذا الأمر لا يستقيم ألبتة مع السلوك البشرى (على نحو ما سلف)، وكذلك فإن أصحاب هذا التحليل ركزوا على العمليات دون النتائج، بمعنى أنهم ركزوا على عملية صنع القرار السياسى كعملية مع إغفال دراسة النتائج المتولدة عن القرار السياسى، وذلك بتركيزهم على تدفق المعلومات كعملية ميكانيكية وليس على موضوع تلك المعلومات. هذا إلى جانب اهتمامهم فقط بالمعلومات القابلة للتقدير الكمي دون غيرها وهناك أمور أخرى يصعب تقديرها كميًا بصدده هذه المعلومات كمعنى هذه المعلومات وقوة تأثيرها... إلخ. ومما سبق كله فإنه لا مكان هنا للتحليل الكمي للسلوك البشرى فى ضوء مؤشرات الأداء التى تسترجم إلى تدفقات للمعلومات فكلها تحليلات كمية مضللة لأن الشئ

المراد تقديره كمياً (السلوك البشرى) غير قابل بطبيعته لذلك وغير قابل كذلك بطبيعته لصبغه بصبغة آلية.

**ثانياً :** إن النماذج الاتصالية حين تبنى فهي تبنى بهدف تفسير نشاطات عالم السياسة المعقدة والمتشابكة على أسس بسيطة، أما هنا فإن النماذج التى قدمها أصحاب التحليل الاتصالى هى نماذج عقدت الواقع المستهدف من ثنايا المفاهيم المستخدمة، وبدلاً من أن تساعد هذه النماذج على فهم الواقع السياسى فإنها أدت إلى طمسه إلى جانب فشل تلك المفاهيم الهندسية فى فهم وتفسير عالم السياسة. ومن هنا فإنه من الطبيعى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة لم يكن لغالبيتهم تأثير يذكر فى استخدامهم للتحليل الاتصالى.

**ثالثاً :** أنه بالنسبة لطبيعة الاتصال فى مجال الهندسة لابد أن يختلف عنه فى مجال السياسة، فأصحاب التحليل الاتصالى قدموا تنظيراً لعالم السياسة من ثنايا ذلك التحليل لكنهم لم يطبقوا هذا التحليل من الناحية العملية. ذلك أن الاتصال فى عالم السياسة لا يقتصر على البيئة الوطنية، وإنما يجاوز ذلك إلى البيئة الدولية، فكيف يمكن للتدفق فى المعلومات الذى يأتى من البيئتين (الوطنية والدولية) أن يتم بشكل آلى ؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مشاكل عالم السياسة لا تقتصر فقط على مشكلة الاتصال حتى نوليها كل هذه الأهمية ونغفل جوانب عالم السياسة الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن عملية الاتصال لا تقتصر فقط على الجانب الحركى (كجانب شكلى) فالأهم من هذا الجانب هو جانب موضوع الاتصال ذاته فلو أن المعلومات (الرسائل) قد نقلت بدون تحريف فقد يكون هناك خطأ فى تفسيرها وفهمها. وكذلك فإن عملية نقل المعلومات فى قنوات اتصال إلى الجهاز الحكومى وهى فى غالبيتها قنوات غير رسمية (تقوم بها قوى فعلية غير رسمية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) ومن ثم فلا وضوح للإجراءات التى تحكم عملية نقل هذه المعلومات.

رابعاً : أن أصحاب هذا التحليل فى تركيزهم على عملية صنع القرار السياسى كعملية ميكانيكية، يهدفون من وراء ذلك تزويد الجهاز الحكومى بأدوات لاكتشاف مواقع قوته وضعفه بما يهدف فى النهاية للمحافظة على الوضع القائم، وذلك بما يقوم بها الجهاز الحكومى من عمليات تنسيق وتنظيم الجهود البشرية فى مجتمعه من ثانياً عملية الإرجاع العكسى للمعلومات ومحاولة الجهاز لتغيير مساره فى حالة زيادة وضخامة المعلومات الراجعة لإحداث تغيير تدريجى، وهنا يعالج أصحاب التحليل الاتصالى مسائل التغيير التدريجى فى الجهاز الحكومى بصعوبة، وهم إن كانوا قد وضعوا احتمالات للتغيير الثورى فإنهم يتناولونها بصعوبة بالغة، وهنا يصدد عملية الإرجاع العكسى للمعلومات فى النسق السياسى فإن هذه العملية تفهم بشكل مبدئى بالنسبة لموقف واحد، فماذا لو تعامل الجهاز الحكومى مع عشرات المواقف، وكل موقف له معلوماته الخاصة به؟ ثم ماذا لو كانت هناك علاقات متشابكة بين هذه المواقف وبعضها البعض؟. لاشك أن المعلومات الراجعة لهذه المواقف يصعب تحليلها (هنا فى مجال عالم السياسة، على الرغم من أنها ممكنة فى مجال هندسة الاتصالات).

خامساً : أن أصحاب هذا التحليل يفترضون وجود عقلانية زائدة من جانب أطراف النسق السياسى، على حين أن الحياة السياسية لا تعرف تلك العقلانية وأن الغلبة فيها للقرارات التاريخية.

ولعل كل ذلك يتضح من ثانياً عرضنا لنموذج " كارل دويتش " النسقى الاتصالى حيث يعد " دويتش " فى مقدمة من عنى بالتحليل الاتصالى لعالم السياسة، ويعد نموذجة قمة نماذج التحليل النسقى الاتصالى المعاصرة.

## نموذج "كارل دويتش" : Karl Deutsch "النسقى الاتصالي لتحليل عالم السياسة الوطنى :

وهو النموذج الذى قدمه " دويتش " (الأمريكى الألمانى الأصل) فى كتابه " عصب الحكومة : The Nerves of Government " (1)، حيث تعامل مع النسق السياسى على أنه يتكون من قوتين : الحكومة (الجهاز الحكومى) من ناحية وبينتها من ناحية أخرى. وأن الجهاز الحكومى هو العقل المسيطر والمتحكم فى كل شئ تماماً كما هو الحال فى عقل الإنسان الذى يتحكم فى الجهاز العصبى وأطراف الإنسان، حيث يقوم العقل بتوجيه أوامره إلى مكونات الجسم المختلفة لمواجهة العوائق والأحداث والمشاكل والأزمات التى تواجهه. ويعتبر نموذج " دويتش " محاولة من جانبه لإيجاد تحليل علمى دقيق لفهم وتحليل نشاطات النسق السياسى وطرق أدائها.

ونظراً لتأثر " دويتش " بـ " بىم " السيبرنطيقيا : Cybernetics " قدم نموذجه هذا محاولة لفهم الاتصالات المعقدة والمتشابكة للنسق السياسى، إذ أن الاتصالات هنا لا تقف أهميتها فقط عند نقل المعلومات بين مختلف أجزاء النسق السياسى نفسه وحسب، وإنما تبرز أهميتها أيضاً فى نقل المعلومات ما بين الجهاز السياسى وبين البيئتين الوطنية والدولية المحيطة به.

و " دويتش " : فى نموذجه هذا شبه أنساق الاتصالات والتحكم تلك بالنسق العصبى للجسم البشرى، وفى سبيل ذلك راح يستعين بمختلف مفاهيم العلوم الطبيعية الجاهزة وبخاصة مفاهيم هندسة القوى وهندسة الاتصالات، ومفاهيم علوم الأحياء التى تهتم بالنواحي العضوية لمختلف الكائنات الحية، ونموها وتطورها وما يوجد فى هذه الكائنات من نقاط عصبية مركزية معينة

---

(1) Sec: Deutsch, Karl. The Nerves of Government : Models of Political Communication and Control, Free Press Glencoc, New York. 1963.

وانظر أيضاً : د. أحمد عامر، مقدمة فى إدارة الأزمات، مرجع سابق، من ص 142 إلى ص 167، ونفس المؤلف : السيبرنطيقيا وتحليل النظم السياسية، مرجع سابق، من ص 30 : ص 43.

مثل مصدر القرار الإرادي وغير الإرادي للتحكم في حركتها وسلوكها، وكذلك لعملية المعلومات الراجعة وإعادة التحليل لتلك المعلومات، وإنطلاقاً من ذلك كله قدم "دويتش" نموذجاً لأنساق الاتصالات وعملياتها وأنواعها وأشكالها المختلفة في عالم السياسة الوطني وعلاقتها بعملية صنع القرار السياسي.

لقد قدم "دويتش" من ثانياً نموذجاً هذا تصوراً لفهم وتحليل عمليات الضبط والسيطرة الإرادية وما تشمله هذه العمليات من مفاهيم علمية يتصور بها كيفية أداء الجهاز الحكومي لمهامه وطرق تحكمه في نشاطاته وأفعاله، إلى جانب تحويل عملية المعلومات الراجعة إلى خلايا الذاكرة في العقل المسيطر على النسق السياسي حتى يستطيع التعامل مع الأحداث والمواقف الحالية والمستقبلية ومن ثم التفاعل مع المدخلات والتغيرات في البيئة المحيطة به بما يهيئ ذلك من تحقيق الاتزان والاستقرار للحياة السياسية.

و"دويتش" في تحليله للنسق السياسي لم يحلله كنسق ديناميكي يتحقق اتزانه تلقائياً نتيجة لتفاعل الجهاز السياسي مع بيئته على نحو ما فعل "إيستن"، ولكنه تصور نوعاً من النسق السياسي يكون فيه الجهاز الحكومي قادراً على استيعاب الضغوط البيئية المختلفة والتأقلم معها والتعايش في إطارها، ثم الانتقال بعد ذلك من مرحلة التعايش والتأقلم إلى مرحلة إحداث التغيير في البيئة الخارجية وتطويعها لإرادة الجهاز الحكومي الذاتية وقدراته المتنوعة وهذا النوع من الأنساق السياسية هو عنده -النسق القادر على تطوير ذاته، وذلك في مواجهة الأنساق المختلفة والتي منها ذلك النوع من الأنساق الذي لا يستطيع فيه الجهاز الحكومي تحقيق الاتزان والاستقرار المطلوب لمجتمعه فسرعان ما ينهار ويتلاشى، أو نوع آخر من الأنساق "مثالي" حيث يصعب تحقيقه نتيجة لاختلافه جوهرياً مع بيئته (الكلية) التي يتعايش معها.

وانطلاقاً مما سبق وضع " دويتش " تصوراً (مقدماً) للنسق السياسي: إنه ذلك النوع من الأساق السياسية الذي يستطيع فيه الجهاز الحكومى أن يتعايش مع بينته ويطوعها لإرادته.

كما انطلق دويتش فى تحليله لعالم السياسة الوطنى من أنه عالم الاتصال بين الحاكمين والمحكومين، أو أن شئنا عالم الاتصال بين الجهاز السياسى وبينته (الوطنية والدولية). ولتوضيح ذلك فقد بدأ " دويتش " فى تحليله لعالم السياسة الوطنى انطلاقاً من تصور قوامه أن هذا العالم يقوم على بنيتين رئيسيتين هما الجهاز الحكومى من ناحية، وبينته من ناحية أخرى، ثم انتقل " دويتش " لبيان أن الجهاز الحكومى يقوم على وظيفة سياسية لا تنحصر فقط فى بث قيم مجتمعه من ثانياً قراراته وأعماله السياسية بل وتمتد هذه الوظيفة إلى تحريك وتنسيق الجهود البشرية نحو تحقيق أهداف المجتمع، وأن هذا يتطلب استقبال الجهاز الحكومى لردود أفعال بينته بصدد قراراته وأعماله فى شكل " معلومات راجعة : Feedback Information".

ولمعالجة هذه المعلومات الراجعة أضاف " دويتش " بنيات تحتية للجهاز السياسى فى أدائه لمهامه، فقال بوجود بنية تحتية للجهاز الحكومى تغذيه بالمعلومات الراجعة وهى " أجهزة استقبال : Transmitter"، وأن أجهزة الاستقبال هذه تقوم بعملية فرز وتصفية ومعالجة المعلومات، وقال أيضاً بوجود بنية تحتية للجهاز الحكومى تكون مسئوليتها تنفيذ القرارات السياسية "Effectors"، ثم انتقل " دويتش " بعد ذلك إلى تفسير ميكانيكية عملية صنع القرار السياسى من ثانياً مفهومي : "النسق" و "الاتصال" حيث افترض وجود حالة من السيطرة والتحكم الذاتى فى تصرفات وأفعال الجهاز الحكومى لسكى يتسنى له تحقيق أهداف سياسية محددة. فالجهاز الحكومى يصدر قرارات سياسية (هى مخرجات لبينته) فتتفاعل تلك البيئة مع هذه القرارات ثم ترتد هذه القرارات مرة أخرى إلى الجهاز الحكومى فى صورة معلومات راجعة تحمل عبر قنوات وشبكات اتصال إلى الجهاز الحكومى فى

شكل مدخلات جديدة ثم يقوم الجهاز الحكومي بالتعامل معها في ضوء خبراته السابقة (مستخدماً في ذلك ذاكرته التي يخزن فيها معلوماته) لكي يعدل من سلوكه وتصرفاته حيالها. ذلك أن الجهاز الحكومي أمامه عدة أهداف سياسية ومسئوليته تحتم عليه توجيه سلوكه اللاحق نحو تحقيق هذه الأهداف، وعلى أساس أن الجهاز الحكومي هو أداة مجتمعه لتحقيق أهدافه.

وبصدد عملية التوازن بين الجهاز الحكومي وبينته فإن " دويتش " يتصور حالة الاتزان التي عليها النسق السياسي على أنها تتم بصورة لا تلقائية، فهو يفترض وجود حالة عدم اتزان داخل الجهاز الحكومي نتيجة تغييرات في بيئته كأساس لتحرك الجهاز الحكومي (ذاتياً) نحو تقليل هذه الحالة من عدم الاتزان - أي التأقلم مع تغيرات البيئة ثم الانتقال بعد ذلك لتطويع البيئة لإرادة الجهاز الحكومي.

وهنا يستعين " دويتش " بمفاهيم جاهزة من هندسة القوى وهندسة الاتصالات لكي يفسر بها كيفية تأقلم الجهاز مع بيئته وتطويعها لإرادته، فقال بأن الجهاز الحكومي في أدائه لوظائفه وتفاعله مع بيئته توجد بينه وبين بيئته قنوات وشبكات اتصال متناسبة في حجمها مع حجم المعلومات المتدفقة إلى الجهاز وبخاصة تلك المعلومات الراجعة. هذا من ناحية الاتصال (وهذا التصور منقول عن هندسة الاتصالات التي تهتم بنقل الرسائل)، أما عن كيفية تطويع الجهاز لبيئته فإن الجهاز يقوم بإصدار القرارات والأعمال اللازمة لتحقيق أهداف مجتمعه من ثنايا تأثيره على بيئته وإحداث تغيير في سلوك المتلقين لتلك القرارات والأعمال نحو هذه الأهداف، وهنا يقول " دويتش " بضرورة وجود تناسب بين الجهد المبذول من جانب الجهاز الحكومي وبين التغيير المطلوب في اتجاه تحقيق أهداف المجتمع، وكل هذا يتم من ثنايا المعالجة الدقيقة للمعلومات الراجعة حيث يحدد الجهاز على ضوءها نسبة الجهد مع التغيير المطلوب في المستقبل (أي التغيير المتوقع)، وهي في النهاية تغييرات نسبية على حد قول " دويتش ". (وذلك التصور في التناسب



بين الجهد المبذول والتغيير المطلوب نقله " دويتش " عن هندسة القوى التي تهتم بنقل الطاقة). هذا وكل ما سبق لا يعنى ألبتة عند " دويتش " وجود انفصال بين الجهاز الحكومى وبينته فى مجال التفاعل بينهما وإنما على العكس فإن الجهاز الحكومى فى أدائه لوظائفه يعتمد على التدفق المستمر للمعلومات من بينته.

وهكذا فإن الاتزان فى تصور " دويتش " لا يتم بشكل تلقائى وإنما يتم من ثنايا تدخل الجهاز الحكومى بعوامل السيطرة والتحكم الذاتى وعمليات الاتصال، فعندما يخرج الجهاز قراراته تكون هناك أجهزة (داخل الجهاز نفسه) مسنولة عن تنفيذ تلك القرارات، وأجهزة أخرى داخل الجهاز تكون مسنولة عن التعرف على ردود الأفعال تجاه هذه القرارات من بيئة الجهاز، فتعود تلك المعلومات إلى الجهاز (مركز اتخاذ القرارات) فى صورة معلومات راجعة كمدخلات جديدة يقوم الجهاز بمعالجتها بدقة حيث يعمل على تعديل سلوكه تجاهها من ناحية، ويحدث تغييراً منشوداً فى بينته من ناحية أخرى، وهذا التفاعل بين الجهاز الحكومى وبينته على ذلك النحو يكون على صورة سلسلة منتظمة من الأفعال وردود الأفعال على نحو ما يقوم به الجسم البشرى فى أدائه لوظائفه، حيث يفترض " دويتش " أن الجهاز الحكومى قادر على التكيف مع ظروف بينته المختلفة وذلك من خلال تلقيه باستمرار تدفقات المعلومات الواردة من بينته ووضع جهد ملائم للتعامل مع هذه المعلومات الواردة. وقال بأنه إذا استطاع الجهاز الحكومى تحقيق ذلك فهو جهاز قادر على البقاء والاستمرار.

وانطلاقاً مما سبق كله اتجه " دويتش " إلى تقويم مدى فاعلية الجهاز الحكومى من ثنايا أدائه لوظائفه (على نحو ما سلف)، وعلى أساس أن هذا التقويم من جانب " دويتش " للجهاز الحكومى يقوم على أسس كمية حيث قال بإمكانية تقدير مدى استقبال الجهاز السياسى للمعلومات تقديراً كمياً، وإمكانية تقدير الكيفية التى يتخذ بها قراراته وأعماله على نطاق واسع تقديراً كمياً

أيضاً، إلى جانب تقويم قدرة قنواته الاتصالية على نقل المعلومات بدقة أو نقلها محرفة وذلك على أساس كمي، مع افتراض أساسي بأن هذه المعلومات قابلة للتقدير الكمي، ولكي يتسنى ذلك "لدويتش" وضع مجموعة مؤشرات كمية للحكم على مدى فاعلية الجهاز الحكومي تمثلها فيما يلي:

**أولاً:** ضرورة وجود تناسب بين قنوات الاتصال وبين كمية المعلومات الراجعة.

**ثانياً:** ضرورة وجود استجابة مرنة من الجهاز الحكومي للمعلومات الراجعة وأن تكون هناك دقة في نقلها وفي تفسيرها.

**ثالثاً:** ضرورة تمتع الجهاز الحكومي بقدرة على التنبؤ للمشاكل والمواقف الجديدة لتصحيح وضبط عملية معالجة هذه المشاكل والمواقف وتحويلها إلى مخرجات جديدة.

وكل هذه العوامل قابلة- عند "دويتش" - للتقدير الكمي، فالجهاز الحكومي يستطيع تحديد درجة وكمية التحول في الموقف المتوقع من بينته والذي على أساسه يحدد سلوكه اللاحق بصدد هذا الموقف، وكذلك يمكن قياس الضغط الواقع على الجهاز من جانب بينته من ثانياً قياس مدى فاعلية قنوات الاتصال في حمل المعلومات من وإلى مركز صناعة القرار وهو ما يعبر عنه "دويتش" بلفظة "Load"، كما قال "دويتش" بإمكانية تحديد كمية تباطؤ "Lag" الجهاز في استجابته للمعلومات الراجعة ويعنى "دويتش" بالتباطؤ هنا الفارق الزمني بين استقبال الجهاز للمعلومات والرد عليها، فكلما قل ذلك الفارق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة الجهاز، وقال كذلك بإمكانية تحديد كمية المبادرة "Lead" التي يكون الجهاز الحكومي قادراً على القيام بها. وما هي مقدار الزيادة في الدرجة من الإجاز التي وصل إليها الجهاز الحكومي في أدائه لوظائفه أو بعبارة أخرى كمية التغير التي يحدثها الجهاز نتيجة استقباله للمعلومات؟ وهو ما عبر عنه "دويتش" بلفظة

"Gain". وإذا كان الجهاز قادراً على البحث باستمرار عن تلك العوامل وقادراً على ربطها بالمعلومات التي يتلقاها ثم يقوم بمعالجة هذه العوامل وضبطها في إطار أهداف المجتمع يكون الجهاز الحكومي جديراً بوصفه جهازاً جيداً - "أى جيد الاتصال"، ومن ثم يأتي الحكم على مدى فاعلية أى جهاز حكومي (بالدرجة الأولى) من ثانياً عوامل السيطرة والضبط والتحكم التي يمارسها الجهاز الحكومي في التأثير على النشاطات السياسية في إطار مجتمعه الكلي. وأن قدرة هذا الجهاز على البقاء تتوقف على الفاعلية التي يدرك بها الجهاز أهدافه أولاً ثم العمل على تحقيقها ثانياً، وهكذا فإن قدرة الجهاز على البقاء تتوقف على فاعليته كجهاز محرك لمجتمعه نحو تحقيق أهدافه، حيث إنه أداة مجتمعة لتحقيق أهدافه. كما أن المعلومات الراجعة وكيفية معالجة الجهاز لها هي التي تعكس هذه الفاعلية فهي تعكس مجرى أحداث تحرك الجهاز نحو تحقيقه لوظائفه وأهدافه أو في البعد عنها. إنها إذن عاكس حساس لمدى فاعلية الجهاز الحكومي كمحرك لمجتمعه نحو أهدافه. وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن "دويتش" لم ينكر وجود نشاطات يغلب عليها الطابع القيمي في عالم السياسة لا يمكن تقديرها كمياً حيث لم يولها الاهتمام الكافي، ولكنه من آن لآخر كان يردد أن هذه النشاطات تمثل عائقاً أمام تحليله الكمي.

ومع كل هذا فإن "دويتش" لم يقنع بإضفاء قدرة على نمودجه تمكنه من التقدير الكمي لموقف معين، ولكنه يضيف مفهوماً جديداً في نمودجه هو مفهوم "التعلم" لى يزيد به قدرة الجهاز الحكومي على عملية الضبط والتحكم الذاتى والسيطرة على بيئته، ويعنى به التعلم عن طريق الممارسة (الصقل بالخطأ والصواب) لضبط طرق عمل الاستجابة للمعلومات المرتدة ومن ثم للتكيف مع الأوضاع المتجددة دائماً، هذا إلى جانب مفاهيم أخرى في هذا الصدد قدمها "دويتش" وتجاوز بها عملية التكيف (التأقلم) وهي مفاهيم "التجديد" و "النمو" و "التغيير الذاتى الداخلى"، وليتصور بها عمليات تشير إلى

تغييرات ذات طبيعة جوهرية فى الجهاز الحكومى، والتجديد قد يكون فى بنية الجهاز أو عملياته أو حتى أهدافه (فالأهداف متغيرة وليست ثابتة حال الحكومة البرلمانية فى بريطانيا قد تكون من حزب العمال أو حزب المحافظين)، كما قد يمر الجهاز الحكومى بعملية " نمو " فى اتجاهاته بما قد يودى إلى تغيير ذاتى شامل، كما قد تأتى عملية التغيير الذاتى لكى يظل الجهاز الحكومى قادراً على مواجهة المعلومات المتدفقة إليه.

### نقويم نموذج " دويتش " :

وهكذا فإن نموذج " دويتش " قد بنى على ما توصلت إليه نظرية الاتصالات من إنجازات، إلى جانب اهتمامه بالأهداف التى يسعى الجهاز الحكومى إلى تحقيقها. فقد فسر " دويتش " ميكانيكية عملية صنع القرار السياسى بوصفها الطريقة التى يحقق بها المجتمع أهدافه من ثانياً الجهاز الحكومى (أداة المجتمع لتحقيق أهدافه) ويلاحظ هنا الاهتمام الزائد من جانب " دويتش " بعملية صنع القرار السياسى مع إغفاله لنتائج هذا القرار. ويتصور " دويتش " وعلى نحو ما سلف أن عملية صنع القرار السياسى تقوم على تلقى معلومات تدفع بها أجهزة الاستقبال إلى مركز اتخاذ القرار حيث تتم عملية مقارنة هذه المعلومات على ضوء الخبرات السابقة والقيم التى يؤمن بها الجهاز الحكومى. ثم تأتى مرحلة إصدار القرار السياسى الذى يتدفق عبر قنوات تنفيذية (أجهزة تنفيذ داخل الجهاز الحكومى) حيث يتم تحويل القرار بعد تنفيذه (كعمل سياسى) إلى معلومات جديدة يتلقاها الجهاز الحكومى من أجهزة الاستقبال فى شكل معلومات راجعة تمثل رد فعل القرار السياسى لدى بيئة الجهاز. ويذهب " دويتش " إلى القول بضرورة الاهتمام بردود الأفعال تلك وهى قد تكون ردود فعل سالبة تتمثل فى رفض قرارات الجهاز الحكومى بشكل سلبى يؤثر على الولاء له (مقاومة سلبية) وهذه الردود السلبية (كمعلومات سالبة راجعة) تعكس مجرى الأحداث التى قد تبعد الجهاز الحكومى عن تحقيق أهدافه حيث يصبح مهدداً فى شرعيته، أو قد تكون ردود فعل

إيجابية (معلومات موجبة راجعة) وهي تتمثل في إحداث انحراف في تحرك الجهاز الحكومي نحو أهدافه (مقاومة إيجابية) كحالة وجود غضب جماهيري نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار والبطالة، يترجم إلى رد فعل إيجابي - أو قد تصل معلومات للجهاز الحكومي من بيئته الخارجية بأن بلداً معادياً يعد تسليح نفسه مما يفسر بأن الجهاز يعتبر نفسه هدفاً رئيسياً لتلك الدولة المعادية. وهكذا فإن بعض مظاهر الصراع السياسي في الساحة الداخلية والخارجية يمكن أن تحلل في ضوء عملية المعلومات الراجعة السالبة أو الموجبة. وهنا تأتي قدرة الجهاز الحكومي وفاعليته في التعامل مع هذه الردود (المعلومات الراجعة).

ورغم هذا الجهد الضخم من جانب " دويتش " في تحليل عالم السياسة الوطني تحليلاً اتصالياً (كمياً) إلا أن هناك ما أخذ على هذا التحليل أبرزها :

**أولاً :** أن النشاطات السياسية كنشاطات اجتماعية يظن عليها الجانب القيمي (الذي رأى دويتش فيه عائقاً في تحليله) ومن ثم يصعب تقدير هذه النشاطات التي يقوم بها الجهاز الحكومي تقديراً كمياً على نحو ما فعل " دويتش " بل وإنه قد غالى في ذلك الأمر.

**ثانياً :** أن " دويتش " عقد نموذجه تعقيداً بدرجة أدت به إلى استخدامه ليس كأداة لفهم وتحليل الواقع السياسي بل في استخدامه كأداة لتعقيد ذلك الواقع وطمسه. فقد استخدم مفاهيم جاهزة من العلوم التي تكاملت وتجمعت في علم " السبيرنطقيا " وبنفس المدلول الفني لها حيث اختلطت هذه المفاهيم بمفاهيم عالم السياسة، ومن ثم خلط بين مفاهيم تختلف في طبيعتها عن الأخرى مما أدى به إلى عدم الوضوح في بنائه لنموذجه. كما أنه استخدم في نموذجه مفاهيم : "البنية" و "الوظيفة" و "النسق" و "الاتزان" دون أن يشير صراحة إلى ذلك، حيث قال بوجود بنيات للنسق السياسي (الجهاز وبيئته) إلى جانب إشارته إلى وجود بنيات تحتية للجهاز الحكومي (أجهزة استقبال -

أجهزة تنفيذ). وأشار إلى وجود وظيفة سياسية للجهاز السياسي تتمثل في أنه أداة المجتمع إلى تحقيق أهدافه. وفي هذا استخدام لمفهوم "البنية" و "الوظيفة" إلى جانب استخدامه لمفهوم النسق حيث تصور به الكيفية التي تتم بها عملية صنع القرار السياسي (على نحو ما سلف)، ولكنه اهتم بها كعملية وأهمل نتائج القرارات الفعلية حيث لم يتناولها بالتحليل، وبالنسبة لمفهوم "الاتزان" فقد رأى أن عملية الاتزان النسقي السياسي تتم بصورة لا تلقائية (على نحو ما سلف).

**ثالثاً :** أن وحدة التحليل في نموذج "دويتش" لم تكن النشاطات السياسية للجماعات أو لقوى النسق السياسي، وإنما هي عنده "المعلومات" المتدفقة من وإلى الجهاز.

**رابعاً :** افتراضه عقلانية متخذي القرار بينما الأصل في عمليات اتخاذ القرار من جانب الجهاز الحكومي أنها ليست معبرة عن العقلانية، وأن القول الفصل في شأنها للقرارات التاريخية، هذا بالإضافة إلى ما سبق وأشرنا إليه في تقويم التحليل الاتصالي بصفة عامة كمنقاط تضاف هنا إلى تقويم نموذج "دويتش" (1).

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد تقويم نموذج "دويتش" :

Varma. S.P., Op. Cit, PP. 319-326, and P. 328.

وانظر أيضاً : د. أحمد عامر، المرجع السابق، ص 33، ص 36.

## الفصل الثاني

النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدول  
تحليل وتقويم





## الفصل الثاني

### النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي

#### " تحليل وتقويم "

تمهيد :

وهنا في هذا التمهيد، وقبل أن نعرض للنماذج النظرية التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة الدولي، نشير إلى أن المعنيين بالنظرية العامة للعلاقات الدولية في تقديمهم للنماذج (والنظريات) قد التقوا على ما يلي :

**أولاً :** يلتقون على المنهج العلمي التجريبي السلوكي، فيغنون ارتباطاً به بواقع عالم السياسة الدولي واستقرانه بالملاحظة والتجريب من أجل التفسير والتوقع بشأنه، وبذلك ينحصر هدفهم في التحليل الموضوعي لهذا الواقع، وبما ينتهون إليه من تقديم نماذج ونظريات<sup>(1)</sup>. هذا إلى جانب ارتباطهم بالنظرية السلوكية التي تراكمت على المنهج العلمي التجريبي حيث ينظرون إلى عالم السياسة الدولي من ثانياً سلوك الوحدات السياسية، وعلى أساس أن سلوك الوحدة السياسية في البيئة الدولية تحركه (على نحو ما سلف) دوافع قومية.

**ثانياً :** تتمثل مادة التحليل - لديهم - في النشاطات السياسية الدولية، وعلى اعتبار أن هذه النشاطات السياسية كمادة للتحليل (هنا) هي نشاطات (على تباين أهدافها من نشاطات اقتصادية أو ثقافية، ... وهكذا) من طبيعة واحدة هي النشاطات السياسية الدولية، وهذه النشاطات السياسية الدولية لكي يققوا على خصائصها التي تجعل منها "نشاطات" فلا بد لهم من الوقوف على مفهوم أساس يستعينون به على الكشف عن هذه الخصائص، وهذه الخصائص بدورها تعين على تقديم تفسير لهذه النشاطات، ولقد تمثل لهم مفهوم " القوة " كمفهوم أساس لتحليل تلك النشاطات السياسية الدولية، كما تمثلت " الجماعة الوطنية " - لديهم - كوحدة للتحليل (على نحو ما سلف).

(1) راجع في هذا الصدد : د. محمد طه بدوي، منخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 16.

ثالثاً : يلتقى المعنيون بالنظرية العامة للعلاقات الدولية على استخدام أدوات تحليل ذهنية (كالمفاهيم والنماذج والنظريات) وأخرى بحثية، وهم هنا يتفاوتون في استخدام هذه الأدوات في بنائهم لنماذجهم النظرية، ورغم ذلك فهم يلتقون جميعاً على مفهوم النسق "System" من حيث هو أداة ذهنية لتحليل الواقع أو بعبارة أخرى على أساس أنه مفهوم ينطلقون منه في تصورهم لسير عالم السياسة الدولي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يربطون - بصفة أصلية - مفهوم النسق الدولي بحالة الاتزان التي تقوم عليها مجموعة من القوى في مجال دولي معين، " وليس من شك في أن الاتزان هو جوهر الأساق الدولية. ذلك بأن النسق الدولي - وهو صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوى " فردية " في غيبة حكم أعلى - يرفض بطبيعته هذه نقيضين متطرفين يقف هو في وجه كل منهما على السواء. إن أية مجموعة من قوى فردية - في غيبة حكم أعلى - لا يتصور إلا أن تسقط في فوضى مطلقة "Anarchism" ومن ثم فلا نسق، وإما أن تنتهي الحرب الدائمة بين القوى الفردية إلى إمبراطورية عالمية "Universal Empir" ومن ثم فلا نسق أيضاً<sup>(1)</sup>، وحيث تستمر مجموعة القوى تلك في انتظامها بمناى عن هذين النقيضين يستمر النسق الدولي "International system" من هنا فالنسق الدولي وحالة اتزان قواه متلازمان، و " حالة الاتزان " هذه هي التي توصف - مجازاً بميزان القوة : "Balance of Power"، كما أن عبارة " ميزان القوة " تعنى في الاصطلاح التعبير المجازي عن كل اتزان دولي : "International Equilibrium" ، ومن ثم عن كل مجموعة من دول في حالة اتزان<sup>(2)</sup>. هذا وفكرة ميزان القوة " تعنى أيضاً الحالة التي عليها توزيع القوى "Distribution of Power" في المجال الدولي<sup>(3)</sup>، على صورة تقف في وجه النقيضين السابقين : "الفوضى"

(1) المرجع السابق، ص 246.

(2) نفس المرجع السابق، ص 247.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

و " الإمبراطورية العالمية "، وتبعاً لذلك يعرف " ميزان القوة " بأنه الحالة التي يتحقق بها توازن القوى في نسق دولي ما على صورة لا تدع مجالاً للتدلي إلى الفوضى من ناحية، أو إلى الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

وميزان القوة من حيث هو مفهوم عام من مفاهيم علاقات القوى وتوزيع القوة في المجال الدولي- ومجرداً عن صور واقعه المتغيرة بتغير الظروف التاريخية- لا يعنى أكثر من الإبقاء على حالة من حالات الاتزان الدولي بحيث لا تستطيع أية دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها، من غير سبب مقبول، أو بعبارة أخرى، الإبقاء على الوضع الراهن "Status Quo" وتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متزاناً وباعتبار الإخلال به إخلالاً بميزان القوة<sup>(2)</sup>.

إن تعبير " ميزان القوة " كوصف مجازي للوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين يحمل كثيراً من المضامين التي تباينت تبعاً لتباين الظروف التاريخية لعلاقات القوى في المجال الدولي، كما أن دخوله " عالم السياسة " كمفهوم من مفاهيمه قد انتهى به إلى مفهوم متعدد الوجوه، فحين ترد عبارة " ميزان القوة " عند المشتغلين بعلم السياسة أو بفنونها فإن هذا يستدعي إلى الأذهان عديداً من معان يرتبط كل واحد منها بقطاع من قطاعات عالم السياسة الثلاثة والتي تتمثل في : أولاً : قطاع الواقع السياسي مفسراً تفسيراً موضوعياً - وهذا من شأن العلم "Science"، وثانياً : قطاع العمل السياسي بأساليبه وهو من شأن الفن "Art-Policy"، وثالثاً : قطاع فلسفة السياسة في معنى تقديم الأفكار المؤيدة للعمل السياسي (وهي الأيديولوجيات)<sup>(3)</sup>.

(1) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) المرجع السابق، ص 247، ص 248.

(3) نفس المرجع السابق، ص 248.

ومفهوم "ميزان القوة" تنازعه بالفعل هذه القطاعات : قطاع الواقع السياسي المفسر تفسيراً موضوعياً ولكي يرى في "ميزان القوة" تعبيراً مجازياً عن الاتزان "Equilibrium" التلقائي الكامن في الأساق الدولية والذي من شاكلة التوازن الميكانيكي الكامن في طبيعة الأشياء في عالم الفيزياء وفي عالم الأحياء بل وفي عالم الاجتماع، وكذلك عالم السياسة، وقطاع العمل السياسي بأساليبه "Policy" ولكي يرى في "ميزان القوة" وصفاً مجازياً للسياسة "Policy" التي تستهدف بها دولة ما الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى في نسق دولي معين، ثم أخيراً قطاع الفلسفة أو الفكر المؤيد لتلك السياسة لحساب الدولة التي تمارسها فهي أيديولوجية "ميزان القوة"<sup>(1)</sup>.

وارتباطاً بذلك، نستطيع أن نميز هنا بصدد مفهوم "ميزان القوة" بين نظرتين في تحليل عالم السياسة الدولي : النظرة الأولى وهي النظرة الموضوعية لميزان القوة التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي في إطار ما هو كائن بالفعل، والنظرة الثانية وهي النظرة النمطية التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي في إطار ما يجب أن يكون<sup>(2)</sup>.

من هنا فإننا في عرضنا للنماذج (أو النظريات) التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي سنعرض لها في المباحث التالية : مبحث نعرض فيه النماذج أو النظريات التي استندت إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي (مجموعة نماذج أو نظريات الاتزان التلقائي)، ومبحث نعرض فيه النماذج (والنظريات) التي استندت إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي (مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطي)، وذلك في تفسير عالم السياسة الدولي، ثم في مبحث ثالث نعرض للنماذج التي قدمت لفهم وتفسير علاقات عالم السياسة الدولي من ثنايا تحليل سلوك صناعات القرارات الخارجية للدول.

(1) المرجع السابق، ص 248، 249.

(2) نفس المرجع السابق، ص 249.

## المبحث الأول

### مجموعة نماذج ونظريات الاتزان التلقائي

وهي تلك النماذج والنظريات التي تركز في بنائها إلى مفهوم "ميزان القوة" في مدلوله الموضوعي، وهم يستهدفون بذلك تقديم تفسير علمي للحالة التي عليها اتزان القوى. إن مفهوم ميزان القوة في مدلوله العلمي يعنى ما عليه علاقات القوى الدولية من اتزان يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وهو في هذا المعنى يفترض " أن النسق الدولي يقوم على اتزان تلقائي يتحقق انتظامه بمنأى عن ضمانر الدول المكونة له، ومن ثم بعامل العلاقة بين الفعل ورد الفعل (لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه) وبالتعادل الذاتي داخل المجموعة الواحدة، ومن شاكلة ذلك التعادل الذى يقع داخل الكائن الحى أو فى المجموعة الشمسية وعلى وضع يصح معه القول بأن داخل النسق الدولي ثمة انتظام ذاتي يتحقق به الاتزان فى توزيع القوى بما يؤكد استمراره، وبعبارة أخرى فإن " ميزان القوة " بهذا التصور يعنى أن الاتزان فى الأسواق الدولية يحكمه قانون سوسولوجي (قانون علمي) من شاكلة القوانين التي تحكم طبيعة الأشياء"<sup>(1)</sup>

وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولي لم يعن أحدهم - على حد علمنا - بتقديم نموذج نظري لتفسير علاقات عالم السياسة الدولي انطلاقاً من مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمي، وإنما الذى قدم فى هذا الشأن نظريات على أساس أن النظرية نطاقها أوسع بكثير من "النموذج النظرى"، فتستطيع أن تستوعب تنظيراً لعالم السياسة الدولي فى جملته انطلاقاً من مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمي، وفى مقدمة هذه النظريات نظرية " آرون " الفرنسى، ونظرية " مورجانثو " الأمريكى أيضاً

(1) المرجع السابق، ص 249.

والتي ذيلها بنموذج توضيحي في هذا الشأن، ونعرض هنا في هذا المبحث  
لنظرية كل من "أرون" و "مورجانثو" في تحليل عالم السياسة الدولي  
ارتكازاً إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العظمى، نظراً للدور الذي قام به  
كل منهما في تحليل عالم السياسة الدولي.

وفيما يلي نعرض للخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها كل من "أرون"  
و "مورجانثو" وغيرهما في تقديمهم لنظرياتهم في تحليل واقع عالم السياسة  
الدولي من ثنايا مفهوم "ميزان القوة" كواقع سياسي مفسر تفسيراً  
موضوعياً :

أولاً : يلتقون على النظر إلى عالم السياسة الدولي باعتباره عالم  
علاقات القوى التي تعمل في غيبة سلطة عليا. ذلك أن البيئة الدولية هي بيئة  
القوى المتعددة التي تتفاعل مع بعضها البعض بعامل قانون الفعل ورد  
الفعل على وضع يهيئ لاتزانها ميكانيكياً، من هنا فإن عبارة النسق الدولي  
"International System" تعنى تصورنا لمجموعة من وحدات سياسية  
ومن ثم من قوى متميزة فيما بينها ولكنها متفاعلة على وضع يهيئ لسيرها  
سيراً متزاناً، كما تعنى عبارة "النسق الدولي" في نفس الوقت تصورنا لحالة  
الاتزان التي عليها مجموعة دولية معينة<sup>(1)</sup>، وتبعاً لذلك فإن كل من "أرون"  
و "مورجانثو" حينما يستخدمان مفهوم "النسق" فإنهما ينظران إلى عالم  
السياسة الدولي من ثنايا قانون الفعل ورد الفعل، (وعلى أساس أن الفعل هنا  
هو فعل إرادة في إرادة)، فعالم السياسة الدولي هو عالم تعدد القوى، وكل  
وحدة سياسية (دولة) تعتمد على قوتها الذاتية في تحقيق أمنها ومصالحها  
الوطنية على حساب الدول الأخرى نظراً لغياب الحكم الأعلى، وهذه القوى  
تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر على وضع يتحقق به انتظامها (اتزانها)،  
وانطلاقاً مما سبق فإن عبارة "النسق الدولي" تعنى مجرد مفهوم يتمثل به

(1) انظر : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 246.

أصحاب هذه المجموعة من النظريات ما عليه العلاقات الدولية (كعلاقات قوى) من اتزان فيما بينها وذلك بعامل قانون الفعل ورد الفعل، ومن هنا كانت تسميتها 'بالنظرية العامة للنسق الدولي' "General Theory of International System" أو بالنظرية العامة للاتزان الدولي "General Theory of International Equilibrium"<sup>(1)</sup>.

**ثانياً :** يلتقون على أن عبارة "النسق الدولي" بمدلولها السابق لا يصح استخدامها لتصور واقع عالم السياسة الدولي إلا إذا توفر مقومان لواقع هذا العالم أولهما : وجود مجموعة كافية من الدول المتدرجة في القوى، وعلى رأسها عدد صغير من القوى القطبية، ثانيهما : أن هذه المجموعة من القوى المتدرجة يتحقق لها انتظامها - اتزانها - باتزان قواها القطبية، وتبعاً للمفهوم الأول فلا يتصور وجود نسق دولي إذا لم يكن هناك تدرج في القوى، ففي غيبة الحكم الأعلى في البيئة الدولية لا يمكن تصور التساوي في القوى لأن ذلك مؤداه الحتمى الحرب الدائمة حيث تعتمد كل قوة (دولة) على قوتها الذاتية في تحقيق مصالحها الوطنية، وهذه الحرب الدائمة تؤدي إلى فوضى مطلقة "Anarchism" وهي حالة لا تستقيم مع فكرة النسق. إن ملاحظة الواقع الدولي تشير إلى أن هناك تدرجاً في القوى على مر العصور، وأن هناك قوى على رأس ذلك الواقع وهي على درجة من القوة بحيث تستطيع من خلالها الاشتراك في تقرير مصير علاقات القوى داخل النسق الدولي كله وتسمى بالقوى القطبية، وتلى هذه القوى القطبية دول على درجة من القوة بحيث تشترك في علاقات القوى الدولية بدرجة تمكنها من العمل على تحقيق مصالحها الوطنية دون أن تكون قادرة على مشاركة القوى القطبية في تقرير مصير علاقات القوى على مستوى النسق كله، وتلى هذه القوى قوى لا تستطيع بحكم قوتها أكثر من إثبات وجودها على أرضها

(1) المرجع السابق، ص 347.

دون أن تكون قادرة على الاشتراك بفاعلية في علاقات القوى الدولية. هذا وتعدد الصور التاريخية للنسق الدولي تبعاً لتباين مدى انبساط عضوية النسق، وتبعاً لتعدد القوى القطبية، كما يشير الواقع إلى أن النسق الدولي قد عرف عدة صور تاريخية، وأن معيار التفرقة بينها هو عدد القوى المشاركة فيه وعدد القوى القطبية<sup>(1)</sup>.

والصورة الأولى للنسق الدولي كانت منذ بداية العصر الحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان هذا النسق في مدى شموله محدد العضوية حضارياً وجغرافياً، فقد كان النسق قاصراً على الدول الأوروبية (نسق الشعوب البيضاء) - أي أن علاقات القوى فيه كانت قاصرة على الدول الأوروبية، وكانت قارتا آسيا وأفريقيا تمثلان مجالاً استعمارياً واسعاً للدول الأوروبية، ولقد كان عدد القوى القطبية الأوروبية التي تشترك في تقرير مصير علاقات القوى على مستوى النسق كله تتراوح ما بين أربع إلى ست قوى، ولذلك كان انبساط العضوية محدوداً، والقوى متعددة في هذه الصورة من النسق الدولي، ولذا سمي بالنسق المتعدد الأقطاب "System Multipolaire".

والصورة الثانية للنسق الدولي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انتهت هذه الحرب إلى إيجاد ظاهرتين دولتين أولهما : هبوط القوى القطبية القديمة بعامل الحرب من قوى من الدرجة الأولى إلى قوى من الدرجة الثانية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، ولقد هيا ذلك الأمر إلى ظهور دول العالم الثالث، فالشعوب المستعمرة قديماً كانت من قبل قوى من الدرجة الأولى أضحت قوى من الدرجة الثانية، ومن ثم أصبحت غير قادرة على الاضطلاع بمهام الاستعمار، ولم تعد قادرة على تقرير مصير علاقات القوى على مستوى النسق كله، فاستفادت الشعوب المستعمرة بهذه الظاهرة وراحت تعلن استقلالها لتكون ما يسمى بدول العالم الثالث، وهي دول مستقلة حديثاً

(1) راجع في هذا الصدد، د. محمد طه بنوي. مدخل لعلم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 233 إلى ص 247.



على النشاطات السياسية والسلوك السياسي للأفراد والجماعات كالنسق الشخصي والإيكولوجي والبيولوجي. ولينتهي إلى أن الحياة السياسية ما هي إلا مجموعة من نشاطات سياسية (تمارس من جانب الجهاز السياسي وبينته الداخلية والخارجية) فتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلي لمجتمعها.

تقويم لنموذج " إيستن " بشكل عام<sup>(1)</sup> :

باتى " إيستن " فى مقدمة المعنيين بتقديم نماذج نظرية لتحليل عالم السياسة الوطنى ويعتبر من الذين أسهموا إسهامات واضحة فى التحليل السياسى المعاصر فى فترة السلوكية وفى فترة ما بعد السلوكية، ويختلف " إيستن " عن الذين قدموا نماذج نظرية لتحليل عالم السياسة الوطنى فى مدى تركيزهم على مفهوم تحليل غير مفهوم النسق (كمفهوم مشترك بينهم فى التحليل) فبصدده استخدامه لمفاهيم التحليل فى نموذجة فقد ركز " إيستن " على مفهوم " النسق "، وعلى أساس أن عالم السياسة الوطنى هو عالم القوى المتفاعلة، وعليه حدد قوى عالم السياسة الوطنى (عناصره)، ورغم استخدامه لمفهوم " الوظيفة " إلا أنه قد أغفل دور (وظائف) القوى السياسية فى عالم السياسة الوطنى حيث قيد الوظيفة السياسية بالقرار السياسى دون أن تنسحب لوظيفة أخرى فى المجتمع.. من هنا يكون " إيستن " قد طوع مفهوم " الوظيفة " وجعله يدور فى فلك تحليله النسقى. و " إيستن " كذلك (وعلى نحو ما تقدم) قد أشار ضمناً إلى مفهوم " البنية " كما استخدم مفهوم " الاتزان " : فقد أراد باستخدامه لمفهوم " النسق " أن يكون تفسيراً لحالة الاتزان التى عليها المجتمع الكلى تبعاً لاتزان قواه السياسية، ومن ثم استخدم " إيستن " فى تحليله لعالم السياسة الوطنى غالبية مفاهيم التحليل المشار إليها آنفاً.

(1) راجع بصدد تقويم نموذج إيستن : Varma, S.P., Op.cit., PP. 181-186 ، وأيضاً : د. أحمد عامر، مقدمة فى إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 137، ص 138.

هذا ولقد قدم "إيستن" لنموذجه هذا تنظيراً مفصلاً للحياة السياسية مع الاهتمام الشديد بوضع أدوات التحليل العظمى التي استخدمت وتستخدم في التحليل السياسي المعاصر، ووضعها موضع التفصيل في كتابه "A Framework for Political Analysis" فلم يكتب في هذا الكتاب بتقديم نموذجه النسقي الوظيفي (في مرحلته الثانية) بل وحدد الإطار المنهجي الذي تم فيه التحليل للوصول إلى تصوير هذا النموذج. فبعد أن حدد "إيستن" المجال الذي يحلله وهو علاقات القوى، انتقل إلى تناول المنهج المستخدم في التحليل المعاصر وأبرز العناصر التي يتعين أن تتوفر فيه لكي يستقيم مع تحليله لعالم السياسة الوطني، ثم تعرض للاتجاه السلوكي الذي يتعين أن يتوكل معه أو يتراكم عليه حتى يعد التحليل السياسي المعاصر أكثر علمية، ثم انتهى إلى تقديم نموذجه ولكي يفصله تفصيلاً طويلاً على طول كتابه هذا. ومن هنا تمثل تحليلات "إيستن" الخط الرئيسي والمنطلق للتحليل التجريبي السلوكي لعالم السياسة الوطني (في جملته) حيث يجمع كل الكتابات المعاصرة له ويعمقها.

كما يلاحظ وقوع "إيستن" في نفس الخطأ المشترك لكل الليبراليين الذين قدموا نماذج نظرية لفهم وتحليل عالم السياسة الوطني، في الادعاء بأن هذه النماذج "عامة" وصالحة كأداة ذهنية لفهم الحياة السياسية في كل المجتمعات بما فيها المجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامي. فهذا النموذج النسقي الوظيفي "لإيستن" لا يصلح إلا لتفسير الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لأنه صور فروضه من هذا الواقع دون غيره. كما لم يتحرر "إيستن" من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية فكل تحليله مرتبب بالقيم الليبرالية (التي وصفها كما سلف وأشرنا من قبل بأنها قيم إنسانية متحصرة)، كما أنه يرى في نظام مجتمعه، أفضل ما في الأرض وسعى في تحليله إلى المحافظة على بقاء هذا النظام الاجتماعي وعلى اتزانه. وبالنسبة لمعالجته للقيم، فقد انتقل في معالجته لها من ثنايا كتاباته من كونها

ثالثاً : يلتقون على أن ظاهرة الصراع السياسى الدولى هى أمر حتمى تمليه طبيعة البيئة الدولية والتي هى بيئة تعدد القوى، وتوضيح ذلك أن الوحدة السياسية (الدولة) هى فى الواقع الدولى مركز متميز ونهائى لاتخاذ القرارات "Centre Autonome Décision" ومن ثم فالبيئة الدولية هى بيئة تعدد مراكز السلطة، وفى معنى آخر هى بيئة غيبة السلطة العليا، وتبعاً لطبيعة البيئة الدولية تلك، ونظراً لتباين المصالح الوطنية لتلك القوى المتعددة فإن هذه القوى المتعددة تسعى إلى تبادل فرض الإرادة، وعليه فالحرب هى الملجأ الأخير باعتبارها وسيلة لفرض الإرادة وليست وسيلة لمجرد النصر لذاته، ولذلك يعرف " Clausewitz " الحرب بأنها " عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا "، وهذا التعريف يؤكد على أن الإكراه المادى فى الحرب هو الوسيلة وأن الغاية هى فرض الإرادة، ولذلك فلا هزيمة فى الحرب إلا بتسليم الخصم بأنه قد انهزم، فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا تعنى الهزيمة بالمُدلول الفنى الدقيق طالما أن الخصم رافض التسليم- أى طالما هو رافض الخضوع لإرادة المنتصر عسكرياً، من هنا وانطلاقاً من طبيعة البيئة الدولية فى معناها المتقدم لا بد وأن تكون ظاهرة الحرب خالدة بخلود تلك البيئة، حيث تزكى طبيعة البيئة الدولية الصراع السياسى الدولى فتجعل من الحرب حتماً من حتمياتها ولذلك توصف هذه البيئة الدولية بأنها دار حرب<sup>(1)</sup>.

إن الحرب ليست إلا ظاهرة اختلال الاتزان فى القوى بين قوى النسق الدولى (ولا سيما بين القوى القطبية)، ويفترض التحليل الذى يستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمى هنا وجود اتزان بين القوى القطبية وإذا ما اختل هذا الاتزان (بعامل الحرب) فسرعان ما يعود مرة أخرى. ذلك أن الاتزان فى القوى (فى النسق الأوروبى القديم) ظل قائماً على مدى أربعمئة عام، حيث حالت سياسة توازن القوى دون قيام إمبراطورية عالمية.

(1) انظر : المرجع السابق، من ص 198 إلى ص 205.

وهذا " الاتزان " الأوربي تحقق بميكانيكية قوة الجذب (المهينة للتعاون) بين أعضاء النسق الأوربي، العاملة في آن واحد مع قوة الطرد المعركة للاتدماج في دولة عالمية<sup>(1)</sup>.

هذا وانطلاقاً من أن البيئة الدولية هي بيئة الصراع، فإن أصحاب التحليل الذي يستند إلى مفهوم ميزان القوة بمدلوله العظمى يذهبون إلى أن هذا الصراع هو صراع من أجل القوة. ذلك أن القوة في تصورهم هي الهدف الآجل والعاجل للدولة، وأن السعي إليها والبحث عنها يؤديان إلى نشوب الصراع، ومن هنا فهم يرون بأن الصراع على القوة هو الأداة الموضوعية لتفسير النشاطات السياسية الدولية- وهو الأساس الموضوعي كذلك لتفسير السياسات الخارجية للدول. أو بعبارة أخرى فإن مفهوم " القوة " هو الدافع من وراء النشاطات السياسية الدولية بصفة عامة والدافع من وراء الصراع بصفة خاصة، كما يذهبون إلى إمكانية تقدير القوة للدول على أساس كمي<sup>(2)</sup>.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 348. ولنفس المؤلف انظر : فروض علمية في تفسير علاقات الحرب والسلام، بحث منشور- من مطبوعات جامعة بيروت العربية، 1974.

(2) راجع : د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، ص 218، و228.

## تقويم :

ونشير هنا إلى أن التحليل النسقى (تحليل عالم السياسة الدولى من ثنايا مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمى)، يعد أقدر التحليلات على التعامل مع طبيعة علاقات عالم السياسة الدولى المعقدة وبكل ما تحويه من تفاعلات مستمرة، إلى جانب نظرته الشمولية لواقع هذه العلاقات، وهذا التحليل رغم أنه شائع لدى كثير من المحللين المعاصرين للعلاقات الدولية إلا أنه من غير المقبول محاولة بعض أصحابه وضع قانون عام يحكم حركة التاريخ- أى القول بأن هناك قانوناً علمياً قاطعاً يفسر استمرار الأتساق الدولية باتزانها الميكانيكى السحت (حال الاتزان الميكانيكى فى الظواهر الطبيعية). ذلك أن الأتساق الدولية تقوم على مجموعات من وحدات سياسية واعية، تتحرك بأعمال إرادية وراء أهداف محددة مقدماً، وإنما يمكن القول بأن الملاحظة تشير إلى أن هناك توزيعاً فى القوة داخل النسق الدولى بما يقف فى وجه أى تطلع إلى الإمبراطورية العالمية أو الفوضى، وبما يؤكد لبقاء النسق<sup>(1)</sup>.

هذا ورغم أن مفهوم " ميزان القوة " (بمدلوله العلمى) هو حجر الزاوية فى التحليل النسقى لعالم السياسة الدولى، إلا أن هناك بعض الانتقادات التى توجه إلى التحليل النسقى :

**أولها :** أن عملية الاتزان فى القوى تفتقر إلى اليقين، فهذه الفكرة " الاتزان الميكانيكى " نقلت عن علم الميكانيكا الذى يستند إلى تقديرات كمية، أما عند تطبيق هذه الفكرة فى عالم السياسة (الدولى) فإنه يصعب تقدير القوة الفعلية للدول أو النوايا فى شكل كمى، ولذلك فإن أصحاب هذا التحليل النسقى لم يقدموا إطاراً فكرياً واضحاً، أو معياراً موضوعياً لتقدير القوة الفعلية للدول (على أسس كمية)، ولئن كان البعض يتصور " المصلحة القومية " معياراً موضوعياً لذلك الأمر، فإن " المصلحة " كمفهوم يكتنفها الكثير من الغموض، فليس لها مدلول واضح.

(1) راجع : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 349.

**ثانيهما :** أنه يترتب على الافتقار إلى اليقين في عملية الاتزان بين القوى (في التطبيق) أن يؤدي ذلك إلى محاولة كل دولة زيادة قوتها أكثر من الحد المفترض لعملية الاتزان نتيجة خطأ في التقدير فتأتي الحرب الوقائية نتيجة طبيعية لذلك.

**ثالثها :** أن الإصرار من جانب أصحاب هذا التحليل على التعامل مع فكرة "ميزان القوة" على أنها الفكرة المحورية التي ينبغي أن يدور حولها عالم السياسة الدولي برمته، وعلى اعتبار أن الاتزان بين القوى أمر حتمي وتلقائي يشير إلى افتراض من جانبهم قوامه أن كل دولة تحتل موقعا من النسق الدولي سوف تقدم على سلوك معين بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي وتصور قيادتها السياسية، ومن ثم يتصورون حركية العلاقات الدولية كأقرب ما تكون إلى الحركة الميكانيكية. ومن هنا يركز أصحاب هذا التحليل على سلوك الدول كنتيجة للتفاعل بين قوى النسق الدولي دون التركيز على الاهتمام بواقع العلاقات الدولية والانتهاج إلى تقديم تفسير بشأنه.

هذا ومن أبرز النظريات التي قدمت استناداً إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي نظرية "مورجانثو" الأمريكي ونظرية "آرون" الفرنسي في فهم وتحليل عالم السياسة الدولي.

**أولاً : نظرية "مورجانثو" : Morgenthau :**

وهي النظرية التي أوردها "هانز مورجانثو: Hans Morgenthau" الأمريكي الجنسية والألماني الأصل في مؤلفه "السياسة بين الأمم : Politics among Nations" (عام 1948)<sup>(1)</sup>، حيث صور "مورجانثو" في مؤلفه هذا نظرية لكي يفسر بها واقع عالم السياسة الدولي.

---

(1) See : Morgenthau, Hanse. Joachism, Politics, among Nations, Knopf, Alfred A., Inc., New York, 1967.

وراجع كذلك الترجمة العربية لهذا المؤلف "السياسة بين الأمم" لمورجانثو : ترجمة : خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، 1964، (جزءان).

وبداية نشير إلى أن " مورجانثو " يعد وبحق أول من أرسى الدعائم الأساسية لعلم العلاقات الدولية كعلم تجريبي، فلقد انطلق في تصويره لنظريته باستخدام المنهج العلمي التجريبي إلى جانب ارتباطه " بالقوة " كمفهوم أساس لتحليل عالم السياسة الدولي، كما أضفى مورجانثو على تحليله لعالم السياسة الدولي نظرة سلوكية على نحو ما سيأتي.

هذا ويبدأ " مورجانثو " تصويره لنظريته انطلاقاً من مفهوم القوة حيث ينظر مورجانثو إلى علم العلاقات الدولية كعلم متفرع أساساً عن علم السياسة، فقد ربط صلب عالم السياسة الدولي بصلب عالم السياسة الوطني- أى اعتبر أن القوة هي صلب عالم السياسة قاطبة، مع الإشارة إلى أن علم السياسة تتركز دراسته على السلطة السياسية، وهنا ينتهي "مورجانثو" إلى القول بوجود صلة بين العامين- فعنده أن علم العلاقات الدولية هو امتداد لعلم السياسة والذي هو بمثابة الأصل، وأن كلا العامين يشتركان في مفهوم أساس واحد هو القوة.

من هنا ارتبط " مورجانثو " في نظريته لتفسير عالم السياسة الدولي بالقوة كمفهوم أساس لعلم العلاقات الدولية أو إن شئنا كمفهوم أساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة، فالقوة إذن-عنده- هي الأساس الذى تركز عليه سياسات الدول فى المجال الدولى وإياها تستهدف. بل إن عالم السياسة الدولى وعالم السياسة الوطنى- عنده- ليسا إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة، فقد انتهى " مورجانثو " إلى القول بأن الملاحظة تقطع بأن صلب عالم السياسة الدولى هو القوة، وأن القوة هي التى تحدد سلوك الدول، كما انتهى إلى القول بأن هناك نماذج ثلاثة من السياسات الدولية، توضح كافة نماذج السلوك الدولى وهى :

أولاً: " سياسة المحافظة على الوضع القائم: Policy of the Status Quo " على اعتبار أن القوة وسيلة "Instrumentality" تستخدمها

الدولة للمحافظة على ذاتها حيث لا تسعى إلى إعادة توزيع هيكل القوة في النسق الدولي القائم لتحقيق مصلحتها الوطنية.

**ثانياً :** "السياسة التوسعية : Imperialism" وهي سياسة تستخدمها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوة في النسق الدولي القائم، ومن ثم تسعى الدولة هنا لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذي يتفق مع مصلحتها، ويترتب على نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة لمزيد من القوة نتيجة انتصارها في مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

**ثالثاً:** "سياسة الحصول على المكانة الدولية: Policy of Prestige" وهي سياسة تقوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوتها، بهدف السيطرة ومد النفوذ، ولقد أوضح " مورجانثو " أن نجاح هذه السياسة المتبعة يرجع إلى إقناع الدولة المتبعة لهذه السياسة الدول الأخرى بتنفيذ مصلحتها الوطنية وذلك باستخدام وسيلتين : الدبلوماسية الرسمية "Diplomatic Ceremonial" والتلويح باستخدام القوة " Display of Military Force " وهنا تستطيع الدولة باستخدام هاتين الوسيلتين أن تحقق مكانة دولية مرموقة تمكنها من تحقيق مصلحتها الوطنية دون استخدام القوة.

من هنا فإن القوة (والتي هي من وراء تحديد سلوك الدول) تعنى- عند مورجانثو- المقدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وتبعاً لذلك فإن " القوة " ليست مرادفة " للنفذ " بل هي نتاج لتفاعل عوامل مادية واجتماعية تحدد في النهاية حجم قوة الدولة والذي بدوره يحدد إمكاناتها في التأثير على الدول الأخرى بما يحقق المصلحة الوطنية، وهنا يقدم مورجانثو حصراً لعوامل قوة الدولة في المجال الدولي كعوامل تحدد موقع وحجم الدولة من سلم القوى في المجال الدولي وهي تتمثل لديه في : المجال الجغرافي، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية،



والاستعداد العسكري، والسكان، والخصائص القومية، والروح المعنوية، والمهارة الدبلوماسية، ... كما أكد "مورجانثو" على أن القوة هي الهدف العاجل والآجل للدولة، فالقوة -عنده- غاية في حد ذاتها.

هذا وإلى جانب مفهوم "القوة" استخدم مورجانثو في بنائه لنظريته مفهومين آخرين هما الصراع "Struggle" والمصلحة الوطنية "National Interest" وبصدد مفهوم "الصراع" فإن "مورجانثو" يرى في الصراع أنه دافع غريزي يحرك الإنسان دوماً من أجل القوة، فقد أعلن "مورجانثو" في مؤلفه المتقدم اعتبار أن الصراع ظاهرة بشرية خالدة. وأن عالم السياسة (الوطني والدولي) هو عالم الصراع من أجل القوة. ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة في الزمان والمكان، وعليه يصح القول بأن نماذج السياسات الدولية (نماذج السلوك الدولي) التي قدمها مورجانثو والمتمثلة في سياسة الإبقاء على الوضع القائم والسياسات التوسعية وسياسة السيطرة والنفوذ من أجل الحصول على المكانة الدولية، ما هي إلا مظاهر لظاهرة الصراع الدولي الخالدة.

إن ظاهرة الصراع تمثل -عنده- صلب عالم السياسة (الوطني والدولي على السواء)، وذلك انطلاقاً من ملاحظته للواقع الدولي، حيث انتهى "مورجانثو" إلى القول أيضاً بأن "الصراع من أجل القوة: Struggle for Power" هو ظاهرة خالدة بخلود الإنسان"، كما انتهى "مورجانثو" إلى القول أيضاً بأن الملاحظة التاريخية الطويلة تقطع بأن ظاهرة الصراع من أجل القوة كانت من وراء سلوك الدول على مر التاريخ مع تباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أكد "مورجانثو" على أن هذه الظاهرة الدولية تأتي امتداداً لما يحدث في واقع عالم السياسة الوطني، فكلما العالمين (الوطني والدولي على السواء) حنبة للصراع من أجل القوة، وهذا مرده عند "مورجانثو" إلى أن القوة ظاهرة سياسية خالدة بخلود الإنسان، وأن معيار التمييز بين النشاط السياسي وغيره من النشاطات الاجتماعية

الأخرى يتمثل لديه في معيار الصراع من أجل القوة، وفي هذا الشأن يقول "مورجانثو" بأن واقع عالم السياسة الدولي شأنه في هذا شأن أى واقع سياسى آخر هو الصراع من أجل القوة، ومهما تكن مرامى ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر دائماً.

وهكذا ربط "مورجانثو" في نظريته بين مفهومى "القوة" و "الصراع" ربطاً نهائياً، فأكد على أن الواقع السياسى الدولي الذى أساسه الصراع من أجل القوة، تصبح القوة فيه هي الوسيلة والغاية، فأى عضو دولى يمارس نشاطه في البيئة الدولية، يستهدف تحقيق قوته الذاتية بالحفاظ عليها والعمل على زيادتها، على اعتبار أن القوة -عنده- وسيلة وهدف في ذاتها، وتبعاً لذلك فإنه يرى أية سياسة خارجية لا تنطلق من هذا التصور هي في حقيقتها سياسة غير واقعية.

وبصدد مفهوم "المصلحة الوطنية"، فإنه انطلاقاً من أن القوة -عند مورجانثو- تمثل صلب عالم السياسة قاطبة، فقد انتهى إلى القول بأن العلاقات الدولية ليست في حقيقتها إلا علاقات قوة حيث لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصالح الوطنية<sup>(1)</sup>. ومن ثم انتهى "مورجانثو" إلى القول بأن "المصلحة" و "القوة" مترادفان، ومن هنا فلا حرج -لديه- في ربط فكرة المصلحة الوطنية بسياسة القوة باعتبارهما متلازمين. ذلك أن المصلحة الوطنية تتمثل في المثابرة على إنماء القوة الذاتية، كما يرى "مورجانثو" في القوة "روح الدولة" فبالقوة يتحقق لها الاستقرار والاستمرار.

والمصلحة الوطنية على ذلك النحو -عند مورجانثو- تتمثل في فكرة الأمن الوطنى "National Security" والذى يرتكز بدوره إلى فكرة القوة،

---

(1) وبهذا التصور يكون "مورجانثو" قد أرسى الأساس في علم العلاقات الدولية كعلم تجريبي وذلك في مواجهة النظرة المثالية الأمريكية التقليدية، ولقد فصل "مورجانثو" هذا التصور في كتابه المعنون: "Indefense of National Interest" الذى صدر في عام 1951م، وأكد فيه أن فكرة "المصلحة الوطنية" تتمثل في قوة الدولة على اعتبار أن القوة غاية في ذاتها.

وفكرة الأمن تشمل كل ما يؤكد لاستمرار الدولة من ضمان سيادتها واستقلالها.

وهكذا انتهى " مورجانتو " إلى القول بأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة وتخضع لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية (على نحو ما تقدم)، مستهدفاً بذلك أن تعدل الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها المثالية السى كانت تتبعها فيما قبل الحرب العالمية الثانية حيث كانت تتبع " سياسة العزلة " فكانت بعيدة عن مراكز القوى العتيدة فى أوربا إلى جانب تمتعها بمجال إقليمى وموارد إقتصادية ضخمة مما هيا للنزعة الأخلاقية فى سياستها، ولكن الأوضاع اللاحقة للحرب العالمية الثانية راحت تشكك فى هذا الاتجاه المثالى، وظهر اتجاه جديد على رأسه " مورجانتو " يدعو إلى التزام القيادة الأمريكية فى سياستها الخارجية تحقيق المصلحة الوطنية، حيث اقتضت الأوضاع الجديدة أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنماء قدراتها الدولية (على حساب ما عداها من مصالح القوى الأخرى إذا اقتضى الأمر)، ومن ثم اتباعها لسياسة جديدة أكثر واقعية فى تحقيق المصلحة الوطنية، ولقد أراد " مورجانتو " بذلك أن يجعل من علم العلاقات الدولية علماً نفعياً فى خدمة فن السياسة.

هذا ورغم ارتكاز " مورجانتو " على مفهومى "القوة" و "المصلحة" فى بناء نظريته، إلا أنه اعترف بأنهما مفهومان غير مستقرين، ولذلك أكد "مورجانتو" على أن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة لابد وأن يتمثل فى الحفاظ على البقاء الوطنى، كما أكد " مورجانتو " على أن الصراع من أجل القوة ركيزة تستند عليها المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية - عنده - تجاوز الأيديولوجيات أو تصورات القادة فهى القيمة القومية الدائمة، وهى تتحدد على ضوء ما تملكه الدولة من قوة، ولذلك فالدولة فى سعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية غير الحيوية (أى فى مسألة غير مسألة الحفاظ على البقاء الوطنى) تزيد من تفاقم ظاهرة الصراع الدولى، فالبعض من الدول تتبنى

أهدافاً توسعية وتقدم تبريراً أيديولوجياً لهذا التوسع، كما أن الأيديولوجيات عبر القومية كالثيوية والليبرالية قد جعلت-في تصور مورجانتو- من مفهوم المصلحة الوطنية مفهوماً غامضاً، ومن هنا فإن "مورجانتو" قد عارض تدخل الدولة في شئون الدول الأخرى لأن هذه المسائل غير حيوية بالنسبة لتحقيق المصلحة الوطنية، واعتبر "مورجانتو" تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في جنوب شرق آسيا أمراً جانبياً الصواب لأن هذه المنطقة بعيدة عن المصالح القومية الحيوية الأمريكية وتستلزم نفقات باهظة لتحقيق الاتزان الإقليمي هناك. من هنا يرى "مورجانتو" أن التزام الدول بالمصالح القومية الحيوية (الحفاظ على البقاء الوطني) هو العامل الحاسم لحفظ قوة الدولة من ناحية وحفظ الاتزان الدولي من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من مفاهيم "القوة" و "المصلحة" و "الصراع" (السابقة) انتهى "مورجانتو" إلى تقديم تفسير بشأن صلب عالم السياسة الدولي، على أساس أن صلبه القوة، واعتبار هذه القوة تعنى فعل إرادة في إرادة واعتبار عالم السياسة الدولي هو مجموعة قوى أو بعبارة أخرى مجموعة علاقات قوى، ولكن ينتهي إلى النظر إلى عالم السياسة الدولي على أنه عالم القوى المتعددة التي تتفاعل فيما بينها طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يتحقق به اتزانها ميكانيكياً، ومن ثم عالج "مورجانتو" عالم السياسة الدولي في ضوء مفهوم النسق "System"، وانتهى إلى القول بأن ميزان القوة يعنى "منع أى عضو في النسق من السيطرة على باقى الأعضاء". من هنا فكل دولة في صراعها مع الدول الأخرى من أجل القوة تضع المصلحة الوطنية هدفاً رئيسياً من حيث حمايتها وتنميتها عند تنفيذ سياستها الخارجية، وهذا الهدف -عنده- هو بمثابة المحرك الرئيسى لسياسة الدولة الخارجية وحجر الزاوية في عالم السياسة الدولي، "فمورجانتو" يرى أن السبيل الأوحده أمام الدولة لتحقيق الدرجة القصوى من حماية مصالحها الوطنية في ظروف الحاضر والمستقبل يتمثل في مضاعفة الدولة لمواردها من القوة،

على أساس أن المصلحة الوطنية هي مرادف وقرين لقوة الدولة (على نحو ما سلف)، وتسبعا لذلك يرى "مورجانثو" في القوة الوطنية وفي سعى الدول الدءوب من أجل مضاعفتها ظاهرة حتمية نظراً لغياب الحكم الأعلى في عالم السياسة الدولي (عالم تعدد القوى)، كما أن ظاهرة التفاوت في القوة بين الدول هي التي تحرك الدول لزيادة قوتها ومن ثم تزكى ظاهرة الصراع الدولي، ونظراً لأن القوة الوطنية ذات طبيعة تراكمية فمهما كانت الغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فإن القوة في ذاتها تقود إلى الصراع، ومن هنا فالصراع من أجل القوة هو أداة "مورجانثو" الموضوعية في تحليله النسقي لتفسير الحياة الدولية، ومن ثم لتفسير السلوك الدولي والوقوف على دوافعه الحقيقية بعيداً عن التبريرات غير الواقعية، وهذا الصراع كذلك يكشف عن الصلب الذي يفسر السياسات الخارجية للدول مع تباين النظم والأيدولوجيات.

هذا ولقد عرض "مورجانثو" في نظريته أشكالاً للصراع في البيئة الدولية في نموذج توضيحي ذيل به نظريته، وكل ذلك في إطار مفهوم "ميزان القوة"، حيث افترض أن ظاهرة "الحرب" ليست إلا ظاهرة اختلال في "ميزان القوة بين الدول"، وأن الشرط المسبق لتحقيق الاستقرار الدولي هو الإبقاء على الاتزان الدولي القائم، ويرتكز "مورجانثو" هنا إلى مفهوم ميزان القوة (بمدلوله العظمى) على أساس أنه مجرد مفهوم لما عليه علاقات القوى الدولية من اتزان يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وبصدد عملية الاتزان الدولي يرى "مورجانثو" أن هناك عاملين يتحكمان فيها أولهما: وجود مجموعة قوى (دول)، وأن هذه المجموعة من القوى متدرجة في القوة ويتحقق اتزانها بتوازن قواها القطبية، فانيهما: وجود عداء (صراع)، وعندما يضطرب الاتزان بفعل قوة معينة (بالحرب) أو نتيجة تبدل في عنصر أو أكثر من عناصر النسق، فإن هناك اتجاهاً للوصول إلى اتزان جديد وهكذا، وتاماً كما يحدث للجسم البشري، فهو في نموه يستمر اتزانه نتيجة لأن التغيرات التي تحدث فيه متناسبة مع بعضها البعض في مختلف

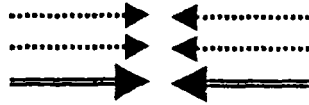
أجزاء الجسم، وعندما يصاب الجسم أو يفقد أحد أعضائه بسبب تدخل خارجي أو تجريبية نمو غير طبيعية فإن الاتزان يضطرب ويحاول الجسم التغلب على هذا لكي يعيد الاتزان إما عند المستوى نفسه أو عند مستوى آخر.

وهنا تؤدي تطلعات الدول إلى تحقيق مصالحها إلى التصادم (الصراع) ويرى " مورجانتو " أن الصراع من أجل القوة في البيئة الدولية يأخذ شكلين مختلفين هما :

أولاً : شكل المعارضة المباشرة :

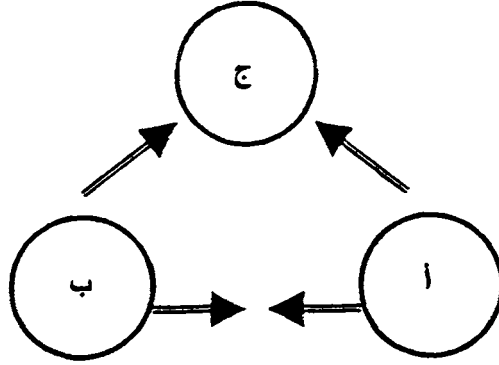
### "The Pattern of Direct Opposition"

ويأخذ الصراع من أجل القوة هذا الشكل في حالة اتباع الدولة (أ) (كدولة كبرى) سياسة توسعية تجاه دولة أخرى (صغرى)، فتلقى معارضة مباشرة من جانب الدولة (ب) (كدولة كبرى) حيث ترد عليها باتباع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن أو باتباع سياسة توسعية خاصة بها كما في الشكل التالي :



ومن التطبيقات العملية لهذا النموذج، معارضة فرنسا وحلفائها لروسيا عام 1812، وكذلك معارضة اليابان للصين من عام 1931 إلى عام 1941، ومعارضة دول الحلفاء لدول المحور ابتداءً من عام 1941، وهنا نجد معارضة مباشرة من دولة ترفض الإذعان لدولة أخرى تسعى إلى فرض مصلحتها عليها.

هذا وقد يأخذ نموذج المعارضة المباشرة بين الدولتين (أ)، (ب) (كدول كبيرى) صورة التنافس على دولة (ج) (كدولة صغرى) كما فى الشكل التالى :



وهنا نجد أن الدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية تجاه الدولة (ج) التى قد تقاوم هذه السياسة أو تدعن لها) ففى نفس الوقت قد تتبع الدولة (ب) سياسة توسعية مماثلة للدولة (أ) تجاه الدولة (ج) أو قد تتبع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن حيث تعارض فى هذه الحالة سياسة الدولة (أ) لأنها تريد الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للدولة (ج). ومن هنا فإن هناك حالتين لصورة الصراع بين الدولتين (أ) و (ب) للسيطرة على الدولة (ج) :

**أولهما :** فى حالة إتباع الدولة (ب) سياسة الإبقاء على الوضع القائم فإن الصراع بينهما يأخذ صورة المعارضة من جانبها للدولة (أ).

**والاخرى :** أنه فى حالة اتباع الدولة (ب) لسياسة توسعية تجاه الدولة (ج) يأخذ الصراع شكل التنافس بين الدولتين (ا) و (ب) ومثال ذلك تنافس كل من بريطانيا وروسيا للسيطرة على إيران (طيلة المائة عام السابقة على الحرب العالمية الثانية)، وكذلك : التنافس بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا للسيطرة على ألمانيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى للسيطرة على دول جنوب شرق آسيا (فى فترة الحرب الباردة بينهما).

وفى هذه الأوضاع يرى " مورجانتو " أن الاتزان بين القوى يتم بصورة آلية بين الدولتين (أ) و (ب)، فالدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية على حساب الدولة (ب) لابد أن تضاعف من قوتها لتحقيق ذلك من ناحية، وللقوف في وجه الدولة (ب) من ناحية أخرى، كما أن الدولة (ب) تسعى كذلك إلى زيادة قوتها، ويستمر هذا الصراع (التنافس) فيما بينهما وعليه يستمر الاتزان في القوى المتعارضة، فأى زيادة في القوة من دولة (من الدولتين) يقابلها زيادة من الدولة الأخرى، وهذا الوضع يستمر إلى أن تسعى الدولتان المعنيتان إلى تبديل سياستهما التوسعية إن لم تتخليا عنها كلية، أو أن ينتهي الأمر إلى إذعان الضعيف للقوى أو يتحول التنافس إلى حرب يكون لها القول الفصل بينهما، وهنا حينما يتم الاتزان بين القوى المتصارعة في هذه الأوضاع فإنه يؤدي مهمتين أولهما : إيجاد نوع من الاستقرار بين الدولتين المتصارعتين، ورغم أن هذا الاستقرار يظل معرضاً للاضطراب إلا أنه الشكل الوحيد لبقاء الاتزان بين القوى المتعارضة. إن الأوضاع الدولية بطبيعتها تتعرض إلى التبدل باستمرار ومن ثم تفتقر إلى الاستقرار، وإن أى استقرار يحققه الاتزان بين القوى هو استقرار مضطرب لأن هذا الاتزان ليس اتزاناً نهائياً فهو اتزان حركى بطبيعته، والأخرى : التأكيد على تحرر أية دولة من سيطرة دولة أخرى. ذلك أن قوة أية دولة منفردة هي التي تحول دون تجاوز قوى الدول الأخرى على حريتها.

### ثانياً : " نموذج التنافس : The Pattern of Competition " :

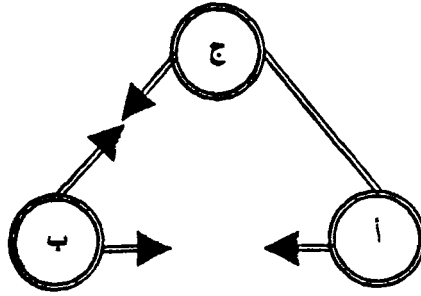
وهو يعكس صورة الصراع بين دولتين من أجل السيطرة على دولة ثالثة، وهنا تختلف أساليب اتزان القوى وطرقه عن صورة المعارضة المباشرة، ففي صورة المعارضة تتبع الدولة (أ) سياسة توسعية تجاه الدولة (ج) وتعارضها الدولة (ب)، مع افتراض وجود اتزان في القوة بين كل من الدولتين (أ)، (ب)، كضمان لحماية استقلال الدولة (ج)، وهنا يصبح استقلال



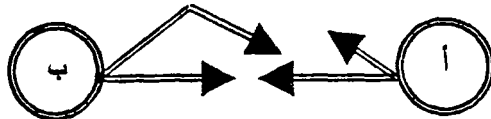
الدولة (ج) ما هو إلا مجرد عمل من أعمال علاقات الصراع (التنافس) بين الدولتين (أ) ، (ب).

وهنا يقدم " مورجانتو " ثلاث حالات للتنافس بين الدولتين (أ)، و(ب) للسيطرة (كدول كبرى) على الدولة (ج) (كدولة صغرى) :

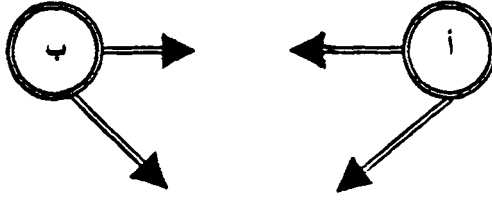
وأول هذه الحالات : أن هذا التنافس (على الدولة " ج " ) لو قدر له أن يتم لصالح الدولة (أ) التي تتبع سياسة توسعية فإن استقلال الدولة (ج) يتعرض للخطر على الفور كما في الشكل التالي :



وثاني هذه الحالات : أنه لو قدر للدولة (ب) التي تتبع سياسة الإبقاء على الوضع القائم أن تحسم الأمر لصالحها فإن استقلال الدولة (ج) يصبح مضموناً في هذه الحالة كما بالشكل التالي :



وثالث هذه الحالات : أنه إذ تخلت الدولة (أ) عن سياستها التوسعية بصفة كلية تجاه الدولة (ج) وتحولت عنها إلى دولة (د) فإن استقلال الدولة (ج) يصبح في مأمّن كما بالشكل التالي :



وهكذا ففى الحالين الأولى والثانية : يصبح استقلال الدولة (ج) مرهوناً بسياسات الدولتين (أ) و (ب) ومرهوناً أيضاً بالاتزان فى القوة بينهما.

وهنا يرى "مورجانثو" أن الدول الصغرى (كالدولة (ج) والدولة (د) تدين بصفة رئيسية باستقلالها لما يلى : أولاً : لاتزان القوة بين القوى القطبية فى نسق معين حال الوضع بالنسبة لبليجيكا ودول البلقان حتى الحرب العالمية الثانية. ثانياً : نتيجة لوجود دولة حامية لها تتمتع بقوة لا يستهان بها كدول الأمريكتين الوسطى والجنوبية والبرتغال. ثالثاً : نتيجة لأنها لا تستهوى الأطماع التوسعية كسويسرا وأسبانيا، وهكذا فإن تمكن مثل هذه الدول الصغيرة- كما يرى مورجانثو - من الحفاظ على حيادها واستقلالها إبان الصراعات والحروب التى تحيط بها يعود إلى أحد هذه العوامل أو إليها مجتمعة، وخير أمثلة على هذا القول هى أوضاع هولندا والدانمارك والنرويج فى الحرب العالمية الأولى إذا ما قورنت بأوضاعها فى الحرب العالمية الثانية، وأوضاع سويسرا والسويد فى كلتا الحربين.

وهذه العوامل (السالفة) تعتبر أيضاً - عند مورجانتو - مسؤولة عن وجود ما يسمى "بالدول العازلة: Buffer States كمناطق فاصلة بين القوى الكبرى (وكوسيلة لتحقيق اتزان القوة بينها) وعادة ما تكون هذه الدول ضعيفة، ولكنها لا تمثل خطراً على أمن ومصالح الدولتين المتصارعتين (من الدول الكبرى) وتتنحصر وظيفة تلك الدول العازلة في تقليل احتمالات الاحتكاك أو التصادم بينهما. إن تاريخ " بلجيكا" منذ استقلالها عام 1831 وحتى الحرب العالمية الثانية يعتبر المثل الواضح والبارز لهذه الدول العازلة والتي تدين بوجودها لاتزان القوة القطبية آنذاك، كما أن الدول التي كانت تسمى " بحزام الأمن السوفيتي " والممتدة على حدود الاتحاد السوفيتي (إلى عهد قريب) الغربية والجنوبية بدءاً بفنلندا وانتهاءً ببلغاريا، مدينة هي الأخرى ببقائها لاتزان القوة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

هذا ويرى " مورجانتو " أن عملية الاتزان في القوة بين الدول القطبية تتم إما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن أو بزيادة القوة عند الدولة ذات الوزن الأقل، وذلك بهدف الوصول إلى الاستقرار الدولي، وفي هذا الصدد يقدم " مورجانتو " عدداً من الوسائل والأدوات التي اتبعتها الدول لتحقيق الاتزان في القوة فيما بينها، والتي تتمثل في أسلوبين :

**أولهما : سياسة (أسلوب) " فرق تسد : Divide and Rule " وذلك للإبقاء على ضعف الدولة المنافسة كالسياسة الفرنسية تجاه ألمانيا- مثلاً - حيث تركزت السياسة الخارجية الفرنسية منذ القرن السابع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية حول مبدأ ثابت هو تأييد تجزئة ألمانيا إلى عدد من الدول الصغيرة المستقلة، أو الحيلولة دون اندماج هذه الدول في دولة موحدة. إنه إتزان القوى (في أوروبا) الذي فرض على فرنسا حالة من الشعور بالخطر عند قيام دولة ألمانية قوية موحدة.**

**ثانيهما** : محاولة إيجاد إتران في قوى مجموعة من الدول، ويتم ذلك الأسلوب بطريقتين :

**أولاً** : أن تزيد الدولة (ب) قوتها لقلب ميزان القوة بالنسبة للدولة (أ)، **ثانياً** : أن تضم الدولة (ب) قوتها إلى قوى عدة دول تسير على سياسات مماثلة لسياستها وفي مواجهة الدولة (أ) مما يرغم الدولة (أ) على ضم قوتها إلى قوى جميع الدول التي تسير على سياسات مماثلة لسياستها تجاه الدولة (ب)، وبالنسبة للطريقة الأولى فهي تتمثل في سياسات التعويضات والتسلح ونزع السلاح، وبالنسبة للطريقة الثانية فهي تتمثل في سياسة الأحلاف.

### **وبالنسبة لسياسات التعويضات "Compensations" فالمقصود بها**

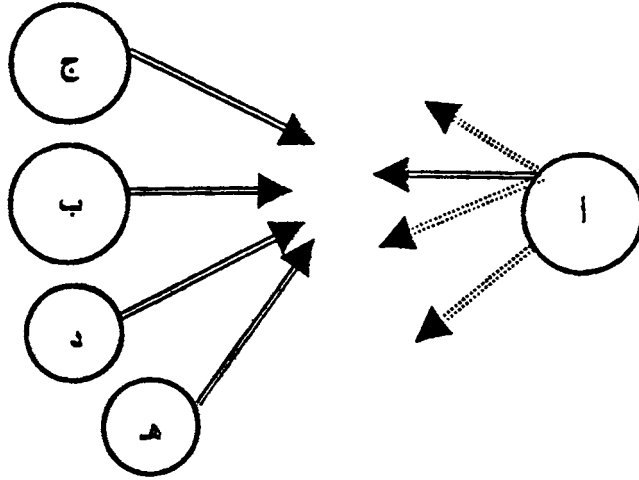
هو مبدأ التعويضات الإقليمية حيث توزع مناطق النفوذ بين الدول الكبرى تحقيقاً لاتزان القوى الذي يضطرب من جراء التوسع الإقليمي لإحدى الدول الكبرى، كما حدث في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وبصورة متعمدة ومدروسة في توزيع المستعمرات ووضع الحدود لمناطق النفوذ الاستعمارية في أفريقيا وآسيا، حال المعاهدة الإنجليزية الروسية عام 1907 التي أقامت منطقتي نفوذ للطرفين المتعاقدين طبقاً لهذه المعاهدة في إيران.

### **وبصدد سياسة (أسلوب) التسلح "Armaments" فهو الأداة**

الرئيسية التي تستطيع بها الدولة الحفاظ على الاتزان القائم لقوى النسق الدولي، أو إعادة فرضه، كما أن سباق التسلح "Armaments Race" الذي يكون بين دولتين (أ) و(ب) ليس إلا أداتهما لتوازن دائم الحركة ومفتقر إلى الاستقرار حيث يؤدي هذا السباق إلى تزايد الإنفاق العسكري ويخلق مخاوف وشكوكاً مشتركة متزايدة بين الطرفين، حال التنافس البحري بين ألمانيا وبريطانيا، والمنافسة بين جيشي ألمانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وهنا يرى "مورجانثو" أن التغلب على هذا الاتزان المضطرب يتم بواسطة النزاع النسبي لأسلحة الدول المتنافسة، ولكن هذا الأمر يتطلب تقويماً كميّاً لكل

دولة على حدة، ولقد أدت صعوبات إجراء هذا التقويم الكمي إلى فشل جميع المحاولات التي بذلت لخلق اتزان للقوى عن طريق نزع السلاح "Disarmament" كالمقارنة بين قوة الجيش الفرنسي الحربية عام 1932 بالقوة العسكرية التي ينتظر أن تحققها طاقات ألمانيا الصناعية.

أما عن سياسة الأحلاف : "Alliances" وخاصة في صورة النسق الدولي الذي يقوم على تعدد القوى القطبية، فهي تقوم بالدور الرئيسي في الإبقاء على علاقات اتزان القوى، فالدولة (القطبية) (ب) التي ترى تهديداً مباشراً من دولة أخرى (أ) تعمل على التحالف مع دول أخرى تتعرض للتهديد نفسه، كالدول (ج) و(د) و(هـ) لإحباط خطط الدولة المهددة كما بالشكل التالي:



ومثال ذلك التحالف الذي تم في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا واليابان (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا...) نتيجة لمشاعر الخوف التي أحست بها جميع الدول المتحالفة من سياسات الدولتين التوسعية، وكالتحالف الغربي (الليبرالي) منذ أواخر الأربعينات لوقف التوسع السوفيتي وخلق ميزان عالمي جديد للقوى.

هذا ولقد عرض " مورجانثو " لصورة الاتزان الدولي الجديد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى إطار نسق القطبية الثانية، حيث ظهرت قوتان عظيمتان متعارضتان وتعتبر كل منهما أقوى من أية دولة أخرى أو حتى من مجموعة من الدول الأخرى، حيث افتقرت الدول الأقل شأنًا إلى التأثير على ميزان القوة من ناحية، وفقدان حرية التحرك من ناحية أخرى، كما أن وسائل تحقيق اتزان القوى اختلفت من وجود تحالف مرن إلى وجود الكتلة. لقد اقتضى العدا (الصراع) بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية نوعاً جديداً من التحالف يسمى بسياسة " الكتلة " ومؤداها أن كل قوة قطبية تجمع أكبر قدر ممكن من الدول حولها لتكون معها وحدة أيديولوجية فى حلف عسكري دائم، هذا ولم يعن " مورجانثو " بوسائل تحقيق اتزان القوى فى نسق القطبية الثنائية بالقدر الذى اهتم به فى نسق القوى القطبية المتعددة.

### تقويم نظرية " مورجانثو " (1) :

هذا ورغم أن نظرية " مورجانثو " من أكثر النظريات جسارة فى تحليل حقائق الواقع الدولى إلا أنه يوجه فى شأنها عدة انتقادات تتمثل فى :

أولاً : الغموض الذى يحيط بمفهومى " القوة " و " المصلحة "، و " مورجانثو " نفسه اعترف (كما تقدم) بأنهما مفهومان غير مستقرين، كما أخفق " مورجانثو " فى تقديم معيار موضوعى لتقدير القوة القومية والتي هى محور تحليله، والتي بها تتحقق المصلحة الوطنية والأمن الوطنى. هذا إلى جانب عدم تمييزه بين عوامل القوة المادية والاجتماعية رغم أنه قال بأن القوة هى نتاج لتفاعل عوامل مادية وغير مادية، وقدم قائمة بعوامل القوة. وكذلك بالنسبة لمفهوم " الصراع " وارتباطه بالقوة " فمورجانثو " رأى فى

---

(1) راجع بصدد تقويم نظرية " مورجانثو " : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية،

مرجع سابق، ص 116، ولفس المؤلف : النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 252.

القوة الدافع الرئيسي للسلوك السياسي الدولي بصفة عامة، وذلك نقلاً عن تحليله لعالم السياسة الوطني بنفس المنهج والأدوات وبنفس مفهوم الأساس، فعنده أن صلب عالم السياسة هو القوة ودون أن يميز بوضوح التباين بين طبيعة البيئة الدولية وطبيعة البيئة الوطنية.

**ثانياً :** مبالغته الشديدة في دعوته لالتزام الدول بالمصلحة الوطنية مع إهماله لدور القيادات التاريخية، والقرارات التاريخية التي لها القول الفصل في عالم السياسة. هذا إلى جانب أن مفهوم المصلحة الوطنية لديه ليس له مضمون محدد، ويرجع ذلك إلى أن مفهوم المصلحة الوطنية ليس مفهوماً علمياً حيث يتحدد في الأيديولوجيات، وعليه لا يصلح هذا المفهوم في تحليل السلوك السياسي الدولي على نحو ما فعل "مورجانثو" حيث اعتبر "المصلحة الوطنية" القانون الأوحد الذي تخضع له العلاقات الدولية.

**ثالثاً :** مبالغته لجعل علم العلاقات الدولية علماً نفعياً في خدمة فن السياسة، حيث أراد أن يكون علم العلاقات الدولية علماً كاشفاً عن حقائق البيئة الدولية لذاتها وإنما من أجل وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك في تحديدها لأهدافها وفي اختيارها لوسائلها، لكي تكون سياسة أكثر واقعية وفعالية في تحقيق المصلحة الوطنية، وهذه محاولة تأبأها طبيعة العلم، فعلم العلاقات الدولية كعلم تفسيري تقف مهمته عند حد الكشف عن حقيقة عالم السياسة الدولي من أجل الحقيقة ذاتها، فلا يتعدى ذلك إلى تناول المسائل التي هي من أعمال الفن شأن السياسة الخارجية حتى وإن ارتكزت في رسم برامجها على حقائق علم العلاقات الدولية. من هنا يظهر الخلط لدى "مورجانثو" بين موضوعات علم العلاقات الدولية، وبين موضوعات السياسة الخارجية (شأن غالبية المصنفات الأمريكية في هذا الشأن).

**رابعاً :** دعوته كل دولة لأن تلتزم في سياستها وفي سلوكها المصلحة الوطنية الحيوية (الحفاظ على الكيان الوطني) دون غيرها من المسائل غير

الحيوية، حيث يتصور أن "ميزان القوة" لن يتغير طالما أن المصالح التي تتحدد بدافع القوة تنتهي عند حد المصالح الحيوية، كل هذا جعل تحليله ينتهي في النهاية إلى الاستاتيكية دون الديناميكية.

خامساً : تركيزه الشديد على مفهوم "ميزان القوة" في النسق التقليدي (متعدد القوى القطبية) حيث تأتي مفاهيمه مرتبطة أكثر ما تكون بصورة هذه النسق التقليدي دون نسق القطبية الثنائية الذي عاصره وقت تقديمه نظريته تلك.

ثانياً : "نظرية ريمون أرون" : Raymond Aron :

ويعتبر "أرون" الفرنسي ضمن عدد قليل من الكتاب الأوربيين المعاصرين الذين عنوا بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً علمياً تجريبياً (مع إضفاء النظرة السلوكية على تحليله كما سيأتى)، وذلك في مؤلفه الشهير "الحرب والسلام" : Paix et Guerre<sup>(1)</sup> حيث قدم نظرية فسر بها واقع عالم السياسة الدولي.

وانطلق "أرون" في تصويره لنظريته من البدء بتصوير مفهوم أساس يرتكز إليه في تحليل عالم السياسة الدولي، وأصر "أرون" هنا على أن يكون هذا المفهوم نابعاً مباشرة من طبيعة عالم السياسة الدولي، فقد رفض البدء من مفاهيم جاهزة معمول بها في مجالات أخرى (بما في ذلك مفاهيم علم السياسة). ذلك أن مفهوم "القوة" كمفهوم أساس لعلم السياسة كما يرى "أرون" به كثير من الميوعة لا في مدلوله الاصطلاحي فحسب، بل ومن حيث العناصر المشكلة للعلاقة التي يعيها، وتزداد هذه الميوعة خطورة إذا ما عمل هذا المفهوم في مجال لم يصور ارتباطاً بواقعه، وتفادياً لذلك راح "أرون" يبحث عن مفهوم أساس يرتكز إليه في دراسة علاقات عالم السياسة الدولي نظراً للاختلاف الجذرى بين طبيعة البيئة الدولية عن طبيعة البيئة الوطنية،

(1) See : Aron, Raymond, Peace and War. Translated by Haward. R.. and Fax. A.B.. Doubleday and Company, Inc. New York. 1966.



فالبيئة الوطنية هي بيئة مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعي لعوامل القوة، بينما يتمثل واقع البيئة الدولية في عديد من قوى متميزة قد تتعاون فيما بينها ولكنها لا تتكامل تبعاً لغيبة ظاهرة الاحتكار الشرعي لاستعمال القوة.

من هنا : فإن كل دولة عند "أرون" في البيئة الدولية هي مركز متميز ونهائي لاتخاذ القرارات وتتعدد هذه المراكز نتيجة لخلو البيئة الدولية من سلطة عليا، مما يعطى الحق لكل عضو بها في الالتجاء إلى العنف، باعتبار الحرب هي الملاذ الأخير- أى الأداة الأخيرة لفرض الإرادة وليس لمجرد تحقيق النصر ذاته<sup>(1)</sup>.

وهكذا ينطلق "أرون" في نظريته لتحليل عالم السياسة الدولي من كون هذا العالم يرتكز إلى ظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرارات المستقلة المتميزة، فعنده أن ملاحظة الواقع الدولي تقطع بأن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى، حيث كل دولة تمثل قوة بذاتها وأنها تسعى لتحقيق مصالحها في مواجهة ما عداها من الدول بفرض إرادتها على غيرها من الدول استناداً لقوتها الذاتية، وهي في ذلك لا تحتكم إلا لمصلحتها الوطنية أو إلى قوتها الذاتية بحكم غيبة الحكم الأعلى في البيئة الدولية، ومن هنا فإن مخاطر الحرب قائمة حيث تعد الحرب -عند أرون- الملاذ الأخير لتحقيق المصلحة الوطنية وهذا يقضى بضرورة التدبر في أمرها، حيث يصبح أمام الدولة بديلان لتحقيق مصلحتها الوطنية هما الحرب والسلام.

هذا وانطلاقاً من مفهومى "الحرب : Guerre " و" السلام : Paix" يعرض "أرون" مفاهيمه الأساسية لنظريته، وأول هذه المفاهيم مفهوم "جدلية الصراع : Dialectique de la Lutte " وهنا يرتبط "أرون" في تصويره لهذا المفهوم بتعريف "Clausewitz" للحرب والذي عرفها بأنها "عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا (على نحو

(1) See : Aron, Raymond. What is A Theory of International Relations ? Journal of International Affaires, Vol. XXI, No. 2, 1967.

ما سلف)، وعلى اعتبار أن الإكراه المادى فى الحرب هو الوسيلة، وأن الغاية هى فرض الإرادة، غير أن الخصم ليس كتلة مية وإنما الحرب اصطدام لقوتين حيتين، وطالما أن الدولة تسعى بالإكراه إلى فرض إرادتها على الخصم، فإن الخصم يسعى هو الآخر فى نفس الوقت إلى فرض إرادته، ومن ثم إملاء متبادل لفرض الإرادة، وهذا مؤداه أنه يتعين على الطرفين المتصارعين تقدير دائم لقوة الخصم الهجومية وقوة احتماله (قوته الدفاعية)، والسبيل الأوحى إلى فرض الإرادة فى النهاية هو تجاوز قوى الخصم هاتين، غير أن الخصم هو الآخر يسلك نفس المسلك، إنه إذن التدبير المتبادل والحساب الدائم لقوى المتخاصمين. إنه مفهوم جدلية الصراع فى عالم السياسة الدولى عند " آرون " .

وهنا بعد أن قدم " آرون " فكرته عن مفهوم جدلية الصراع السياسى الدولى انتقل إلى التعريف بمفهوم " الحرب " فإذ أشار إلى أنها الملاذ الأخير لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، عرفها بأنها عمل واع ووسيلة لفرض الإرادة على الخصم " ولقد أكد " آرون " على أن الحرب عمل سياسى "Acte Politique" لأنها تقع فى سياق سياسى وبأهداف سياسية- فى معنى أنها فض للنزاع بين وحدات سياسية على مصالح سياسية فهى عمل سياسى بحكم طبيعة أطرافها، كما أكد " آرون " أيضاً على أن الحرب- إلى جانب كونها عمل سياسى هى فى نفس الوقت وسيلة من وسائل السياسة أكثر منها غاية. ذلك أن الحرب فى تصوره ليست غاية فى ذاتها (أى أن الانتصار العسكرى ليس هدفاً فى ذاته) وإنما هى متابعة لعلاقات عالم السياسة الدولى السابقة عليها. إنها متابعة لها بأسلوب آخر هو الإستراتيجية "Stratégie" كبديل للدبلوماسية "Diplomatic" التى سرعان ما تعود إلى العمل على أثر انتهاء عمليات الحرب.

وانطلاقاً مما سبق فإن عالم السياسة الدولى- عند آرون- هو عالم يتسم بخاصية جدلية الصراع، فهذا العالم -عنده- يواجه دائماً بديلين هما :

الحرب والسلام (الإستراتيجية والدبلوماسية)، وأن خطر الحرب يواجه الدولة طالما بقى لها خصوم يناصبونها العدا، والدولة تبعاً لذلك فى تصور " آرون" لا تبتغى القوة من أجل ذاتها بل كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى غير الحرب كالسلام أو محاولة مد النفوذ والسيطرة والتأثير على مستقبل النسق الدولى. من هنا فإن الصراع- عند آرون- يأتى لوجود رغبة لدى الأشخاص (الزعماء) والجماعات (الدول) لعدم التوافق فى كل منهم، وكل ذلك ناتج عن أن الإنسان عدوانى بطبيعته، وأن الحرب ليست إلا تعبيراً عن عدوانيته لكنها ليست التعبير الأوحى والضرورى عن هذه العدوانية، فهنا ينفى " آرون " وجوب الحرب كتعبير أوحى عن الصراعات البشرية حيث يرى بأن العلاقات بين الدول وإن كانت يغلب عليها الصراع إلا أنها تواجه باستمرار الاختيار بين بديلين هما : الحرب أو السلام.

وهنا رغم أن " آرون " يعتقد بإمكانية تقدير قوة الدولة على أساس كمي (على أساس أن ذلك التقدير يستخدم فى تحقيق الأهداف القومية وجسب)، إلا أنه يحذر من الجزم بفاعلية استخدام القوة (العنف) وحدها فى تحقيق هذه الأهداف، لأن هناك أساليب أخرى إلى جانب أسلوب العنف (استخدام القوة العسكرية) تتمثل أساساً فى مدى القدرات التى تتمتع بها القيادة السياسية فى الدولة المعنية من مهارة دبلوماسية ودراسة إستراتيجية. ذلك أن العلاقات الدولية ليست هى علاقات القوة الخام فحسب وإنما هى تفاعل الإرادات الواعية (تفاعل إرادة مع إرادة).

ومن جملة ما سبق انتهى " آرون " إلى أن مفهوم " وحدة السياسة الخارجية : L'Unité de la Politique Étrangeoere 'بوجهيه : الإستراتيجية والدبلوماسية، هو وحده الذى يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية كمفهوم أساس لتليل واقعها، أو بعبارة أخرى فإن حقيقة عالم السياسة الدولى هى حقيقة واحدة بوجهين هما الإستراتيجية والدبلوماسية، وهنا ينتقل " آرون " إلى توضيح وتفصيل ما يقصده بالإستراتيجية والدبلوماسية،

على أساس أنهما وجهان متكاملان لفن واحد هو فن السياسة الخارجية "L'Art Unique de la Politique" والذي يعنى فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح الوطنية. والإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية تعنى فن إدارة العمليات العسكرية فى كلياتها أثناء الحرب. ذلك بينما تعنى الدبلوماسية فن إدارة التعامل مع الوحدات السياسية الأخرى ما دام الأمر لم يقتضى تدخل الإستراتيجية، وتبعاً لذلك فإن الإستراتيجية تعنى فن الإكراه بينما تعنى الدبلوماسية فن الإقناع، وعلى أساس أنهما وسيلتان بهدف واحد هو إخضاع الوحدات السياسية الأخرى إخضاعاً يكون من شأنه تحقيق المصلحة الوطنية، ومن هنا فإنه لا هزيمة فى الحرب إلا بتسليم الخصم بأنه قد انهزم فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا يعنى الهزيمة بالمدلول الفنى الدقيق طالما أن الخصم رافض ذلك التسليم- أى طالما أن الخصم رافض الخضوع الإرادى لإرادة المنتصر عسكرياً، وانطلاقاً من ذلك التصور فإن العمل فى المجال الدولى يجرى على إكراه المنهزم فى نهاية الحرب على التوقيع على معاهدة مع المنتصر باعتبار أن المعاهدة عمل رضائى - أى تسجيل لرضا المنهزم بالخضوع لإرادة المنتصر.

وجملة القول بشأن مفهومي "الإستراتيجية" و"الدبلوماسية"، لدى "آرون" - فإنهما بمجالهما وأبعادهما يرتدان إلى السياسة. إنها وحدة السياسة الخارجية التى يكمن داخلها شتى مفاهيم نظرية "آرون" فى تفسير عالم السياسة الدولى.

هذا ويرى "آرون" أن كل دولة فى إطار النسق الدولى تقيم سياستها الخارجية على ضوء مفهومي الإستراتيجية والدبلوماسية، فالنسق الدولى فى تصور "آرون" يعنى مجموعة علاقات تنعقد بين عدد من الوحدات السياسية، فى زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصور كيان كلى لتلك العلاقات، ومن ثم فإن النسق الدولى عند "آرون" لا يعدو أن يكون مفهوماً تجريبياً للسير المنتظم لعلاقات مجموعة دول معينة- أى أن النسق الدولى كيان: بنية تتفاعل

مكوناتها آلياً بالصورة التي ينتظم بها بقاؤه، وفي إطار هذا النسق تقوم السياسات الخارجية للدول على الإستراتيجية والدبلوماسية على أساس أنهما أدوات لسياساتها من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى الدول للحصول على المزيد من القوة على أساس أن القوة هي وسيلتها لتحقيق سياستها الخارجية واعتبار أن القيادة السياسية : الدبلوماسيين أو العسكريين على السواء ليسوا إلا عمالاً لفن السياسة ولحساب المصلحة الوطنية ومراعاة لها. ومن هنا فإن تفاعل وحدات النسق الدولي يأتي- طبقاً لتصور " آرون " - من مفهوم "وحدة السياسة الخارجية".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن " آرون " قد ميز بين أشكال الأنساق السياسية الدولية : أولاً من حيث توزيع القوى بين وحداتها إلى " نسق متعدد الأقطاب : Systeme Multipolaire " وآخر "ثنائي القوى القطبية: "Systeme Bipolaire". وثانياً : من حيث طبيعتها إلى " أنساق متجانسة : Systemes Homogenes " وأنساق غير متجانسة : Systemes Hétérogenes "، على أساس أن النسق المتجانس هو الذي يضم مجموعة من دول متجانسة بحكم الاشتراك في قيم ومبادئ واحدة تتركز عليها في كيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن ثم فهي تنتمي إلى طراز واحد في هذا المجال، أما بالنسبة للنسق غير المتجانس فهو الذي يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية إلى أيديولوجيات متباينة متصادمة وذات أثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية.

ويرى "آرون" أن النسق المتجانس تلتقى فيه وحداته السياسية (القطبية) على هدف واحد هو تحقيق الاستقرار الدولي حال النسق الأوروبي القديم الذي تحقق له الاستقرار بعامل التجانس من نهاية الحروب الدينية وحتى قيام الثورة الفرنسية (1789م) حيث انخرطت الدول الأوروبية في نسق من طراز القوى القطبية المتعددة والوحدات السياسية المتجانسة، فجميعها كانت تقوم في كيانها السياسي في الداخل على "سيادة الأمير" وفي العلاقات

الدولية على مبدأ حق العروش في تقرير مصائر الشعوب والأقاليم، ومع ذلك لم ينف " آرون " وجود صراع بين وحدات النسق المتجانس حيث يعتقد بأن ذلك الصراع لا يعرض بقاء النسق للخطر فهو صراع بحدود تكفل بقاء النسق.

أما عن النسق غير المتجانس فهو الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو نسق دولي من طراز عالمي بمده " وبقوى قطبية ثنائية" فيما يتصل بتوزيع القوى فيه، أما فيما يتصل بعدم تجانسه فإن قواه القطبية لا تتعاضد بحكم موقع كل منهما في النسق العالمي فحسب وإنما كذلك تبعاً لامتلاء كل من القطبين إلى أيديولوجية (سياسية اقتصادية اجتماعية) متصادمة تماماً مع أيديولوجيات القطب الآخر، فالاتحاد السوفيتي كان يقوم على الأيديولوجية الماركسية في تنظيمه الداخلي وبيشر بفكرة الدولة العالمية - دولة الطبقة الواحدة (البروليتاريا)، ذلك بينما قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربي بأيديولوجيته الليبرالية حيث تشترك الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا الغربية في كونها نظماً ليبرالية في تنظيمها الداخلي مع تعدد الطبقات، وحيث الارتباط في المجال الدولي بمبدأ : مجتمع الدول القومية المتعددة بتعدد القوميات في العالم، وهذا الشكل من الأساق الدولية في تصور " آرون " كنسق غير متجانس لا يقتصر فيه الصراع على تلك الحدود الكفيلة بإبقائه، بل يواجه تهديداً بالقضاء عليه حيث هو صراع بين حضارتين وثقافتين متباينتين نتيجة لتباين قيم ومبادئ أقطابه.

هذا ورغم أن " آرون " يعتقد بأن جوهر عالم السياسة الدولي، يتمثل في الصراع من أجل القوة إلا أنه يرى أن السلام الدولي يمكن تحقيقه من ثانيا ثلاثة نماذج لعلاقات القوى الدولية :

**أولها :** الاتزان بين القوى القطبية من حيث توزيع القوة.

**ثانيها :** سيطرة وهيمنة كل قوة قطبية على عدة وحدات سياسية.

**ثالثها :** قيام إمبراطورية عالمية.

ولتوضيح ذلك فإنه بالنسبة للنسق متعدد القوى القطبية يرى "أرون" أن صورة توزيع القوى داخله لا بد أن تتوازن من حيث الكم والكيف لأنه يترتب على ذلك وجود تفاعل بين القوى القطبية يأتي على مقتضى تعدد القوى القطبية من ناحية، ومن ناحية أخرى الوقوف في وجه أى تطلعات لقيام إمبراطورية عالمية. إن أية قوة قطبية داخل هذا النسق تحاول التفوق على ما عداها من القوى القطبية الأخرى، وذلك الأمر يستدعى رد فعل تلقائى من جانب القوى القطبية الأخرى بأن تتحالف ضد هذه القوة المتطلعة إلى الإمبراطورية العالمية ومواجهتها بالقوة، ويترتب على ذلك أن المنتصر يصبح فى أعقاب انتصاره عدو القوى الأخرى بما فى ذلك حلفاؤه بالأمس، وعليه فالصداقة والعداوة فى إطار النسق متعدد القوى هى علاقة وقتية تأتى على مقتضى علاقات القوى داخل النسق ويتحقق بها فى النهاية ميزان القوة.

وفى نسق القطبية الثنائية وبحكم موقع القوتين القطبيتين يظل العداء بينهما مستمراً، والطريق الأوحى إلى السلام - كما يرى "أرون" - هو اتفاق القطبيين على تجميد الحجم الراهن لكل من المعسكرين بأن يمتنع كل منهما عن أى عمل يكون من شأنه استقطاب دولة من دول المعسكر الآخر لى تخرج عليه، وكذلك بوضع خط حدى قاطع يفصل بين مناطق نفوذها، حتى لا تنتهيا لهما ظروف الاحتكاك.

### تقويم نظرية "أرون" :

إن نظرية "أرون" (على نحو ما سلف) ليست مجرد بناء نظرى بحث قائم على مفاهيم افتراضية صرفه. بل إنها قد بدأت بالفعل من خواص عالم السياسة الدولى حيث صور "أرون" هذه النظرية من واقع عالم السياسة الدولى والتزم بربط كل مفهوم من هذه المفاهيم بوقائع التاريخ.

ورغم ذلك فإنه يجدر التنبيه هنا إلى أن "أرون" في نظريته تلك قد ارتكز ارتكازاً يكاد يكون كلياً على مفاهيم جاهزة من قبل، حيث اعتمد بصفة أصلية في فكرته عن "وحدة السياسة الخارجية" على المفاهيم التي قدمها "Clausewitz" من قبل في كتابه عن الحرب "De la Guerre"، بل إن نظرية "أرون" التي قدمها في كتابه "الحرب والسلام" (على نحو ما سلف) لن تجد لها أساساً ترتكز عليه أصلب من عبارات "Clausewitz" الذي قال بأن الحرب ليست مجرد عمل سياسي فحسب وإنما هي أيضاً وفي نفس الوقت أداة من أدوات السياسة، وأنها استمرار للتعامل السياسي. إن في عبارات "Clausewitz" هذه وحدها من القوة والوضوح ما يكفي لاعتبارها نقطة الانطلاق التي بدأ منها "أرون" في تصوير مفاهيمه كلها في نظريته، ومع ذلك فقد كان "لأرون" فضل الانطلاق بفكرة "Clausewitz" عن الحرب إلى أقصى أبعادها في خدمة تحليل عالم السياسة الدولي.

وهنا يجدر التنبيه أيضاً إلى أن "أرون" في تقديمه لمفهوم أساس يفسر به علاقات عالم السياسة الدولي وإن كان قد بدأ برفض مفهوم "القوة" عند "مورجانثو" إلا أنه انتهى إلى نفس الفكرة ودون أن يشير إلى ذلك صراحة، ويفهم ذلك ضمناً من تأكيد "أرون" على أن "الحرب" (استخدام القوة العسكرية) هي الملاذ الأخير للدولة عند سعيها إلى فرض إرادتها على غيرها تحقيقاً لمصالحها الوطنية عند فشل الأداة الدبلوماسية، كما يعاب على "أرون" اعتقاده بإمكانية تقدير قوة الدولة على أساس كمي بهدف تحقيق الأهداف القومية، ومفهوم "القوة" كما سلف به ميوعه في مدلوله الاصطلاحي، بل وميوعه أيضاً في العناصر المشكلة لعلاقاته، فكيف يمكن تقديره على أساس كمي.

هذا ويصدد مفهوم "الصراع" يرى "أرون" بأنه محرك لسياسات الدول ما بين الإستراتيجية والدبلوماسية، وأن الصراع كظاهرة تأتي الغلبة له في العلاقات الدولية - فهي علاقات صراع (من أجل القوة)، ورغم ذلك أهمل



"آرون" العوامل المفضية إلى نشوء هذا الصراع، كما يرى "آرون" في جدلية الصراع سمة رئيسية للبيئة الدولية (على نحو ما سلف)، لكن ربما كان من المتعين وصولاً إلى الدقة ولمزيد من الاستجابة للتحليل العلمي القول بجدلية "الواقع الدولي" أو جدلية "العلاقات الدولية"، وذلك لأن حقيقة الصراع الدولي كامنة في الطبيعة الجدلية للبيئة الدولية ذاتها<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع بصدد تقويم نظرية "آرون" د. محمد طه بنوى، المرجع السابق، ص 37، وص 38.

## المبحث الثالث

### مجموعة نماذج ونظريات التوازن " النمطى "

وترتكز هذه المجموعة من النماذج على مفهوم "ميزان القوة" فى مدلوله النمطى- أى فى معنى ما يجب أن يكون عليه التوزيع العادل للقوة فى المجال الدولى (من وجهة نظر دولة معينة). إن " قضية " توزيع القوى فى المجال الدولى هى قضية ذات حلين محتملين على السواء : إما توزيع القوى توزيعاً عادلاً بين الوحدات السياسية المكونة للنسق الدولى ترتضيه المجموعة، وإما تركيز القوة فى وحدة عالمية واحدة، والمفاضلة بين الحلين لا مكان فيها للعلم الموضوعى أو التفسيرى بحال، وإنما هى مسألة فلسفية بحتة، فالاختيار عمل من أعمال فن السياسة. لقد كان "تابلون" يختار حل الإمبراطورية العالمية وكان يقدم لاختياره هذا مبررات لا تنقصها الوجاهة المنطقية تدور حول فكرة أن بالإمبراطورية العالمية يتحقق السلام العام، وكان " هتسلر " يقول وهو يتطلع إلى توسع بلا نهاية فى 30 يناير سنة 1941 " إن ما تسميه بريطانيا ميزان القوة ليس إلا الحيلولة دون تكامل القارة الأوروبية وتنظيمها"، وهنا ننتقل من فكرة " ميزان القوة " بمضمونها العلمى إلى "ميزان القوة" كسياسة بهدف معين، ومن ثم إلى مدلوله النمطى<sup>(1)</sup>.

إن " كل قاعدة (أو مبدأ من مبادئ العمل) تستهدف غاية اجتماعية محددة مقدماً هى قاعدة نمطية، وقواعد العمل فى المجال السياسى (الوطنى أو الدولى على السواء) هى من هذا النوع، فحين تختار وحدة سياسية ما بصدده مسألة النقيضين : الفوضى الدائمة أو الإمبراطورية العالمية، تتخذ من الصورة التى يقع عليها اختيارها هدفاً لسياستها الخارجية فى هذا الصدد ثم تختار له من الأساليب ما يؤكد تحقيقه، وهنا تظهر فكرة "ميزان القوة"

(1) نفس المرجع السابق، ص 251، وص 252.

كقاعدة أو كمبدأ من مبادئ العمل، ومن ثم كسياسة خارجية تسلكها الدولة التي جعلت من الحياة في نسق دولي هدفاً لها، وسياسة : ميزان القوة في هذا المعنى تتخذ عديداً من صيغ تتباين تبعاً لتباين تصور الدولة لأهدافها، وأظهر هذه الصيغ (من واقع التاريخ) ما يلي :

- سياسة " ميزان القوة " بهدف تحقيق توزيع عادل للقوة في نسق دولي معين، وذلك باعتبار أن عدالة توزيع القوة هي مبدأ أخلاقي، ومن ثم قيمة في ذاتها.
- سياسة " ميزان القوة " بهدف الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى في نسق دولي معين وذلك باعتبار أن في الإبقاء على الوضع الراهن إبقاء على ميزان القوة ذاته.
- سياسة " ميزان القوة " بهدف الوقوف في وجه زيادة قوة أية وحدة سياسية أو أية عصابة من وحدات سياسية كلما كان في هذه الزيادة تهديد للتوزيع الراهن للقوة.
- سياسة " ميزان القوة " بهدف حماية استقلال الدولة التي تنتهج هذه السياسة من قوة خارجية تبدو المهددة لأمنها.
- وفي هاتين الحالتين الأخيرتين - على الأقل - تبدو سياسة ميزان القوة مختلطة تماماً بسياسة الأمن (أمن الدولة)<sup>(1)</sup>.
- " سياسة حامل ميزان القوة : The Holder of the Balance " وتعني أن قوة معينة من القوى القطبية في النسق تقف في عزلة عن علاقات القوى المتصارعة في عصرها طالما أن هذه القوى يتحقق بينها حالة من الاتزان، وهذه القوة المعزولة بإرادتها ليست طرفاً في ميزان القوة لكنها سرعان ما تتدخل حينما تشعر أن ميزان القوة قد بدأ يختل فتتدخل إلى جانب الطرف الأضعف لمجرد إعادة ميزان القوة إلى اتزانه فإذا تم ذلك

(1) المرجع السابق، ص 252، وص 253.

عادت تلك القوة (حاملة الميزان) إلى عزلتها، وهذه السياسة مارستها بريطانيا بالنسبة للقارة الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فكانت لا تتدخل أصلاً في علاقات القوى الأوروبية إلا حينما تقدر أن قوة من القوى الأوروبية المتصارعة قد راحت تتجه إلى درجة من القوة تستطيع أن تتجه بها إليها لتهدد أمنها أو تهدد إمبراطوريتها فيما وراء البحار فتتدخل " بريطانيا " إلى جانب الطرف الأضعف بهدف إعادة ميزان القوة إلى ما كان عليه فإن تحقق ذلك عادت بريطانيا مرة أخرى إلى عزلتها، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الأولى فقد راحت تمارس سياسة حامل الميزان بالنسبة للقوى المتصارعة في النسق الأوربي التقليدي، ففي أواخر الحرب العالمية الأولى قدرت الولايات المتحدة أن قوى الوسط في أوروبا قد راحت تجوز بقوتها قوى غرب أوروبا. الأمر الذي قد يؤدي إلى قوة وحيدة في القارة الأوروبية وبما سيؤدي ذلك إلى تهديد أمنها فقررت الدخول في الحرب لإعادة الاتزان لميزان القوة وأعيد بالفعل وعادت بعدها الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة مرة أخرى<sup>(1)</sup>.

من هنا فإن مفهوم " ميزان القوة " ببدلوله النمطي يستخدم من حيث كونه يعنى برامج عمل. ذلك أن كل دولة تسعى من جانبها إلى تحقيق مصالحها الذاتية فتنتهج سياسة هي سياسة ميزان القوة والتي على مقتضاها تطالب بإعادة توزيع القوى في العالم إذا وجدت أن ميزان القوة الحالي يهدد مصالحها أو يهيئ للفوضى أو إلى الإمبراطورية العالمية، وقد تنتهج الدولة سياسة الإبقاء على الوضع الراهن إذا كان ذلك الوضع يحقق مصالحها وأمنها، والحرب العالمية الأولى والثانية كانت كل منهما من وراء سياسة ميزان القوة حيث قامت الحرب بين دول تريد أن تغير ميزان القوة القائم وبين دول تسعى للإبقاء عليه.

(1) نفس المرجع السابق، ص 253، وص 254.

هذا وانطلاقاً من مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي (على نحو ما سلف) فإن بعضاً من المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولي قد راحوا يقدمون نماذج نظرية ارتكازاً إليه، وفي مقدمة هؤلاء "كابلان" ونختار هنا نموذجيه، حيث يعد "كابلان" أبرز من قدم نموذجاً في هذا الشأن، وكذلك نختار نظرية "دويتش" في تحليل عالم السياسة الدولية حيث يعد "دويتش" في نظريته تلك بصدد فهم وتحليل عالم السياسة الدولي (والتي ذيلها بنموذج توضيحي لكيفية وصول القوى الدولية المتصارعة إلى حالة التوازن "النمطي")، من أبرز من قدم نظرية في هذا الشأن.

نموذج "كابلان" : Kaplan :

ويعد كابلان "Morton A. Kaplan" أحد أقطاب التحليل النسقي القائم على فكرة التوازن النمطي، وهو وإن كان قد استفاد من أفكار "دويتش" بشأن نظرية الاتصال إلا أنه استفاد بدرجة أكبر من نظرية المباريات في بنائه لنموذجه الذي قدمه في مؤلفه<sup>(1)</sup> "System and Process in International Politics"، كما عني "كابلان" بالدرجة الأولى في نموذجه هذا بتحديد القواعد والنماذج السلوكية التي تفسر عملية التفاعل داخل الأنساق الدولية.

ويرى "كابلان" أن كل نسق دولي تتحكم فيه مجموعة من متغيرات مترابطة ومتداخلة ومتميزة حيث يؤدي التفاعل بين وحدات النسق الدولي (والتي تتحكم فيه تلك المتغيرات) إلى أنماط "Norms" متميزة من السلوك الدولي، على أساس أنه عند تحليل التأثير المتبادل بين متغيرات النسق يتم الوصول إلى الكيفية التي يتم بها اتزان النسق الدولي واستقراره، وتبعاً لذلك يمكن التعرف على خصائص النسق وتوزيع القوة بين وحداته وكيفية تحقيق

---

(1) See : Kaplan, Morton, A. System and Process in International Politics, John Wiley and Sons, New York, 1964.

الاتزان داخله، ومعرفة المتغيرات التي قد تطرأ على التوازن الدولي وما قد تهيئه تلك المتغيرات من تحول النسق من شكل إلى آخر.

هذا وقد قدم كابلان تصوراً لستة أنواع من الأساق الدولية النظرية، لكل منها خصائصه ومقوماته، ولكل منها متغيراته التي تتحكم في نمط تفاعلاته، كما تستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية، وقد حدد " كابلان " هذه المتغيرات في خمسة مجموعات أساسية هي :

**أولاً :** متغيرات متعلقة بتحقيق الاتزان داخل النسق الدولي، وهي متغيرات تستند إلى " قواعد أساسية : Essential Rules " واجبة التطبيق، والتقييد بها هو الذي يحقق الاتزان داخل النسق الدولي، إنها القواعد التي تحدد السلوك الضروري (النمط السلوكي الضروري) لحفظ الاتزان في النسق الدولي.

**ثانياً :** متغيرات متعلقة بتحول النسق من شكل إلى آخر، وهي تستند إلى "قواعد تحويلية : Transformation Rules " - أي قواعد التغيير التي تظهر التحول الذي يطرأ على أداء النسق الدولي، وتؤدي به إلى الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال النسق الدولي.

**ثالثاً :** متغيرات متعلقة بتصنيف القوى الفعالة في النسق الدولي، والتي على رأسها القوى القطبية.

**رابعاً :** متغيرات متعلقة بحجم إمكانات القوى القطبية ومستوى تسليحها ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغتها.

**خامساً :** متغيرات متعلقة بالمعلومات التي تؤثر بشكل فعال على عمليات الاتصال الدولي، ومستويات ودرجات الاتصال داخل النسق الدولي.

ولقد قام " كابلان " -على حد قوله- باختيار هذه المتغيرات تجريبياً (حيث قال بأنها متغيرات قابلة للاختبار التجريبي)- أي اعتبر هذه المتغيرات

فروضاً قابلة للتحقيق الاختباري) وتبين له أن هناك مجموعات من القواعد تتحكم في الأسواق الدولية تتمثل في خمسة مجموعات تحدد مدى استجابة النسق الدولي للمدخلات وقدرته على التعامل مع آثار هذه المدخلات والمحافظة على اتزانه واستقراره، وإلا حدث تحول في النسق ذاته، وهذه القواعد التي انتهى إليها "كابلان" قال بأنها تتحكم في النسق الدولي من حيث: نوعية القوى القطبية، وقدراتها، وتوجهاتها، وقواعد السلوك الرئيسية، ونمط توزيع القوة داخل النسق الدولي.

هذا ولقد قدم "كابلان" تصوراً لأشكال الأسواق الدولية حيث تصورها في ستة أشكال هي:

**أولاً:** نسق ميزان القوة : Balance of Power System.

**ثانياً:** نسق القطبية الثنائية الرخو (المفكك) : Loose Bipolar System.

**ثالثاً:** نسق القطبية الثنائية المحكمة : Tight Bipolar System.

**رابعاً:** النسق العالمي : Universal System.

**خامساً:** النسق الدولي التصاعدي (الهرمي) : Hierarchical System.

**سادساً:** نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية) : Unit Veto System.

ويلاحظ هنا بصدد تصور "كابلان" لأشكال النسق الدولي أنه فيما عدا النسقين الأول والثاني فإن الأسواق الأربعة هي -على حد قوله- أسواق افتراضية لم تتحقق تاريخياً، ومع ذلك ادعى "كابلان" أنها من الممكن أن تظهر لاحقاً في الواقع الدولي.

وانطلاقاً من مجموعات القواعد السابقة التي وضعها "كابلان" تناول كل نسق من هذه الأسواق على حدة من حيث القواعد الرئيسية التي تتحكم فيه (حتى في الأسواق التي لم تظهر بعد)، ويرى "كابلان" أن العامل الرئيسي الذي يتحكم في بقاء أو فناء النسق الدولي هو التفاوت في قدرات الوحدات

السياسية المكونة له، كما ربط " كابلان " أيضاً ظاهرة تعدد أشكال النسق الدولي عبر التاريخ بهذا العامل، وفيما يلي نعرض لتصور " كابلان " لأشكال النسق الدولي حيث يخلص " كابلان " إلى بعض الملاحظات عن كل نسق كما يلي :

#### \* أولاً : " نسق ميزان القوى : Balance of Power System " :

ونموذج هذا النسق هو النسق الأوربي خلال القرن التاسع عشر حيث تحكمت في عمل هذا النسق قوى قطبية متعددة، وفي هذا النسق يفترض " كابلان " أن كل القوى القطبية تسعى لحماية مصالحها في مواجهة بعضها البعض، كما يفترض " كابلان " أن هذا النسق يعمل عمل اليد الخفية التي اعتقد " آدم سميث " أنها تحقق اتزان النظام الرأسمالي من خلال المنافسة الحرة.

وفي هذه الصورة من صور النسق الدولي ( وهو نسق حقيقي وليس افتراضياً كما سلف) لاحظ " كابلان " أن أسلوب التحالف (كأبرز أسلوب من أساليب تحقيق الاتزان في إطار هذا النسق) كان أساس تحقيق الاتزان في هذا النسق، على أساس أن الحلف كان يمثل جهازاً دولياً لاتخاذ القرارات، حيث لم يكن هناك نظام دولي (منظمة عالمية) يقوم على صنع القرار على الصعيد فوق القومي، فكان القرار يتخذ بشكل غير رسمي من جانب الدول القطبية كقاعدة عامة باستثناء الأمور التي تتعلق بالتحالف، كما لم تكن هناك منظمات دولية دائمة تقوم على مسائل التفاوض والتسوية القضائية للمنازعات الدولية، فقد كانت هناك أجهزة مؤقتة مرتبطة بظروف معينة أدت إلى قيامها، وكل ذلك دعم من " الدور القومي : National Role " للوحدات السياسية المكونة للنسق ولا سيما القوى القطبية.

ويرى " كابلان " أن القوى القطبية لهذا النسق (المتعدد القوى القطبية)، كان يحكمها قواعد سلوكية، (أو بعبارة أخرى قدم " كابلان " تصوراً



لقائمة نموذجية لقواعد العمل التي كانت تحكم هذا النسق) ووصف "كابلان" كل قوة قطبية داخلية في إطار هذا النسق بأنها "لاعب رئيسي" - في معنى أن هذا "اللاعب الرئيسي" قوة قادرة على الاشتراك في علاقات القوى داخل هذا النسق وطرف فيه، وأنه القوة القادرة على المشاركة في تقرير صورة النسق كله، وتصور "كابلان" أن هناك قواعد سلوكية واجبة الاتباع-أى يتعين مراعاتها- من قبل اللاعبين الرئيسيين حتى يتحقق الاتزان لهذا النسق وهي تتمثل في :

**أولاً :** على كل لاعب أن يعمل على ما فيه زيادة لقدراته على أن يفضل التفاوض على الحرب.

**ثانياً :** على كل لاعب أن يلجأ إلى الحرب حينما يدرك أن هذه الحرب وسيلة لزيادة قدراته.

**ثالثاً :** على كل لاعب أن يوقف القتال إذا رأى أن ذلك سيؤدى إلى إخراج لاعب رئيسي من مسرح القوى.

**رابعاً :** على كل لاعب أن يعمل على معارضة أية محاولة من جانب أية عصابة أو أى لاعب فردى للتملط على ما عداه من اللاعبين.

**خامساً :** على كل لاعب أن يعمل على مقاومة اللاعبين الذين يلتقون على إقامة التنظيمات السياسية العليا لكي يسيطروا بها على النسق كله.

**سادساً :** على كل لاعب أن يعمل على إعادة اللاعبين المنهزمين أو المغلوبين على أمرهم إلى صف كبار اللاعبين، كما يمكن أن يعمل على إدخال اللاعبين غير الرئيسيين في صف اللاعبين الرئيسيين.

وهنا تصور "كابلان" أنه في التزام هذه القواعد السلوكية من جانب اللاعبين الرئيسيين ما يكفل تحقيق الاتزان، كما افترض وجود اتصال قوى بين اللاعبين الرئيسيين في هذا النسق، وأن احترام الدول لهذه القواعد بشكل مترابط هو أساس الاتزان داخل هذا النسق.

## \* ثانيا : " نسق القطبية الثنائية الرخو Loose Bipolar "

ونسق القطبية الثنائية الذي ساد العلاقات السياسية الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وصفه كابلان بأنه نسق "رخو : Loose " نظرا لما يتمتع به هذا النسق من خصائص هي : وجود قوتين قطبيتين تتحكمان في مصير هذا النسق، ولكن ليس بصورة محكمة، إلى جانب خاصيتي العالمية واللاجانس، فمن أهم ما يتميز به هذا النسق هو التباين في نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية، حيث يشترك في هذا النسق (في أن واحد) لاعبون قوميون "National Actors" وهم الدول القومية غير المتكثلة (كالهند مثلاً) ولاعبون من كيان يرتفع بهم فوق الوحدات القومية "Supranational Actors" وهم الكتل "Blocactors" كالكتلة الشيوعية والكتلة الغربية ممثلين في منظمتي حلف "وارسو" وحلف "الناطو" من ناحية، ومن ناحية أخرى لاعبون عالميون "Universal Actors" في شكل منظمة عالمية كالأمم المتحدة، وهذا النسق العالمي هو في نفس الوقت ثنائي القوى القطبية نظراً لوجود كل قطب من القطبين العالميين : "الاتحاد السوفيتي" و "الولايات المتحدة الأمريكية" حيث يقوم كل منهما بدور اللاعب الرئيسي في كل من الكتلتين، على أساس أن هناك ترتيباً في القوى داخل الكتلة بشكل يبرر سيطرة كل قطب على كتلته. وهنا يشير كابلان إلى أن داخل هذا النسق تتعدد الأدوار والمسئوليات إلى جانب ميلها إلى التخصص، مما يسمح بالقول بأنه نسق يتسم بدرجة من التعقيد في طبيعته وعلاقاته وتفاعلاته، وذلك في مواجهة نسق توازن القوى (النسق متعدد القوى القطبية).

وهنا يجري " كابلان " مقارنة بين نسقي : " القطبية الثنائية الرخو والمتعدد القوى القطبية، وذلك من ثنانيا النقاط التالية :

أولاً : أن نسق القطبية الثنائية الرخو (المتقدم) أكثر تعقيداً من النسق متعدد القوى القطبية.

ثانياً : أن الأطراف فوق القومية تشارك الأطراف القومية الأدوار الرئيسية فى نسق القطبية الثنائية الرخو حيث نوع "كابلان" تلك الأطراف فوق القومية ما بين الكتل والمنظمة العالمية، ووضع الأمم المتحدة فى صفوف اللاعبين الرئيسيين فى هذا النسق.

ثالثاً : أنه بصدد الكيفية التى يتحقق بها الاتزان فى كل من النسقين فإن " كابلان " يرى أن نسق توازن القوى (القطبية المتعددة) بلاعبيه القوميين الرئيسيين المتعددين هو وحده الجدير بأن يوصف بنسق "ميزان القوة"، ومن هنا يشكك " كابلان " فى كون " نسق القطبية الثنائية الرخو" يقوم أساساً على فكرة النسق ذاتها لأن درجة وضوح ملامح الانتظام فى علاقات القوى داخله أقل من نسق القوى القطبية المتعددة، فتوازن القوى داخل نسق القطبية الثنائية الرخو -عنده- يرتبط بكيفية التفاعل داخل الكتلتين، على أساس أن العلاقات داخل كل كتلة تلتزم بقاعدة التدرج الهرمى فى القوة وأن عضوية هاتين الكتلتين جامدة حيث لا مكان لتغيير حجم العضوية، وذلك تبعاً لأن علاقات الكتلة الواحدة تبنى على فكرة التكامل الوظيفى لأعضائها مما يجعل الاتسحاب بالنسبة للأطراف غير القطبية من إحدى الكتلتين أمر غير مرغوب من جانب القطبيين، وهنا يتصور "كابلان" أنه فى حالة عدم تقييد أية كتلة من الكتلتين بمبدأ التدرج الهرمى فى القوة فإن نسق القطبية الثنائية الرخو سيتهجه إلى أن يأخذ صورة النسق متعددة القوى القطبية الذى يقوم على فكرة آلية التحالف.

هذا ويفترض "كابلان" أن نسق القطبية الثنائية الرخو وإن كان يسمح بوجود بعض الكتل الدولية الأخرى التى تكون على درجة من القدرة أقل بكثير من الكتلتين الرئيسيتين (اللتين تشكلان بقوتهما الضاربة حجر الأساس فى اتزان النسق كله)، إلا أن الكتل المحدودة القدرة لا تستطيع أن تؤثر فى مجرى علاقات القوى داخل النسق بصورة فعالة بخلاف ما كان يحدث فى نسق توازن القوى من جانب " بريطانيا" التى كانت تمارس دور "حامل ميزان

**القوة : The Holder of the Balance** ' حيث كان بإمكانها أن ترجح كفة ميزان القوة في اتجاه أو آخر، ومن هنا فإن الاتزان في نسق القطبية الثنائية الرخو يتحقق بين الكتلتين الرئيسيتين.

وبالنسبة للأمم المتحدة كلاعب عالمي فإن " كابلان " يفترض أنها تؤدي دوراً في اتزان نسق القطبية الثنائية الرخو من ثانياً قيامها بتكثيف الاتصالات بين الكتل المختلفة، وبين الدول الأعضاء في هذه الكتل، وأيضاً بين الدول التي لا تنتمي لهذه الكتل (الأطراف القومية غير المنحازة)، حيث تستطيع الأمم المتحدة من ثانياً هذا الدور أن تقلل من أسباب التوتر الدولي بدخولها كوسيط لحل المنازعات، كما يفترض " كابلان " أن الأطراف القومية غير المنحازة إلى الكتلتين تؤدي أيضاً دوراً عن طريق أسلوب الوساطة لحل خلافات الكتلتين (خارج إطار الأمم المتحدة) أو عندما تحاول الكتلتان أن تحصل على تأييدها في مواقفها وسياساتها.

ومن جملة ما سبق فإن " كابلان " يرى أنه لكي يتحقق الاتزان في نسق القطبية الثنائية الرخو فإنه يجب أن يلتزم أقطابه لمجموعة قواعد سلوكية حددها فيما يلي :

**أولاً :** على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين (كلاعبين رئيسيين في النسق الدولي، ويقوم كل قطب بدور اللاعب الرئيسي داخل كتلته) السعي إلى تعبئة الطاقات من أجل ردع الكتلة الأخرى.

**ثانياً :** على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين عدم التورط في حروب شاملة، ولكن من الممكن دخولها في حروب محدودة (تقليدية).

**ثالثاً :** على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الاستعداد لخوض الحرب الشاملة دون أن تفرط في الحفاظ على كتلتها.

**رابعاً :** على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين السعي بصفة دائمة لزيادة القدرات بالمقارنة بقدرات الكتل المعادية.

خامساً : على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الدخول في حرب شاملة لمنع الكتلة المعادية الحصول على وضع المسيطر على النسق الدولي.

سادساً : على اللاعبين القوميين وضع الأهداف العالمية في مركز ثانوى بالنسبة لأهداف الكتلة التى ينتمون إليها.

سابعاً : على اللاعبين العالميين (ويقصد هنا الأمم المتحدة) محاولة التقليل من أسباب الصراع بين الكتل والسعى لتعبئة القوى القومية غير المتكثلة لمواجهة حالات الانحراف الخطيرة كحالات اللجوء إلى استخدام القوة.

#### • ثالثاً : نسق القطبية الثنائية المحكم : "Tight Bipolar" :

وهذا الشكل من الأساق الدولية يعتبره " كابلان " نسقاً افتراضياً، فهو وإن كان يحمل بعض أوجه الشبه مع نسق القطبية الثنائية الرخو إلا أنه يختلف عنه في بعض الجوانب الأخرى والتي تتمثل لديه فى : أولاً : أن هذا النوع من الأساق (القطبية الثنائية المحكمة) لا يوجد فيه مكان أو دور فعال للاعبين القوميين على نحو ما كان فى نسق القطبية الثنائية الرخو، على أساس أن هناك قاعدة سلوكية تحكم هذا النسق (الثنائى القوى القطبية المحكم) تتمثل فى أن اللاعبين القوميين ليس أمامهم إلا الانتماء لأى من الكتلتين الرئيسيتين وإلا فقدوا دورهم ومكانتهم فى هذا النسق ومن ثم يفقدون وجودهم فيه، ثانياً : أنه لا مكان فى نسق القطبية الثنائية المحكمة لاطرف العالمى " الأمم المتحدة " نتيجة لأنها لن تستطيع أن تعيى وراءها الدول غير المنحازة، والتي لم يعد لها وجود هنا، وتبعاً لذلك تفقد " الأمم المتحدة" دورها كوسيط فى نزاعات الكتلتين حيث لا مكان لها داخل هذا النسق.

وانطلاقاً مما سبق، فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يقوم على وجود قوتين قطبيتين تتحكمان فى مصير علاقات القوى داخله وحقدهما ودون

مشاركة من أى كتلة أخرى أو لاعبين عالميين حيث يتحقق الاتزان أساساً بين هاتين القوتين القطبيتين.

وهكذا فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يتميز بوجود تدرج تصاعدي هرمى فى قواه داخل كل كتلة (من الكتلتين الرئيسيتين) حتى إذا ما فقد هذه الميزة تحول إلى نسق القطبية الثنائية الرخو، ويرى " كابلان " أن نسق القطبية الثنائية المحكم تختفى فيه ظاهرة الصراع الدولى كلما زاد جمود وضع القوى القطبية داخل كل كتلة، ويرى أيضاً أن هذا النوع من الأساق الدولية لا يعرف صورة " التكامل الدولى " بل يعرف صورة " التكامل" داخل كل كتلة على حدة، وبصدد القواعد التى تحكم سلوك اللاعبين داخل هذا النسق فهى مماثلة للنسق السابق فيما عدا القاعدة التى ذكرت من قبل.

رابعاً : النسق العالمى : Universal system :

وهو نسق افتراضى كذلك يتصور فيه " كابلان " دور المنظمة العالمية (كلاعب عالمى) وقد راح يتدعم بشكل قوى فى ظل نسق القطبية الثنائية الرخو، إلى جانب انفراد هذا النوع من الأساق الدولية بوجود درجة عالية من الاتصال والتكامل الدوليين، على اعتبار أن المنظمة العالمية هى أساس تحقيق الاتصال والتكامل بين وحدات النسق الدولى فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية... إلخ، وهذا النوع من الأساق الدولية يتصور " كابلان " وجوده فى حالة تطور وتشعب الوظائف التى تضطلع بها المنظمة العالمية كلاعب عالمى داخل نسق القطبية الثنائية الرخو، ويفترض " كابلان " هنا أن كافة اللاعبين القوميين يستخدمون الطرق السلمية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، كما يلتزمون فى قيامهم بتحالفات إقليمية بالتقيد بالقواعد السياسية الرسمية التى تقرها المنظمة العالمية، على أساس أن هذه القواعد هى معيار الحكم على أنشطة وعلاقات اللاعبين القوميين.

هذا ولقد أسرف "كابلان" في تصويره لهذا الشكل من الأساق الدولية، حيث ذهب إلى أن هذا النسق العالمي سيصل إلى درجة تحقيق الاندماج بين النظم القيمة المختلفة للاعبين القوميين وبما يهيئ لظهور معايير قيمة عالمية جديدة يمكن الاحتكام إليها في تسوية المنازعات بين هؤلاء اللاعبين، وبمقدار ما يشكك به اللاعب القومي بالفعل في تحقيق أهداف المنظمة العالمية يحصل على منح وتسهيلات منها وبصرف النظر عن الإمكانيات أو التقدم الحضاري، وبصدد القواعد السلوكية الواجبة الاتباع في إطار النسق العالمي فإنها تتمثل - عند "كابلان" - في القواعد السياسية الرسمية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

خامساً: النسق الدولي التصاعدي (الهرمي) "Hierarchial":

وفي هذا الشكل المفترض من الأساق الدولية تصور "كابلان" أن اللاعبين القوميين قد فقدوا دورهم حيث أصبحوا مجرد تقسيمات إقليمية فرعية، وهنا تصبح جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية كالاتحادات والنقابات المهنية (الدولية) وحدات (لاعبين) هذا النسق بدلاً من الدول القومية (اللاعبين القوميين). كما يتعامل هذا النسق مع الأفراد مباشرة أو من خلال أجهزة وسيطة، وقد يحدث بين أطراف هذا النسق التلافات بغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية المشتركة.

إن قيام هذا النوع من الأساق في تصور "كابلان" سيكون نتيجة لانتصار أحد الأطراف (اللاعبين)، وعندئذ سيصبح لاعباً رئيسياً في قمة الهرم، وأن المزاياء سيتم تخصيصها وفقاً لنوعية ذلك اللاعب الرئيسي (كالعصر أو اللون...). كما أشار "كابلان" إلى أن هذا النوع من الأساق قد يوجد تحت ظروف المنافسة الحرة، وقد يأخذ هذا النسق الشكل غير الديمقراطي "Directive System" أو الشكل الديمقراطي "Non-Directive System" وتكون القواعد السلوكية الأساسية المتحكمة في كل

من هذين الشكلين هي نفس القواعد المطبقة في النظم الديمقراطية، والنظم غير الديمقراطية.

هذا ويذهب "كابلان" إلى أن هذا النوع من الأسواق يكون أكثر الأسواق الدولية استقراراً، حيث إن التقسيم الوظيفي والاعتماد المتبادل في الأمور الحيوية يجعل من الصعب انسحاب أى طرف منه. بل إن أى طرف سيتردد في الانسحاب نتيجة الخسارة الفادحة من وراء ذلك، وهنا يصبح هذا النسق أكثر صور (أشكال) الأسواق الدولية اتصالاً وتكاملاً وتضامناً-عند "كابلان".

سادساً: نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية) "Unit Veto" :

وهذا النسق أيضاً من الأشكال المفترضة للأسواق الدولية لدى "كابلان": حيث تصور "كابلان" في هذا النسق أن اللاعبين العالميين ليس لهم دور أو مكان يذكر في إطار هذا النسق، حيث تتعارض مصالح اللاعبين، ومع ذلك يتمتع كل لاعب عن تدمير أى لاعب آخر (كقاعدة أساسية في إطار هذا النسق) لأن كل لاعب يمتلك أسلحة قادرة على تدمير أى لاعب آخر في الساحة الدولية، وفي حالة قيام أى لاعب بمهاجمة وتدمير لاعب آخر فإنه على يقين من أنه سوف يتعرض للتدمير-أى أن هناك ردع متبادل بين اللاعبين في هذا النسق، أو بمعنى آخر فإن كل لاعب يمتلك حق الفيتو كضمانة لاستقرار واتزان هذا النسق.

وفي تصور "كابلان" أن هذا النسق قد يتحول إلى صورة "النسق التصاعدي الهرمي" في حالة نجاح أحد اللاعبين في القضاء على لاعب آخر حيث يتناقص عدد لاعبي النسق الرئيسيين، وبما يهيئ لوصول اللاعب المنتصر إلى قمة سلم القوى داخل هذا النسق.

وهكذا عرض "كابلان" لهذه الصور الست للنسق الدولي، سواء أكانت صوراً حقيقية أو مفترضة، إلا أنه في كل صورة من هذه الصور قد



راح يعرض لنوعية القوى وتوزيعها داخلها، إلى جانب التركيز على القواعد السلوكية الواجبة الاتباع من جانب القوى القطبية كأساس لتحقيق الاتزان داخل كل نسق.

### تقويم نموذج كابلان :

بعد " كابلان " فى مقدمة المعيين بتحليل عالم السياسة الدولى تحليلاً سلوكياً، حيث كان يستهدف فى نموجه هذا لتحليل عالم السياسة الدولى الوقوف على النماذج المتكررة من السلوك الدولى للانتهاء بها إلى وضع قواعد سلوكية واجبة الاتباع لتحقيق الاتزان الدولى (فى الصور المسالفة للأساق الدولية)، فقدم ستة نماذج من الأساق الدولية بخصائصها ومقوماتها وقواعدها السلوكية التى تحكمها وموضحاً التغيرات التى تطرأ عليها عندما تنسقى شروط الاتزان القائم، وكل ذلك فى محاولة من جانبه لفهم وتفسير علاقات عالم السياسة الدولى.

وفيما يلى نعرض لأهم الاستقادات والمآخذ على نموذج كابلان" والى تنصب بالأساس على الصور الحقيقية للأساق الدولية التى عرض لها " كابلان " وهى نسق ميزان القوة، ونسق القطبية الثنائية الرخو (أما باقى الصور الست فهى أساق افتراضية-على حد قول كابلان )، وهى كما يلى :

أولاً : استند كابلان" فى نموجه هذا فى تحليل عالم السياسة الدولى على نظرية المباريات "Game Theory" حيث اعتقد بإمكانية تطبيق الأساليب الرياضية على الدراسات السياسية (الدولية)، فانطلاقاً من ذلك قدم مجموعة أفكار تتعلق بأساليب اتخاذ القرارات العقلانية فى مواقف شتى من مواقف الصراعات الدولية، على أساس أن كل لاعب دولى يبحث فى مضاعفة مكاسبه وتقليل خسائره، ومن هنا فإن اللاعب الدولى - عنده - ليس فقط عقلياً بل وهو مدرك تماماً من تلقاء نفسه بالأولويات وعلى معرفة تامة

بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق المصلحة الوطنية، وهنا يفترض "كابلان" أن صانعى القرار الخارجى عقلانيون فى قراراتهم، بل وأخلاقيون كذلك فى مواقفهم (كأن يفترض بأنهم يحددون الأسلحة النووية فلا تستخدم فى قواعد اللعبة الدولية)، وأن لديهم معلومات متوفرة عن طبيعة النسق القائم دون أن يشير إلى مصدر هذه المعلومات ونوعيتها، إلى جانب إغفاله أن غالبية هذه المعلومات مدونة فى وثائق سرية.

وإنطلاقاً مما سبق فإن افتراض " كابلان " بعقلانية صانعى القرارات الخارجية (على نحو ما سلف) أمر يتناقض مع طبيعة العلاقات الدولية التى يكون للقرارات التاريخية فيها القول الفصل فى تقرير مصيرها، فعنده-أن كل لاعب يعتبر كياناً عقلياً ذا أهداف محددة وتحت تصرفه عناصر قوة يستطيع بها التغلب على القوى المتصارعة معه، إلى جانب توفر معرفة تامة له بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق الأهداف القومية "National Goals"- أى الإحاطة بكل الاحتمالات الممكنة، واستخدام النماذج الرياضية فى إدارة عملية صنع القرار الخارجى ليشمل احتمالات الصراع والتكامل مع العمليات التى تكون فيها وحدة صنع القرار الخارجى (الدولة القومية) تتمتع بسلطة جزئية فى محيط البيئة الدولية التى تؤثر فيها، فاللاعب الدولى- عند " كابلان"- لا يتخذ بمفرده قراراً (فهذا القرار يعتمد على ما يتوقع من اللاعبين الآخرين أن يفعلون). إن كل هذه العقلانية الشديدة وتلك القرارات الرشيدة التى يتحدث عنها "كابلان" لا مكان لها فى عالم السياسة الدولى، الذى لا يعرف الانتظام فى سلوك الدول (أو فى سلوك صناع القرار الخارجى) فالمجال هنا للقرارات التاريخية.

ثانياً : اعتبره أن القواعد السلوكية التى حددها فى كل نسق هى قواعد قطعية وحصرية واجبة الاتباع من أجل تحقيق التوازن الدولى، على حين أن هذه القواعد وخاصة فى النسق متعدد القوى القطبية بعيدة تماماً من أن تحصر أو تعدد بطريقة قطعية، كما أن هناك ظروفاً تاريخية وواقعية لكل

نسق تقف أمام الحصر والقطع اللذين يقوم عليهما تصور " كابلان " لهذه القواعد فى نموذجة .

كما أن قائمة " كابلان " تلك للقواعد السلوكية الواجبة الاتباع فى صورة النسق متعدد القوى القطبية تصبح أكثر ما تكون نموذجاً للأعمال السلوكية للدولة " حاملة الميزان" حال إنجلترا فى النسق الأوروبى (المتعدد الأقطاب) حيث كانت أهدافها فى القارة الأوروبية فى تلك الحقبة تنحصر أساساً فى أن تظل قوى القارة الأوروبية فى اتزان لا يسمح بتفوق دولة معينة أو عصابة من دول معينة، على ما عداها من قوى القارة، وعلى وضع يهين لبقوة المتفوقة الاتجاه نحو الجزيرة البريطانية لتهديد أمنها، من هنا فإنه لا يمكن أن تصمم هذه القواعد السلوكية على بقية أعضاء النسق متعدد الأقطاب، كما لا يمكن الاستناد إليها فى التنبؤ فى شأن ما سيقع مستقبلاً فى كل نسق دولى متعدد القوى القطبية. وجملة القول فإن هذه القواعد هى قواعد افتراضية لما يجب أن تلتزم به الدول فى سلوكها الخارجى، وفى هذا خروج عن العلمية (حيث يفترض " كابلان" أنه لا اتزان إلا بالالتزام هذه القواعد من جانب اللاعبين الدوليين الرئيسيين)، بنفس الدرجة التى أسرف فيها فى التجريد النظرى حيث صور أنساقاً دولية لا وجود لها على أرض الواقع.

**ثالثاً :** افتراضه بأن الوصول إلى حالة الاتزان والحفاظ عليها هو الهدف الرئيسى للاعبى النسق المتعدد الأقطاب، جعله يحصر أهداف أعضاء هذا النسق فى هذا الهدف، وهو أمر لا يتفق مع الواقع الدولى، فبالى جانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى لا تقع تحت الحصر. بل إن من بين هذه الأهداف ما لا يلتقى مع هذا الهدف كهدف التوسع.

**رابعاً :** أنه بصدد نسق القطبية الثنائية الرخو، فقد زج " كابلان " بالأمم المتحدة إلى صفوف اللاعبين (العالميين) فى علاقات القوى داخل النسق، وهذا أمر فيه مغالطة أو خطأ فى تصور مضمون مفهوم اللاعب، ذلك الخطأ الذى زاد من التهيئة لوصفه لذلك النسق بأنه رخو، فالأمم المتحدة

كمنظمة عالمية قائمة أصلاً على محاولة تحقيق فكرة " الأمن الجماعي "،  
والأمر الذي لا خلاف عليه البتة : أن الأمم المتحدة لا تملك قوة مادية ذاتية  
من ناحية، وهي بحكم قيامها على فكرة الأمن الجماعي بعيدة تماماً عن أن  
تكون طرفاً في علاقات أخرى<sup>(1)</sup>.

نظرية " دويتش : Deutsch :

يعتبر " كارل دويتش : Karl Deutsch " الأمريكي (الألماني الأصل)  
في مقدمة من عنى بتحليل عالم السياسة الدولي من ثانياً نظرية الاتصال، ففي  
مؤلفه " القومية والاتصال الاجتماعي : Nationalism and Social  
Communication " قدم دويتش مفهوم الاتصال الاجتماعي Social  
Communication " كمفهوم سياسي اجتماعي يرى من ثانياً أن ظاهرة  
"القومية : Nationalism " ليست ظاهرة فطرية (غريزية) ولكنها ظاهرة  
سياسية جاءت نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية والتشكيل الذاتي لعادات  
المجتمع، وعملية التنشئة والتشكيل تلك ترتبط بنمو واستمرار وتكثيف عملية  
الاتصال بين أفراد المجتمع الواحد، حيث يرى " دويتش " أن عملية الاتصال  
هذه هي التي بلورت الطابع القومي (الشخصية القومية)، داخل كل وحدة  
قومية (الدولة القومية).

من هنا فإن مفهوم "الاتصال الجماعي" هو مفهوم يتصور به "دويتش"  
بلورة قيم وفلسفة المجتمع الواحد، وأنه نتيجة لتطور تقنيات العملية  
الاتصالية داخل المجتمعات السياسية جاء التمايز بينها، فكل مجتمع سياسي له  
فلسفته وقيمه الخاصة به وطابعه القومي المميز، ومن هنا تبلورت ظاهرة  
"الدولة القومية"، وأصبحت عملية الاتصال الاجتماعي-على حد قول دويتش-

(1) راجع فيما تقدم بصدد تقويم نموذج "كابلان" : د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص 272.

وص 275، وأيضاً : د. إسماعيل صبرى مقلد، المرجع السابق، ص 55 : ص 59.

(2) See : Deutsch, Karl W., Nationalism and Social Communication : An Inquiry  
into Foundation of Nationality. Wiley. New Jersey, 1953.

بمثابة الوسط الكيميائي التبادلي "Catalyst" الذي بلور الشعور بالانتماء القومي.

هذا ويذهب "دويتش" إلى أنه عقب بلورة ظاهرة "الدولة القومية" ظهرت الحاجة إلى التكامل السياسي لأقاليم الدولة (وتعنى لفظة "التكامل: Integration" هنا مجرد وصف للحالة التي عليها ترابط إقليمين أو أكثر ترابطاً متسانداً على وضع يجعل منها "كلاً" بذاتية متميزة هو "الدولة القومية"، وهذا الكل متميز عن ذاتيات الأقاليم المركبة له، وبخووص لا تتوفر لكل منها على حدة)، وعملية "التكامل: Integration" هذه تطلبت تقديم توضيحات من جانب إقليم لآخر، بل وقد تقتضى استخدام القوة ضد إقليم ما إذا لزم الأمر لتحقيق ذلك التكامل، وهنا إلى جانب ما تستدعيه عملية التكامل من توضيحات واستخدام القوة يرى "دويتش" في قيام الدولة القومية إعلاناً عن ظهور بؤرة جديدة للتوتر الدولي، وذلك لما تستدعيه قيام الدولة القومية داخل النسق الدولي من تفجر مسألة تغيير الاتزان الإقليمي بل وتستدعي أيضاً تغيير إستراتيجيات القوى القطبية في إطار ذلك النسق. ورغم ذلك كله فإن "دويتش" يرى أن تكثيف الاتصال بين الدول يؤدي إلى نوع من الانسجام في أهداف السياسات الخارجية للدول، كما يحدث نوعاً من المشاركة بين المؤسسات الرسمية في هذه الدول في الاتجاه نحو حل المشاكل الدولية، وكل ذلك سعياً لتحقيق التكامل الدولي. ذلك أن مفهوم "التكامل الدولي" لديه يشير إلى كافة الجهود المبذولة لتحقيق الاتصال بين الدول.

وهنا بعد الإشارة إلى مفهومي "الاتصال الاجتماعي" و "التكامل الدولي" في مؤلف "دويتش" السالف، نتجه إلى عرض لنموذج "دويتش" في تحليل عالم السياسة الدولي من ثانياً نظرية الاتصالات في مؤلفه "The Analysis of International Relations" <sup>(1)</sup>، ففي هذا المؤلف

(1) See : Deutsch, Karl W., The Analysis of International Relations. Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.

اتجه " دويتش " إلى توضيح وسائل وأدوات وقنوات الاتصال بين الدول والتي تعد أساساً تستند إليه الدول عند اتخاذها لقراراتها الخارجية، فنتيجة لثورة الاتصالات التي يعيشها عالم اليوم أصبحت الكرة الأرضية كجزيرة واحدة لا توجد دولة واحدة تستطيع أن تعيش في عزلة عن باقي دول العالم لوجود قنوات اتصال بين دول العالم من إعلام ومواصلات وعلاقات اقتصادية..إلخ.

وهذا الاتصال بين الدول، والتفاعل بينها يفرزان ظاهرتين في مجال العلاقات الدولية هما ظاهرتا : الصراع والتكامل، على اعتبار أن الصراع بين الدول يسود علاقاتها نتيجة تعارض القيم والمصالح، بينما يسود التكامل بين الدول نتيجة الاعتماد المتبادل، وهنا يفترض " دويتش " وجود تحكم ذاتي في جهاز اتخاذ القرار لكل دولة حيث يستبعد عناصر القلق وتعارض المصالح وانعدام الاتزان، ومن ثم يفترض وجود سيطرة ذاتية (لكل دولة) قادرة على تغيير الاحتمالات التي تتوقف عليها كون العلاقات الدولية علاقات صراع أم تكامل.

وفي شأن علاقات الصراع بين الدول (وخاصة بين الدول القطبية) تستطيع الدولة - في تصور "دويتش" - أن تتحكم في سلوكها الدولي الذي يترجم في صورة قرارات خارجية وذلك من ثنانيا معالجة المطومات الراجعة "Feedback" لجهاز اتخاذ القرار الخارجى بما يلائم مع المصلحة الوطنية، وتتمثل مصادر تلك المعلومات الراجعة في مطومات راجعة من البيئة الدولية وأخرى من داخل الدولة (البيئة الوطنية) إلى جانب الخبرة السابقة المتوفرة لصناع القرار الخارجى، وهنا يشترط "دويتش" وجود أجهزة استقبال "Receptors" لهذه المعلومات الراجعة ووجود قنوات "Channels" اتصال لربط وموازنة مصادر هذه المطومات الراجعة، ويفترض "دويتش" أنه عن طريق هذه الأجهزة والقنوات يتم التحكم الذاتى في سلوك الدول، على أساس أن جهاز اتخاذ القرار الخارجى موجه ذاتياً "Self Steering" ومن هنا فالمطومات الراجعة هي التي تحدد السلوك اللاحق للدول على ضوء نتائج

السلوك السابق (حيث تعتبر المعلومات الراجعة كالترموستات الذى ينظم سلوك الدول المتوقع).

وانطلاقاً مما سبق حدد 'دويتش' كيفية صنع الدولة (باعتبارها لاعباً دولياً) لسياستها الخارجية على ضوء هدفها ومصالحها الوطنية وذلك أيضاً فى إطار من التحكم الذاتى "Self -Control" من ناحية، ومن ناحية أخرى من ثانياً عملية الاتصال بين الدول، كما يرى 'دويتش' أن عملية الاتصال بين الدول إلى جانب وجود سيطرة ذاتية (تحكم ذاتى) لكل دولة هى السبيل لعدم تصعيد الصراع الدولى، فحينما تفشل جهود السيطرة الذاتية تلك تبرز المصالح المتعارضة، والتي تؤدى إلى تصاعد الصراع الدولى، وهنا يذهب 'دويتش' إلى القول بأنه مهما كان نوع الصراع فلا بد أن تحافظ الدولة على قدر من السيطرة الذاتية ليس فقط على سلوكها بل وعلى سلوك عدوها كذلك، على أساس أن السيطرة الذاتية من جانبها تخفف من حدة الصراع مع عدوها.

هذا وتتمثل درجات الصراع "Conflict" لدى "دويتش" فى ثلاثة صور (تصنف طبقاً للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة الذاتية المتبادلة من طرفى الصراع) وهى :

\* أولاً : صورة المناظرات "Debates" :

وهى تكون من ثانياً التفاوض بين الخصوم حول مشكلة معينة، وفى هذه الحالة يحاول كل خصم تغيير موقف الخصم الآخر تجاه المشكلة المطروحة، حيث يبرز دور الدبلوماسيين ومبعوثى الحكومات فى هذا الشأن فى تحقيق كسب ما لصالح حكوماتهم على حساب الحكومات الأخرى، وللوصول إلى هذا الكسب فإن الأمر يقتضى تعرف كل طرف من أطراف النزاع على الأسس التى يمكن عن طريقها إقناع الطرف الآخر بوجهة نظره، وهنا يتصور "دويتش" أن هذه المناظرات التفاوضية بمرور الوقت ستؤدى

إلى تغيير فى أهداف ومصالح الأطراف المتنازعة، وبما سيؤدى ذلك فى نهاية الأمر للتغيير من سلوك الدول، وهذا التصور من جانب " دويتش " قائم على افتراض مؤداه أن هناك ضبط نفس وسيطرة ذاتية متبادلة من الأطراف المتنازعة.

• ثانيا : صورة المبراهة "Game" :

وهنا يشبه "دويتش" حالة الصراع بين دولتين بما يحدث فى مباراة فى لعبة من الألعاب الرياضية بين فريقين متنافسين، وقال بإمكانية تطبيق بعض نماذج تلك المباريات على أسلوبى : الدبلوماسية أو الحرب -مثلاً- كأداتين لتنفيذ الدولة لسياستها الخارجية وذلك من ثنايا أساليب ونماذج رياضية، وافترض "دويتش" أن كل لاعب (دولة) لديه درجة معقولة من السيطرة الذاتية على تحركاته اللاحقة وفى نفس الوقت قال بأنه ليس من الضروري أن يسيطر اللاعب على نتائج هذه التحركات، فهو يرى أنه طالما أن كل لعبة لها عدد من البدائل لدى اللاعبين يترتب عليها نتائج معينة، فإن كل لاعب لديه عدة اختيارات فى تحركاته وفى نفس الوقت لديه إمكانية بعمل توقعات عن النتائج المحتملة لأى حركة يختارها مع الأخذ فى الاعتبار أن نتائج أى حركة فى المباراة تعتمد على حركة الخصم.

ويفترض " دويتش " أيضاً أن كل لاعب لابد أن يحدد ماذا يريد ؟ وأن يدرك حدود إمكانياته، وإمكانيات الخصم؟ وعلى هذا الأساس يعي اللاعب ما يستطيع فعله، كما يؤكد " دويتش " هنا على أنه يجب على اللاعب أن يبنى كل تحركاته على أساس واقعى (موضوعى) بدلاً من أن يبنى تحركاته على التخمينات أو التقديرات المنطقية، واستشهد " دويتش " فى هذا الشأن بما نصح به " نابليون " قائده بأن يبنوا تحركاتهم العسكرية على أساس تقدير قدرات أعدائهم بالفعل وليس على تقدير نواياهم.



ويرى " دويتش " أن اللاعب في طريقه للفوز (أو على الأقل حتى لا يخسر اللاعب) فإنه لابد أن يضع تحركات قصيرة الأجل وهل ما تسمى بالتكتيكات "Tacitcs" ولا بد أيضاً في نفس الوقت أن يضع تحركات طويلة الأجل وهي ما تسمى بالإستراتيجية "Strategy"، وهذه الإستراتيجية تضم بين مكوناتها تلك التحركات التكتيكية، ويرى " دويتش " أن أكثر الإستراتيجيات تعقلاً بالنسبة للاعب هي تلك الإستراتيجيات التي يضع فيها اللاعب احتمال خروجه من الصراع القائم منتصراً أو على الأقل يتجنب عن طريقها احتمال الخسارة، وبتعبير حسابي (كمي) فإن أكثر الإستراتيجيات تعقلاً -عنده- هي تلك الإستراتيجية التي تزيد صافي الأرباح إلى الحد الأقصى أو تلك التي تقلل الخسائر إلى الحد الأدنى، وفي هذا الصدد يقدم " دويتش " صوراً وأشكالاً للمباريات كأشكال للصراع بين الدول.

### مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة : "Zero- Sum or Fixed-

: " Sum Games

وفي هذا الشكل من الصراع يفترض " دويتش " أنه في مباراة قيمة الصفر "Zero-Sum Game" يبدأ اللاعبون الدوليون تحركاتهم من كون الأرباح بالنسبة لهم تساوى صفراً، وعليه فإن كل ما يربحه لاعب يعتبر خسارة للآخرين، أما في مباراة القيمة المحددة "Fixed-Sum Game" تتحدد جملة الأرباح عند رقم معين (ليس بالضرورة صفراً فقد يكون أكثر حيث تكون أرباح أى لاعب عند رقم معين على حساب اللاعبين الآخرين)، وهنا تعتبر مباراة القيمة صفر فرعاً من مباريات القيمة المحددة، كما أن أى مباراة قيمة محددة يمكن أن تتحول إلى مباراة قيمة الصفر بعملية رياضية، وعلى هذا الأساس تتطابق مباريات الصفر ومباريات القيم المحددة رياضياً ومن ثم فما يقال على مباريات قيمة الصفر ينطبق على مباريات القيمة المحددة.

وبالنسبة لمباراة القيمة صفر أو القيمة المحددة فهي تعد نموذجاً للصراع الشديد بين اللاعبين، فما يربحه لاعب يخسره لاعب آخر، وما يعتبر نافعاً للاعب يعتبر في نفس الوقت ضرراً بالنسبة لآخر، ولقد استخدم 'مكيافلى' الإيطالى هذا الشكل من الصراع (قبل ظهور نظرية المباريات بأربعة قرون) حين قال بأن الأمير الذى يزيد من قوة غيره ينقص تبعاً لذلك من قوته، ومثال ذلك النوع من الصراع، الصراع الأيديولوجى الذى كان دائراً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث سعى كل منهم إلى إقامة إمبراطورية عالمية على حساب الآخر فجاء ما يعرف "بالحرب الباردة : Cold War" كنموذج لمباريات القيمة صفر (أو القيمة المحددة)، فقد اعتبر العقائديون الشيوعيون أن ما يعتبر نافعاً للشيوعية يصبح ضاراً بالنسبة للولايات المتحدة بطريقة آلية، واعتبروا كذلك أن حل وسط فى هذا الشأن خيانة لمصالح الدولة.

وهنا يقدم "دويتش" إستراتيجيات وحلول : Strategies and Solutions ، بصدده هذا النوع من الصراع الذى لا مصالحة فيه حيث يستند إلى أن دوافع اللاعبين أو مصلحتهم لا يمكن أن تتغير وأنهم تبعاً لذلك لا يبدون وأن يظلوا أعداءً إلى الأبد، ورغم ذلك يفترض "دويتش" أنه يمكن للعقلانية أن تسود فى حالة حساب كل لاعب لمتوسط فرص الربح أو الخسارة (على المدى الطويل) وأن يسير فى سلسلة من التكتيكات المؤدية إلى تحقيق هذه الإستراتيجية على المدى الطويل، وشريطة أن تكون هذه الإستراتيجية واضحة المعالم - أى فى حالة وجود معلومات متوفرة ومحددة تؤيد تلك الإستراتيجية. وهنا فى حالة اتباع كل من اللاعبين أفضل إستراتيجية له يمكن القول بأن المباراة قد أصبحت ذات "حل ثابت : Stable Solution" باعتبار أن الحلول "Solutions" بدائل واختيارات للإستراتيجية التى إن حاد عنها اللاعب فإنه لا بد من أن يمتنع بخسارة، وهى ليست بديلاً واحداً (حلاً واحداً) ولكن غالباً ما يكون فى هذا النوع من المباريات عدة حلول، ولكن عدد

الحلول الثابتة فيها عادة ما يكون قليلا، وهنا يشير " دويتش " إلى ضرورة تعدد الإستراتيجيات والسياسات البديلة بدلاً من تبني سياسة واحدة تتفق مع قيم وتقاليد المجتمع لأن ذلك بلا شك - عنده - يزيد من حدة الصراع الدولي. ان تعدد الحلول والبدائل واختيار السياسة البديلة على أسس عقلانية بقدر الإمكان - عنده - يجنب العلاقات الدولية ذلك النوع من الصراع الذي يركز إلى بديل (سياسة) واحدة (بمضمون أيديولوجي)، ويفضى حتماً إلى الحرب الشاملة.

### مفهوم الحل الوسط : The Minimax Concept :

وهنا فى إطار هذا النوع من الصراع القائم على أساس مباراة القيمة صفر، يشير " دويتش " بصدده إلى أنه قد يكون هناك حل أو عدة حلول متزنة، تشبه إلى حد ما الحل الوسط وهو حل يجمع بين الحد الأقصى "Maximum" وبين الحد الأدنى "Minimum" إنه مفهوم الحل الوسط "The Minimax Concept" والذي يعنى - عند " دويتش " أن اللاعب يقوم بنوع من الإستراتيجية يمكن بواسطتها تقليل خسارته إلى الحد الأدنى، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل أرباح منافسة إلى الحد الأدنى، على أساس أن اللاعب هنا يرضى بأقل الأرباح المتاحة وهي فى النهاية عملية نسبية، فاللاعب إما أن يختار أفضل البدائل السيئة المتاحة أو أن يختار أسوأ البدائل النافعة المتاحة، إلى أن تلتقى نتائج المباراة فى النهاية عند نقطة التقاء واحدة للاعبين، يجتمع فيها الحد الأدنى من الحدود القصوى : "The Minimum of Maximum" للاعب مع الحد الأقصى من الحدود الدنيا لمنافسه، وهذه النقطة هي التي تمثل فى النهاية "الحل الوسط للاعبين" ويمكن تبين نماذج سياسة الحل الوسط فى "سياسة الاحتواء: "Containment Policy" التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حدود الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويرى "دويتش" أنها سياسة دفاعية فى جوهرها تقدم أفضل ما يمكن عمله على المدى الطويل ضد

أقوى المنافسين، إنها إستراتيجية الحزم والحذر التي تنهك الخصم مع مرور الوقت لكنها لا تعد بانتصار سريع " ولقد أوضح "دويتش" مفهوم "الحل الوسط" بصورة رياضية على النحو التالي :

مثال لنموذج " الحل الوسط " :

عمود		
اللاعب (ب)		
ب - 2	ب - 1	
20+	10-	الإستراتيجية
20-	10+	أ - 1
10+	10-	صف اللاعب (أ)
20-	10+	أ - 2

**قالب النتائج :** كل خانة (من الخانات الأربعة) تمثل النتيجة التي يتم التوصل إليها إذا إختار اللاعبان أ ، ب الإستراتيجيات التي تؤدي إليها، وتوجد أرباح اللاعب ( أ ) في أسفل الركن الأيمن، ومكاسب اللاعب (ب) في أعلى الركن الأيسر لكل خانة.

**النتيجة المتوسطة :** أ - 2 ، ب - 2 (10- ، 10 +)

أ - 2 : هي أحسن ما يمكن أن يفطه اللاعب ( أ ) لنفسه إذا فعل اللاعب (ب) أسوأ ما يمكن له.

ب - 2 : هي أحسن ما يمكن للاعب (ب) أن يفطه في مواجهة إستراتيجية اللاعب ( أ ).

## مباريات القيمة المتغيرة : "Variable-Sum Games" :

وهنا يقدم " دويتش " شكلاً من أشكال الصراع الدولي من ثانياً مباراة " القيمة المتغيرة" (حيث لا تحديد لقيمة معينة) وهي صورة أكثر شيوعاً في مجال العلاقات الدولية مقارنة بمباراة القيمة صفر، وهنا طبقاً لهذه النوعية من المباريات التنافسية قد يربح فيها أحد اللاعبين شيئاً من لاعب آخر، وفي نفس الوقت يمكن للاعبين أن يربحوا من لاعب غير أساسى بطريقة جماعية أو قد يخسرون، إنها مباراة الدافع المختلط "Mixed Motive" حيث تختلط فيها الدوافع بالنسبة للاعبين الأساسيين فقد يحاول أحدهم أن يكسب من آخر، أو قد ينسق عدد من اللاعبين الأساسيين فيما بينهم (كمباريات تنسيق للتحركات القادمة) وتأتى الخسارة أو الربح تبعاً لقدرتهم على تنسيق تحركاتهم بما يتمشى مع مصالحهم المشتركة، ومن أمثلة هذا النموذج من الصراع الدولي تكوين تحالفات دولية عظمى للأمن القومى للاعبين المنسقين.

## التهديدات المتبادلة : "Mutual Threats" :

وهى من نماذج صراع الدافع المختلط، وهذه اللعبة تشبه إلى حد ما المواجهة المباشرة فى مجال العلاقات الدولية- كأن تكون هناك مواجهة مباشرة بين القطبين (فى نسق القطبية الثنائية) حيث يهدد أحدهما الآخر بالحرب النووية الشاملة، وطبقاً لهذه اللعبة يوضح النموذج الرياضى لها أن كلا اللاعبين لديه القدرة على الاختيار بين إستراتيجيتين :

أولهما : أن يتعاون أحدهما مع اللاعب الآخر بأن يتراجع تجنباً للتصادم (إذا تراجع الخصم) وهنا تحدث عملية انحراف من الخصمين عن الطريق المؤدى إلى الحرب الشاملة، وثانيتهما : أن يستمر اللاعبان فى الصراع مع احتمال تراجع أحدهما، وطبقاً لهاتين الإستراتيجيتين فإن كل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر إما التعاون "Cooperation" أو الارتداد "Defection" عن التعاون، ومن ثم اختيار بديل الاستمرار فى الصراع.

هذا والتحركات من كل لاعب لا تعتمد هنا على القرار المنفرد لكل لاعب بل وعلى قرار الخصم، وفي هذا النموذج التجريدي لهذه اللعبة توجد أربع نتائج ممكنة هي :

**أولاً :** أن يتعاون كلا اللاعبين بالتراجع عن الاستمرار في مسيرة الصراع في نفس الوقت حتى لا يوصم أحدهما بالتخاذل بين أفراد مجتمعه.

**ثانياً :** أن يرتد كلاهما عن التعاون وقد يقضى هذا إلى صدام مباشر يؤدي إلى فئانهما أو شل حركتهما.

**ثالثاً :** أن يقرر اللاعب " أ " التراجع بينما يستمر اللاعب " ب " إلى النهاية فيحظى اللاعب " ب " بالإعجاب والتقدير من جانب أفراد مجتمعه بينما ينظر إلى اللاعب " أ " بالاحتقار من جانب أفراد مجتمعه.

**رابعاً :** يقرر اللاعب " ب " التراجع بينما يقرر اللاعب " أ " (وقد ارتد من قبل) الاستمرار حتى النهاية فتكون النتيجة الإعجاب باللاعب " أ " واحتقار اللاعب " ب " من جانب أفراد مجتمعه.

ويلاحظ أن هذه اللعبة تتميز بالتحرك السريع من جانب اللاعبين حيث لا يتوفر الوقت للاعب حتى يرى ما يوشك خصمه أن يفعله، ولذلك فلا بد أن يكون لكل منهما إستراتيجية واضحة المعالم يتصرف على أساسها.

وهنا يرى " دويتش " أن أفضل الإستراتيجيات للاعب " أ " مثلاً : أن يقرر التعاون مع اللاعب " ب " (على أساس وجود تعاون مشترك)، فإن أراد اللاعب " أ " الخروج من المباراة فإن خروجه سيكون دون خزي أو احتقار، وإذا قرر اللاعب " ب " الارتداد عن التعاون، فإن اللاعب " أ " في أسوأ الظروف سيخرج حياً من المباراة (رغم موقفه الضعيف بين أفراد مجتمعه)، وينطبق نفس الشيء بالطبع على اللاعب " ب " . من هنا فإن إختيار التعاون بالتراجع عن الصراع من جانب اللاعبين (بدلاً من الاستمرار في الصراع) هو الاختيار الأنسب والمتعقل لأن الارتداد عن التعاون قد يقضى إلى هلاك وفناء الجانبيين أو إصابتها بالشلل في حركتهما، لذا يرى " دويتش " أن الساسة

المتعلقين عليهم أن يختاروا التعاون بالتراجع عن الصراع، ولتوضيح هذه اللعبة بصورة رياضية فهي كما يلي :

نموذج : التهديدات المتبادلة (رياضيا) :

		ب - 1 (ج)		
		ب - 2 (د)		
10+	5-			أ - 1 (ج)
10-	5-			
5-	10-			أ - 2 (د)
5-	10+			

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة : ج ج (-5، -5).

### التهديدات والوعود "Threats and Promises"

وهذه اللعبة يشبه نموذجها الرياضى فى بعض الوجوه نموذج لعبة التهديدات المتبادلة وكلاهما من نماذج مباريات القيمة المتغيرة فكل لاعب هنا لديه إستراتيجيتان للاختيار (كما فى مواقف الرقابة على التسلح ونزع السلاح، أو فى مواقف عدم تصعيد الصراع بين الخصمين الأيديولوجيين المتناقسين). وتمثل هاتان الإستراتيجيتان فى : أولاً : التعاون على إيجاد ثقة متبادلة، ثانياً: الارتداد عن هذا التعاون (أى العداء)، ويفترض فى هذه اللعبة أن اللاسبين على علم بمقدار الربح قبل بدء اللعبة، وأن نتائج الفوز أو الخسارة تبلغ 'هما إثر كل جولة، إلى جانب عدم معرفة القرار الذى سيتخذه اللاعب الآخر، وكل ذلك فى غياب وسائل الاتصال أو التنسيق بينهما. هذا والمكاسب التى يتم الحصول عليها هنا قد تنتج عن خداع ناجح من أحد

اللاعبين للآخر، أو قد تنتج عن الجزاءات التي توقع على من يتصرف بثقة ثم يخذع.

وفي هذه اللعبة هناك العديد من الاحتمالات التي لا حصر لها، حيث تجرى مباريات متعددة بين اللاعبين، وفي المباريات الأولى (طبقاً للنموذج الرياضي لهذه اللعبة) يزداد التنافس ويصبح اللاعبان أكثر تشدداً ويقبل التعاون المشترك بينهما، وهنا يدرك الخصمان مقدار الخسارة الشديدة الناتجة عن هذه المنافسة المهلكة فينتهيان إلى التعاون المشترك في المباريات الأخيرة، حيث يسفر هذا التعاون عن مكاسب متبادلة، وليس بخاف أن سبب اشتداد الصراع في البداية من ورائه عدم الاتصال والتنسيق بين اللاعبين، وأنه من ثنايا الاحتكاك المتواصل واستخدام التحركات المختلفة ينتهي الخصمان إلى درجة أعلى من التنسيق والتعاون، وهنا يؤكد "دويتش" على أن شخصية اللاعبين لا دخل لها في هذه المباريات في الوصول إلى نتائج لصالح أحدهما تجاه الآخر، وإنما النتائج الفطرية من المباريات الأولى هي التي تجعل الطرفين يتجهان إلى تحقيق المكاسب من ثنايا التعاون المزدوج ومن ثم تجنب الصراع.

ولاشك أن هذه اللعبة تجعلنا لا نعلم كثيراً على التنبؤ بنوايا الحكومات الأجنبية، حيث لا اهتمام هنا بنوايا الحكومات، وإنما العبرة بالتحرك الفعلي لهذه الحكومات، فليس المهم أن نسأل : ماذا كانت الدولة (أ) تتوى بتحركها ضد الدولة (ب)؟ وإنما السؤال الأهم : ماذا حدث بالفعل للدولتين (أ)، (ب) نتيجة تحرك الدولة (أ)؟، وما هو رد فعل الدولة (ب) لهذا التحرك؟

وفي هذه اللعبة يرى "دويتش" أن إستراتيجية الغش ستولد عدم الثقة وستولد إستراتيجية الرد بالمثل، والاستمرار في هذا سيكون رهيناً لنتائج الجزاءات المتبادلة نتيجة الارتداد عن الثقة المتبادلة، وبما يفضي ذلك إلى الخسائر المستمرة للطرفين، ومن هنا فإن الإستراتيجية المحتملة نجاحها بدرجة كبيرة في هذه النوعية من المباريات هي :



أولاً : المبادرة بالتعاون من كلا الطرفين.

ثانياً : الاستمرار فى القيام بالتحركات المؤدية إلى التعاون طالما أنها متبادلة.

ثالثاً : فى حالة وجود ارتداد متكرر من أحد اللاعبين لابد أن يقابله رد حاسم من اللاعب الآخر، ولكن مع قيام هذا اللاعب الآخر من آن لآخر بسلسلة من تحركين أو ثلاثة من تحركات التعاون سيعطى الفرصة للخصم للتحويل إلى سلسلة من التعاون المتبادل.

هذا ولقد لوحظ أنه كلما حقق الطرفان قدراً كبيراً من المكاسب أثناء اللعبة حيث تبلغ لهما نتائج الفوز أو الخسارة إثر كل جولة، تضاعف سلوك التعاون المتبادل من كليهما، وهذه النتيجة تؤيد رأى "إيمانويل كانت" "Immanuel Kant" وغيره من الفلاسفة القائلين "بأن إدراك الناس لموقفهم إدراكاً تاماً سيجعلهم أكثر قابلية لسلوك تعاونى وأخلاقى".

ولتوضيح نموذج هذه اللعبة (التهديدات والوعود) رياضياً، فهو كما يلى :

ب - 2 (د)		ب - 1 (ج)	
20+	10+	أ - 1 (ج)	
20-	10+		
10-	20-	أ - 2 (د)	
10-	20+		

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة: (10-، 10-).

## مباريات البقاء : "Survival Games" :

هذا وقد تتطور اللعبة بين الخصمين (قوتين عظيمين بقدرات نووية كبيرة- كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية)، وتصل إلى أقصى مراحلها الحاسمة بعد عدة جولات متتالية، وذلك بأن يستند الخصمان إلى إستراتيجيات غير متعلقة، فيختار كل منهما الارتداد عن التعاون ويزجان بأنفسهما في القتال، وعندئذ تأتي نهاية العالم التي لا يكون فيها للاعبين أى مستقبل، ومن ثم لا تكون هناك حالة للتفكير في أثر الإستراتيجيات على السلوك المستقبلي لهما أو لأى لاعبين آخرين، لكن مع إسقاط هذا الاحتمال من حساب اللاعبين (نهاية العالم) الكامن في نموذج التهديدات والوعود تصبح اللعبة لعبة البقاء، وعلى اللاعبين أن يضعوا في حسابهما أن عقاب الفشل والوصول إلى اليأس الكامل وترك اللعبة (لعبة البقاء) سيكون هو الدمار الشامل لكليهما، وأن مكافأة النجاح هي الاستمرار في اللعب.

## تكلفة التفكير : "The Cost of Thinking" :

وحتى يكون هناك استمرار في اللعب يرى " دويتش " أن يضع اللاعبون في اعتبارهم تكلفة اتخاذ القرار. ذلك أن النظرية التقليدية لا تضع في حساباتها تكلفة اتخاذ القرار حيث تفترض أن اللاعب يقوم بحساب كل التحركات الممكنة من جانبه ومن جانب الخصم والنتائج المحتملة لهذه التحركات، وكل ذلك مع عدم الأخذ في الحساب تكلفة الوقت والجهد والموارد عند اتخاذ القرار. إن السياسات الخارجية للدول لا يتم اختيارها عن طريق الحساب العقلي، (كما تقول بذلك نظرية المباراة التقليدية) وإنما تتم عملية الاختيار تلك للسياسات الخارجية جزئياً عن طريق عملية عقلية، وتتم أيضاً جزئياً بطريقة عشوائية، كما أن القرارات الخارجية يتخذها صناعتها عادة تحت ضغوط قاسية بسبب قصر الوقت والأعباء المترابدة، ومن الصعب أيضاً أن تتم بطريقة عقلانية، وكذلك بالنسبة للقرارات الخارجية أيضاً فإنه في

معظم الأوقات لا يسمح الأمر بالتعرف على كل التحركات والنتائج الممكنة لأطراف اللعبة وتبعاً لذلك يصعب التحدث عن الحل الأمثل "Optimal"، أو بعبارة أخرى أفضل الحلول الممكنة، ما دام هناك احتمال بوجود حلول مجهولة للأطراف، ومن هنا يشير "دويتش" إلى أن البحث هنا للاعبين يكون عن أفضل إستراتيجية نسبية للفوز. إنها تلك الإستراتيجية التي يعتبر تحقيقها أكثر احتمالاً في إطار الحدود الزمنية والموارد الحسابية المتوفرة، وعليه فهي أكثر الإستراتيجيات قبولاً من بين البدائل القليلة المتاحة التي يمكن دراستها من جانب اللاعبين في إطار ما يتوفر لهم من الوقت والموارد والجهد.

#### التهديد والردع كمباريات دوافع مختلطة :

#### "Threats and Deterrence as Mixed-Motive Games"

وهنا في هذا الإطار يعرض "دويتش" لنموذج "توماس شيلنج" :

Thomas C. Schelling "ومساهماته في هذا الصدد، حيث عالج "شيلنج" مواقف التهديد والردع من ثانياً مباريات الدوافع المختلطة وأوضح "شيلنج" ذلك بافتراض وجود لاعبين (أ)، (ب)، وأن اللاعب (أ) هو الذي يقوم بعملية التهديد بينما يتلقى اللاعب (ب) ذلك التهديد، مع افتراض وجود مصالح متصادمة بين اللاعبين. ففي حالة قيام اللاعب (ب) بعمل شيء ما ضد مصلحة اللاعب (أ) فإن اللاعب (أ) يقوم بتهديد اللاعب (ب) بشيء معين (ضد مصلحة اللاعب (ب))، كما يفترض "شيلنج" في نموذج هذا أن طرفي التهديد لهما مصلحة مشتركة في عدم تنفيذ هذا التهديد. ذلك أن هذا التهديد مكلف للاعب (أ) وفي نفس الوقت يلحق ضرراً بمصلحة اللاعب (ب)، ومن ثم فكلاهما إذن سيجنى شيئاً مشتركاً إذا أمكن تجنب تنفيذ هذا التهديد.

ويرى "دويتش" أن هناك معنيين يمكن استنتاجهما من نموذج

"شيلنج" : المعنى الأول : أنه في مواقف التهديد والردع يحتفظ الطرفان بمصلحة مشتركة تزداد هذه المصلحة مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد، ففي حالة ما إذا كان الخصمان متساويين وكادت التكلفة المشتركة أكبر من مسألة الخلاف فإن الردع هنا يكون أشبه بمباراة "التهديد المتبادل" وفي حالة ما إذا

كانت التكلفة المشتركة للخصمين كبيرة ولكنها أقل من مسألة الخلاف بين الطرفين فإن الردع هنا أشبه بمباراة " التهديدات والوعود"، أما في حالة كون التهديد بينهما أكثر شدة (بزيادة كبيرة في أسلحة التدمير الشامل) وظل الخصمان متساويين تقريباً، فإن الردع هنا سيتحرك من نموذج " التهديدات والوعود" إلى نموذج " التهديد المتبادل"، وهنا كلما زادت حدة التهديدات المتبادلة قل الدافع العقلى من جانب الخصمين على تنفيذ هذه التهديدات.

هذا ويعتبر الردع طبقاً لما تقدم عند "دويتش" من أفضل السبل العقلانية في المباريات التي يكون فيها الخصم ضعيف الدفاع، ويعتبر التهديد أفضل السبل كذلك (عقلانية) في المباريات التي يكون فيها الخصم غير قادر على إحداث خسائر بنفس المستوى عند قيامه بالرد بالمثل، وهنا في هذه الحالة تصبح تكلفة التهديد عند الدولة (أ) التي تقوم بالتهديد أقل من تكلفته عند الدولة (ب) التي تتلقى التهديد، ونظراً لأن الخصمين غير متساويين هنا فإن الأمر يغرى الدولة (أ) بالتهديد بقصف جوى أو بحرى ضد الدولة (ب) (وهي أصغر وأقل شأناً من الدولة (أ) حيث لا تملك قوة جوية أو بحرية مشابهة حتى ترد بالمثل)، وهنا كلما كان التهديد شديداً كان أكثر فاعلية ضد الخصم الضعيف (بافتراض أن هذا الخصم الضعيف متعقل)، وهنا في حالة كون التهديد الشديد (طبقاً لنظرية الردع التقليدية) موجه ضد خصم يرد بنفس المستوى (أو أن يكون للخصم حلفاء يردون نيابة عنه) كتهديد الاتحاد السوفيتى لألمانيا الغربية أو بريطانيا باستبداله للرءوس النووية في الصواريخ بعيدة المدى برءوس هيدروجينية أشد فتكاً في الخمسينات، فإن هذا الأمر يكون ذا فاعلية حيث استمرت ألمانيا الغربية وبريطانيا في تلك الفترة في الاعتماد على قوة القنابل الهيدروجينية للولايات المتحدة الأمريكيين إلى جانب أن بريطانيا بدأت وقتها في تصنيع قنابل هيدروجينية خاصة بها، ونفس الشيء بالنسبة للتهديدات السافرة من جانب القوى الكبرى بالحرب الكيماوية أو البيولوجية أصبحت لا جدوى لها حينما تستخدم في الحصول على امتيازات

سياسية طالما ظل كل جانب قادراً على إنزال خسائر بنفس المستوى بالآخر، وهكذا فإن التهديد الشديد (بأسحلة دمار شامل) - طبقاً لنظرية الردع التقليدية - ضد خصم يرد بنفس مستوى العنف له أثر عكسي تماماً.

والمعنى الثانى : الذى يستنتجه "دويتش" من نموذج "شيلنج" أن فاعلية التهديد لا تعتمد فقط على درجة شدته وإنما تعتمد كذلك على إمكانية تصديق هذا التهديد من جانب الخصم. ذلك أن الدولة (أ) التى تقوم بالتهديد - مثلاً - حتى تجعل تهديدها يبدو أكثر احتمالاً للتصديق عليها أن تتصرف بطريقة غير منطقية (غير عقلانية) بطريقة جزئية، وذلك بقيامها بأعمال أكثر تهوراً، وتبعاً لذلك فإن هذا السلوك غير العقلانى سيجعل الخصم يتراجع عن القيام بأعمال فى غير صالح الدولة التى تقوم بالتهديد وفى هذه الحالة كلما زادت هذه الأعمال (التكتيكات) المتهورة التى تترك أمر قيامها بالتهديد للصدفة (كالدخول فى حرب محدودة ثم تتصاعد هذه الحرب ويفلت زمام السيطرة عليها)، كلما أصبح التهديد أكثر فاعلية وقابلية للتصديق وزاد تبعاً لذلك التزام الخصمين بالتراجع عن هذا الموقف الخطير.

وهنا يتناول "دويتش" نظرية "الردع" بالتقويم حيث يرى أن هذه النظرية قد تكون خادعة فى حالة مغالاة الدولة فى تقدير مصالحها المعرضة للخطر وبما يهين لدفعها إلى التأكيد على الفائدة التى تعود من وراء السلوك المتهور فتصبح التهديدات أكثر واقعية، وهنا تكون مخاطر هذه النظرية. ولقد شجعت هذه النظرية القيادات السياسية ودفعتهم إلى التضحية بملايين الأرواح فى الحروب حيث اعتقدت بأنها وسيلة تبرر غايتهم، وفى ذلك تحد خطير للقيم الدينية والأخلاقية وهنا تكمن أوجه قصور هذه النظرية من الناحية القيمية أما بالنسبة لأوجه قصورها (ضعفها) الفكرى فهى ثمانى أوجه يمكن معالجة ثلاثة منها بسهولة نسبياً عن طريق استخدام أفضل المسبل الفكرية التى تقدمها نظرية المباريات، بينما تحتاج العيوب الخمسة الأخرى إلى تغييرات جذرية فى طريقة التفكير، وقبل عرضه لهذه العيوب أشار "دويتش" إلى أن أهم ما

ترتكز إليه نظرية الردع تلك في بنائها هو التفكير في المدى القصير، ومن ثم تركيز على تقديم التكتيكات دون الإستراتيجيات. وبصدد عيوب نظرية الردع فهي كما يلي :

**أولاً :** افتراضها ثبات قدرات المتنافسين (في المدى القصير): فنظرية الردع تفترض أن قوة الخصمين (سواء أكانا متساويين أم غير متساويين) ثابتة، وهذا الافتراض يترتب عليه إغفال التكاليف العرضية للصراع بالنسبة للمتنافسين حيث لا تؤخذ في الحسبان هذه التكاليف من ناحية، ومن ناحية أخرى، تهتم هذه النظرية بما يمكن الحصول عليه للمتنافسين من نقاط الصراع أكثر من اهتمامها بما يمكن الحصول عليه أو تجنب الطرفان الصراع.

**ثانياً :** تعالج هذه النظرية تكتيكات الصراعات (النزاعات) الدولية الكبرى على أن تكاليفها أكبر من تكاليف الحرب النووية، وبمعنى آخر فهي تعالج هذه الصراعات على أنها تشبه نموذج " التهديدات والوعود " (على أساس أن التكلفة المشتركة للحرب كبيرة بالنسبة للخصمين ولكنها أقل من مسألة الخلاف) أكثر من نموذج " التهديدات المتبادلة" والذي يبدو واقعياً في بعض الحالات مقارنة بنموذج " التهديدات والوعود " الذي تميل هذه النظرية لمعالجة الصراعات الدولية من ثنائيات (ففي نموذج التهديد المتبادل تكون التكلفة المشتركة للحرب أكبر من مسألة الخلاف).

**ثالثاً :** تركز هذه النظرية على التكتيكات المفصلة أكثر من التكتيكات المتكررة فمثلاً في حالة قيام الدولة (أ) بقصف (جوى أو بحرى) للدولة (ب)، فإنه بعد القصف يبدو التفاوض بالنسبة لدولة (أ) سلوكاً متعلقاً (وقتياً)، ولكن هذا السلوك (التكتيك) قد يدعو الدولة (ب) إلى تكراره - أى القيام بقصف متبادل ورفض التفاوض بالإكراه، مما يفتح الباب أمام الخصمين لسلسلة من الضربات المتتابة. ذلك أن أكثر التكتيكات تعقلاً بالنسبة لدولة ما لم تهزم من قبل قد يكون هو الرفض التام لقبول التفاوض بالإكراه وهذا ما يدعمه الواقع بشأن الدول التي لم تهزم ويفرض عليها الاستسلام لأكثر من قرن مضى.

رابعاً : افتراض نظرية الردع أن الدولة التي تقوم بالتهديد (أ) والدولة التي تتلقى التهديد (ب) لهما سيطرة تامة على سلوكهما في المجال الدولي (وهذا العيب هو بداية خمسة عيوب أشد خطورة من العيوب السابقة)، وهذا أمر غير واقعي. ذلك أن استخدام تكتيكات متهورة من جانب الدولة (أ) أمر فيه مبالغة فهي عادة لا تستطيع السيطرة على تهديداتها، كما أن الدولة (ب) حينما ترى ذلك ستتخلى هي الأخرى عن إذعانها لها وستتحداها، ومثال ذلك أن "هنتلر" عام 1939 أصبح أكثر صدقاً وتأكيداً لتهديداته عن عام 1936 (لكل من فرنسا وبريطانيا)، ولكن تهديداته فشلت في أن تثني فرنسا وبريطانيا عن الدخول في الحرب ضده نتيجة لفقد حكومتيهما الثقة في تأكيدات حالة إذعانها لمطالبه.

خامساً : تهمل نظرية الردع غالباً حساب المخاطرة التراكمية "Cumulative Risk"، ففي نموذج "شيلنج" يحتمل تهور الدولة (أ) - أي قيامها بتكتيكات متهورة- وتكون فرصة نجاحها في البداية بنسبة 90%، وفي حالة استمرارها في تكتيكاتها المتهورة على اعتبار أن فرصة نجاحها في كل نزاع قادم هي 90% أيضاً فستكون فرصة نجاحها بعد نزاعين (تكتيكين) هي 90% من الـ 90% - أي ما يساوي 81%، وستكون فرصة نجاحها في ثلاث نزاعات ماثلة (تبعاً لذلك) هي 72.9% وفي أربع نزاعات حوالى 59%، وفي ست أقل من 54%، وفي سبع أقل من 50%، وطبقاً لذلك فإن 21 (واحدًا وعشرين)، نزاعاً متتالياً سيقدم للاعب المخاطر فرصة نجاح واحدة من بين كل ثمان فرص للنجاح، وفي 49 (تسعة وأربعين) نزاعاً متتالياً ستكون فرصته أقل من فرصة واحدة من بين كل 100 (مائة) فرصة للنجاح، وفي 70 (سبعين) نزاعاً متتالياً ستكون فرصته في النجاح أقل من واحد في الألف، ومن هنا تصبح النتيجة مهلكة للمخاطر المتراكمة، وهذه المخاطر التي تهملها نظرية الردع (في الغالب) والتي تواجهها الدول في سياستها الخارجية نتيجة النزاعات المستمرة محفوفة بمخاطر الحرب،

ومن هنا يجب أن تحكم السياسات الخارجية للدولة- كما يرى " دويتش " والتي تستمر لفترة طويلة من الزمن بنظريات تساعد على البقاء.

**سادسا :** افتراض نظرية الردع (التقليدية) أن الدولة التي تقوم بالتهديد (أ) والأخرى التي تتلقى التهديد (ب) سوف يظنان متعقلين في ظل ظروف التوتر والتهديد والمخاوف والإتهاك... مع أن بحوثاً كثيرة من بحوث علم النفس (التجريبي) أكدت على أن الأشخاص المتعبين المتوترين (بما فيهم الساسة والعسكريون) يقل إدراكهم للموقف وقدرتهم على الحكم فيصبحون عدوانيين ومن ثم أقل تعقلاً تبعاً لذلك.

**سابعاً :** افتراض نظرية الردع وجود بعض حالات اللاتناسق بين أطراف التهديد، وهو كما يقول " دويتش " افتراض ضمنى، وخاصة حينما يكون بلد الكاتب (لهذه النظرية) نفسه طرفاً في النزاع، وهذا هو حال بعض الكتاب والقادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين حينما يتحدثون عن الردع، فهم يفترضون أنه من الممكن ردع أى دولة أجنبية عن طريق التهديد على اعتبار أن الأجنبي أضعف في قدراته، وهو أمر غير واقعى. ذلك أن الحكومات وإن كانت تعمل على تشجيع هذا الأمر (فى عصر القوميات) بين مواطنيها والذى قد ينجح فى بعض الحالات، إلا أن هذا الأمر مدمر فى سياسة الردع النووى.

**ثامناً :** افتراض هذه النظرية أن الدوافع التي تحرك الصراعات (النزاعات) الدولية ثابتة للاعبين خلال المباراة على أساس أن اللاعبين المتعقلين يستهدفون الفوز من بداية المباراة إلى نهايتها، وهو افتراض غير متوافق مع طبيعة العلاقات الإنسانية وخاصة السياسية منها. ذلك أن الصراع بين الحكومات قد يتغير مساره نتيجة لتغيير بعض الحكومات لآرائها أثناء الصراع، ففى حالة قيام زعيم دولة بالهباب حماس الجماهير عمداً فإنه من المحتمل أن يدرك خصمه أنه غير متعقل (إلى حد كبير) وهذا يجعله يتصور



أن هذا الأمر تهديد مباشر يجب القضاء عليه بأسرع ما يمكن ومهما كانت المخاطرة، فيقوم الخصم (الذى يتلقى التهديد ويفترض أن يكون متعلقاً) بهجمة نووية مباغتة ضد الطرف الذى قام بالتهديد تؤدي إلى تدمير الطرفين (وهذا فى حالة قدرة أى من الطرفين على القيام بمثل هذه الهجمة)، وهنا فى هذه الحالة نجد حدوث تغير فى قيم الطرفين فى نفس الاتجاه، فالدولة (ب) التى تتلقى التهديد من الدولة (أ) -مثلاً- قد تغير رأيها تغييراً جذرياً فى حالة وجود صراع على الحدود فى قطاع مهمل نسبياً (من الأراضى المتنازع عليها)، ومع أنه صراع على أمر غير حيوى، وغير هام إلا أن الدولة (ب) قد تضيف أهمية كبيرة على عدم الإذعان للدولة (أ)، فتفضل الدولة (ب) اقتحام أجسام المخاطر على الإذعان لتهديدات الدولة (أ). وهنا تغيرت قيم الدولة (ب) فغيرت من رأيها بصدد هذا الصراع فتغير مساره.

وطبقاً لنظرية المباريات هنا فإنه يمكن القول بأن تقدير المنفعة لدى الدولة (ب) التى تتلقى التهديد قد حول الصراع من نموذج : "التهديدات المتبادلة" إلى نموذج "التهديدات والوعود" على الأقل بالنسبة لها (أى للدولة "ب") حيث رأت أن جزاء الإذعان للدولة (أ) يفوق نصيبها من الجزاء المشترك للصراع المتبادل. وهنا يرى "دويتش" أنه يمكن الخروج من ذلك المأزق بعودة الدولة (أ) السريعة إلى تكتيكات الاعتدال والتعاون المتبادل. من هنا فإن صراع نظرية الردع فى مراحله الأولى يمكن تغيير مساره عن طريق التغيير فى دوافع الأطراف المتصارعة، فيمكن للدولة (أ) التى تقوم بالتهديد، والدولة (ب) التى تتلقى التهديد تغيير دوافعهما عن طريق تغيير سلوكهما من ثانياً تغيير قيمهما وإدراكاتهما إلى جانب تقليل نسبة المنافع التى يسعيان إلى تحقيقها، وبقدر ما يغير كل منهما فى دوافعه وفى دوافع الطرف الآخر بقدر ما تتحول المنافسة (الصراع) بينهما إلى مناظرة حقيقية أكثر من أن تكون مباراة يأخذ الصراع شكل المناظرة وليس شكل المباراة.

## • ثالثاً : صورة القتال : "Fights" :

وهنا يتصور " دويتش " أن الصراع يدور بين اللاعبين بشكل شبه إلى "Quasi-Automatic" حيث يتضاعل ضبط النفس (التحكم الذاتى) والسيطرة الذاتية المتبادلة بين أطراف الصراع وهنا تزداد عمليات تصعيد الصراع من تهديدات وتحديات مضادة ولكى تنتهى إلى تبادل الضربات فيبدأ القتال على أوسع نطاق. وهنا يقول " دويتش" بأن الملاحظة تشير إلى أن مستوى تسليح دولة ما أو مستوى إنفاقها العسكرى هو الأساس الذى تنطلق منه الدولة الأخرى لكى تقرر زيادة مستوى تسليحها أو إنفاقها العسكرى إلى درجة أعلى من الدولة الأولى تجطها تشعر بالأمن، ولكن هذا المستوى الجديد يصبح أساس حسابات الأمن وسيؤدى إلى إتهاك إحدى الدولتين اقتصادياً، أو كليهما، أو حتى تشب الحرب بينهما، أو قد يحدث تغير غير متوقع فى سياسة كلا الجانبين.

وفى حالة المواجهة بين الدول : يرى " دويتش " أن درجات المواجهة تتصاعد بناءً من الاتهام الشديد للجهة إلى تحرك القوات أو السفن أو الطائرات إلى مواقع قريبة من مسرح النزاع، أو ربما يتم تسلل بعض القوات أو نزولها بطريقة عنفية إلى مسرح النزاع، ثم يلى ذلك إطلاق النيران من جانب أحد الأطراف المتصارعة يليه رد أكبر من الطرف الآخر، إلى أن يتم الوصول إلى حافة الحرب الشاملة ثم يتم اجتياز هذه الحافة إلى الحرب ذاتها.

وانطلاقاً مما سبق يرى "دويتش" أن عمليات الصراع القتالى هى فى جوهرها عمليات شبه آلية (لا تريث فيها)، فرجل الدولة يبدأ بالقول " ليس لدينا خيار غير الحرب"، فتتورط دولته فى عمليات الصراع التى يبدو لها فيما بعد بأنها حتمية يتعذر معها الهروب من التسلسل المتطور للأحداث، ورغم ذلك كله فإن "دو يتش" يضع احتمالين فى حالة نشوب القتال (الحرب) أولهما: احتمال ازدياد السرعة فى تحركات الأطراف المتحاربة، وثانيهما : احتمال

عرقلة وتقليل سرعة تحركات الأطراف المتحاربة. وطبقاً للاحتمال الأول فإن السيطرة الذاتية المتبادلة وضبط النفس يتضاءلان بدرجة كبيرة من الجانبين بحيث ينتهي الأمر إلى تدمير أو إتهيار أحد أطراف المتقاتلة، أما بالنسبة للاحتمال الثاني فإنه قد يحدث عند ازدياد درجات تصاعد الصراع أن يترتب على ذلك وفي نفس الوقت ازدياد في ضبط النفس والسيطرة الذاتية المتبادلة من الطرفين المتحاربين نتيجة لتزايد الضغوط الاقتصادية أو السياسية، أو الاثنين معاً، وتتمثل الضغوط الاقتصادية هنا بالأساس في النفقات الاقتصادية المتزايدة أو في إهدار الموارد، وتتمثل الضغوط السياسية في المعارضة الداخلية الشديدة والمتزايدة، وهنا عندما تزداد عوامل ضبط النفس بمعدل أسرع من تزايد عوامل تصعيد الصراع فإن معدل تصعيد الصراع يتناقص، وتبعاً لذلك يرى " دويتش " أنه إذا استطعنا أن نقف على معرفة العوامل التي تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتصارعة وعملنا على دعمها وتقويتها فإن الطبيعة شبه الآلية (غير المترتبة) للصراع (القتال) يمكن التحكم فيها والتغلب على ذلك النوع من الصراع (القتال).

وهنا بعد عرض " دويتش " لصور وأنواع الصراع التي قامت أو تقوم بين الدول، أشار إلى أن الصراعات القائمة بالفعل بين الدول غالباً ما تكون خليطاً من المناظرات والمباريات والقتال مع سيطرة هذا النوع أو ذاك في أوقات وأماكن وظروف مختلفة.

ولقد انطلق "دويتش" بعد ذلك من واقع البيئة الدولية تسقى القطبية الثنائية" في وقت كتابته لمؤلفه السابق الإشارة إليه حيث تمتلك القوى القطبية أسلحة دمار شامل وبكميات هائلة، ولكي يقدم في نظريته هذه معالجة لسلك القوى القطبية نظراً لأن هذا النوع من الأسلحة كأداة صراع تتعاظم باطراد إلى حد الغناء التام للأطراف المتحاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوى القطبية وإن كانت تستطيع السيطرة على هذه الأسلحة داخل مناطق نفوذها إلا أنها لا تملك التحكم فيما وراء مناطق نفوذها، ومن هنا تأتي

ضرورة الاعتماد المتبادل "Mutually Interdependent" بين الدول، ومن ثم ضرورة التكامل الدولي، حيث يقدم "دويتش" هنا محاولة لتكييف عالم السياسة الدولي نحو ذلك الهدف (التكامل) فقال بأنه حتى يستمر الوضع الدولي على ما هو عليه فإنه لابد من التزام من جانب الدول بالمحافظة على الوضع القائم والسعى إلى إيجاد درجة عالية من الاعتماد الدولي المتبادل والذي يمكن - عنده - إذا حدث أي تغير في إحدى الدول فإنه يحدث تغييراً يمكن التنبؤ به في دولة أخرى حيث لا انفصال بين الدول، ومن ثم فإن حالات التحكم والسيطرة الذاتية الكاملة للدولة يجب أن تتوفر للوصول إلى التكامل الدولي، ويشترط "دويتش" هنا لتحقيق التكامل الدولي وجود تناسق بين الأنشطة السياسية الدولية وتعديل سلوك الدولة بما يتلائم مع متطلبات "التكامل" وإلا فإن احتمال بقاء الجنس البشري لن يدوم لفترة طويلة إذا نشبت الحرب النووية.

ومن هنا يؤكد "دويتش" على ضرورة التزام الدول بقواعد القانون الدولي، ويصف "دويتش" القانون الدولي (الحالي) بأنه أكثر أشكال التنظيم الدولي عالمية وأكثرها تحديداً في نفس الوقت فهو ككل أنواع القانون ينطبق على مسائل محددة، ولكن ما يعيبه أنه ليس له جهاز ثابت يعمل على تطبيق هذه القواعد ويرى "دويتش" أن "الأمم المتحدة" - كشكل آخر من أشكال التنظيم الدولي - لم تصل إلى كونها سلطة فوق قومية "Supranational" لأنها أعطت السيادة الكاملة لكل عضو بها، فهي غير قادرة على تحقيق هذا التكامل الدولي.

هذا ونظراً لقصور القانون الدولي والمنظمة العالمية وتراجعهما عن تحقيق هدف التكامل الدولي، فإن "دويتش" يقترح أن تتجه الدول إلى المنظمات الإقليمية "Regional Organizations" كحلف شمال الأطلسي مثلاً كأساس نحو تحقيق التكامل الدولي، وهناك حالات تكامل إقليمية كثيرة يمكن الاستفادة منها ومن نتائجها وإنجازاتها في تحقيق التكامل الدولي

كالسوق الأوروبية المشتركة كأساس للوحدة الأوروبية"، وانطلاقاً من إنجازات ونتائج تلك المنظمات الإقليمية قدم "دويتش" تصوراً للشروط الضرورية لإيجاد تكامل دولي وركز على أهمية الاتصال الدولي حتى يمكن تحقيق هذه الشروط والتي تتمثل في ضرورة وجود تجاوب واتسجام بين الدول من ثانياً إيجاد ثقافة عالمية متماثلة، إلى جانب ضرورة وجود إدراك من جانب الدول بالمصالح المشتركة، وهنا يفترض "دويتش" إمكانية اختبار شروط التكامل تلك على ضوء شبكات الاتصال التي توجه الرسائل وتتبادل المعلومات وتختزن الخبرات والتي هي المصدر الرئيسي لاتخاذ القرار بصدد تحقيق شروط التكامل الدولي.

ويتصور "دويتش" أنه بدون بذل جهود سياسية نحو تحقيق التكامل الدولي فإنه من غير المحتمل بقاء الجنس البشري لفترة طويلة، ولكنه يرى أن كثيراً من الدول أصبحت تدرك اليوم الحاجة لزيادة هذه الجهود مما يفتح الطريق للوصول إلى التكامل كهدف دولي يقف أمام قيام حرب نووية شاملة تهدد بقاء الجنس البشري.

### تقويم نظرية "دويتش" :

لقد قدم "دويتش" من جانبه محاولة- على حد قوله- لتقديم تحليل علمي شامل (نظرية علمية شاملة) لعالم السياسة الدولي من ثانياً "نظرية الاتصال"، حيث يعتبر "دويتش" في مقدمة المعنيين بهذه النظرية في تحليل عالم السياسة، ولقد استفاد آخرون من أفكاره وتحليلاته في هذا الشأن ومنهم "كابلان" الذي بنى نموذجاً لتحليل عالم السياسة الدولي على فكرة الاتصال التي بلورها "دويتش" كما ركز "دويتش" في نظريته هنا على تقديم تفسير لنشاطات عالم السياسة الدولي من ثانياً مفهومى "الصراع" و "التكامل"، وعلى أساس أن الصراع والتكامل في عالم السياسة الدولي وإن كانا نتيجة للتفاعل بين الدول، إلا أن الصراع-عنده ما هو إلا سبب مباشر للإخفاق في عملية الاتصال بين الدول والتي لا تتم بدرجة معقولة، كما يرى "دويتش"

بأن الاتصال الدولي بحالته تلك من وراء الإخفاق في الوصول إلى هدف التكامل الدولي.

ومن هنا يرى " دويتش " أنه كلما زادت عملية الاتصال ما بين الدول كلما اتجهت الدول إلى تحقيق مزيد من التكامل وابتعدت عن الصراع.

وبرغم كل هذه الجهود التي قدمها " دويتش " من ثنايا نظريته عن الاتصال، إلا أن هذه النظرية لم تلق قبولاً كبيراً في إطار عالم السياسة الدولي، وهنا يجدر التنبيه إلى أنه يعاب على " دويتش " في نظريته تلك إغفاله لطبيعة العلاقات الدولية والتي هي في الأصل علاقات صراع، وهذا ما تؤكد الملاحظة الطويلة لتاريخ العلاقات الدولية بصرف النظر عن وجود اتصال بدرجة أكبر أو أصغر بين الدول من عدمه، كما يعاب عليه أيضاً افتراضه بعقلانية صناع القرار في اتخاذهم للقرارات الخارجية (على نحو ما فعل " كابلان " كما سلف)، كما يعاب عليه كذلك ادعاؤه بإمكانية اختبار شروط التكامل وتقديرها كمياً، وهو أمر مناف للموضوعية. ذلك أن التكامل مسألة قيمية لا تخضع للتقدير الكمي، فأساس العلاقات الدولية هو الصراع (على نحو ما سلف)، بينما التكامل قيمة تسعى إليها الدول ومن ثم يقع في إطار ما يجب أن يكون.

## المبحث الثالث

### مجموعة النماذج التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي من ثانياً سلوك صناعات القرارات الخارجية للدول

وهذه النماذج وإن كانت لا تركز بصفة أساسية إلى مفهوم " ميزان القوة " سواء بمدلوله العلمى أو النمطى، إلى أن أصحابها قد عنوا بتحليل عالم السياسة الدولي (فى جملة) من ثانياً تحليل سلوك صناعات القرار الخارجى للدول، فليس مما يتسنى تجاهله ذلك الدور الهام الذى يقوم به صناعات القرار الخارجى (القادة السياسيون) فى مجتمعاتهم، مرتكزين فى ذلك إلى تجارب سابقة أحياناً بل وإلى وجهات نظر ذاتية بحتة أحياناً أخرى، لقد قدم " هتلر " بدءاً من الأفكار الألمانية الشائعة فى مجتمعه من قبله مضموناً للمصلحة القومية الألمانية يتمثل فى " المجال الحيوى " وكان رجل الدولة الفرنسى " Jules Ferry " يتمثل مضمون المصلحة القومية الفرنسية فى الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر- فى الآفاق الخارجية- فى التوسع الاستعمارى، بينما كان " بسمارك " يتمثلها بالنسبة لألمانيا (وفى نفس الحقبة) فى التوسع القارى<sup>(1)</sup>.

"إن السياسات الخارجية للدولة-كبرامج وقرارات- هى من عمل رجال الدولة، بل وفى كثير من الأحيان من عمل رجل واحد: قائد أو زعيم قد تستأثر سياسته الخارجية بطباعه الشخصية كأن يكون معقداً أو مصاباً بجنون العظمة فيسعى بدولته إلى التوسع الإمبريالى بمبررات قومية فى ظاهرها وإن كانت حقيقتها فى إشباع تطلعاته الذاتية، فيحمل بذلك تبعه تلك السياسة لطباع قومه وسرعان ما تتشكل لدى العالم الخارجى صورة لهذه الطباع وكثيراً ما تظل ركيزة لأحكام مسبقة على تصرفات تلك الدولة فيما بعد، بينما الحقيقة

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 218.

بعيدة عن ذلك تماماً<sup>(1)</sup>. إن تصور الألمان إلى عهد قريب في ألمانيا الشرقية كان متناقضاً لتصور الألمان في ألمانيا الغربية للعالم الخارجي، بل ونظرة الألمان الآن بعد الوحدة مناقضة لنظرتهم في عهد " هتلر ". إنه نفس الشعب الواحد بينما العامل المتغير الأوحدهنا هو القادة السياسيون الذين يرسمون لدولهم سياساتها الخارجية<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الصدد نختار نموذج " سنايدر " الذي ركز على تحليل نشاط صنع القرار الخارجي للدول كأساس لدراسة نشاطات الدول، ومن ثم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي.

نموذج " سنايدر " : Snyder :

ونعرض هنا لنموذج 'ريتشارد سنايدر : Richard Snyder'، حيث قدم 'سنايدر' نموذجاً نظرياً لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي<sup>(3)</sup>، ليس على نحو ما قدمه المعينون بدراسة النظرية العامة للعلاقات الدولية في نماذجهم ونظرياتهم حيث تتمثل - لديهم - النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل، فيحللون سلوك الدول تبعاً لذلك في ضوء عوامل موضوعية (جغرافية-تاريخية-سياسية... إلخ) بصدده موقف معين، ودون الأخذ في الاعتبار تأثير نشاط الأفراد المسؤولين عن اتخاذهم القرار الخارجي، أما 'سنايدر' في نمودجه فقد ركز على تحليل نشاطات صنع القرار الخارجي (كمادة للتحليل) ولكنه جعل من " القرار الخارجي " وحدة التحليل على أساس أن نشاطات الدول في النهاية ليست إلا نشاطات صنع القرار الخارجي، فالقرار الخارجي حين يتخذ يعتمد بالأساس على كيفية إدراك صانعي القرارات الخارجية لموقف معين، وغنى عن البيان أن القرارات

(1) المرجع السابق، ص 231.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) See : Snyder. Richard, C.. Bruck, H.W., and Spin. Burton, Foreign Policy Decision-Making Approach to the Study of International Politics , The free Press of Glencoe, New York, 1962.



الخارجية للدول هي في النهاية مجتمعة تشكل سياستها الخارجية، وأن مجموع هذه السياسات الخارجية للدول تشكل في مجملتها النشاطات السياسية الدولية. بل إن النشاطات السياسية الدولية ليست إلا مجموعة متتالية من المواقف وكل موقف لا بد له من قرار، وهذا القرار هو في النهاية أداة تحقيق الاتزان بصدد متغيرات متجددة في الساحة الدولية بالنسبة لدولة ما، (وهذا هو سبب اختيارنا لنموذج "سنايدر" وإن كان هذا النموذج لا يعنى بالأساس بتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي في مجملتها). وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن دراسة عملية صنع القرار في المجال الدولي (على نحو ما سيأتي) هو أمر انفرد به "سنايدر" وكان له السبق في هذا الشأن في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر نموذج "سنايدر" نموذجاً إرشادياً حيث قدمه بهدف اتخاذه من جانب صناع القرار مرشداً لعملية اتخاذ القرار الخارجي. ولقد ركز "سنايدر" بالأساس على عملية صنع القرار الخارجي آخذاً في الاعتبار الأوضاع الخارجية والداخلية التي تؤثر في تلك العملية، وعنى بدراسة نشاط صناع القرار بدرجة كبيرة، وذهب إلى القول بإمكانية خضوع ذلك النشاط للتقدير الكمي فاستخدم أساليب البحث الميداني والتحليل الرياضي والإحصائي لتحليل عملية صنع القرار الخارجي، ومن ثم أخضع نشاط صناع القرار للتجريب، وفي هذا الصدد ركز "سنايدر" على البحث عن الدوافع التي من وراء سلوك صناع القرار الخارجي، فقدم نموذجاً إجرائياً يتقيد به صناع القرار قبل عملية اتخاذ القرار وركز هنا على المصادر التي تأتي منها المعلومات وأساليب تحييصها واحتمالات التشويه التي تتعرض لها هذه المعلومات حينما تنتقل من الأجهزة البيروقراطية (كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع، والتي تهتم أساساً بالحصول على هذه المعلومات) إلى صناع القرار إلى جانب توضيح مؤشرات الترجيح والمفاضلة بين البدائل المطروحة.

ويرى "سنايدر" أن التباين من وراء سلوك الدول يقتضى تحليل عملية صنع القرار الخارجى وبصفة خاصة تحليل دور الأفراد فى صياغة ورسم السياسة الخارجية، فالموظفون البيروقراطيون يساهمون فى عملية صنع القرار الخارجى بما يقدمونه من معلومات يركز إليها صنّاع القرار الخارجى عند اتخاذ قراراتهم، وفى النهاية فإن سلوك الدول هو سلوك أشخاص يعملون باسم ولحساب الدولة هم صنّاع القرار، وتبعاً لذلك يهدف "سنايدر" إلى النظر إلى عالم السياسة الدولى من ثانياً نظرة صنّاع القرار الخارجى له، حيث راح يعنى بالدوافع الشخصية والنفسية لصنّاع القرار ولكيفية تصوراتهم للمواقف المختلفة.

لقد قدم "سنايدر" حساباً دقيقاً لأبعاد الموقف الدولى الذى سيتخذ بشأنه قراراً قبل وبعد عملية اتخاذ القرار مع الاهتمام بأهم العناصر المتحركة فى الموقف على اعتبار أن القرار الخارجى (المنتج النهائى للدول) هو مزيج من التفاعل بين مؤثرات داخلية وخارجية تؤثر على كيفية صنّاعته، وهنا تجدر الإشارة إلى أن "سنايدر" فى تناوله لتأثير تلك المؤثرات الداخلية والخارجية لم يعن بالتركيز على وجود علاقات تبادلية بين متغيرات تتحكم فى موقف دولى معين، كما لم يعن بتقديم فروض عملية يستند إليها فى عملية التنبؤ بالقرار الذى يتوجب على صنّاع القرار اتخاذه إزاء موقف دولى محدد زماناً ومكاناً، وإنما عنى هنا بتحليل عملية صنع القرار الخارجى على أساس أنها إطار نظرى يستوعب كافة عناصر العمليات السياسية الدولية، وعلى اعتبار أن عملية صنع القرار الخارجى هى الاختيار بين البدائل المتاحة حيث تحيط بهذا الاختيار درجة معينة من عدم التأكد.

وهنا تبعاً لكون "سنايدر" يهتم بتحليل صنع القرار الخارجى كعملية، فقد ميز بين التحليل الساكن وتحليله الديناميكى، فالتحليل الساكن الذى كان سائداً قبل تقديمه لنموذجه هذا كان يركز على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيّتين وظروف هذا التغير ولكنه لا يبحث فى أسباب التغير والكيفية

التي يتم بها<sup>(1)</sup>. أما تحليل " سنايدر " كتحليل ديناميكي فهو يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث السلوكية. من هنا يرى " سنايدر " أن تحليل العمليات السياسية الدولية تقتضى دراسة التفاعل بين الدول من ثانياً القرار الخارجى (كمنتج نهائى لها) حتى يمكن أن نصف ونقدر العلاقة بين موقفين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحليل العمليات السياسية الدولية يقتضى أيضاً دراسة عملية صنع القرار لأنها تجعلنا نفسر لماذا ظهر موقف ما بشكل معين وهذا التفسير تعجز عن تقديمه الدراسة التي تركز على التفاعل بين الدول من ثانياً قراراتها الخارجية فقط.

وفى هذا الصدد قدم " سنايدر " تحليلاً للعمليات السياسية الدولية مركزاً على تحليل العمليات الداخلية فى وصف وتفسير نشاط صنع القرار، فاهتم كما سلف بتحليل كل العوامل المؤثرة فى عملية صنع القرار الخارجى، والتي تحيط بصانعها عند إصدارهم لقرارات معينة، حيث رأى " سنايدر " أن العمل السياسى (الدولى) يتم بواسطة أفراد، وقال بأنه بفهم ديناميكى هذا العمل فإن ذلك يقتضى فهم المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجى، فاتخاذ القرار (الخارجى) يقع فى قلب العمل السياسى (الدولى) وهو وحده -أى القرار الخارجى- الذى نجمع تحته القادة السياسيين والمواقف والعمليات بهدف تحليل سلوك الدولة. من هنا فحتى نفهم العمل السياسى (الدولى)، فلا بد من معرفة من يتخذ القرار الخارجى والذى أدى إلى ظهور عمل معين، وتحليل نشاط متخذى هذا القرار.

ويرى " سنايدر " أن هناك عوامل تؤثر فى عملية صنع القرار الخارجى (أو بعبارة أخرى هناك أسس لاختيار بديل من البدائل المتاحة) وقسمها إلى ثلاثة أنواع من العوامل :

---

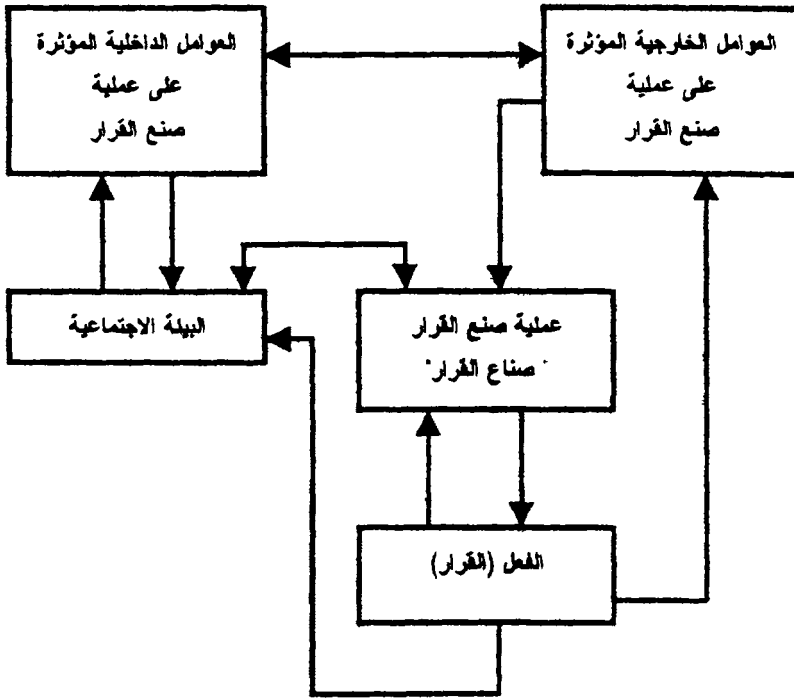
(1) كدراسة التاريخ الدبلوماسى : والتي هى دراسة للأحداث بأوصافها لا بذواتها- ومن ثم دراسة وصفية لا تحليلية.

**أولها : مجموعة عوامل داخلية :** وكلها تقع فى إطار البيئة الوطنية- أى فى إطار المجتمع الذى يتخذ صانعو القرار قراراتهم من أجله، وتشمل هذه العوامل تأثير الرأى العام بمختلف قطاعاته واتجاهاته، وطبيعة النظام السياسى، إلى جانب الالتزام بالقيم الرئيسة للمجتمع...إلخ.

**ثانيها : مجموعة عوامل خارجية :** وكلها تقع فى إطار البيئة الدولية، وتتمثل فى الأفعال وردود الأفعال للدول الأخرى- أى لصانعى القرار فى هذه الدول، والمجتمعات التى يعملون من أجلها...إلخ.

**ثالثها :** عمليات اتخاذ القرار التى تتولد داخل الجهاز السياسى والتى يكون صناع القرار جزءاً منها.

وكل هذه العوامل جمعها " سنايدر " فى الشكل التالى :



هذا ويرى " سنايدر " أن عملية صنع القرار الخارجى تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية. ذلك أن صناع القرار تؤثر فيهم عدة عوامل تشمل الأدوار والمعايير والوظائف داخل الجهاز الحكومى بشكل عام ووحدة صنع القرار الخارجى بشكل خاص هي :

**أولاً :** مجالات الخبرة والتخصص والكفاءة- أى مدى خبرة ومهارة صناع القرار الخارجى.

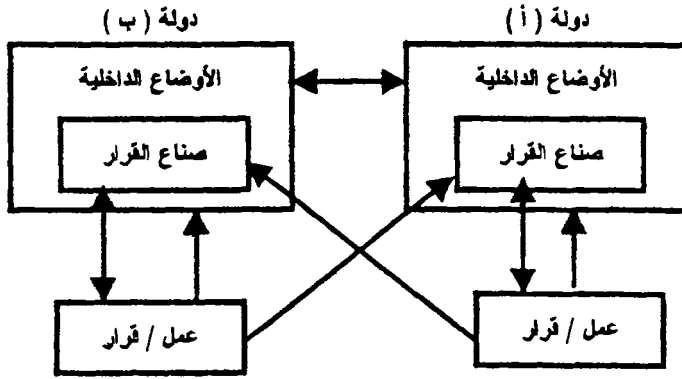
**ثانياً :** نمط الاتصالات المسيطرة وطرق تفسير المعلومات التى تتناول العناصر المختلفة لقرارات. ذلك أن إدراك صناع القرار يتشكل طبقاً للمعلومات التى تصل إليهم من خلال نظام المعلومات القائم إلى جانب خبراتهم السابقة.

**ثالثاً :** الدوافع : "Motivations" وقسمها " سنايدر " إلى نوعين: أولهما : دوافع شخصية مكتسبة للموظف من خلال عمله فى مؤسسة صنع القرار أو من خلال خبراته السابقة خلال فترات عمله. ثانيهما : دوافع سياسية تنبع من دور الموظف فى التنظيم الهرمى فى مؤسسة صنع القرار، والعوامل التاريخية التى تحكم سياسة دولته الخارجية عبر السنين والقيم التى يعتنقها حزبه السياسى الذى يشكل وزارة الخارجية.

من هنا فإن عملية صنع القرار تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من عمليات اجتماعية وسياسية ونفسية تتشابه كلها عند تحليل إدراكات ودوافع وخبرات وأعمال صناع القرار، فهو يرى أن عملية صنع القرار الخارجى تركز إلى متغيرات ثلاثة رئيسية : أولها صناع القرار وثانيها الموقف الذى يواجهونه وثالثها الهدف من وراء اتخاذهم لقراراتهم وأعمالهم.

وانطلاقاً من افتراض " سنايدر " لعقلانية صناع القرار اشترط أن يكون لديهم وعى بالأهمية النسبية لقيم مجتمعهم، وأن يكون لديهم قدرة على ربط الوسائل المتاحة بالأهداف التى يسعون إلى تحقيقها، وعند نقطة معينة

عليهم أن يختاروا بديلاً (قراراً) معيناً يتمشى مع الموقف الذى يواجهونه، وعليهم هنا أن يحسبوا بدقة أبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار وأن يولوا اهتماماً كبيراً بالعناصر المتحركة فى الموقف. هذا ويرى " سنايدر " أن القرار عبارة عن مزيج معقد من التفاعل بين الأوضاع الداخلية فى شكل إدراكات لدى صناع القرار الخارجى تتفاعل مع إدراكات صناع القرار فى الدول الأخرى ويكون نتيجة هذا التفاعل قرارات وأعمال سياسية كما فى الشكل التالى :



ولمزيد من التوضيح بشأن نموذج " سنايدر "، وبالتحديد فى شأن فهم سلوك (أفعال) الدول فى المجال الدولى، نشير هنا إلى أن " سنايدر " قد انطلق فى نموجه هذا من اعتبار السلوك الصادر عن دولة ما (حال إقامتها لعلاقة تعاون، أو قطع علاقات، أو البدء فى نزاع...) بأنه فعل يقابله رد فعل من البيئة الدولية، والذى يأخذ بدوره ذات الأشكال التى يأخذها الفعل الأول، فيشكل ذلك تفاعلاً فى البيئة الدولية يأخذ شكل أنماط معينة ومختلفة.

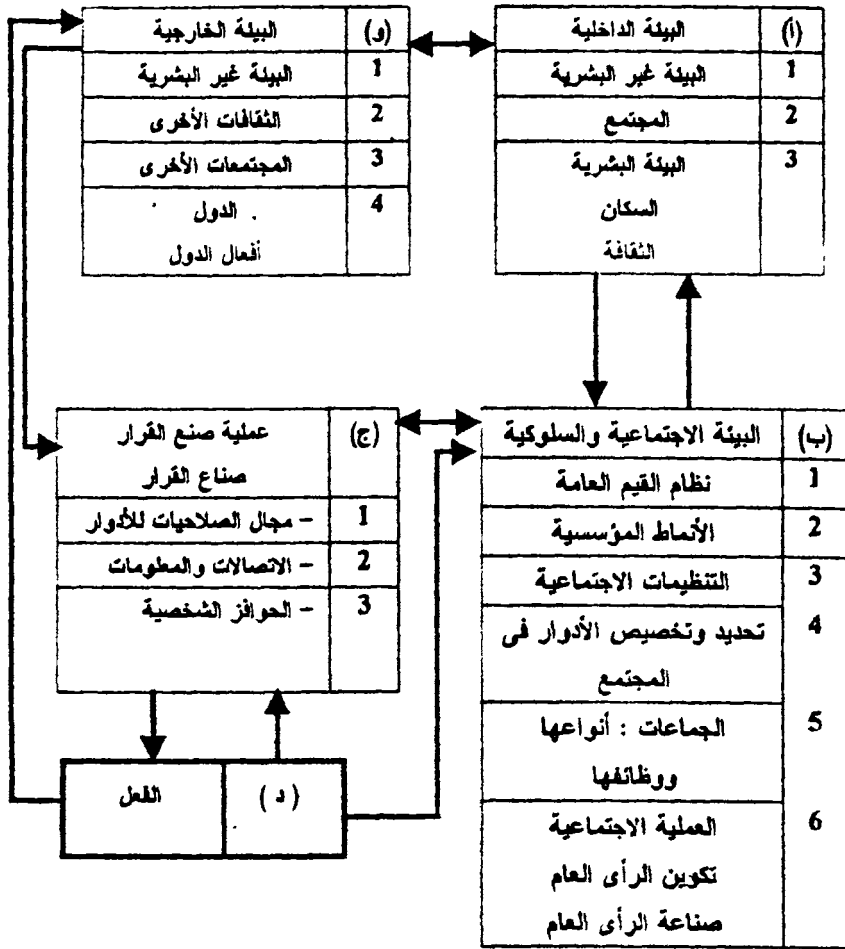
من هنا فالبيئة الداخلية أو الخارجية تتكون (كما تقدم) من مجموعة من العوامل المؤثرة فى السلوك الصادر عن الدولة. فالبيئة الخارجية تتألف من البيئة المادية الجغرافية ومن الدول والمجتمعات والثقافات المختلفة،

وتشمل أفعال وردود أفعال الدول الأخرى، وهذه العوامل تتغير بشكل دائم، وهناك ثوابت تشكل ضوابطاً على التغير في البيئة الدولية كمستوى التطور التكنولوجي وشبكة الاتصالات القائمة ودرجة الاندماج الاقتصادي الدولي، وتؤثر كل هذه العوامل في عملية صنع القرار السياسي الخارجي سواء أدركها صانعو هذا القرار أو العكس، وتشمل البيئة ما يعرف بالسياسات الداخلية والرأي العام والثقافة العامة والسكان والخصائص الرئيسية التي يتميز بها هؤلاء السكان، وطرق تنظيم المجتمع.

وهناك البيئة الاجتماعية والسلوكية وهي بيئة مستقلة عن البيئة الداخلية تبعاً لتأثيرها غير المباشر على صنع القرار الخارجي وتشمل نظام القيم في المجتمع والأنماط المؤسسية، وسمات التنظيمات الاجتماعية، وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع، وكذلك تشمل أنواع الجماعات الاجتماعية ووظائفها وصناعة وتكوين الرأي العام.

**وتتألف عملية صنع القرار الخارجي من ثلاثة عناصر هي :**

**أولها :** مجال الصلاحيات للسلطات في المجتمع حيث لا تشابك للصلاحيات الذي قد يؤدي إلى تنازع السلطات، **ثانيها :** الاتصالات والمعلومات المتوفرة لصناع القرار، **ثالثها :** الحوافز الشخصية. وهذه العناصر الثلاثة تشكل الأهداف والأدوار والوظائف في إطار السلطة ولا سيما في إطار وحدة صناعة القرار الخارجي. وأخيراً هناك السلوك الصادر عن وحدة صناعة القرار، وبمعرفة كيفية التفاعل بين هذه العوامل السابقة قدم "سنايدر" نموذجاً بشكل عام في الشكل التالي :



" نموذج سنايدر "

وفي الشكل السابق : يمثل الخط (ب / ج ) التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وبين عملية صنع القرار الخارجي، حيث يظهر تأثير القوى الاجتماعية (جماعات - تنظيمات - رأي عام) على صناعة القرار الخارجي أو تأثير نظام القيم العامة في المجتمع على توجهات واختيارات صناع القرار الخارجي.



ويبرز الخط (د/ب) انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية والسلوكية، وإقامة علاقات تعاون مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابي مادي على جماعة اقتصادية أو اجتماعية في الدولة مصدر هذه العلاقات على سبيل المثال.

كما يرمز الخط (أ/و) إلى التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، ويختلف هذا التفاعل من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة النظام السياسي القائم وهل هو نظام مغلق أم مفتوح، وعلى قدراته وإمكاناته، وعلى ازدياد العلاقات المتبادلة بين الدول، وكل ذلك ينعكس بدوره على صناعة القرار الخارجي بشكل أو بآخر.

ويمثل الخطان (ج/د) و (و/ج) التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعاً عديدة من العلاقات، وذلك في حالة بروز أنماط من التفاعلات : كالتفاعل التعاوني أو التنافسي.

وهكذا يقدم " سنايدر " في نمودجه ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة، وهي التفاعل على مستوى الحكومات ( ج د و ج ) والتفاعل على المستوى غير الحكومي ( أ ب و ) أو على المستوى المجتمعي، وأخيراً التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي ( ب ج د ب ).

ولقد أوضح " سنايدر " أن صناع القرار الخارجي سيتعاملون مع بيئتهم (الداخلية والخارجية) حسب إدراكهم الشخصي، وليس مع البيئة الحقيقية (الفعلية)، والإدراك الشخصي هو النظرة التي يرى من خلالها صانع القرار بيئته، وهو عملية اختيار دون أن يعي صانع القرار أنه يختار النظرة التي يرى من خلالها بيئته، وهناك عوامل تؤثر على هذه العملية هي :

1- التجارب السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتفاعل معها.

2- الخطأ الإدراكي : فقد يفسر صانع القرار شيئاً على غير حقيقته.

3- الأهداف العامة لصانع القرار والتي تؤثر على إدراكه.

4- التكوين الثقافي والاجتماعي والسياسي والعقائدي لصانع القرار.

وهذه العوامل مجتمعة تساهم في بناء الحقيقة كما نراها نحن وليس كما هي في الواقع، فكل حدث يواجهنا يمكن أن يكون له تفسيرات أو إدراكات مختلفة.

وهكذا أوضح " سنايدر " أن سلوك الدول يقوم به أشخاص، ولفهم هذا السلوك فإن الأمر يتطلب النظر إلى بيئة صناع القرار ومدى إدراكهم لهذه البيئة، وليس من خلال التحليل الموضوعي.

وانطلاقاً مما تقدم يكون " سنايدر " قد ركز في نموده هذا على تحليل نشاط صناع القرارات الخارجية للدول كأساس لفهم وتحليل نشاطات الوحدات السياسية، ومن ثم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي، ويؤخذ على " سنايدر " في تحليله لعالم السياسة الدولي من ثانياً نموده هذا ما يلي :

أولاً : افتراضه بعقلانية صناع القرار الخارجي الشديدة وهذا أمر مناف للطبيعة الإنسانية ( على نحو ما سلف ).

ثانياً : وضعه لنموذج إجرائي يتقيد به صناع القرار الخارجي قبل عملية اتخاذ القرار وهذا أمر تحكمي مناف للموضوعية.

ثالثاً : ربطه النهائي بين " الصراع الدولي " وبين نشاط صناع القرار الخارجي، على حين أن الصراع الدولي قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض في القيم والمصالح بين المجتمعات السياسية.

رابعاً : وبصدد معالجته للدوافع التي من وراء نشاط صناع القرار فهي لم تكن واضحة ومحددة.

خامساً : نظراً لاختلاف نشاطات صناع القرار الخارجى من مجتمع شمولى إلى آخر ليبرالى تبعاً لاختلاف النظم والأيدولوجيات، فإنه يصعب استخدام نموذج " سنايدر " لفهم وتحليل نشاط صناع القرار فى مجتمعات غير مجتمعات النظم الحرة<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع فيما تقدم بشأن نموذج " سنايدر " وتقويمه :

Rosenau, James, N., Op. Cit., PP. 36-43, 186-192.

وأيضاً : د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، من ص 195 إلى ص 204.

وكذلك : ناصيف حستى، النظرية فى العلاقات الدولية، دار الكتاب العربى، ببيروت،

1985، من ص 177 إلى ص 183.

**أولاً :** افتراضه بعقلانية صناع القرار الخارجى الشديدة وهذا أمر مناف للطبيعة الإنسانية ( على نحو ما سلف ).

**ثانياً :** وضعه لنموذج إجرائى يتقيد به صناع القرار الخارجى قبل عملية اتخاذ القرار وهذا أمر تحكى مناف للموضوعية.

**ثالثاً :** ربطه النهائى بين " الصراع الدولى " وبين نشاط صناع القرار الخارجى، على حين أن الصراع الدولى قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض فى القيم والمصالح بين المجتمعات السياسية.

**رابعاً :** وبصدد معالجته للدوافع التى من وراء نشاط صناع القرار فهى لم تكن واضحة ومحددة.

**خامساً :** نظراً لاختلاف نشاطات صناع القرار الخارجى من مجتمع شمولى إلى آخر ليبرالى تبعاً لاختلاف النظم والأيدولوجيات، فإنه يصعب استخدام نموذج " سنايدر " لفهم وتحليل نشاط صناع القرار فى مجتمعات غير مجتمعات النظم الحرة<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع فيما تقدم بشأن نموذج " سنايدر " وتقويمه :

Rosenau, James. N., Op. Cit., PP. 36-43, 186-192.

وأيضاً : د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، من ص 195 إلى ص 204.

وكذلك د : ناصيف حتى، النظرية فى العلاقات الدولية، دار الكتاب العربى، بيروت،

1985، من ص 177 إلى ص 183.

## خاتمة الجزء الأول

وفى النهاية فإنه واضح من كل ما تقدم أن موضوع الدراسة- والذي تحدد فى تناول " النماذج النظرية" كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيه الوطنى والدولى، بالتحليل والتقييم، وذلك من حيث بناؤها، ومن حيث فاعليتها فى دورها كأداة للتفسير-قد اقتضى أن نعرف فى البداية بالأدوات الذهنية للتحليل السياسى بهدف الوقوف على موقع "النماذج النظرية" من تلك الأدوات والمتمثلة فى المفاهيم والنظريات إلى جانب الأدوات البحثية، فعرضنا التعريف بالمفاهيم وبارتباطها بالنماذج لا سيما مفاهيم التحليل (مثل مفهوم : البنية - الوظيفة..) كمفاهيم ارتكز عليها أصحاب هذه النماذج فى تفسيرهم لعالم السياسة. كما عرفنا كذلك بالنظرية كأداة ذهنية للتحليل السياسى، على اعتبار أن النموذج ما هو فى النهاية إلا نظرية مصغرة، وأن النظرية تمثل المرحلة الأولى فى بناء "النماذج النظرية"، وأن النموذج العلى (المبنى إحصائياً ورياضياً) يجاوز دور " النظرية " فى تقديم تفسير للواقع السياسى المستهدف إلى المتوقع بشأنه، ثم انتقلنا إلى التعريف بالنموذج النظرى وبخصائصه التى تتمثل فيما يلى :

**أولاً :** أن " النموذج النظرى " ليس وصفاً للواقع السياسى المستهدف وإنما هو تصور ذهنى لعلاقاته ومن ثم أداة ذهنية من أدوات تحليل عالم السياسة.

**ثانياً :** أن " النموذج النظرى" هو بالضرورة " مؤقت " من حيث صلاحيته كأداة للفهم والتفسير.

**ثالثاً :** أن " النموذج النظرى " هو بالضرورة " محدد" وليس عاماً، وهو فى ذلك يستجيب لفكرة نسبية الحقائق، فهو صورة تجريدية لعالم السياسة (الوطنى والدولى) المعين بالزمان والمكان أو بالنسبة لمجتمعات تشترك فى أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة.

كما أوضحنا أننا سنركز إلى مفاهيم التحليل المختلفة في تصنيف هذه النماذج، حيث صنفنا النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني طبقاً لمفاهيم " البنية - الوظيفة - النسق - الاتزان - الاتصال"، وصنفنا النماذج التي قدمت لتحليل عالم السياسة الدولي طبقاً لمفهوم " ميزان القوة" سواء بمدلوله العلمى أو النمطى...

ولمعرفة الكيفية التي تبني بها " النماذج النظرية" اقتضى ذلك عرض السياق المنهجي للنماذج النظرية، فواضح من كل ما تقدم أن هذه النماذج قد جاءت في فترة غلبة الاتجاه السلوكى في التحليل السياسى فى الغرب (وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية)، وتبعاً لذلك عرضنا بالتفصيل لآثار الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى، ومن باب أولى فى بناء النماذج (حيث كان هذا الاتجاه من وراء بناء النماذج النظرية).

وحتى نقف على آثار ذلك الاتجاه فى التحليل السياسى قدمنا تعريفاً بالمنهج العلمى التجريبي وبخصائصه، كما عرضنا لمادة التحليل السياسى - لدى المعينين بالنظرية السياسية (فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكى) ولصلبها مع الإشارة إلى إسهام أصحاب الاتجاه السلوكى فى تحديد صلب عالم السياسة، كما أشرنا إلى وحدة التحليل المستخدمة لدى المعينين بالنظرية السياسية والتي تمثلت -لديهم- فى "الجماعة"، وأشرنا كذلك إلى موضوع النظرية السياسية والذي يتحدد فى " التحليل من أجل التجريد" - أى تحليل عالم السياسة إلى عناصره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة فى أغواره للاستهزاء بنظمها فى صورة ذهنية تجريدية هى النظرية (أو فى صورة نظرية مصغرة هى النماذج)، وكيف أن النظرية السياسية المعاصرة قد ارتبطت فى موضوعها بإجراءات المنهج العلمى التجريبي فى تفسيرها لواقع عالم السياسة. ثم عرضنا لمدى ملامة ذلك المنهج التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة، وكل ذلك بهدف

التمهيد لدراسة الاتجاه السلوكى ولمعرفة ماذا قدم هذا الاتجاه للتحليل السياسى المعاصر؟.

من هنا انتقلنا لدراسة الاتجاه السلوكى (والذى هو فى حقيقته اتجاه متراكم على المنهج العلمى التجريبي)، حيث أوضحنا من البداية أن هذا الاتجاه قد استهدف ما يلى :

**أولاً :** بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وذلك فى مواجهة النظرية الماركسية كنظرية عامة وشاملة (على المستوى النظرى على الأقل)، فهى تفسر شتى علاقات المجتمع تفسيراً مادياً، ومضمون هذه النظرية (بإيجاز) يتحدد فى أن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأحاسيس بما فيها الضمير الفردى تأتى تعبيراً عن طريقة الإنتاج المادى. وهنا يأتى الاتجاه السلوكى كاتجاه غربى ليبرالى لكى يرفض هذا التفسير المادى الماركسى لعلاقات المجتمع ويقدم تفسيراً مغايراً له، حيث يذهب أصحاب الاتجاه السلوكى إلى أن الدوافع والأحاسيس الفردية والجماعية هى التى تفسر النشاطات الاجتماعية، ومن ثم جاء هذا الاتجاه السلوكى لكى يكون موقفاً ليبرالياً فى مواجهة النظرية الماركسية (آنذاك)<sup>(1)</sup>. ورغم ذلك كله فإن أصحاب الاتجاه السلوكى على نحو ما تقدم قد نسوا هدف بناء نظرية عامة لتفسير علاقات المجتمع وتطرقوا بالوسائل، حتى أنهم غالوا فى استخدام أدوات التحليل الفنية حيث لم يكن هناك توازناً بين التنظير وبين استخدام تلك الأدوات.

**ثانياً :** أن الاتجاه السلوكى قد استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديناميكى لعالم السياسة وذلك فى مواجهة التحليل التقليدى الذى يفترض ثبات الطبيعة الإنسانية، ورغم أن أصحاب هذا الاتجاه أكدوا على اختلاف

---

(1) والثابت (باليقين) أن المادة وحدها لا تكفى لتفسير علاقات المجتمع (على نحو ما فعلت الماركسية)، ولا الدوافع والأحاسيس وحدها تكفى لذلك (على نحو ما فعل الاتجاه السلوكى الليبرالى)، فكلا الجانبين (المادة والدوافع والأحاسيس) له دور هام فى تفسير النشاطات الإنسانية.

سلوك الأفراد والجماعات تبعاً لتباين الطبائع البشرية إلا أنهم انتهوا إلى وضع السلوك البشري في قوالب جامدة حيث افترضوا أنه يسير على انتظام معين من شاكلة الانتظام الذى تسير عليه ظواهر عالم الطبيعة، الأمر الذى يهين لاستخلاص قوانين علمية بشأنه، وهو أمر يتنافى مع طبيعة النشاطات الإنسانية.

**ثالثاً :** ورغم أن الاتجاه السلوكى قد استهدف التلطيف من معالجة المنهج العلمى التجريبي للقيم إلا أنه قدم حلاً جزئياً فى هذا الصدد حيث يدرس القيم كجزء من الواقع على نحو ما تقدم.

وبصدد ما قدمه الاتجاه السلوكى للتحليل السياسى المعاصر فإنه واضح مما تقدم فى هذا الشأن أنه :

**أولاً :** من حيث المنهج : لم يكن الاتجاه السلوكى - على نحو ما ادعى أصحابه - منهجاً مستقلاً، فهو فى حقيقته (على نحو ما تقدم) اتجاه لم يخرج عن إطار المنهج العلمى التجريبي، وأن كل ما قدمه أصحابه فى هذا الشأن هو الاتجاه نحو العلمية - بصدد إجراءات المنهج التجريبي وذلك باستخدام وسائل وأدوات أكثر دقة فى جمع البيانات الخاصة بتصوير الفروض وتحقيق صحتها بالتجريب.

**ثانياً :** من حيث الملاءة : " النشاطات السياسية " : فهذه النشاطات لا تخضع بطبيعتها إلى التجريب، لأنها تصدر عن إرادات حرة واعية، ومن ثم يستحيل سيرها على انتظام من شاكلة انتظام ظواهر عالم الطبيعة - على نحو ما ادعى أصحاب الاتجاه السلوكى.

هذا إلى جانب تمييزهم لوحدة التحليل المستخدمة من كونها تتمثل فى " الجماعة " إلى كونها تتمثل - لديهم - فى " الجماعة " و " الفرد " معاً، إلى وحدات تحليل أخرى..



**ثالثاً : من حيث أدوات التحليل :** فقد غالى أصحاب الاتجاه السلوكي في استخدامهم لها (على نحو ما تقدم) إلى الحد الذي جعلهم يخلعون مزيداً من الغموض على اتجاههم.

ورغم ما تقدم بصدده المآخذ على الاتجاه السلوكي، إلا أنه (كاتجاه تراكم على المنهج التجريبي) هو وحده الذي قدم تفسيراً علمياً للتباين في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية.

ومن هنا فإن النماذج التي ارتبطت بذلك الاتجاه السلوكي يؤخذ عليها نفس تلك المآخذ التي أخذت على الاتجاه السلوكي، هذا إلى جانب أن أصحابها ادعوا بصلاحياتها لتفسير الحياة السياسية في شتى المجتمعات، وهو أمر فيه مغالطة، ذلك أن هذه النماذج وإن كانت قد أدت دوراً في المجتمعات التي صورت منها حيث تستخدم كأداة للفهم والتفسير بشأنها، إلا أنها لا تصلح لفهم والتفسير في المجتمعات الشمولية أو مجتمعات العالم النامي، ومن ثم فهي ليست نماذج عامة، وتبعاً لذلك فحتى تؤدي النماذج دورها كأداة للفهم والتفسير فلا بد أن تكون "محددة" و"مؤقتة" حتى تستجيب لفكرة "تسببية الحقائق" التي تلام طبيعة عالم السياسة المتغيرة.

**وختاماً :** فإنه واضح من كل ما تقدم أن دراسة النظرية السياسية قد ارتبطت بواقع المجتمعات الليبرالية الغربية وبأيديولوجيتها، وهو ما انعكس على تحديد نوعية الدراسات والموضوعات في مجال النظرية السياسية، وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي والتطبيق الماركسي، وتزعّم الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد، وإعلانها عن انتصار النموذج الليبرالي وانتصار أيديولوجيتها في التطبيق في مواجهة الماركسية، فما زال هذا الارتباط قائماً.

وهذا ما دعى الكاتب الأمريكي (من أصل ياباني) " فوكومايا" إلى طرح فكرته عن أن الليبرالية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية، وأن

العالم يعيش عصر انتهاء الأيديولوجيات، ولاشك أن هذا الطرح يعد نفيًا لمبدأ  
ليبرالى هام وهو مبدأ القبول بالتعدد الفكرى والسياسى، واحترام الحضارات  
والثقافات الأخرى (أو إن شئنا مبدأ النسبية الثقافية)، وهذه الفكرة التى  
طرحها " فوكومايا" تزامنت مع انهيار التطبيق الماركسى فى الاتحاد السوفيتى  
ودول أوروبا الشرقية، وتحول هذه الدول الماركسية وغيرها (حوالى 40 دولة  
فى الربع الأخير من القرن العشرين) إلى النموذج الليبرالى الغربى، وإعلان  
بوش (الأب) فى أوائل التسعينات عن مولد نظام عالمى جديد بزعامة  
الولايات المتحدة، وسيادة السلام كقناعة عالمية، ولكن بعد سنوات قليلة  
ظهرت صراعات جديدة عرقية ودينية بشكل خاص، حيث تحولت السياسة  
العالمية إلى سياسة عقائدية، نتيجة لوجود حضارات متباينة (الصين-  
الهند- اليابان- أمريكا- العالم الإسلامى- العالم الكاثولىكى...)، وهذا ما دعى  
الكاتب الأمريكى " صمويل هانتنجون " إلى كتاباته عن صراع الحضارات، ثم  
جاء الحديث عن سلام الحضارات والبحث عن نظام عالمى يقوم على احترام  
نسبية الثقافات والحضارات والتعايش بينها، بعد أن أصبح العالم قرية  
إلكترونية صغيرة، نتيجة لثورة الاتصالات العالمية التى شجعت أفراد  
وجامعات الحضارة الواحدة إلى التجمع رغم تفتتها إلى أجزاء تعيش فى  
أنحاء متفرقة من العالم، من هنا طرح مبدأ النسبية الثقافية ومواجهة  
المركزية الليبرالية التى تريد فرض نفسها على حضارات العالم، ومن الملاحظ  
أيضاً فى الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، اتجاه الدراسات فى  
مجال النظرية السياسية فى الغرب إلى رفض التحليلات التى تعنى بالنظرية  
السياسية الكلية، والارتباط بالتحليلات الجزئية، التى تهتم بدراسة قطاع معين  
بذاته فى عالم السياسة، بعد فشل جهود الوصول إلى نظرية ليبرالية عامة  
شاملة، حيث لا إطار ولا خطوط مشتركة، وتشتت اتجاهات التحليل، فلكل  
اتجاه أسسه وأدواته. وهذا هو جوهر موضوع الجزء الثانى من الكتاب  
إن شاء الله.

## ثبت بأهم المراجع

### □ أولاً : المراجع العربية :

- د. أحمد عامر، مقدمة فى إدارة الأزمات، من مطبوعات كلية التجارة-  
جامعة قناة السويس، 1989.
- د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية- أصولها وقضاياها المعاصرة،  
مكتبة عين شمس، 1988.
- د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب،  
1977.
- د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة  
الكويت، 1979.
- جراهام والاس، الطبيعة البشرية فى السياسة، ترجمة د. عبد الكريم أحمد،  
وزارة الثقافة والإرشاد القومى، القاهرة، بدون تاريخ.
- د. حامد ربيع، مقدمة فى العلوم السلوكية، دار الفكر العربى، 1972.
- \_\_\_\_\_، نظرية التطور السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.
- د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.
- د. فاروق يوسف، السلوك السياسى، مكتبة عين شمس، 1982.
- \_\_\_\_\_، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، 1990.
- \_\_\_\_\_، مناهج البحث، مكتبة عين شمس، 1978.
- د. كمال المنوفى، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة، ومقالة  
المنطوبات، الكويت، 1984.

- د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي فى علم الاجتماع- فى ضوء نظرية التكامل المنهجى لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1971.
- د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصرى الحديث، 1986.
- \_\_\_\_\_، تنظير السياسة، المكتب المصرى الحديث، 1968.
- \_\_\_\_\_، رواد الفكر السياسى الحديث وآثارهم فى عالم السياسة، المكتب المصرى الحديث، 1967.
- \_\_\_\_\_، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصرى الحديث، 1977.
- \_\_\_\_\_، مذكرات فى الأصول العامة للتنظيم الدولى، مطبعة كريدية إخوان، بيروت، 1973.
- \_\_\_\_\_، مناهج البحث فى علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1975.
- \_\_\_\_\_، منهج البحث العلمى- إجراءاته ومستوياته- مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادى، من مطبوعات مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عدد خاص 1979.
- د. ملحم قربان، المنهجية والسياسة، دار الطليعة، بيروت، 1969.

#### □ مقالات وأبحاث :

- د. أحمد بدر، الثورة السلوكية فى العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية (تصدر عن جامعة الكويت)، العدد الثانى، ديسمبر 1975.
- د. أحمد عامر، السببرنطقيا، وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة- جامعة قناة السويس، بدون تاريخ.

- د. أسعد عبد الرحمن، مدى ملاءمة وسائل وطرق البحث الغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر، 1976.
- د. إسماعيل صبرى مقلد، دور تحليلات النظم فى التأصيل لنظرية العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، مارس، 1981.
- صدقة يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية (تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) العدد السادس عشر، 1988.
- د. فريد صقرى، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسى فى لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر، 1976.
- د. محمد أحمد مفتى، المنهجية السياسية الغربية، تحليل نقدى، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثانى، 1987.
- د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير 1966.
- \_\_\_\_\_، فروض علمية فى تفسير علاقات العرب والسلام (بحث منشور)، من مطبوعات جامعة بيروت العربية، 1974.
- \_\_\_\_\_، مفهوم "التكامل السياسى" بين الانتظام والتنظيم، عجلة منهجية، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد الرابع، 1976.

□ تانيا المراجع

- Almond, Gabriel, A.,** And Coleman, James, S., The Politics of the Developing Areas, Princeton University Press, New Jersey, 1960.
- \_\_\_\_\_ , And Powell, Bingham, Comparative Politics : A Developmental Approach, Little Brown and Company (INC), Boston, 1966.
- \_\_\_\_\_ , Comparative Politics Today : A world View, Little, Brown and Company (INC), Boston, 1974.
- Aron, Raymond,** Peace and War, Translated by Haward, R., and Fox, A.B., Doubleday and Company, (INC)., New York, 1966.
- Bentley, Arthur, F.,** The Process of Government, A study of Social Pressures, Bloomington, The Principia Press, 1949.
- Brecht, Arnold** Political Theory, Princeton University Press, New Jersey, 1959.
- Dahl, Robert,** Modern Political Analysis, Foundations of Modern Political Science Series, Englewood Cliffs, New Jersey, 1963.
- Deutsch, Karl** Nationalism and Social Communication :An Inquiry into Foundation of Nationality, Wiley, New Jersey, 1953.
- \_\_\_\_\_ , The Analysis of International Relations, Prentice -Hall, (INC)., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.
- \_\_\_\_\_ , The Nerves of Government : Models of Political Communication and Control, Free Press Glencoe, New York, 1963.
- Easton, David,** A framework for Political Analysis, Prentice-Hall, (INC)., Englewood Cliffs, New Jersey, 1965.

- 
- Eulau, Heinz** and other, Political behavior, Amerind Publishing Co. PVT.LTD., New York, 1972.
- Kaplan, Morton, A.,** System and Process in International Politics, John Wiley and Sons, New York, 1964.
- Morgenthau, Hans, J.,** Politics among Nations, Knopf, Alfred A., (INC)., New York. 1969.
- Rosenau, James, N.,** International Politics and Foreign Policy, A Reader in Research and Theory, The Free Press, New York, 1969.
- Snyder Richard, C.,** Bruck, H.W. and Spin, Burton, Foreign Policy Decision-Making : Approach to the Study of International Politics, The Free Press of Glencoe, New York, 1962.
- Truman, David,** The Governmental Process, Knopf, New York, 1951.
- Varma. S.P.,** Modern Political Theory, A Critical Survey, Vikas Publishing House, PVT, LTD., New Delhi, 1975.

### مقالات وابحاث باللغة الانجليزية :

- Almond, Gabriel, A.,** Comparative Political Systems, Journal of Political, XVIII (August) 1956.
- Aron, Raymond,** What is A Theory of International Relations ? Journal of International Affairs, Vol, XXI, No. 2, 1967.

ثالثا : المراجع الفرنسية :

- Burdeau, George, Traité de Science Politique, Paris, 1940.
- Duverger, Maurice, Méthodes de la Science Politique, Presses Universitaires des France, Paris, 1959.
- , Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.
- Freund, Julien L'Éssence du Politique, Sirey, Paris, 1955.
- Grawitz, Madeleine, Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, Paris, 1974.
- William, Lapierre, L'Analyse des Systèmes Politiques, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.



## مفاهيم الجزء الأول

13	تقديم.....
	الفصل التمهيدي-
21	'موقع النماذج النظرية من الأدوات الذهنية للتحليل السياسي'
23	التعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة.....
24	أولاً : المفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.....
30	ثانياً : النظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.....
37	ثالثاً : النماذج كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.....
44	تصنيف النماذج النظرية.....
	الباب الأول-
47	'السياق المنهجي للنماذج النظرية'-
	الفصل الأول
	الخطوط الرئيسية التي يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية في تحليلهم لعالم السياسة
51	
56	المبحث الأول : مادة التحليل.....
61	صلب عالم السياسة.....
69	وحدة التحليل.....
70	موضوع النظرية السياسية.....
76	المبحث الثاني : منهج التحليل.....
76	مناهج المعرفة السياسية.....
78	المنهج الفلسفي المثالي (الاستنباطي).....
79	المنهج الاختباري.....
81	المنهج العلمي التجريبي.....
83	خصائص المنهج العلمي التجريبي.....
84	خاصية الموضوعية.....

86	.....خاصية النسبية
94	مدى ملامة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة، والظواهر السياسية بصفة خاصة .....
	الفصل الثاني
99	أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر
104	.....المبحث الأول : نشأة الاتجاه السلوكي وأهدافه
113	.....المبحث الثاني : أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي
114	.....أولاً : من حيث المنهج
115	.....ثانياً : من حيث المادة
119	.....ثالثاً : من حيث أدوات التحليل
123	.....المبحث الثالث : اتجاه ما بعد السلوكية
128	.....المبحث الرابع : أبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي
135	.....المبحث الخامس : تقويم الاتجاه السلوكي
136	.....أولاً : من حيث الأهداف
144	.....ثانياً : من حيث الوسائل
144	.....أولاً : من حيث المنهج
146	.....ثانياً : من حيث المادة
151	.....ثالثاً : من حيث أدوات التحليل
	-الباب الثاني-
155	النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة
	الفصل الأول
159	النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني "دراسة وتقويم"
161	.....تمهيد
163	.....المبحث الأول : النماذج البنوية
163	.....التعريف بالتحليل البنوي

167	..... النموذج البنيوي للدكتور محمد طه بدوي
181	..... المبحث الثاني : النماذج الوظيفية
181	..... التعريف بالتحليل الوظيفي
189	..... نموذج ' أوموند' الوظيفي
201	..... تقويم نموذج أوموند
204	..... المبحث الثالث : النماذج النسقية
204	..... التعريف بالتحليل النسقي
210	..... تقويم التحليل النسقي
213	..... نموذج 'إيستن' النسق الوظيفي
219	..... تقويم نموذج 'إيستن'
228	..... المبحث الرابع : النماذج النسقية الاتصالية
228	..... التعريف بالتحليل النسقي الاتصالي
235	..... نموذج 'كارل دويتش' النسقي الاتصالي لتحليل عالم السياسة الوطني
242	..... تقويم نموذج 'دويتش'
	..... الفصل الثاني-
245	..... النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدول "تحليل وتقويم"
247	..... تمهيد
251	..... المبحث الأول : مجموعة نماذج ونظريات الاتزان التلقائي
259	..... تقويم
260	..... نظرية مورجانثو
276	..... تقويم نظرية مورجانثو
278	..... نظرية ريمون آرون
285	..... تقويم نظرية آرون

288	..... المبحث الثاني : مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطي
291	..... نموذج كابلان
303	..... تقويم نموذج كابلان
306	..... نظرية 'دويتش'
331	..... تقويم نظرية دويتش
	المبحث الثالث : مجموعة النماذج التي تحلل نشاطات عالم السياسة الدول
333	..... من ثنايا سلوك صناع القرارات الخارجية للدول
334	..... نموذج 'سنايدر'
347	..... خاتمة الجزء الأول
353	..... ثبت بأهم المراجع



# منتدى سور الأزبكية

[WWW.BOOKS4ALL.NET](http://WWW.BOOKS4ALL.NET)